

# المَلِكُ وَالنَّحْلُ

تأليف

أبي الفتح محمد بن عبد الكريم بن أبي بكر أحمد الشهرستاني

( ٤٧٩ — ٥٤٨ هـ )

---

الجزء الأول

تحقيق

محمد سيد كييلاني

ماجستير من كلية آداب جامعة القاهرة

---

الناشر

دار المعرفة

للطباعة والنشر

بيروت - لبنان

# الطبعة الثانية

مقدمة

هذا الكتاب هو من سلسلة كتب

الطبعة الثانية

الطبعة الثانية

الطبعة الثانية

١٣٩٥ هـ - ١٩٧٥ م

جميع الحقوق محفوظة

الطبعة الثانية

الطبعة الثانية

الطبعة الثانية

الطبعة الثانية

الطبعة الثانية

الطبعة الثانية

الطبعة الثانية

## مقدمة

محمد بن عبد الكريم الشهرستاني

٤٧٩ — ٥٤٨ هـ

هو محمد بن عبد الكريم بن أحمد أبو الفتح الشافعي المتكلم ، والمؤلف المشهور . ولد ببلدة شهرستان الواقعة في شمال خراسان ، وبها نشأ وتلقى العلوم على شيوخ عصره مثل أحمد الخوافي ، وأبي القاسم الأنصاري ، وأبي الحسن المدائني ، وأبي نصر بن القاسم القشيري . وظهر ميله إلى التحصيل وإقباله على الدرس منذ صغره . وامتاز بجودة الفهم والاستنتاج والاستقصاء في البحث والتعمق في تناول الموضوعات ، والبعد عن الهوى ، والاعتدال في إصدار الأحكام ، وصحة المنهج الذي يسلكه في بحثه ، والإحاطة بالموضوع من جميع نواحيه .

وكان كغيره من علماء عصره يكثر من الرحلات ، والانتقال من جهة إلى جهة ، والاجتماع بعلماء تلك الجهات وتلاميذها ، وعقد مجالس الدرس في مساجدها . فطوف بنواحي خوارزم وخراسان . وحينما بلغ الثلاثين من عمره شد رحاله إلى مكة لأداء فريضة الحج سنة ٥١٠ هـ . وبعد أن فرغ من أداء الفريضة غادر مكة قاصدا بغداد فأقام بها ثلاثة أعوام ؛ أنقى في خلالها كثيراً من الدروس النافعة بالمدرسة النظامية . وكان كبار العلماء يحضرون لسماعه والاستفادة منه .

\* \* \*

وقد اهتم المسلمون بدراسة الأديان والمذاهب للرد على أصحابها وأفوا في ذلك كتباً بعضها خاص بطائفة من الطوائف، وبعضها عام : فآلف أبو الحسن الأشعري كتابه : « مقالات الإسلاميين » . وآلف عبد القاهر البغدادي كتابه « الفرق بين الفرق » كما آلف ابن حزم الظاهري كتابه « الفصل في الملل والنحل » . أما الكتب الخاصة فمثل « تحقيق ما للهند من مقولة مقبولة في العقل أو مرذولة » لليروني . والكتب الكثيرة التي وضعت في الرد على النصارى واليهود ، أو في رد بعض الفرق الإسلامية على بعضها الآخر .

إلا أن كتاب « الملل والنحل » للشهرستاني يمتاز عن غيره من الكتب التي آلفت في هذا الموضوع بميزة جعلته فريداً في بابهِ . فهو دائرة معارف مختصرة للإديان والمذاهب والفرق ، وللآراء الفلسفية المتعاقبة بما وراء الطبيعة التي عرفت في عصر المؤلف . وقد حاز هذا الكتاب إعجاب الناس وتقديرهم في الشرق والغرب . فنجد مثلاً العالم الألماني « هابركر » يقول في مقدمة ترجمته للمل والنحل « بواسطة الشهرستاني في كتابه المل والنحل نستطيع أن نسد الثغرة في تاريخ الفلسفة بين القديم والحديث » وقال العالم الألماني « ملخ » وكان في عصره من المتخصصين في الفلسفة اليونانية « إنه لا يشك في صحة ما نسبته الشهرستاني من الأقوال إلى ديمقريطيس على الرغم من أنه لم يجد هذه الأقوال محفوظة بين ما نقله كتاب الإغريق عن ديمقريطيس » .

إلا أننا نجد أحمد أمين يتنقص من قدر الشهرستاني ويطعن في قيمته العلمية ، ويقول من شأنه ، فيقول في مقدمة « قصة الفلسفة اليونانية » ما نصه : « . . . ورأيت مؤلفي العرب كالشهرستاني والقفطي وأمثالهما قد خلطوا حقاً وباطلاً ، فكثيراً ما نسبوا القول إلى غير قائله ، وترجموا حياة الفيلسوف ترجمة لا يقرها التاريخ الصحيح ، وخلصوا عليها من خيالهم الإسلامي ما لا يتفق وحياة الفلاسفة اليونانيين الوثنيين » .

ولا شك في أن أحمد أمين لم يكن موقفاً إلى الصواب فيما قاله عن الشهرستاني وإليك الدليل .

قال الشهرستاني تحت عنوان « رأى تاليس » مانصه « . . . ومن العجب أنه نقل عنه أن المبتدع الأول هو الماء . قال : الماء قابل لكل صورة ومنه أبدع الجواهر كلها ؛ من السماء والأرض وما بينهما . وهو علة كل مبدع ، وعلة كل مركب من العنصر الجسدي فذكر أن من جمود الماء تكونت الأرض ، ومن انحلاله تكون الهواء ، ومن صفوة الهواء تكونت النار ، ومن الدخان والأبخرة تكونت السماء ، ومن الاشتعال الحاصل من الأثير تكونت الكواكب فدارت حول المركز دوران المسبب على سببه بالشوق الحاصل فيها إليه . »

وجاء في قصة الفلسفة اليونانية لأحمد أمين تحت عنوان « طاليس » ص ١٩ مانصه : « وإذا التمس الفكر الإنساني مادة تكون أصلا لكل ما يشمل الوجود من ظواهر ، فلن يصادف إلا عددا قليلا من ألوان المادة التي يحوز عقلا أن تكون كذلك ، إذ لا بد لتلك المادة الأولية للثبوت أن تكون مرنة شديدة المرونة في قابليتها للنشك في صور مختلفة . وألا تكون محدودة الصفات ، محصورة الخواص حتى تتسع لكل شيء . أفلا نستطيع أن نحرز ماذا تكون تلك المادة الأولية عند قوم يتأخون البحر ، فترسخ في نفوسهم صورته ، ويدوى في أسماعهم هديره كلما أمسى مساء أو أصبح صباح ؟ إنها الماء . فليس عجيبا إذن أن ينهض طاليس أول فيلسوف عرفته الدنيا وأجمع على فلسفته المؤرخون ويحجر بأن الماء هو قوام الموجودات بأسرها . فلا فرق بين هذا الإنسان وتلك الشجرة وذلك الحجر إلا الاختلاف في كمية الماء الذي يتركب منها هذا الشيء . أو ذلك أليس الماء يستحيل إلى صور متنوعة فيصعد في الفضاء بخارا ، ثم يعود فيهبط فوق الأرض مطرا ، ثم يصيبه برد الشتاء فيكون ثلجا ؟ وإذن فهو غاز حيناً ، وسائل حيناً ، وصلب حيناً . وكل ما يقع في الوجود لا يخرج عن إحدى هذه الصور الثلاث . »

« كان الماء عند طاليس هو الملة الأولى التي صدرت عنها الكائنات ، وإليها تعود »

فأى فرق بين ما ذكره الشهرستاني عن تاليس وبين ما ذكره أحمد أمين ؟ بل إن

الشهرستاني كان أدق في عباراته وفي تناوله للموضوع من أحمد أمين الذي تبدى عليه السطحية والسذاجة .

ربط الشهرستاني بين ما قاله تاليس عن الماء وبين ما جاء في سفر التكوين السابق على عصر تاليس وهو [ إن مبدأ الخلق هو جوهر خلقه الله تعالى ، ثم نظر إليه نظرة الهيبة فذابت أجزاؤه فصارت ماء . ثم ثار من الماء بخار مثل الدخان ، فخلق منه السموات ، وظهر على وجه الماء زبد مثل زبد البحر فخلق منه الأرض ، ثم أرساها بالجبال ] .

في حين أن أحمد أمين علل رأى تاليس في الماء بأن هذا الفيلسوف كان يسكن على شاطئ البحر ويسمع هدير الماء صباح مساء . ويرد على هذا الرأي الفاسد أن هناك فلاسفة كانوا يسكنون على شاطئ البحر ، وفي نفس المدينة التي كان يقيم بها تاليس ، ولكنهم لم يقولوا إن الماء هو المبدع الأول الذي ظهرت منه سائر الموجودات .

وانظر إلى ما أورده الشهرستاني تحت عنوان « رأى أنكساغورس » وهو « قال إن مبدأ الموجودات هو جسم أول متشابه الأجزاء ، وهي أجزاء طيفة لا يدركها الحس ولا يناها العقل ، منها كون الكون العلوى منه والسفلى ، لأن المركبات مسبوقة بالبسائط والمختلفات أيضا مسبوقة بالمتشابهات » .

وحكى فرفوربيوس عنه أنه قال : « إن أصل الأشياء جسم واحد موضوع الكل ؛ لانهاية له . ولم يبين ما ذلك الجسم ، أهو من العناصر ؟ أم خارج عن ذلك ؟ قال : ومنه تخرج جميع الأجسام والقوة الجسمانية والأنواع والأصناف » .

وجاء عند أحمد أمين ص ٢٢ « كلا ! لا يمكن أن يكون الماء أصلا للوجود . فهما بلغ الماء من المزونة وقابلية التشكل فهو ذو صفات معروفة معينة تستطيع أن تميزه بها عن المواد الأخرى . . . إنما أصل الكون مادة لاشكل لها ، ولا نهاية ، ولا حدود » .

وقال الشهرستاني تحت عنوان « رأى أنكسيانس » مانصه « ونقل عنه أيضا أن أول الأوائل من المبدعات هو الهواء ، ومنه تكوّن جميع ما تكون في العالم من الأجرام العلوية والسفلية » .

« قال : ما كوّن من صفو الهواء الحض لطيف روحاني لا يدثر ولا يدخل عليه الفساد ، ولا يقبل الدنس والخبث : وما كون من كدر الهواء كثيف جسماني يدثر ويدخله الفساد ويقبل الدنس والخبث . فما فوق الهواء من العوالم فهو من صفوه ؛ وذلك عالم الروحانيات . وما دون الهواء من العوالم فهو من كدره ؛ وذلك عالم الجسمانيات . ولعله جعل الهواء أول الأوائل لموجودات العالم الجسماني ، كما جعل العنصر أول الأوائل لموجودات العالم الروحاني » .

« وهو على مثال مذهب تاليس ، إذ أثبت العنصر والماء في مقابلته ، وهو قد أثبت العنصر والهواء في مقابلته » .

وعند أحمد أمين ص ٢٤ « إذا كان الماء الذي فرضه تاليس أصلا للكون لم يصادف من العقل اطمئنانا ، لأنه ليس من الشمول بحيث يسع الكون بأسره . وإذا كانت مادة انكسمندر التي ليس لها شكل ولا حدود لم تسلم من النقد ، فقد نهض أنكسمينس واختار مادة ثلاثة فيها الشمول الذي ينقص الماء ، وفيها الصفات التي تعوز مادة انكسمندر ، ألا وهي الهواء . فهو ذو صفات معروفة لانكسر ، وهو في نفس الوقت يشيع في كل أنحاء الوجود ، يغلف الأرض ، ويملأ في نظره جوانب السماء ، بل ويتغلغل في الأشياء والأحياء مهما دقت . أليست الحياة في صميمها أنفاسا من الهواء تتردد في الصدر شهباقا وزفيرا ؟ إذن فهو الجوهر الأول الذي صدرت عنه جميع الكائنات يتكاثف حينما فيكون شيئا ، ويتخلخل حينما فيكون شيئا آخر . والهواء إذا أمعن في تحلله انقلب نارا . فإذا ارتفعت كونت الشمس والأقمار . وإذا هو أمعن في التكاثف انقلب سحابا ، ثم أنزل السحاب ماء ، ثم تجمد الماء فإذا هو تربة وصخور » .

هذه أمثلة كافية تبين بوضوح كيف تجنى أحمد أمين على الشهرستاني حين وصفه بأنه يحاط حقاً بباطل في الفلسفة اليونانية .

• • •

وللشهرستاني مؤلفات كثيرة نذكر منها :

١ - المصارعة . قال ابن قيم الجوزية ص ٢٦٣ : « إغاثة اللفهان طبع مصطفى البابي الحلبي ١٩٦١ م .

« وصارع محمد الشهرستاني ابن سيناء في كتاب سماه : « المصارعة » ، أبطل فيه قوله بقدوم العالم وإنكار المعاد ، ونفى علم الرب تعالى وقدرته وخلق العالم . فقام له نصير الإلحاد . وقعد ، ونقضه بكتاب سماه : « مصارعة المصارعة » ، ووقفنا على الكتابين . نصر فيه أن الله تعالى لم يخلق السموات والأرض في ستة أيام وأنه لا يعلم شيئاً ، وأنه لا يفعل شيئاً بقدرته واختياره ولا يبعث من في القبور » ونصير الإلحاد الذي ذكره ابن القيم هو نصير الدين الطوسي .

٢ - نهاية الأقدام في علم الكلام ، نشره المستشرق الإنجليزي الفردجيوم سنة ١٩٣٤ م .

٣ - الجزء الذي لا يتجزأ ، ألحقه الفردجيوم بالكتاب السابق .

٤ - الإرشاد إلى عقائد العباد ، ذكره الشهرستاني في كتابه نهاية الأقدام .

٥ - شبهات أرسطو طاليس وابن سيناء ونقضها ، ذكره الشهرستاني .

٦ - نهاية الأوهام ؛ أشار إليه الشهرستاني في كتابه نهاية الأقدام .

وهناك كتب أخرى نسبها إليه بعض المؤرخين ، ولم نثر عليها .

• • •

وفد ترجم كتاب الملل والنحل إلى اللغة الفارسية والتركية والألمانية ، وطبع في أوروبا عدة طبعات ، وفي فارس والهند وتركيا . وظهرت منه في مصر عدة طبعات وعنى بعضهم بتخريجه وتحقيقه والتعليق عليه .



وحينما فكرت في تحقيق هذا الكتاب رأيت أن أرجع إلى النسخ الخطية الموجودة منه في دار الكتب المصرية، وفي المكتبة التيمورية، وفي مكتبة الجامعة الأزهرية، وجامعة الدول العربية .

أما الشريط المحفوظ بمكتبة جامعة الدول العربية تحت رقم ٣١٥١ فاتح فلم أطلع عليه لأنى أخبرت أنه غير صالح للخلل وقع في أثناء التقاطه . وأحيانا يقولون إن آلات القراءة مختلة . وهكذا تنفق الأموال الطائلة في إرسال الموظفين إلى الخارج ، وفي شراء الأشرطة الخام، وفي نقل المخطوطات عليها، وفي مرتبات الموظفين الذين يعملون بالمكتبة المذكورة، ثم نبحث بعد ذلك عن الفوائد العلمية التي تعود على الأفراد أو على المجتمع فلا تجد شيئا، لا كثيراً ولا قليلا .

وأما نسخة دار الكتب فيها نقص وتحريف وتصحيف . وقد كتبت سنة ١١١٧ هـ والنسخة التيمورية جيدة الخط، ذكر في نهايتها أنها حررت في دار السلطنة العلية سنة ١١٨٤ هـ .

وفي مكتبة الجامعة الأزهرية نسخة كتبت سنة ١٠٨٩ هـ عن نسخة مخطوطة سنة ٥٩٨ هـ وبها نسختان أخريان لم يعلم تاريخ كتابتهما .

\*\*\*

وقد استعنت ببعض الكتب النافعة فيما كتبت به لهُوامش: مثل «مقالات الإسلاميين» لأبي الحسن الأشعري، و «الفرق بين الفرق» لعبد القاهر البغدادي، و «تحقيق ما للهند من مقولة» للبيروني، و «الكامل للمبرد» وغيرها مما يراه القارى . واستفدت كثيراً من طبعة كيورتن، كما انتفعت بطبعة الشيخ محمد فتح الله بدران .

\*\*\*

أما تقسيم الكتاب إلى أبواب وفصول، ووضع العناوين الكثيرة، فهذا ليس من عمل الشهرستاني، وإنما هو عمل قمت به تسهيلا للقارى .

وقد رأيت إحياء لذكرى المؤلف أن ألحق كتابه بذييل مختصر أسلك فيه مسلكه،  
وأنهج نهجه فاتكلم عما فاتته أن يتكلم عليهما من الديانات القديمة كديانة قدماء المصريين ،  
والديانة الصينية واليابانية . ثم أتناول بعض الملل والفرق التي ظهرت حديثاً كالبهائية  
والقاديانية . والله الموفق والمعين ؟

محمد سيد كبدوى

القاهرة في { ٢٥ محرم سنة ١٢٨١ هـ  
٨١ يولييه سنة ١٩٦١ م }

## بِسْمِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله حمد الشاكرين بجميع محامده كلها ؛ على جميع نعمائه كلها ، حمدا كثيرا طيبا مباركا كما هو أهله . وصلى الله على محمد المصطفى رسول الرحمة خاتم النبيين وعلى آله الطيبين الطاهرين : صلاة دائمة بركاتها إلى يوم الدين ، كما صلى على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنه حميد مجيد .

وبعد : فلما وفقني الله تعالى لمطالعة مقالات أهل العالم من أرباب الديانات والملل ، وأهل الأهواء والنحل ، والوقوف على مصادرها ومواردها ، واقتناص أواسئها<sup>(١)</sup> وشواردها<sup>(٢)</sup> ، أردت أن أجمع ذلك في مختصر يحوى جميع ما تدبّر به المتدينون ، وانتحل<sup>(٣)</sup> المنتحلون ؛ عبرة لمن استبصر ، واستبصارا لمن اعتبر .

وقبل الخوض فيما هو الغرض لا بد من أن أقدم خمس مقدمات :

المقدمة الأولى : في بيان أقسام أهل العالم حلة مرسلة<sup>(٤)</sup> .

المقدمة الثانية : في تعيين قانون يبنى عليه تعديد الفرق الإسلامية .

المقدمة الثالثة : في بيان أول شبهة وقعت في الخليقة ، ومن مصادرها ،

ومن مظهرها ؟

(١) أواس : جمع آتسة ، وهى الشابة الجميلة الطيبة النفس . والمراد هنا المعلومات القيمة .

(٢) شوارد : مشهورة . (٣) انتحل الشيء : ادعاه لنفسه . والنتحله : بالكسر : الدعوى .

(٤) مرسلة : مطلقة .

المقدمة الرابعة : فى بيان أول شبهة وقعت فى الملة الإسلامية ، وكيفية انشعابها<sup>(١)</sup> ،  
ومن مصدرها ، ومن مظهرها ؟

المقدمة الخامسة : فى بيان السبب الذى أوجب ترتيب هذا الكتاب على طريق  
الحساب .

## المقدمة الأولى

فى بيان تقسيم أهل العالم جملة مرسله

١ — من الناس من قسم أهل العالم بحسب الأقاليم السبعة . وأعطى أهل كل إقليم  
حظه من اختلاف الطبائع والأنفس التى تدل عليها الألوان والألسن .

٢ — ومنهم من قسمهم بحسب الأقطار الأربعة التى هى : الشرق ، والغرب ،  
والجنوب ، والشمال . ووفر على كل قطر حقه من اختلاف الطبائع ، وتباين الشرائع .

٣ — ومنهم من قسمهم بحسب الأمم ، فقال كبار الأمم أربعة : العرب ، والعجم  
والروم ، والهند ، ثم زأوج بين أمة وأمة : فذكر أن العرب والهند يتقاربان على مذهب  
واحد ، وأكثر ميلهم إلى تقرير خواص الأشياء والحكم بأحكام الماهيات والحقائق ،  
واستعمال الأمور الروحانية . والروم والعجم يتقاربان على مذهب واحد ، وأكثر  
ميلهم إلى تقرير طبائع الأشياء والحكم بأحكام الكيفيات والكميات ، واستعمال  
الأمور الجسمانية .

٤ — ومنهم من قسمهم بحسب الآراء والمذاهب . وذلك غرضنا فى تأليف هذا  
الكتاب . وهم منقسمون بالقسمة الصحيحة الأولى إلى أهل الديانات والمال ، وأهل  
الأنواء والنحل .

---

(١) انشعابها : انقسامها وقسمةها .

فأرباب الديانات مطلقا مثل الجوس ، واليهود ، والنصارى ، والمسلمين .  
وأهل الأهواء والآراء مثل الفلاسفة ، والذهرية<sup>(١)</sup> ، والصابئة ، وعبد الكواكب  
والأوثان ، والبراهمة .

وفترق كل منهم فرقا . فأهل الأهواء ليست تنضبط مقالاتهم في عدد معلوم .  
وأهل الديانات قد انحصرت مذاهبهم بحكم الخبر الوارد فيها . فافترقت الجوس على  
سبعين فرقة . واليهود على إحدى وسبعين فرقة . والنصارى على اثنتين وسبعين فرقة .  
والمسلمون على ثلاث وسبعين فرقة . والناجية أبدا من الفرق واحدة ، إذ الحق من  
القضيتين المتقابلتين في واحدة ، ولا يجوز أن يكون قضيتان متناقضتان متقابلتان على  
شرائع المتقابل إلا وأن تقسما الصدق والكذب . فيكون الحق في إحداها دون الأخرى  
ومن المحال الحكم على المتخاصمين المتضادين في أصول العقول بأنهما محققان صادقان .  
وإذا كان الحق في كل مسألة عقلية واحداً ؛ فالحق في جميع المسائل يجب أن يكون مع فرقة  
واحدة . وإنما عرفنا هذا بالسمع وعنه أخبر التنزيل في قوله عز وجل : ( وَمَنْ خَلَقْنَا  
أُمَّةً يَهْدُونَ بِالْحَقِّ وَبِهِ يَعْدِلُونَ<sup>(٢)</sup> ) وأخبر النبي عليه الصلاة والسلام : « سَتَفْتَرِقُ  
أُمَّتِي عَلَى ثَلَاثٍ وَسَبْعِينَ فِرْقَةً ، النَّاجِيَةُ مِنْهَا وَاحِدَةٌ ، وَالْبَاقُونَ هَلَكَى . قِيلَ :  
وَمَنْ النَّاجِيَةُ ؟ قَالَ : أَهْلُ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ . قِيلَ : وَمَا السُّنَّةُ وَالْجَمَاعَةُ ؟ قَالَ :  
مَا أَنَا عَلَيْهِ الْيَوْمَ وَأَصْحَابِي » .

وقال عليه الصلاة والسلام : « لَا تَزَالُ طَائِفَةٌ مِنْ أُمَّتِي ظَاهِرِينَ عَلَى الْحَقِّ  
إِلَى يَوْمِ الْقِيَامَةِ » .

وقال عليه الصلاة والسلام : « لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ » .

(١) الدهري : بفتح الدال المهملة وتضم : القائل ببقاء الدهر ، الذي لا يؤمن بالحياة الأخرى .

(٢) الأعراف آية ١٨١ .

## المقدمة الثانية

في تعيين قانون يبنى عليه تعديد الفرق الإسلامية

اعلم أن لأصحاب المقالات طرقاً في تعديد الفرق الإسلامية ، لا على قانون مستند إلى أصل ونص ، ولا على قاعدة مخبرة عن الوجود . فما وجدت مصنفين منهم متفقين على منهاج واحد في تعديد الفرق .

ومن المعلوم الذي لا مرأى فيه أن ليس كل من تميز عن غيره بمقالة ما ؛ في مسألة ما ، عد صاحب مقالة . وإلا فتكاد تخرج المقالات عن حد الحصر والعد ويكون من انفراد بمسألة في أحكام الجواهر مثلاً معدوداً في عداد أصحاب المقالات فلا بد إذن من ضابط في مسائل هي أصول وقواعد يكون الاختلاف فيها اختلافاً يعتبر مقالة ، ويعتد صاحبه صاحب مقالة

وما وجدت لأحد من أرباب المقالات عناية بتقرير هذا الضابط ، إلا أنهم استرسلوا في إيراد مذاهب الأمة كيف اتفق ، وعلى الوجه الذي وجد ، لا على قانون مستقر ، وأصل مستمر فاجتهدت على ما تيسر من التقدير ، وتقدر من التيسير حتى حصرتها في أربع قواعد ، هي الأصول الكبار .

القاعدة الأولى : الصفات والتوحيد فيها . وهي تشمل على مسائل : الصفات الأزلية ، إثباتاً عند جماعة ، ونفياً عند جماعة . وبيان صفات الذات ، وصفات الفعل ، وما يجب لله تعالى ، وما يجوز عليه ، وما يستحيل . وفيها الخلاف بين الأشعرية ، والكرامية ، والمجسمة والمعتزلة .

القاعدة الثانية : القدر والعدل فيه . وهي تشمل على مسائل : القضاء ، والقدر ، والجبر والكسب ، وإرادة الخير والشر ، والمقدور ، والمعلوم ؛ إثباتاً عند جماعة ، ونفياً

عند جماعة . وفيها الخلاف بين : القَدَرِيَّة ، والنَّجَّارِيَّة ، والجبَرِيَّة ، والأشعرية ،  
وَالكُرَّامِيَّة .

القاعدة الثالثة : الوعد ، والوعيد ، والأسماء ، والأحكام ، وهي تشمل على مسائل :  
الإيمان ، والتوبة ، والوعيد ، والإرجاء ، والتفكير ، والتضليل ؛ إثباتا على وجه عند  
جماعة ، ونفيا عند جماعة . وفيها الخلاف بين المرجئة ، والوعيدية ، والمعتزلة ، والأشعرية  
وَالكُرَّامِيَّة .

القاعدة الرابعة : السمع والعقل ، والرسالة ، والإمامة . وهي تشمل على مسائل :  
التحسين ، والتقبيح ، والصلاح والأصاح ، واللفظ ، والعصمة في النبوة . وشرائط  
الإمامة ، نصا عند جماعة ، وإجماعا عند جماعة . وكيفية انتقالها على مذهب من قال بالنص  
وكيفية إثباتها على مذهب من قال بالإجماع . والخلاف فيها بين الشيعة ، والخوارج ،  
والمعتزلة . والكرامية . والأشعرية .

فإذا وجدنا أفراد واحد من أئمة الأمة بمقالة من هذه القواعد ، عددنا مقالته مذهباً  
وجماعته فرقة . وإن وجدنا واحداً انفرد بمسألة فلا نجعل مقالته مذهباً ، وجماعته فرقة .  
بل نجعله مندرجا تحت واحد من وافق سواها مقالته ، ورددنا باق مقالاته إلى الفروع  
التي لا تعد مذهباً مفرداً ؛ فلا تذهب المقالات إلى غير النهاية ، فإذا تعينت المسائل التي  
هي قواعد الخلاف ، تبينت أقسام الفرق الإسلامية ، وانحصرت كبارها في أربع بعد أن  
ندخل بعضها في بعض .

### كبار الفرق الإسلامية أربع

( ١ ) القَدَرِيَّة . ( ٢ ) الصفاتية . ( ٣ ) الخوارج . ( ٤ ) الشيعة .

ثم يتركب بعضها مع بعض ، ويتشعب عن كل فرقة أصناف ، فتصل إلى ثلاث  
وسبعين فرقة .

ولأصحاب كتب المقالات طريقان في الترتيب :

أحدهما : أنهم وضعوا المسائل أصولاً ، ثم أوردوا في كل مسألة مذهب طائفة طائفة وفرقة وفرقة .

والثاني : أنهم وضعوا الرجال وأصحاب المقالات أصولاً ، ثم أوردوا مذاهبهم ، في مسألة مسألة .

وترتيب هذا المختصر على الطريقة الأخيرة ، لأني وجدتها أضبط للأقسام ، وأليق بباب الحساب .

وشرطى على نفسى أن أورد مذهب كل فرقة على ما وجدته في كتبهم ؛ من غير تعصب لهم ، ولا كسر عليهم ؛ دون أن أبين صحيحه من فاسده ، وأعين حقه من باطله ، وإن كان لا يخفى على الأفهام الذكية في مدارج الدلائل العقلية لمحات الحق ونشجات الباطل ، وبالله التوفيق .

### المقدمة الثالثة

في بيان أول شبهة وقعت في الخليفة ، ومن مصدريها في الأول ،  
ومن مظهرها في الآخر

اعلم أن أول شبهة وقعت في الخليفة : شبهة إبليس لعنه الله . ومصدرها استبداده بالرأى في مقابلة النص . واختياره الهوى في معارضة الأمر ، واستكباره بالمادة التي خلق منها وهي النار على مادة آدم عليه السلام وهي الطين .

وانشعبت من هذه الشبهة سبع شبهات ، وسارت في الخليفة ، وسرت في أذهان الناس حتى صارت مذاهب بدعة وضلالة ، وتلك الشبهات مسطورة في شرح الأناجيل الأربعة : إنجيل لوقا ، ومارقوس ، ويوحنا ، ومثى ، ومذكورة في التوراة متفرقة على شكل مناظرات بينه وبين الملائكة بعد الأمر بالسجود ، والامتناع منه .



قال كما نقل عنه : إني سلمت أن الباري تعالى إلهي وإله الخلق ، عالم قادر ، ولا يسأل عن قدرته ومشيته ، وأنه مهما أراد شيئا قال له كن فيكون ، وهو حكيم ، إلا أنه يتوجه على مساق حكمته أسئلة . قالت الملائكة : ما هي ؟ ومم هي ؟ قال لعنه الله : سبع .

الأول منها : أنه قد علم قبل خلق أي شيء ، يصدر عني ويحصل مني فلم خلقني أولا ؟ وما الحكمة في خلقه إياي ؟

والثاني : إذ خلقني على مقتضى إرادته ومشيته ؛ فلم كلفني بمعرفته وطاعته ؟ وما الحكمة في هذا التكليف بعد أن لا ينتفع بطاعة ، ولا يتضرر بمعصية ؟

والثالث : إذ خلقني وكلفني فالتزمت تكليفه بالمعرفة والطاعة فعرفت وأطعت ، فلم كلفني بطاعة آدم والسجود له ؟ وما الحكمة في هذا التكليف على الخصوص بعد أن لا يزيد ذلك في معرفتي وطاعتي إياه ؟

والرابع : إذ خلقني وكلفني على الإطلاق ، وكلفني بهذا التكليف على الخصوص ، فإذا لم أسجد لآدم ، فلم لعني وأخرجني من الجنة ؟ وما الحكمة في ذلك بعد أن لم أرتكب قبيحا إلا قولي : لا أسجد إلا لك ؟

والخامس : إذ خلقني وكلفني مطلقا وخصوصا ؛ فلم أطع فلعني وطرذني ، فلم طرقتني <sup>(١)</sup> إلى آدم حتى دخلت الجنة ثانياً وغررته بوسوستي ، فأكل من الشجرة المنهى عنها ، وأخرجه من الجنة معي ؟ وما الحكمة في ذلك بعد أن لو منعني من دخول الجنة لاستراح مني آدم ، وبقي خالدا فيها ؟

والسادس : إذ خلقني وكلفني عموما ، وخصوصا ، ولعني ، ثم طرقتني إلى الجنة ، وكانت الخصومة بيني وبين آدم ؛ فلم ساطني على أولاده حتى أراهم من حيث لا يرونني ، وتؤثر فيهم وسوستي ولا يؤثر في حولهم وقوتهم ، وقدرتهم واستطاعتهم ؟ وما الحكمة

(١) طرقتني : جعل لي طريقا .

فى ذلك بعد أن لو خافهم على الفطرة دون من يحتالهم عنها<sup>(١)</sup> فيعيشوا طاهرين سامعين مطيعين ، كان أخرى بهم ، وأليق بالحكمة .

والسابع : سلمت هذا كله : خلقتى وكفنى مطلقا ومقيدا ، وإذ لم أطمع لعننى وطرذنى ، وإذا أردت دخول الجنة مكنتى وطرقتى ، وإذا عملت عملى أخرجنى ثم ساطنى على بنى آدم ، فلم إذا استمهلته أمهلنى ، فقلت : ( أَنْظِرْنِي إِلَى يَوْمِ يُبْعَثُونَ<sup>(٢)</sup> ) - قَالَ فَإِنَّكَ مِنَ الْمُنْظَرِينَ إِلَى يَوْمِ الْوَقْتِ الْمَعْلُومِ<sup>(٣)</sup> ) . وما الحكمة فى ذلك بعد أن لو أهلكنى فى الحال استراح آدم واخلق منى وما بقى شرٌّ ما فى العالم ؟ أليس بقاء العالم على نظام الخير خيرا من امتزاجه بالشر ؟ !

قال : فهذه حجتي على ما ادعيته فى كل مسألة .

قال شارح الإنجيل : فأوحى الله تعالى إلى الملائكة عليهم السلام ، قولوا له : إنك فى تسليمك الأول أنى إلهك وإله الخلق غير صادق ولا مخلص ، إذ لو صدقت أنى إله العالمين ما احتكمت على بيلم ، فأنا الله الذى لا إله إلا أنا ، لا أسأل عما أفعل ، والخلق مسئولون ، وهذا الذى ذكرته مذكور فى التوراة ، ومسطور فى الإنجيل على الوجه الذى ذكرته .

وكنيت برهة من الزمان أنفكر وأقول : من المعلوم الذى لامرية فيه أن كل شبهة وقعت لبنى آدم ؛ فإنما وقعت من إضلال الشيطان الرجيم ووساوسه ونشأت من شبهاته ، وإذا كانت الشبهات محصورة فى سبع عادت كبار البدع والضلالات إلى سبع . ولا يجوز أن تعدو شبهات فرق الزيف والكفر والضلال هذه الشبهات وإن اختلفت العبارات ؛ ونبأنت الطرق ، فإنها بالنسبة إلى أنواع الضلالات كالبنور ، وترجع جملتها إلى إنكار الأمر بعد الاعتراف بالحق ، وإلى الجنوح إلى الهوى فى مقابلة النص .

(١) يحتالهم عنها : يحولهم عنها . (٢) الأعراف آية ١٣ .

(٣) الحجر : آية ٣٧ : ٣٨ .

هذا . ومن جادل نوحا ، وهودا ، وصالحا ، وإبراهيم ، ولوطا ، وشعيبا ، وموسى وعيسى ، ومحمدا ؛ صلوات الله عليهم أجمعين ، كلهم نسجوا على منوال اللعين الأول في إظهار شبهاته ، وحاصلها يرجع إلى دفع التكليف عن أنفسهم ، وجحد أصحاب الشرائع والتكاليف بأسرهم ، إذ لافرق بين قولهم : ( أَبَشَرُ يَهُدُونَنَا <sup>(١)</sup> ) وبين قوله ( أَسْجُدْ لِمَنْ خَاقَتَ طِينًا <sup>(٢)</sup> ) وعن هذا صار مفصل الخلاف ، ومحز الافتراق ماهو في قوله تعالى : ( وَمَا مَنَعَ النَّاسَ أَنْ يُؤْمِنُوا إِذْ جَاءَهُمُ الْهُدَى إِلَّا أَنْ قَالُوا أَبَعَثَ اللَّهُ بَشَرًا رَسُولًا <sup>(٣)</sup> ) فبين أن المانع من الإيمان هو هذا المعنى ، كما قال المتقدم في الأول ( مَا مَنَعَكَ إِلَّا تَسْجُدَ إِذْ أَمَرْتُكَ قَالَ أَنَا خَيْرٌ مِنْهُ خَلَقْتَنِي مِنْ نَارٍ وَخَاقَتَهُ مِنْ طِينٍ <sup>(٤)</sup> ) وقال المتأخر من ذريته كما قال المتقدم ( أَنَا خَيْرٌ مِنْ هَذَا الَّذِي هُوَ مَهِينٌ وَلَا يَكَادُ بَيْنُ <sup>(٥)</sup> ) وكذلك لو تعقبنا أقوال المتقدمين منهم وجدناها مطابقة لأقوال المتأخرين ( كَذَلِكَ قَالَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ مِثْلَ قَوْلِهِمْ تَشَابَهَتْ قُلُوبُهُمْ <sup>(٦)</sup> - فَمَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا بِمَا كَذَّبُوا بِهِ مِنْ قَبْلُ <sup>(٧)</sup> ) .

فاللعين الأول لما حكم العقل على من لا يحكم عليه العقل ، لزمه أن يحرى حكم الخالق في الخلق ، أو حكم الخلق في الخالق ، والأول غلو ، والثاني تقصير .

فتار من الشبهة الأولى مذاهب : الحلولية ، والتناسخية ، والمشبهة ، والغلاة من الروافض ، حيث غلوا في حق شخص من الأشخاص حتى وصفوه بأوصاف الإله .

وثار من الشبهة الثانية مذاهب : القدرية ، والجبرية ، والمجسمة ، حيث قصروا في وصفه تعالى حتى وصفوه بصفات المخلوقين .

فالمتعزلة مشبهة الأفعال ، والمشبهة حلولية الصفات ، وكل واحد منهم أعور بأى عينيه شاء ، فإن من قال : إنما يحسن منه ما يحسن منا ، ويقبح منه ما يقبح منا ، فقد شبه الخالق

(١) التباين آية ٦ . (٢) الإسراء آية ٦٠ ، ٩٤ . (٣) الأعراف آية ١١ .

(٤) الزخرف آية ٥١ . (٥) البقرة آية ١١٨ . (٦) يونس آية ٧٤ .

بالخلق ؛ ومن قال : يوصف البارى تعالى بما يوصف به الخلق ، أو يوصف الخلق بما يوصف به البارى تعالى فقد اعتزل عن الحق ، وسنخ<sup>(١)</sup> القدرية طلب العلة فى كل شىء ، وذلك من سنخ اللعين الأول ؛ إذ طلب العلة فى الخلق أولاً ، والحكمة فى التكليف ثانياً ، والفائدة فى تكليف السجود لآدم عليه السلام ثالثاً ، وعنه نشأ مذهب الخوارج ، إذ لا فرق بين قولهم : لاحكم إلا الله ولا نحكم الرجال ، وبين قوله : لا أسجد إلا لك ، ( أَسْجُدْ لِبَشَرٍ خَلَقْتَهُ مِنْ صَلَافٍ مِنْ حَمَإٍ مَسْنُونٍ<sup>(٢)</sup> ) وبالجملة « كلا طرفى قصد الأمور ذميم » فالمعتزلة غلوا فى التوحيد بزعمهم حتى وصلوا إلى التعطيل بنفى الصفات ، والمشبهة : قصروا حتى وصفوا الخالق بصفات الأجسام ، والروافض : غلوا فى النبوة والإمامة حتى وصلوا إلى الحلول ، والخوارج : قصروا حتى نفوا تحكيم الرجال .

وأنت ترى إذا نظرت أن هذه الشبهات كلها ناشئة من شبهات اللعين الأول ، وتلك فى الأول مصدرها ، وهذه فى الآخرة مظهرها ، وإليه أشار التنزيل فى قوله تعالى ( وَلَا تَتَّبِعُوا خُطُوَاتِ الشَّيْطَانِ إِنَّهُ لَكُمْ عَدُوٌّ مُبِينٌ<sup>(٣)</sup> ) .

وشبه النبى صلى الله عليه وسلم كل فرقة ضالة من هذه الأمة بأمة ضالة من الأمم السالفة ، فقال : « الْقَدَرِيَّةُ مَجُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ » وقال « الْمَشْبَهَةُ يَهُودُ هَذِهِ الْأُمَّةِ ، وَالرَّوَافِضُ نَصَارَاهَا » .

وقال عليه الصلاة والسلام جملة : « لَتَسْلُكُنَّ سُبُلَ الْأُمَمِ قَبْلَكُمْ حَدُّو الْقُدَّةَ بِالْقُدَّةِ<sup>(٤)</sup> ، وَالنَّفْلَ بِالنَّفْلِ ، حَتَّى لَوْ دَخَلُوا جُحْرَ ضَبٍّ لَدَخَلْتُمُوهُ » .

(١) السنخ ؛ بالكسر ؛ الأصل .

(٢) الآية - قال لم أكن لأسجد لبشر خلقته من صلصال من حمأ مسنون - الهجرة ٢٢ .

(٣) البقرة آية ١٦٨ .

(٤) القدة ؛ بالنم ، ديش السهم .

## المقدمة الرابعة

فى بيان أول شبهة وقعت فى الملة الإسلامية ، وكيفية انشعابها ، ومن مَصَدْرُهَا ، ومن مُظْهِرُهَا .

وكما قررنا أن الشبهات التى وقعت فى آخر الزمان هى بعينها تلك الشبهات التى وقعت فى أول الزمان ، كذلك يمكن أن نقرر فى زمان كل نبيّ ودور صاحب كل ملة وشريعة: أن شبهات أمتة فى آخر زمانه؛ ناشئة من شبهات خصماء أول زمانه من الكفار والملاحدين وأكثرها من المنافقين، وإن خفى علينا ذلك فى الأمم السالفة لتمدادى الزمان، فلم يخف فى هذه الأمة أن شبهاتها نشأت كلها من شبهات منافق زمن النبي عليه الصلاة والسلام، إذ لم يرضوا بحكمه فيما كان يأمر وينهى، وشرعوا فيما لامسرح للفكر فيه ولا مسرى، وسألوا عما منعوا من الخوض فيه، والسؤال عنه، وجادلوا بالباطل فيما لا يجوز الجدل فيه. اعتبر حديث ذى الخويصرة التميمي إذ قال: أَعْدِلْ يَا مُحَمَّدُ فَإِنَّكَ لَمْ تَعْدِلْ، حتى قال عليه الصلاة والسلام: « إِنْ لَمْ أَعْدِلْ فَمَنْ يَعْدِلُ؟ » فعاد اللعين وقال « هَذِهِ قِسْمَةٌ مَا أُرِيدَ بِهَا وَجْهُ اللَّهِ تَعَالَى »، وذلك خروج صريح على النبي عليه الصلاة والسلام ولو صار من اعترض على الإمام الحق خارجيا، فمن اعترض على الرسول أحق بأن يكون خارجيا، أو ليس ذلك قولاً بتحسين العقل وتقييحه؟ وحكما بالهوى فى مقابلة النص، واستكبارا على الأمر بقياس العقل؟ حتى قال عليه الصلاة والسلام: « سَيَخْرُجُ مِنْ ضِئْضِي<sup>(١)</sup> هَذَا الرَّجُلُ قَوْمٌ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرِّمِيَةِ: . . » الخبر بتمامه .

واعتبر حال طائفة أخرى من المنافقين يوم أحد إذ قالوا: ( هَلْ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ مِنْ

(١) الضئضى: الجنس، والأصل، والمحدث؛ يقال: فلان من ضئضه صدق: أى من

شَيْءٌ<sup>(١)</sup> ) وقولهم : ( لَوْ كَانَ لَنَا مِنَ الْأَمْرِ شَيْءٌ مَا قَتَلْنَا هَهُنَا<sup>(٢)</sup> ) وقولهم : ( لَوْ كَانُوا عِنْدَنَا مَا مَاتُوا وَمَا قُتِلُوا<sup>(٣)</sup> ) فهل ذلك إلا تصريح بالقدر؟ وقول طائفة من المشركين : ( لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا عَبْدْنَا مِنْ دُونِهِ مِنْ شَيْءٍ<sup>(٤)</sup> ) وقول طائفة : ( أَنْظِمُ مَنْ لَوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ<sup>(٥)</sup> ) فهل هذا إلا تصريح بالجبر؟

واعتبر حال طائفة أخرى حيث جادلوا في ذات الله ، تفكروا في جلاله ، وتصرفوا في أفعاله حتى منعهم وخوفهم بقوله تعالى : ( وَيُرْسِلُ الصَّوَاعِقَ فَيُصِيبُ بِهَا مَنْ يَشَاءُ وَهُمْ يُجَادِلُونَ فِي اللَّهِ وَهُوَ شَدِيدُ الْحِجَالِ<sup>(٦)</sup> ) فهذا ما كان في زمانه عليه الصلاة والسلام وهو على شوكرته وقوته وصحة بدنه ، والمنافقون يخادعون فيظهرون الإسلام ويبطنون الكفر، وإنما يظهر نفاقهم بالاعتراض في كل وقت على حركاته وسكناته ، فصارت الاعتراضات كالبدور ، وظهرت منها الشبهات كالزروع .

وأما الاختلافات الواقعة في حال مرضه عليه الصلاة والسلام وبعد وفاته بين الصحابة رضى الله عنهم ، فهي اختلافات اجتهدية كما قيل ، كان غرضهم منها إقامة مراسم الشرع ، وإدامة مناهج الدين .

فأول تنازع وقع في مرضه عليه الصلاة والسلام فيما رواه الإمام أبو عبد الله محمد ابن إسماعيل البخارى بإسناده عن عبد الله بن عباس رضى الله عنه ، قال : « لَمَّا اشْتَدَّ بِالنَّبِيِّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ مَرَضُهُ الَّذِي مَاتَ فِيهِ قَالَ : ائْتُونِي بِدَوَاةٍ وَقِرْطَاسٍ أَكْتُبُ لَكُمْ كِتَابًا لَا تَضِلُّوْا بَعْدِي » فقال عمر رضى الله عنه : « إِنَّ رَسُولَ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : « قَدْ غَلَبَهُ الْوَجَعُ ، حَسْبُنَا كِتَابُ اللَّهِ » وكثر اللفظ ، فقال النبي صلى الله عليه وسلم : « قَوْمُوا عَنِّي لَا يَنْبَغِي عِنْدِي النَّارُغُ » قال ابن عباس : « الرِّزْيَةُ كُلُّ الرِّزْيَةِ مَا حَالَ بَيْنَنَا وَبَيْنَ كِتَابِ رَسُولِ اللَّهِ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ » .

\* \* \*

(١) (٣٠٢٠١) آل عمران آية ١٥٣ ، ١٥٦ . (٤) النحل آية ٣٤ .

(٥) يس آية ٤٧ . (٦) الرعدة آية ١٤ .

الخلاف الثانى فى مرضه أنه قال: « جَهِّزُوا جَيْشَ أُسَامَةَ، لَعَنَ اللَّهُ مَنْ تَخَلَّفَ عَنْهُ » فقال قوم: يجب علينا امتثال أمره، وأسامة قد برز من المدينة. وقال قوم: قد اشتد مرض النبي عليه الصلاة والسلام فلا تسع قلوبنا مفارقتة، والحالة هذه، فنصبر حتى نبصر أى شىء يكون من أمره.

وإنما أوردت هذين التنازعين، لأن المخالفين ربما عدوا ذلك من الخلافات المؤثرة فى أمر الدين، وليس كذلك، وإنما كان الغرض كله: إقامة مراسم الشرع فى حال تزلزل القلوب، وتسكين نائرة<sup>(١)</sup> الفتنة المؤثرة عند تقلب الأمور.

\* \* \*

الخلاف الثالث: فى موته عليه الصلاة والسلام، قال عمر بن الخطاب: من قال إن محمداً قد مات قتلته بسيفي هذا؛ وإنما رفع إلى السماء كما رفع عيسى عليه السلام. وقال أبو بكر بن أبى قحافة رضى الله عنه: من كان يعبد محمداً فإن محمداً قد مات. ومن كان يعبد إله محمد فإن إله محمد حيّ لم يمت ولن يموت وقرأ قول الله سبحانه وتعالى (وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ قَدْ خَلَتْ مِنْ قَبْلِهِ الرُّسُلُ أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَى أَعْقَابِكُمْ وَمَنْ يَنْقَلِبْ عَلَى عَقْبَيْهِ فَلَنْ يَضُرَّ اللَّهَ شَيْئاً وَسَيَجْزِي اللَّهُ الشَّاكِرِينَ<sup>(٢)</sup>) فرجع القوم إلى قوله، وقال عمر رضى الله عنه: « كَأَنى ما سمعت هذه الآية حتى قرأها أبو بكر ».

\* \* \*

الخلاف الرابع: فى موضع دفنه عليه الصلاة والسلام، أراد أهل مكة من المهاجرين رده إلى مكة لأنها مسقط رأسه، ومأنس نفسه، وموطئ قدمه، وموطن أهله، وموقع رحله. وأراد أهل المدينة من الأنصار دفنه بالمدينة لأنها دار هجرته، ومدار نصرته، وأرادت جماعة نقله إلى بيت المقدس لأنه موضع دفن الأنبياء، ومنه معراج به إلى السماء، ثم اتفقوا

على دفنه بالمدينة لما روى عنه عليه الصلاة والسلام : « الْأَنْبِيَاءُ يُدْفَنُونَ حَيْثُ يَمُوتُونَ » .

• • •

الخلاف الخامس : في الإمامة ، وأعظم خلاف بين الأمة خلاف الإمامة ، إذ ماسل سيف في الإسلام عَلَى قاعدة دينية مثل ماسل على الإمامة في كل زمان . وقد سهل الله تعالى في الصدر الأول ، فاختلف المهاجرون والأنصار فيها فقالت الأنصار منا أمير ومنكم أمير واتفقوا على رئيسهم سعد بن عبادَةَ الأنصاري ، فاستلذكه أبو بكر وعمر رضى الله عنهما في الحال بأن حضرا سقيفة بنى ساعدة ، وقال عمر : كنت أزور<sup>(١)</sup> في نفسى كلاما في الطريق ، فلما وصلنا إلى السقيفة أردت أن أتكلم فقال أبو بكر : مه<sup>(٢)</sup> يا عمر ، فحمد الله وأثنى عليه ، وذكر ما كنت أقدره في نفسى كأنه يخبر عن غيب ، فقبل أن يشتغل الأنصار بالكلام مددت يدي إليه فبايعته وبايعه الناس وسكنت الفتنة ، إلا أن بيعة أبي بكر كانت فلتنة<sup>(٣)</sup> وفي الله المسلمين شرها ، فمن عاد إلى مثلها فاقتلوه ، فأبى رجل بايع رجلا من غير مشورة من المسلمين فإنهما تغررة<sup>(٤)</sup> بحب أن يقتلا .

وإنما سكنت الأنصار عن دعواهم لرواية أبي بكر عن النبي عليه الصلاة والسلام « الْأَئِمَّةُ مِنْ قُرَيْشٍ » وهذه البيعة هي التي جرت في السقيفة ، ثم لما عاد إلى المسجد انثال<sup>(٥)</sup> الناس عليه وبايعوه عن رغبة ، سوى جماعة من بنى هاشم ، وأبى سفيان من بنى أمية ، وأمير المؤمنين على بن أبي طالب رضى الله عنه كان مشغولا بما أمره النبي صلى الله عليه وسلم من تجهيزه ودفنه وملازمة قبره من غير منازعة ولا مدافعة .

• • •

(١) أزور كلاما : أحسن كلاما وأقومه وأتممه . (٢) مه : اكفف .

(٣) فلتنة : دون تدبر وتهمل . (٤) تغررة : غرر بنفسه تغريرا ، وتغرة : مرضها لهلاك .

(٥) انثال عليه الناس : انصبوا عليه وتسكثروا حوله .



الخلاف السادس : في أمر فذك<sup>(١)</sup> والتوارث عن النبي عليه الصلاة والسلام ، ودعوى فاطمة عليها السلام وراثته تارة ، وتعليكا أخرى حتى دفعت عن ذلك بالرواية المشهورة عن النبي عليه الصلاة والسلام « نَحْنُ مُعَاشِرَ الْأَنْبِيَاءِ لَا نُورَثُ مَا تَرَ كُنَاهُ صَدَقَةٌ » .

• • •

الخلاف السابع : في قتال مانعي الزكاة فقال قوم : لانقاتلهم قتال الكفرة . وقال قوم بل نقاتلهم حتى قال أبو بكر رضى الله عنه : لو ممنوني عقالا مما أعطوا رسول الله صلى الله عليه وسلم لقاتلتهم عليه ، ومضى بنفسه إلى قتالهم ، ووافقه جماعة الصحابة بأمرهم ، وقد أدى اجتهاد عمر رضى الله عنه في أيام خلافته إلى رد السبايا والأموال إليهم ، وإطلاق المحبوسين منهم ، والإفراج عن أسراهم .

• • •

الخلاف الثامن : في تنصيب<sup>(٢)</sup> أبي بكر على عمر بالخلافة وقت الوفاة ، فمن الناس من قال : قد وليت علينا فظا غليظا ، وارتفع الخلاف بقول أبي بكر : لو سألتني ربي يوم القيامة لقلت : وليت عليهم خيرهم لهم .

وقد وقع في زمانه اختلافات كثيرة في مسائل ميراث الجد ، والإخوة ، والكلالة<sup>(٣)</sup> وفي عقل<sup>(٤)</sup> الأصابع ، وديات الأسنان ، وحدود بعض الجرائم التي لم يرد فيها نص ، وإنما أهم أمورهم : الاشتغال بقتال الروم ، وغزو العجم ، وفتح الله تعالى الفتوح على

---

(١) فذك : قرية شمال المدينة ، كانت لليهود ، ولما انهزم يهود خيبر غشي يهود فذك على أنفسهم فسلموا قريتهم للنبي عليه الصلاة والسلام دون قتال فكانت خالصة له ينفق منها على نفسه ، وعلى بعض المحتاجين من بني هاشم .

(٢) انظر كلام أبي بكر في هذا الموضوع ، ج ١ ص ٨ من الكامل للبهرد : ط مصطفى الحلبي .

(٣) من عدا الولد والوالدة من الورثة . وقيل الكلالة : من مات ولا والد له ولا ولد .

(٤) العقل : ما يدفع للمجنى عليه كتبويض لما أصابه .

المسلمين ، وكثرت السبايا والغنائم ، وكانوا كلهم يصدرون عن رأى عمر رضى الله عنه ، وانتشرت الدعوة ، وظهرت الكرامة ، ودانت العرب ، ولانت المعجم .

\* \* \*

الخلاف التاسع : فى أمر الشورى واختلاف الآراء فيها . واتفقوا كلهم على بيعه عثمان رضى الله عنه ، وانتظم الأمر واستمرت الدعوة فى زمانه ، وكثرت الفتوح ، وامتلاء بيت المال ، وعاشر الخلق على أحسن خلق ، وعاملهم بأبسط يد ، غير أن أقاربه من بنى أمية قد ركبوا نهاب<sup>(١)</sup> فركبته ، وجاروا فجير عليه ، ووقعت فى زمانه اختلافات كثيرة وأخذوا عليه أحداثا كلها محالة<sup>(٢)</sup> على بنى أمية .

منها : رده الحكم بن أمية إلى المدينة بعد أن طرده رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يسمى طريد رسول الله ، وبعد أن تشفع إلى أبي بكر وعمر رضى الله عنهما أيام خلافتهم فما أجابا إلى ذلك ، ونفاه عمر من مقامه باليمن أربعين فرسخا . ومنها نفيه أبا ذر إلى الربرة<sup>(٣)</sup> ، وترويجه مروان بن الحكم بنته ، وتسليمه خمس غنائم أفريقية له وقد بلغت مائتى ألف دينار .

ومنها : إيواؤه عبد الله بن سعد بن أبي سرح ، وكان رضيعه بعد أن أهدر النبی عليه الصلاة والسلام دمه ، وتوليته إياه مصر بأعمالها ، وتوليته عبد الله بن عامر البصرة حتى أحدث فيها ما أحدث ، إلى غير ذلك مما نعموا عليه ، وكان أمراء جنوده : معاوية ابن أبي سفيان عامل الشام ، وسعد بن أبي وقاص عامل الكوفة ، وبعده الوليد بن عقبة وسعيد بن العاص ، وعبد الله بن عامر عامل البصرة ، وعبد الله بن سعد بن أبي سرح عامل مصر ، وكلهم خذلوه ورفضوه حتى أتى قدره عليه ، وقتل مظلوما فى داره ، واثارت الفتنة من الظلم الذى جرى عليه ، ولم تسكن بعد .

\* \* \*

(١) نهاب : مهالك ، جمع نهيرة بضم النون نيهما . (٢) محالة : أى محمودة ومنسوبة .

(٣) الربرة : من قرى المدينة .

الخلاف العاشر : في زمان أمير المؤمنين عليّ رضي الله عنه بعد الاتفاق عليه وعقد البيعة له . فأوله : خروج طلحة والزبير إلى مكة ، ثم حل عائشة إلى البصرة ، ثم نصب القتال معه ، ويعرف ذلك بحرب الجمل ، والحق أنهما رجعا وتابا ، إذ ذكرهما أمرا فتذكراه ، فأما الزبير فقتله ابن جرموز بقوس وقت الانصراف ، وهو في النار لقول النبي صلى الله عليه وسلم : « بَشْرٌ قَاتِلُ ابْنِ صَفِيَّةَ بِالنَّارِ » وأما طلحة فرماه مروان ابن الحكم بسهم وقت الإعراض<sup>(١)</sup> فخرميتا ، وأما عائشة رضي الله عنها فكانت محمولة على ما فعلت ، ثم تابت بعد ذلك ورجعت ، والخلاف بينه وبين معاوية ، وحرب صفين ، ومخالفة الخوارج ، وحمله على التحكيم ، ومغادرة عمرو بن العاص أبا موسى الأشعري ، وبقاء الخلاف إلى وقت وفاته مشهور ، وكذلك الخلاف بينه وبين الشراة<sup>(٢)</sup> المارقين بالنهروان<sup>(٣)</sup> عقدا وقولا ، ونصب القتال معه فعلا ظاهرا معروفا ؛ وبالجملة كان عليّ رضي الله عنه مع الحق ، والحق معه ، وظهر في زمانه الخوارج<sup>(٤)</sup> عليه مثل الأشعث ابن قيس ، ومسعود بن فذكي التيمي ، وزيد بن حصين الطائي وغيرهم ، وكذلك ظهر في زمانه الغلاة في حقه مثل عبد الله بن سبيأ وجماعة معه ، ومن الفريقين ابتدأت البدعة والضلالة ، وصدق فيه قول النبي صلى الله عليه وسلم : « يَهْلِكُ فِيهِ أَثْنَانِ : مُحِبٌّ غَالٍ وَمُتْبِغٌ قَالٍ » .

وانقسمت الاختلافات بعده إلى قسمين : أحدهما الاختلاف في الإمامة ، والثاني : الاختلاف في الأصول .

\* \* \*

- 
- (١) وقت الإعراض : وقت أن أعرض عن القتال ، أي كف واعزل الحرب .  
 (٢) الشراة : الخوارج ، الواحد شارة ؛ سمعوا بذلك لقولهم شريتنا أنفسنا في طاعة الله ، فهو من شري يشري كرى يرمى ، فهو شار وجمعه شراة بخلاف شري كفرح . فإن اسم فاعله شر ، وهو لا يجمع على شراة . قيل : ويجوز أن يكون من الإشارة أي المجادلة .  
 (٣) النهروان ؛ بفتح النون وتشليث الراء ، وبضمها : عدة قرى بين واسط وبغداد بالعراق .  
 (٤) سياتي الكلام على الخوارج في موضعه .

والاختلاف في الإمامة على وجهين :

أحدهما : القول بأن الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار .

والثاني : القول بأن الإمامة تثبت بالنص والتعيين .

فمن قال إن الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار ، قال بإمامة كل من اتفقت عليه الأمة ، أو جماعة معتبرة من الأمة : إما مطلقا ، وإما بشرط أن يكون قرشيا ؛ على مذهب قوم ، وبشرط أن يكون هاشميا ، على مذهب قوم ، إلى شرائط أخرى كما سيأتي .

ومن قال بالأول ، قال بإمامة معاوية وأولاده ، وبعدهم بخلافة مروان وأولاده .  
والخوارج اجتمعوا في كل زمان على واحد منهم بشرط أن يبقى على مقتضى اعتقادهم ، ويجرى على سنن العدل في معاملاتهم ، وإلا خذلوه وخلعوه ، وربما قتلوه .

ومن قالوا إن الإمامة تثبت بالنص ، اختلفوا بعد على رضى الله عنه ، فمنهم من قال إنه نص على ابنه محمد بن الحنفية ، وهؤلاء هم الكيسانية ، ثم اختلفوا بعده ، فمنهم من قال إنه لم يمت ، ويرجع فيملا الأرض عدلا ، ومنهم من قال إنه مات ، وانتقلت الإمامة بعده إلى ابنه أبي هاشم ، واقترب هؤلاء ، فمنهم من قال الإمامة بقيت في عقبه وصية بعد وصية ، ومنهم من قال إنها انتقلت إلى غيره ، واختلفوا في ذلك الغير ، فمنهم من قال هو بنان ابن سميان النهدي ، ومنهم من قال هو علي بن عبد الله بن عباس ، ومنهم من قال هو عبد الله بن حرب الكندي ، ومنهم من قال هو عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر ابن أبي طالب ، وهؤلاء كلهم يقولون إن الدين طاعة رجل ، ويتأولون أحكام الشرع كلها على شخص معين كما ستأتي مذاهبهم .

وأما من لم يقل بالنص على محمد بن الحنفية فقال بالنص على الحسن والحسين رضى الله عنهما ، وقال : لا إمامة في الأخوين إلا الحسن والحسين رضى الله عنهما . ثم اختلفوا ، فمنهم من أجرى الإمامة في أولاد الحسن ، فقال بعده بإمامة ابنه الحسن ، ثم ابنه عبد الله ثم ابنه محمد ، ثم أخيه إبراهيم الإمامين ، وقد خرجا في أيام المنصور ققتلا في أيامه ، ومن

هؤلاء من يقول برجعة محمد الإمام ، ومنهم من أجرى الوصية في أولاد الحسين وقال بعده  
بإمامة ابنه علي بن الحسين زين العابدين نسا عليه ، ثم اختلفوا بعده ، فقالت الزيدية  
بإمامة ابنه زيد . ومذهبهم أن كل فاطمي خرج وهو عالم ، زاهد ، شجاع ، سخي : كان  
إماماً واجب الاتباع ، وجوزوا رجوع الإمامة إلى أولاد الحسن ، ثم منهم من وقف وقال  
بالرجعة ، ومنهم من ساق وقال بإمامة كل من هذا حاله في كل زمان ، وسيأتي فيما بعد  
تفصيل مذاهبهم ، وأما الإمامية فقالوا بإمامة محمد بن علي الباقر نسا عليه ، ثم بإمامة جعفر  
ابن محمد الصادق وصية إليه ، ثم اختلفوا بعده في أولاده : من المنصوص عليه ؟ وهم  
خسة : محمد ، وإسماعيل ، وعبد الله ، وموسى ، وعلي ، فمنهم من قال بإمامة محمد وم  
الهارية ، ومنهم من قال بإمامة إسماعيل وأنكر موته في حياة أبيه وهم المباركية ، ومن  
هؤلاء من وقف عليه وقال برجعته ، ومنهم من ساق الإمامة في أولاده نسا بعد نص إلى  
يومنا هذا ، وهم الإسماعيلية ، ومنهم من قال بإمامة عبد الله الأقطع ، وقال برجعته بعد  
موته لأنه مات ولم يعقب ، ومنهم من قال بإمامة موسى نسا عليه إذ قال والده : سابعكم  
قائمكم ، ألا وهو سمى صاحب التوراة ، ثم هؤلاء اختلفوا ، فمنهم من اقتصر عليه وقال  
برجعته : إذ قال لم يمت هو ، ومنهم من توقف في موته وهم المطورة ، ومنهم من قطع  
بموته ، وساق الإمامة إلى ابنه علي بن موسى الرضا ، وهم القطعية ، ثم هؤلاء اختلفوا  
في كل ولد بعده ، فالإثنا عشرية ساقوا الإمامة من علي الرضا إلى ابنه محمد ، ثم إلى ابنه  
علي ، ثم إلى ابنه الحسن ، ثم إلى ابنه محمد القائم المنتظر الثاني عشر ، وقالوا : هو حي لم  
يتم ، ويرجع فيملاً الدنيا عدلاً ، كما ملئت جوراً ، وغيرهم ساقوا الإمامة إلى الحسن  
العسكري ، ثم قالوا بإمامة أخيه جعفر ، وقالوا بالتوقف عليه ، أو قالوا بالشك في حال محمد  
ولهم خبط طويل في سوق الإمامة ، والتوقف ، والقول بالرجعة بعد الموت ، والقول  
بالغيبة ، ثم بالرجعة بعد الغيبة .

فهذه جملة الاختلاف في الإمامة . وسيأتي تفصيل ذلك عند ذكر المذاهب .

وأما الاختلافات في الأصول فحدثت في آخر أيام الصحابة بدعة معبد الجهني ، وغيلان الدمشقي ، ويونس الأسواري في القول بالقدر وإنكار إضافة الخير والشر إلى القدر ، ونسج على منوالهم واصل بن عطاء الغزالي ، وكان تلميذ الحسن البصري ، وتلمذه عمرو بن عبيد ، وزاد عليه في مسائل القدر . وكان عمرو من دعاة يزيد الناقص أيام بني أمية ، ثم والى المنصور وقال بإمامته ، ومدحه المنصور يوما فقال : نثرت الحب للناس فاقطعوا غير عمرو بن عبيد .

والوعيدية من الخوارج ، والمرجئة من الجبرية .

والقدرية ابتدءوا بدعتهم في زمان الحسن ، واعتزل واصل عنهم وعن أستاذه بالقول منه بالمنزلة بين المنزلتين ، فسمى هو وأصحابه معتزلة ، وقد تلمذه زيد بن علي وأخذ الأصول فذلك صارت الزيدية كلهم معتزلة ، ومن رفض زيد بن علي لأنه خالف مذهب آبائه في الأصول ، وفي التبرئ والتولي ؛ وهم من أهل الكوفة ؛ وكانوا جماعة سمو أرافضة . ثم طالع بعد ذلك شيوخ المعتزلة كتب الفلاسفة حين نشرت أيام المأمون نخلطت منهاجها منهاج الكلام ، وأفردتها فنا من فنون العلم ، وسمتها باسم الكلام ، إما لأن أظهر مسألة تكلموا فيها وتقاتلوا عايتها ، هي مسألة الكلام ، فسمى النوع باسمها . وإما لمقابلتهم الفلاسفة في تسميتهم فنا من فنون علمهم بالمنطق ، والمنطق والكلام مترادفان .

\* \* \*

وكان أبو الهذيل العلاف شيخهم الأكبر ؛ وافق الفلاسفة في أن الباري تعالى عالم بعلم ، وعلمه ذاته ، وكذلك قادر بقدرة ، وقدرته ذاته ، وأبدع بدعا في الكلام ، والإرادة ، وأفعال العباد ، والقول بالقدر ، والآجال ، والأرزاق ، كما سيأتي في حكاية مذهبه ، وجرت بينه وبين هشام بن الحكم مناظرات في أحكام التشبيه . وأبو يعقوب الشحام والأدبي صاحب أبي الهذيل وافقه في ذلك كله .

ثم إبراهيم بن سيار النظام في أيام المعتصم كان غلا في تقرير مذاهب الفلاسفة وانفرد عن السلف ببدع في القدر والرفض ، وعن أصحابه بمسائل نذكرها . ومن أصحابه محمد بن شبيب ، وأبو شمر ، وموسى بن عمران ، والفضل الحذثي ، وأحمد بن خابط . ووافقه الأسوارى في جميع ما ذهب إليه من البدع ، وكذلك الإسكافية أصحاب أبي جعفر الإسكافي ، والجعفرية أصحاب الجعفر بن جعفر بن مبشر ، وجعفر بن حرب .

ثم ظهرت بدع بشر بن المعتز ؛ من القول بالتولد والإفراط فيه والميل إلى الطبيعيين من الفلاسفة ، والقول بأن الله تعالى قادر على تعذيب الطفل ، وإذا فعل ذلك فهو ظالم ، إلى غير ذلك مما انفرد به عن أصحابه .

وتلمذه أبو موسى المردار راهب المعتزلة ، وانفرد عنه بإبطال إعجاز القرآن من جهة الفصاحة والبلاغة ، وفي أيامه جرت أكثر التشديدات على السلف لقولهم بقدم القرآن ، وتلمذه الجعفران ، وأبو زفر ، ومحمد بن سويد صاحب المردار ، وأبو جعفر الإسكافي ، وعيسى بن الهيثم صاحب جعفر بن حرب الأشج .

ومن بالغ في القول بالقدر : هشام بن عمرو القوطي ، والأصم من أصحابه ، وقدحا في إمامة علي رضي الله عنه بقولهما : إن الإمامة لا تنتقل إلا بإجماع الأمة عن بكرة أبيهم . والقوطي والأصم اتفقا على أن الله تعالى يستحيل أن يكون عالما بالأشياء قبل كونها ، ومنعنا كون المعلوم شيئا .

وأبو الحسين الخياط ، وأحمد بن علي الشطوي صحبا عيسى الصوفي ، ثم لزما أبا مجالد .

وتلمذ السكعي لأبي الحسين الخياط ، ومذهبه بعينه مذهبه ، وأما معمر بن عباد السلمي ، وثمامة بن أشرس النميري ، وأبو عثمان عمرو بن بحر الجاحظ فكانوا في زمان واحد متقاربين في الرأي والاعتقاد ، منفردين عن أصحابهم بمسائل في موضعها نذكرها . والتأخرون منهم أبو علي الجبائي ، وابنه أبو هاشم ، والقاضي عبد الجبار ،

وأبو الحسين البصرى ؛ قد اقتصوا طرق أصحابهم ، وانفردوا عنهم بمسائل ستأتى .  
أما رونق الكلام فابتدأه من الخلفاء العباسيين : هارون ، والمأمون ، والمعتصم ،  
والواثق ، والمتوكل ، واتبأوه من الصاحب ابن عباد وجماعة من الديالمة .

\* \* \*

وظهرت جماعة من المعتزلة متوسطين ، مثل ضرار بن عمرو ، وخص الفرد ،  
والحسين النجار ، ومن المتأخرين خالفوا الشيوخ فى مسائل ، ونبغ منهم جهم بن صفوان  
فى أيام نصر بن سيار ، وأظهر بدعته فى الجبر بترمذ ، وقتله سالم بن أحوز المازنى  
فى آخر ملك بنى أمية بمرؤ .

وكانت بين المعتزلة وبين السلف فى كل زمان اختلافات فى الصفات ، وكان السلف  
ينظرونهم عليها ، لا على قانون كلامى ، بل على قول إقناعى ، ويسمون الصفاتية :  
فمن مثبت صفات البارئ تعالى معانى قائمة بذاته ، ومن مشبه صفاته بصفات الخلق ،  
وكلمهم يتعلقون بظواهر الكتاب والسنة ، وينظرون المعتزلة فى قدم العالم على قول  
ظاهر . وكان عبد الله بن سعيد الكلابى ، وأبو العباس القلانسى ، والحارث بن أسد  
المحاسبي أشبههم إقناعاً ، وأمتنهم كلاماً ، وجرت مناظرة بين أبى الحسن على بن إسماعيل  
الأشعرى ، وبين أستاذه أبى على الجبائى فى بعض مسائل التحسين والتقييح ، فالزم  
الأشعرى أستاذه أموراً لم يخرج عنها بجواب فأعرض عنه وانحاز إلى طائفة السلف ونصر  
مذهبهم على قاعدة كلامية ، فصار ذلك مذهباً منفرداً ، وقرر طريقته جماعة من المحققين  
مثل القاضى أبى بكر الباقلانى ، والأستاذ أبى إسحاق الاسفرائينى ، والأستاذ أبى بكر  
ابن فورك ، وليس بينهم كثير اختلاف .

ونبغ رجل متمسك<sup>(١)</sup> بالزهد من سجستان يقال له أبو عبد الله محمد بن كرام ،  
قليل العلم ، قد قش<sup>(٢)</sup> من كل مذهب ضغناً<sup>(٣)</sup> وأثبتته فى كتابه ، وروجه على أغنام<sup>(٤)</sup>

(١) متمسك .

(٢) قش من كل مذهب : أخذ رذائله .

(٣) الضغث : الباطل ، والكلام المخلط الفاسد . (٤) الذين لا يفصحون .



عرجة ، وغور ، وسواد بلاد خراسان ، فانتظم ناموسه و صار ذلك مذهباً ، وقد نصره محمود بن سبكتكين السلطان ، وصب البلاء على أصحاب الحديث والشيعة من جهتهم ، وهو أقرب مذهب إلى مذهب الخوارج ، وهم مجسمة ، وحاشى غير محمد بن الهيصم فإنه مقارب .

### المقدمة الخامسة

في السبب الذى أوجب ترتيب هذا الكتاب على طريق الحساب  
وفيها إشارة إلى مناهج الحساب

لما كان مبنى الحساب على الحصر والاختصار ، وكان غرضى من تأليف هذا الكتاب حصر المذاهب مع الاختصار : اخترت طريق الاستيفاء ترتيباً ، وقدرت أغراضى على مناهجه تقسيماً وتبويهاً . وأردت أن أبين كيفية طرق هذا العلم وكيفية أقسامه ؛ لئلا يظن بى أنى من حيث أنا فقيه ومتكلم ، أجنبي النظر فى مسالكه ومراسمه ، أعجمى القلم بمداركه ومعاليه . فأثرت من طرق الحساب أحكامها وأحستها ، وأقت عليه من حجج البرهان أوضحها وأمتنها ، وقدرتها على علم العدد ، وكان الواضع الأول منه استمداد المدد فأقول : مراتب الحساب تبتدىء من واحد ، وتنتهى إلى سبع ، ولا تجاوزها ألبتة . المرتبة الأولى : صدر الحساب وهو الموضوع الأول الذى يرد عليه التقسيم الأول . وهو فرد لازوج له باعتبار ، وجملة يقبل التقسيم والتفصيل باعتبار ، فمن حيث إنه فرد فهو لا يستدعى أخيراً تساويه فى الصورة والمدة ، ومن حيث هو جملة فهو قابل للتفصيل حتى ينقسم إلى قسمين ، وصورة المدة يجب أن تكون من الطرف إلى الطرف ، ويكتب تحتها حشواً ، مجملات التفاصيل ، ومرسلات التقدير والتقدير ، والنقل والتحويل وكليات وجوه المجموع ، وحكايات الإلحاق والموضوع ، ويكتب تحتها بارزاً من الطرف الأيسر كميات مبالغ المجموع .

المرتبة الثانية منها : الأصل ، وشكلها محقق ، وهو التقسيم الأول الذى ورد على المجموع الأول ، وهو زوج ليس بفرد ، ويجب حصره في قسمين لا يعدوان إلى ثالث ، وصورة المدة يجب أن تكون أقصر من المصدر بقليل ، إذ الجزء أقل من الكل ، ويكتب تحتها حشوا ما ينحصها من التوجيه ، والتنويع ، والتفصيل ، ولها أخت تساويها في المدة وإن لم يجب أن تساويها في المقدار .

\* \* \*

المرتبة الثالثة من ذلك : الأصل ، وشكله محقق أيضا ، هو التقسيم الثانى الذى ورد على الموضوع الأول والثانى ، وذلك لا يجوز أن ينقص عن قسمين ، ولا يجوز أن يزيد على أربعة أقسام ، ومن جاوز من أهل الصنعة نقد أخطأ ، وما علم وضع الحساب ، وسندكر السبب فيه ، وصورته وبلدته أقصر من مدة منها الأصل بقليل ، وكذلك يكتب تحتها ما يليق بها حشوا وبارورا .

\* \* \*

المرتبة الرابعة منها : المأموس ، وشكلها هكذا « ط » وذلك يجوز أن يجاوز الأربعة ، وأحسن الطرق أن يقتصر على الأقل ومدتها أقصر مما مضى .

المرتبة الخامسة من ذلك : الصغير ، وشكله هكذا « ص » وذلك يجوز إلى حيث ينتهى التقسيم والتبويب ، والمدة أقصر مما مضى .

\* \* \*

المرتبة السادسة منها : المعوج ، وشكله هكذا « ، » وذلك أيضا يجوز إلى حيث ينتهى التفصيل .

\* \* \*

المرتبة السابعة ، من ذلك : المعقد ، وشكله هكذا « لد » ولكن يد من الطرف إلى الطرف ، لا على أنه صدر الحساب ، بل من حيث إنه النهاية التى تشاكل البداية .

فهذه كيفية صور الحساب نقشاً، وكمية أبوابها جملة، ولكل قسم من الأبواب أخت تقابله، وزوج يساويه في المدة لا يجوز إغفال ذلك بحال. والحساب تاريخ وتوجيه. والآن نذكر كمية هذه الصورة، وانحصار الأقسام في سبع، ولم صار العدد الأول فرداً لازوج له في الصورة؟ ولم انحصر منها الأصل في قسمين لا يعدوان إلى ثالث؟ ولم انحصر من ذلك الأصل في أربعة أقسام؟ ولم خرجت الأقسام الأخرى عن الحصر؟

فأقول: إن العقلاء الذين تسكلموا في علم العدد والحساب اختلفوا في الواحد: أهو من العدد، أم هو مبدأ العدد وليس داخل في العدد؟ وهذا الاختلاف إنما ينشأ من اشتراك لفظ الواحد. فالواحد يطلق ويراد به ما يتركب منه العدد، فإن الاثنين لا معنى لها إلا واحد مكرر أول تكرير، وكذلك الثلاثة والأربعة. ويطلق ويراد به ما يحصل منه العدد، أي هو علة ولا يدخل في العدد، أي لا يتركب منه العدد. وقد تلازم الواحدية جميع الأعداد لا على أن العدد تركب منها، بل كل موجود فهو في جنسه أو نوعه، أو شخصه واحد، يقال: إنسان واحد، وشخص واحد. وفي العدد كذلك، فإن الثلاثة في أنها ثلاثة واحدة. فالواحدية بالمعنى الأول داخل في العدد، وبالمعنى الثاني علة للعدد، وبالمعنى الثالث ملازمة للعدد، وليس من الأقسام الثلاثة قسم يطلق على البارئ تعالى معناه، فهو واحد لا كالأحاد: أي هذه الوحدات، والكثرة منه وجدت، ويستحيل عليه الانقسام بوجه من وجوه القسمة.

وأكثر أصحاب العدد على أن الواحد لا يدخل في العدد، فالعدد مصدره الأول اثنان، وهو ينقسم إلى زوج وفرد. فالفرد الأول ثلاثة، والزوج الأول أربعة، وما وراء الأربعة فهو مكرر كالخمسة فإنها مركبة من عدد وفرد، وتسمى العدد الدائر والسته مركبة من فردين وتسمى العدد التام، والسبعة مركبة من فرد وزوج، وتسمى العدد الكامل؛ والثمانية مركبة من زوجين وهي بداية أخرى وليس ذلك من غرضنا.

فصدر الحساب في مقابلة الواحد الذي هو علة العدد، وليس يدخل فيه. ولذلك هو

فرد لاأخت له . ولما كان العدد مصدره من اثنين ، صار منها الختق محصوراً  
فى قسمين . ولما كان العدد منقسماً إلى فرد وزوج ، صار من ذلك الأصل محصوراً  
فى أربعة . فإن الفرد الأول ثلاثة ، والزوج الأول أربعة وهى النهاية ، وما عداها مركب  
منها . فكان البسائط العامة الكلية فى العدد : واحد ، واثنان ، وثلاثة ، وأربعة  
وهى السكال . وما زاد عليها مركبات كلها ولا حصر لها ، فلذلك لاتنحصر الأبواب  
الأخر فى عدد معلوم ، بل تنتهى بما ينتهى به الحساب ، ثم تركيب العدد على العدود ،  
وتقدير البسيط على المركب فمن علم آخر . وسنذكر ذلك عند ذكرنا مذاهب  
قدماء الفلاسفة .

فإذا نجزت المقدمات على أوفى تقرير وأحسن تحرير ، شرعنا فى ذكر مقالات  
أهل العالم من لدن آدم عليه السلام إلى يومنا هذا ، لعله لايشذ من أقسامها مذهب .

ونكتب تحت كل باب وقسم ما يلىق به ذكراً ، حتى يعرف لم وضع ذلك اللفظ  
لذلك الباب . ونكتب تحت ذكر الفرقة المذكورة ما يعم أصنافها مذهباً واعتقاداً ،  
وتحت كل صنف ماخصه وانفرد به عن أصحابه .

ونستوفى أقسام الفرق الإسلامية ثلاثاً وسبعين فرقة ، ونقتصر فى أقسام الفرق  
الخارجة عن الملة الخنيفية على ما هو أشهر وأعرف أصلاً وقاعدة ، فنقدم ما هو أولى  
بالتقديم ، ونؤخر ما هو أجدر بالتأخير .

وشرط الصناعة الحسابية أن يكتب بإزاء الحدود من الخطوط ما يكتب حشواً .  
وشرط الصناعة الكتابية أن تترك الحواشى على الرسم المعبود عفواً . فراعيت شرط  
الصناعتين ، ومددت الأبواب على شرط الحساب ، وتركت الحواشى على رسم الكتاب  
وبالله أستعين ، وعليه أتوكل ، وهو حسبنا ونعم الوكيل .

## مذاهب أهل العالم

من أرباب الديانات والملل وأهل الأهواء والنحل

من الفرق الإسلامية وغيرهم ممن له كتاب منزل محقق ، مثل : اليهود ، والنصارى  
وممن له شبهة كتاب مثل : المجوس والمناوية . وممن له حدود وأحكام دون كتاب مثل :  
الفلاسفة الأولى ، والدهرية ، وعبدية الكواكب والأوثان ، والبراهمة . نذكر أربابها  
وأصحابها ، وننقل مأخذها ومصادرها عن كتب طائفة طائفة ؛ على موجب اصطلاحاتها  
بعد الوقوف على مناهجها ، والفحص الشديد عن مبادئها وعواقبها .

ثم إن التقسيم الصحيح الدائر بين النفي والإثبات هو قولنا : إن أهل العالم انقسموا  
من حيث المذاهب إلى : أهل الديانات ، وإلى أهل الأهواء ، فإن الإنسان إذا اعتقد  
عقدا ، أو قال قولاً ، فإما أن يكون فيه مستفيداً من غيره ، أو مستبداً برأيه . فالمستفيد  
من غيره مسلم مطيع ، والدين هو الطاعة . والمسلم الطيع فهو المتدين . والمستبد برأيه  
محدث مبتدع . وفي الخبر عن النبي عليه الصلاة والسلام : « مَا شَقِيَ أَمْرُؤٌ عَنْ مَشُورَةٍ ،  
وَلَا سَعِدَ بِاسْتِبْدَادٍ بِرَأْيٍ » وربما يكون المستفيد من غيره مقلداً قد وجد مذهبا اتفاقيا  
بأن كان أبواه أو معلمه على اعتقاد باطل فيقلده منه دون أن يتفكر في حقه وباطله ،  
وصواب القول فيه وخطئه ؛ فحينئذ لا يكون مستفيدا ، لأنه ما حصل على فائدة وعلم ،  
ولا اتبع الأستاذ على بصيرة ويقين ( إِلَّا مَنْ شَهِدَ بِالْحَقِّ وَهُمْ يَعْلَمُونَ <sup>(١)</sup> ) شرط  
عظيم فليعتبر .

وربما يكون المستبد برأيه مستنبطا مما استفاده على شرط أن يعلم موضع الاستنباط  
وكيفيته ، فحينئذ لا يكون مستبدا حقيقة ، لأنه حصل العلم بقوة تلك الفائدة ( لَعَلِمَهُ  
الَّذِينَ يَسْتَنْبِطُونَهُ مِنْهُمْ <sup>(٢)</sup> ) ركن عظيم ، فلا تغفل .

فالمستبدون بالرأى مطلقاً هم المنكرون للنبوات مثل الفلاسفة، والصائبة، والبراهمة وهم لا يقولون بشرائع وأحكام أمرية، بل يضعون حدوداً عقلية حتى يمكنهم التعايش عليها.

والمستفيدون هم القائلون بالنبوات.  
ومن كان قال بالأحكام الشرعية فقد قال بالحدود العقلية، ولا ينعكس.

### تمهيد

#### أرباب الديانات والملا

من المسلمين، وأهل الكتاب، ومن له شبهة كتاب

تتكلم ههنا في معنى الدين، والملة، والشرعة، والمنهاج والإسلام، والحنيفية، والسنة، والجماعة. فإنها عبارات وردت في التنزيل، ولكل واحدة منها معنى يخصها وحقيقة توافقها لغة واصطلاحاً. وقد بينا معنى الدين أنه الطاعة والانقياد. وقد قال الله تعالى: (إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ)<sup>(١)</sup> وقد يرد بمعنى الجزاء، يقال «كما تدين تدان» أى كما يفعل تجازى. وقد يرد بمعنى الحساب يوم المعاد والتناد، قال تعالى: (ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ)<sup>(٢)</sup> فالمتدين هو المسلم المطيع المقر بالجزاء والحساب يوم التناد والمعاد، قال الله تعالى (وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا)<sup>(٣)</sup>.

ولما كان نوع الإنسان محتاجاً إلى اجتماع مع آخر من بني جنسه في إقامة معاشه، والاستعداد لمعاده؛ وذلك الاجتماع يجب أن يكون على شكل يحصل به التمانع والتعاون حتى يحفظ بالتمانع ما هو أهله، ويحصل بالتعاون ما ليس له، فصوره الاجتماع على هذه الهيئة هي الملة. والطريق الخاص الذى يوصل إلى هذه الهيئة هو المنهاج، والشرعة،

(١) آل عمران آية ١٨ . (٢) التوبة آية ٣٥ . (٣) المائدة آية ٤ .

والسُّنَّة . والاتفاق على تلك السنة هي الجماعة . قال الله تعالى : ( لِكُلِّ جَعَلْنَا مِنْكُمْ شُرْعَةً وَمِنْهَا جَا<sup>(١)</sup> ) .

ولن يتصور وضع الملة ، وشرع الشريعة إلا بوضع شارع يكون مخصوصا من عند الله بآيات تدل على صدقه ، وربما تكون الآية مضمنة في نفس الدعوى . وقد تكون ملازمة وربما تكون متأخرة .

ثم اعلم أن الملة الكبرى هي ملة إبراهيم الخليل عليه السلام ، وهي الحنيفية التي تقابل الصبوة<sup>(٢)</sup> . تقابل التضاد . وسنذكر كيفية ذلك إن شاء الله تعالى ، قال الله تعالى : ( مِلَّةَ أَبِيكُمْ إِبْرَاهِيمَ<sup>(٣)</sup> ) .

والشريعة ابتدأت من نوح عليه السلام . قال الله تعالى : ( شَرَعَ لَكُمْ مِنَ الدِّينِ مَا وَصَّى بِهِ نُوحًا<sup>(٤)</sup> ) والحدود والأحكام ابتدأت من آدم ، وشيث ، وإدريس عليهم السلام . وختمت الشرائع والمال والمناهج والسنن بأكملها وأتمها حسنا وجمالا بمحمد عليه الصلاة والسلام . قال الله تعالى : ( الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتِمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا<sup>(٥)</sup> ) .

وقد قيل : خص آدم بالأسماء ، وخص نوح بمعاني تلك الأسماء ، وخص إبراهيم بالجمع بينهما ، ثم خص موسى بالتنزيل ، وخص عيسى بالتأويل ، وخص المصطفى ، صلوات الله عليهم أجمعين ، بالجمع بينهما على ملة أبيكم إبراهيم .

ثم كيفية التقرير الأول ، والتكميل بالتقرير الثاني بحيث يكون مصدقا لكل واحد ما بين يديه من الشرائع الماضية ، والسنن السالفة ؛ تقديرا للأمر على الخلق ، وتوفيقا للدين على الفطرة . فمن خاصية النبوة : لا يشاركون فيها غيرهم . وقد قيل إن الله عز وجل أسس دينه على مثال خلقه ليستدل بخلقهم على دينه ، وبدينه على خلقه .

(١) المائة آية ٤٧ . (٢) الصبوة : المراد بها هنا الميل عن الحق .

(٣) الحج آية ٧٨ . (٤) الشورى آية ١٣ . (٥) المائة آية ٢ .

# الباب الأول

## المسلمون

١ — قد ذكرنا معنى الإسلام ، ونفرق ههنا بينه وبين الإيمان والإحسان . ونبيت ما المبدأ ، وما الوسط ، وما السكال بالخبر المعروف في دعوة جبريل عليه السلام حيث جاء على صورة أعرابي وجلس حتى ألصق ركبته بركبة النبي صلى الله عليه وسلم ، وقال : « يَا رَسُولَ اللَّهِ ، مَا الْإِسْلَامُ ؟ » فَقَالَ : أَنْ تَشْهَدَ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَأَنَّي رَسُولُ اللَّهِ ، وَأَنْ تُقِيمَ الصَّلَاةَ ، وَتُؤْتِيَ الزَّكَاةَ ، وَتَصُومَ شَهْرَ رَمَضَانَ ، وَتَحُجَّ الْبَيْتَ إِنْ اسْتَطَعْتَ إِلَيْهِ سَبِيلًا . قَالَ : صَدَقْتَ . ثُمَّ قَالَ : مَا الْإِيمَانُ ؟ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : أَنْ تُؤْمِنَ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ ، وَالْيَوْمِ الْآخِرِ ، وَأَنْ تُؤْمِنَ بِالْقَدَرِ خَيْرِهِ وَشَرِّهِ . قَالَ : صَدَقْتَ ، ثُمَّ قَالَ : مَا الْإِحْسَانُ ؟ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : أَنْ تَعْبُدَ اللَّهَ كَأَنَّكَ تَرَاهُ ، فَإِنْ لَمْ تَسْكُنْ تَرَاهُ فَإِنَّهُ يَرَاكَ . قَالَ : صَدَقْتَ ، ثُمَّ قَالَ : مَتَى السَّاعَةُ ؟ قَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : مَا الْمَسْئُولُ عَنْهَا بِأَعْلَمَ مِنَ السَّائِلِ ، ثُمَّ قَامَ وَخَرَجَ ، فَقَالَ النَّبِيُّ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ : هَذَا جِبْرِيلُ جَاءَكُمْ يُعَلِّمُكُمْ أَمْرَ دِينِكُمْ . »

ففرق في التفسير بين الإسلام والإيمان . والإسلام قد يرد بمعنى الاستسلام ظاهراً ، ويشترك فيه المؤمن والمنافق . قال الله تعالى : ( قَالَتِ الْأَعْرَابُ آمَنَّا قُلْ لَمْ تُؤْمِنُوا وَلَسْكَنَ قَوْلُوا أَسْلَمْنَا<sup>(١)</sup> ) ففرق التنزيل بينهما ..



فإذا كان الإسلام بمعنى التسليم والانقياد ظاهراً موضع الاشتراك، فهو المبدأ . ثم إذا كان الإخلاص معه بأن يصدق بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر، ويقر عقداً بأن القدر خيره وشره من الله تعالى ؛ بمعنى أن ما أصابه لم يكن ليخطئه ، وما أخطاه لم يكن ليصيبه ؛ كان مؤمناً حقاً . ثم إذا جمع بين الإسلام والتصديق ، وقرن المجاهدة بالمشاهدة ، وصار غيبه شهادة ؛ فهو الكمال . فكان الإسلام مبدأ ، والإيمان وسطاً ، والإحسان كمالاً ، وعلى هذا شمل لفظ المسلمين: الناجي والهاالك .

وقد يرد الإسلام وقرينه الإحسان ، قال الله تعالى : ( بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ <sup>(١)</sup> ) وعليه يحمل قوله تعالى : ( وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا <sup>(٢)</sup> ) وقوله : ( إِنَّ الدِّينَ عِنْدَ اللَّهِ الْإِسْلَامُ <sup>(٣)</sup> ) وقوله : ( إِذْ قَالَ لَهُ رَبُّهُ أَسْلِمْ قَالَ أَسْلَمْتُ لِربِّ الْعَالَمِينَ <sup>(٤)</sup> ) وقوله : ( فَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ <sup>(٥)</sup> ) وعلى هذا خص الإسلام بالفرقة الناجية ، والله أعلم .

٢ - أهل الأصول المختلفون في : التوحيد ، والعدل ، والوعد ، والوعيد ، والسمع ، والعقل .

نتكلم ههنا في معنى الأصول والفروع ، وسائر الكلمات .

قال بعض المتكلمين : الأصول : معرفة الباري تعالى بوحدانيته وصفاته ، ومعرفة إرسال بآياتهم وبيّناتهم . وبالجملة : كل مسألة يتعين الحق فيها بين المتخاصمين فهي من الأصول : ومن المعلوم أن الدين إذا كان منقسماً إلى معرفة وطاعة ، والمعرفة أصل والطاعة فرع ، فمن تكلم في المعرفة والتوحيد كان أصولياً ، ومن تكلم في الطاعة والشرعية كان فروعياً . فالأصول هو موضوع علم الكلام ، والفروع هو موضوع علم الفقه . وقال بعض

(١) البقرة آية ١١٢ . (٢) المائدة آية ٤ . (٣) آل عمران آية ١٩ .

(٤) البقرة آية ١٣٠ . (٥) البقرة آية ١٣٢ .

العقلاء : كل ما هو معقول ، ويتوصل إليه بالنظر والاستدلال ؛ فهو من الأصول .  
وكل ما هو مضمون أو يتوصل إليه بالقياس والاجتهاد فهو من الفروع .

وأما التوحيد فقد قال أهل السنة ، وجميع الصفاتية : إن الله تعالى واحد في ذاته لا قسم له . وواحد في صفاته الأزلية لا نظير له ، وواحد في أفعاله لا شريك له .

وقال أهل العدل : إن الله تعالى واحد في ذاته ، لا قسمة ولا صفة له ، وواحد في أفعاله لا شريك له . فلا قديم غير ذاته ، ولا قسم له في أفعاله . ومحال وجود قديمين ، ومقدور بين قادرين ، وذلك هو التوحيد .

وأما العدل فعلى مذهب أهل السنة أن الله تعالى عدلٌ في أفعاله ، بمعنى أنه متصرف في ملكه ومملكه ، يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد . فالعدل : وضع الشيء موضعه ، وهو التصرف في الملك على مقتضى المشيئة والعلم ، والظلم بضده ، فلا يتصور منه جور في الحكم وظلم في التصرف . وعلى مذهب أهل الاعتزال : العدل ما يقتضيه العقل من الحكمة ؛ وهو إصدار الفعل على وجه الصواب والمصلحة .

وأما الوعد والوعيد فقد قال أهل السنة : الوعد والوعيد كلامه الأزلي . وعد على ما أمر ، وأوعد على ما نهى . فكل من نجا واستوجب الثواب فبوعده ، وكل من هلك واستوجب العقاب فبوعيده ، فلا يجب عليه شيء من قضية العقل .

وقال أهل العدل : لا كلام في الأزل ، وإنما أمر ونهى ، ووعد وأوعد بكلام محدث ، فمن نجا فبفعله استحق الثواب ، ومن خسر فبفعله استوجب العقاب ، والعقل من حيث الحكمة يقتضى ذلك .

وأما السمع والعقل ، فقد قال أهل السنة : الواجبات كلها بالسمع ، والمعارف كلها بالعقل . فالعقل لا يحسن ولا يقبح ، ولا يقتضى ولا يوجب . والسمع لا يعرف ، أى لا يوجد المعرفة ، بل يوجب

وقال أهل العدل : المعارف كلها معقولة بالعقل ، واجبة بنظر العقل ، وشكر المنعم . واجب قبل ورود السمع ، وأحسن والتبجح صفتان ذاتيتان لتحسن والتبجح .

فهذه القواعد هي المسائل التي تكلم فيها أهل الأصول وسنذكر مذهب كل طائفة منفصلاً إن شاء الله تعالى . ولكل علم موضوع ومساائل نذكرها بأقصى الإمكان إن شاء الله تعالى .

٣ — المعتزلة وغيرهم من الجبرية ، والصفائية ، والمختلطة منهم

الفريقان من المعتزلة والصفائية متقابلان تقابل التضاد ، وكذلك القدرية والجبرية ، والمرجئة والوعيدية ، والشيعة والخوارج . وهذا التضاد بين كل فريق وفريق كان حاصله في كل زمان ، ولكل فرقة مقالة على حياها ، وكتب صنفوها ، ودولة عاوتهم ، ووصولة طاوتهم

## الفصل الأول

### المعتزلة

ويسمون أصحاب العدل والتوحيد ، ويلقبون بالقدرية ، والعدلية . وهم قد جعلوا لفظ القدرية مشتركاً ، وقالوا : لفظ القدرية يطلق على من يقول بالقدر خيره وشره من الله تعالى ، احترازاً من وصمة اللقب ، إذ كان الذم به متفقاً عليه لقول النبي عليه الصلاة والسلام : « الْقَدَرِيَّةُ مَجْهُوسُ هَذِهِ الْأُمَّةِ » وكانت الصفائية تعارضهم بالاتفاق ، على أن الجبرية والقدرية متقابلتان تقابل التضاد ؛ فكيف يطلق لفظ المضاد على الله ؟ وقد قال النبي عليه الصلاة والسلام : « الْقَدَرِيَّةُ خَصْمَاءُ اللَّهِ فِي الْقَدَرِ » والخصومة في القدر ، وانقسام الخير والشر على فعل الله وفعل العبد لن يتصور على مذاهب من يقول بالتسليم والتوكل ، وإحالة الأحوال كلها على القدر المحتوم ، والحكم المحكوم والذي طائفة المعتزلة من الاعتقاد .

القول بأن الله تعالى قديم ، والقدم أخص وصف ذاته . ونفوا الصفات القديمة<sup>(١)</sup> أصلا ، فقالوا : هو عالم بذاته ، قادر بذاته ، حي بذاته ، لا يعلم وقدرة وحياة .. هي صفات قديمة ، ومعان قائمة به ؛ لأنه لو شاركته الصفات في القدم الذي هو أخص الوصف

(١) الكلام في صفات الله نفيًا وإثباتًا من الموضوعات التي شغلت بعض المفكرين من أهل اللدائنات الأخرى السابقة على الإسلام . فتجد البيروني يحكي عن المنرد فيقول « ص ١٣ » ( العالم بذاته سرمد إذ العلم الطاريء يكون لما لم يكن بمعلوم ، وليس الجهل بمنته عليه في وقت ما ، أو حال . ثم يقول السائل بعد ذلك : فهل له من الصفات غير ما ذكرت ؟ ويقول المجيب : له اللو التام في القدرة لا المكان ، فإنه يجل من التمكن ، وهو الخير الخضر التام الذي يشترقه كل موجود ، وهو العلم الخالص عن دنس السهو والجهل . قال السائل : أنتصفه بالكلام أم لا ؟ قال المجيب : إذا كان عالما فهو لا محالة متكلم . قال السائل : فإن كان متكلمًا لأجل علمه ، فما الفرق بينه وبين العلماء والحكماء الذين تكلموا من أجل علومهم ؟ قال المجيب : الفرق بينهم هو الزمان ؛ فإنهم تعلموا فيه وتكلموا بعد أن لم يكونوا عالمين ولا متكلمين ، ونقلوا بالكلام علومهم إلى غيرهم ، فلكلامهم وإفادتهم في زمان . وإذا ليس للأمور الإلهية بالزمان اتصال فافقه سبحانه عالم متكلم في الأزل . قال السائل : فن أين له هذا العلم ؟ قال المجيب : علمه على حاله في الأزل وإذا لم يجهل قط فذاته عالمة لم تكتسب علما لم يكن له ) .

( ويختلف كلام الهند في معنى الفعل . فن أضافه إليه — أي إلى الله — كان من جهة السبب الأعم ؛ لأن قوام الفاعلين إذا كان به كان هو سبب فعلهم ، فيه فعله بوساطتهم . ومن أضافه إلى غيره فن جهة الوجود الأدنى . وفي كتاب سائلك ؛ قال الناسك : هل اختلف في الفعل والفاعل أم لا ؟ قاله الحكمي : قد قال قوم إن النفس غير فاعلة ، والمادة غير حية . فافقه المستغنى هو الذي يجمع بينهما ويفرق . فهو الفاعل ، والفعل واقع من جهته بتعميريكهما كـ : يحرك الحى القادر الموات العاجز . وقال آخرون : إن اجتماعهما باللبطباع ، فهكذا جرت المادة في كل نائي بال . وقال آخرون : الفاعل هو النفس . وقال آخرون : الفاعل هو الزمان ، فإن العالم مربوط به رباط الشاة بجبل مشدود بها حتى تكون حركتها بحسب انجذابه واسترخائه ) .

قال البيروني ( وكل هذه الآراء منحرفة عن الصواب ، وإنما الحق فيه أن الفعل كله للمادة ، لأنها هي التي تربط وتردد في الصور وتختل ، فهي الفاعلة وسائر ما تحتها أعوان لها على إكمال الفعل ، وتخلو النفس من القوى المختلفة هي غير فاعلة ، فهذا قول خواصهم في الله تعالى ويسمونه أيشفر ؛ أي المستغنى الجواز الذي يعطى ولا يأخذ ، لأنهم رأوا وحدته هي الحصة ووحدة ما سواء بوجه من الوجوه متكررة ، ورأوا وجوده حقيقيا لأن قوام الموجودات به ، ولا يتمتع توهم ليس فيها مع أيس فيه ، كما يتمتع توهم ليس فيه مع أيس فيها ) .

وقد أورد الشهرستاني آراء فلاسفة اليونان في الذات والصفات . فن ذلك قول أنبا دقليس وهو : إن الباري تعالى يعلم هويته فقط ؛ وهو العلم الخضر ؛ وهو الإرادة المحضة ، وهو الجود ، والعزة ، والقدرة ، والعدل ، والخير والحق ؛ لا أن هناك قوى مسماة بهذه الأسماء : بل هي : هو ، وهو : هذه كلها .

أشاركته في الإلهية . واتفقوا عَلَى أن كلامه محدث مخلوق في محل . وهو حرف وصوت كتب أمثاله في المصاحف حكايات عنه . فإن ما وجد في الحل عَرَض قد فنى في الحال . واتفقوا على أن الإرادة والسمع والبصر ليست معاني قائمة بذاته ، لكن اختلفوا في وجوه وجودها ، ومحامل معانيها كما سيأتى . واتفقوا عَلَى نفي رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار ، ونفي التشبيه عنه من كل وجه : جهة ، ومكانا ، وصورة ، وجسما ، وتحيزا ، وانتقالا ، وزوالا ، وتغيرا ، وتأثرا . وأوجبوا تأويل الآيات المتشابهة فيها . وسموا هذا النمط : توحيدا .

واتفقوا عَلَى أن العبد قادر خالق لأفعاله خيرها وشرها . مستحق عَلَى ما يفعله ثوابا وعقابا في الدار الآخرة . والرب تعالى منزّه أن يضاف إليه شر وظلم ، وفعل هو كفر ومعصية ، لأنه لو خلق الظلم كان ظالما ، كما لو خلق العدل كان عادلا . واتفقوا على أن الله تعالى لا يفعل إلا الصلاح والخير ، ويجب من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد ، وأما الأصلح والطف ففي وجوبه عندهم خلاف . وسموا هذا النمط : عدلا .

واتفقوا على أن المؤمن إذا خرج من الدنيا على طاعة وتوبة ، استحق الثواب والعوض . والتفضل معنى آخر وراء الثواب . وإذا خرج من غير توبة عن كبيرة ارتكبها ، استحق الخلود في النار ، لكن يكون عقابه أخف من عقاب الكفار . وسموا هذا النمط : وعدا ووعيدا .

واتفقوا عَلَى أن أصول المعرفة ، وشكر النعمة واجبة قبل ورود السمع . والحسن والقبح يجب معرفتهما بالعقل . واعتناق الحسن ، واجتناب القبيح واجب كذلك . وورود التكاليف ألطف للبارى تعالى ، أرسلها إلى العباد بتوسط الأنبياء عليهم السلام امتحانا واختبارا ( لِيَهْلِكَ مَنْ هَلَكَ عَنْ بَيِّنَةٍ وَيَحْيَا مَنْ حَيَّ عَنْ بَيِّنَةٍ <sup>(١)</sup> ) .

واختلفوا في الإمامة ، والقول فيها نصا ، واختيارا ، كما سيأتى عند مقالة كل طائفة .

والآن نذكر ما يختص بطائفة طائفة من المقالة التي تميزت بها عن أصحابها .

## ١ — الواصليّة

أصحاب أبي حذيفة واصل بن عطاء الغزّال<sup>(١)</sup> الأثغ . كان تلميذا للحسن البصري يقرأ عليه العلوم والأخبار . وكانا في أيام عبد الملك بن مروان ، وهشام بن عبد الملك . وبالمغرب الآن منهم شرذمة قليلة في بلد إدريس بن عبد الله الحسني الذي خرج بالمغرب في أيام أبي جعفر المنصور .

ويقال لهم الواصلية ، واعتزّاهم يدور على أربع قواعد :

القاعدة الأولى : القول بنفي صفات الباري تعالى ؛ من العلم والقدرة ، والإرادة ، والحياة . وكانت هذه المقالة في بدئها غير نضيجة .<sup>(٢)</sup> وكان واصل بن عطاء يشرع فيها على قول ظاهر ، وهو الاتفاق على استحالة وجود إلهين قديمين أزليين . قال : ومن أثبت معنى صفة قديمة فقد أثبت إلهين .

وإنما شرعت أصحابه فيها بعد مطالعة كتب الفلاسفة . وانتهى نظرهم فيها إلى ردّ جميع الصفات إلى كونه : عالما ، قادرا . ثم الحكم بأنهما صفتان ذاتيتان هما : اعتباران للذات القديمة كما قال الجبائي . أو حالان كما قال أبو هاشم .

وميل أبي الحسن البصري إلى ردهما إلى صفة واحدة وهي العالمية ، وذلك عين مذهب الفلاسفة ، وسنذكر تفصيل ذلك .

وكان السلف يخالف في ذلك إذ وجدوا الصفات مذكورة في الكتاب والسنة .

(١) لقب بالنزال ، لأنه كان يلزم للفرّاقين ليعرف المتعفّفات من النساء فيجمل صدقته لهن ، <sup>كامل</sup>

المبرد ص ٩٢١ ج ٣ ، وهو مؤسس فرقة المعتزلة ورئيسها الأول ( ٨٠ — ١٣١ هـ ) .

القاعدة الثانية : القول بالقدر : وإنما سلكوا في ذلك مسلك معبد<sup>(١)</sup> الجهني يـ  
وغيلان الدمشقي<sup>(٢)</sup> . وقرر واصل بن عطاء هذه القاعدة أكثر مما كان يقرر قاعدة  
الصفات . فقال إن الباري تعالى حكيم عادل ، لا يجوز أن يضاف إليه شر ولا ظلم .  
ولا يجوز أن يريد من العباد خلاف ما يأمر . ويحتم عليهم شيئا ثم يحازيهم عليه . فالعبد  
هو الفاعل للخير والشر ، والإيمان والكفر ، والطاعة والمعصية . وهو المجازي على فعله .  
والرب تعالى أقدره على ذلك كله . وأفعال العباد محصورة في الحركات ، والسكنات ،  
والاعتمادات والنظر ، والعلم . قال : ويستحيل أن يخاطب العبد بفاعل وهو لا يمكنه  
أن يفعل . ولا هو يحس من نفسه الاقتدار والفعل . ومن أنكره فقد أنكر الضرورة .  
واستدل بآيات على هذه الكلمات .

ورأيت رسالة نسبت إلى الحسن البصري كتبها إلى عبد الملك بن مروان وقد سألته  
عن القول بالقدر والجبر . فأجابه فيها بما يوافق مذهب القدرية . واستدل فيها بآيات من  
الكتاب ودلائل من العقل . ولعلها لو اصل بن عطاء ، فما كان الحسن ممن يخالف السلف  
في أن القدر خير شره من الله تعالى ، فإن هذه الكلمات كالجمع عليها عندهم . والعجب  
أنه حمل هذا اللفظ الوارد في الخبر على البلاء والعافية ، والشدة والرخاء ، والمرض والشفاء ،  
والموت والحياة ؛ إلى غير ذلك من أفعال الله تعالى ، دون الخير والشر ، والحسن والقيح  
الصادرين من اكتساب العباد ، وكذلك أورده جماعة من المعتزلة في المقالات  
عن أصحابهم .

(١) ذكر بعض المؤرخين أن معبدا الجهني المتوفى سنة ٨٠ هـ كان أول من تكلم في الإسلام بالقدر ،  
وذكروا أنه أخذ ذلك عن نصراني من الأساورة اسمه أبو يونس سنسويه ويعرف بالأسواري .

(٢) غيلان الدمشقي أخذ القول بنفي القدر عن معبد الجهني ، وبالغ في القول بنفي القدر . وقد هم عمر بن  
عبد العزيز ( ٩٩ - ١٠١ هـ ) بقتله لولا أن تراجع غيلان ، عن آرائه وأعلن توبته منها . ولكنه عاد إلى  
الكلام من نفي القدر وأسرف في ذلك إسرافا عظيما في أيام هشام بن عبد الملك الذي كان شديدا على القدرية .  
وقد أظهر غيلان مسكا شديدا بآرائه . فأمر هشام بصاحبه على باب دمشق .

القاعدة الثالثة : القول بالمنزلة بين المنزلتين . والسبب فيه أنه دخل واحد على الحسن البصري<sup>(١)</sup> فقال: يا إمام الدين ، لقد ظهرت في زماننا جماعة يكفرون أصحاب الكبائر . والكبيرة عندهم كفر يخرج به عن الملة ، وهم وعيدية الخوارج . وجماعة يرجئون أصحاب الكبائر . والكبيرة عندهم لاتضر مع الإيمان ، بل العمل على مذهبهم ليس ركنا من الإيمان . ولا يضر مع الإيمان معصية ، كما لا ينفع مع الكفر طاعة ، وهم مرجئة الأمة . فكيف تحكم لنا في ذلك اعتقادا ؟

فتفكر الحسن في ذلك ، وقبل أن يجيب قال واصل بن عطاء : أنا لا أقول إن صاحب الكبيرة مؤمن مطلقا ، ولا كافر مطلقا ، بل هو في منزلة بين المنزلتين : لا مؤمن ولا كافر . ثم قام واعتزل إلى أسطوانة من أسطوانات المسجد يقرر ما أجاب به على جماعة من أصحاب الحسن . فقال الحسن : اعتزل عنا واصل . فسمى هو وأصحابه معتزلة .

ووجه تقريره أنه قال : إن الإيمان عبارة عن خصال خير إذا اجتمعت سمي المرء مؤمنا . وهو اسم مدح . والفاسق لم يستجمع خصال الخير ولا استحق اسم المدح ، فلا يسمى مؤمنا وليس هو بكافر مطلقا أيضا ، لأن الشهادة وسائر أعمال الخير موجودة فيه ، لا وجه لإنكارها ، لكنه إذا خرج من الدنيا على كبيرة من غير توبة ، فهو من أهل النار<sup>(٢)</sup> خالد فيها . إذ ليس في الآخرة إلا فريقان : فريق في الجنة ، وفريق في السعير ، لكنه يخفف عنه العذاب وتكون دركته فوق دركة الكفار .

وتابعه على ذلك عمرو بن عبيد<sup>(٣)</sup> بعد أن كان موافقا له في القدر ، وإنكار الصفات .

(١) توفي الحسن البصري سنة ١١٠ هـ .

(٢) نقل البيهقي عن أهل الهند ص ٣٢ ما نصه ( ما كل مذنب يدخل جهنم ، فإن منهم من ينجو بتقديم التوبة والكفارات ) .

(٣) عمرو بن عبيد ( ٨٠ - ١٤٤ هـ ) .



القاعدة الرابعة : قوله في الفريقين من أصحاب الجبل ، وأصحاب صفين إن أحدهما مخطئٌ لا بعينه .. وكذلك قوله في عثمان وقاتليه وخاذليه ، قال : إن أحد الفريقين فاسق لا محالة ، كما أن أحد المتلاعنين فاسق لا محالة ، لكن لا بعينه . وقد عرفت قوله في الفاسق ، وأقل درجات الفريقين أنه لا تقبل شهادتهما كما لا تقبل شهادة المتلاعنين . فلا يجوز قبول شهادة عليّ ، وطلحة ، والزيبر على باقة بقل . وجوز أن يكون عثمان وعليّ على الخطأ . هذا قوله ، وهو رئيس المعتزلة ومبدأ الطريقة في أعلام الصحابة ، وأئمة العترة .

ووافقه عمرو بن عبيد على مذهبه ، وزاد عليه في تفسيق أحد الفريقين لا بعينه بأن قال : لو شهد رجلان من أحد الفريقين مثل عليّ ورجل من عسكره ، أو طلحة والزيبر لم تقبل شهادتهما ، وفيه تفسيق الفريقين وكونهما من أهل النار . وكان عمرو بن عبيد من رواة الحديث ، معروفاً بالزهد ، وواصل مشهوراً بالفضل والأدب عندهم .

## ٢ - الهذيلية

أصحاب أبي الهذيل<sup>(١)</sup> حمدان بن الهذيل العلاف ، شيخ المعتزلة ، ومقدم الطائفة ، ومقرر الطريقة ، والمناظر عليها . أخذ الاعتزال عن عثمان بن خالد الطويل ، عن واصل ابن عطاء . ويقال أخذ واصل عن أبي هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية . ويقال أخذه عن الحسن بن أبي الحسن البصري .. وإنما انفرد عن أصحابه بعشر قواعد :

الأولى : أن الباري<sup>(٢)</sup> تعالى علم بعلم ، وعلمه ذاته . قادر بقدره ، وقدرته ذاته . حي

(١) أبو الهذيل العلاف ( ١٣٥ - ٢٢٦ هـ ) مولى عبد القيس ، وشيخ المعتزلة البصريين .

(٢) في مقالات الإسلاميين ، لأبي الحسن الأشعري ص ٤٨٣ ج ٢ ( فقال شيخهم أبو الهذيل العلاف : إن علم الباري سبحانه هو هو ، وكذلك قدرته وسمعه وبصره وحكته . وكذلك كان قوله في سائر صفات ذاته . وكان يزعم أنه إذا زعم أن الباري علم فقد ثبت علما هو الله ، ونفى عن الله جهلا . ودل على معلوم كان أو يكون . وإذا قال إن الباري قادر فقد ثبت قدرة هي الله ، ونفى عن الله مجزا ، ودل على مقدور يكون =

بحياة ، وحياته ذاته . وإنما اقتبس هذا الرأي من الفلاسفة الذين اعتقدوا أن ذاته واحدة لا كثرة فيها بوجه ، وإنما الصفات ليست وراء الذات معاني قائمة بذاته ، بل هي ذاته ، وترجع إلى السلوب أو اللوازم كما سيأتي ..

والفرق بين قول القائل : عالم بذاته لا يعلم ، وبين قول القائل : عالم يعلم هو ذاته : أن الأول نفي الصفة ، والثاني إثبات ذات هو بعينه صفة . أو إثبات صفة هي بعينها ذات . وإذا أثبت أبو الهذيل هذه الصفات وجوها للذات ، فهي بعينها أقانيم النصارى ، أو أحوال<sup>(١)</sup> أبي هاشم .

= أولا يكون . وكان إذا قيل له : حدثنا عن علم الله سبحانه الذي هو الله ؟ أترعم أنه قدرته ؟ أبى ذلك . فإذا قيل له : فهو غير قدرته ؟ أنكر ذلك . وكان إذا قيل له : إذا قلت إن علم الله هو الله ؟ فقل إن الله تعالى علم ؟ ناقض ولم يقل إنه علم ؟ مع قوله إن علم الله هو الله .

( وهذا أخذه أبو الهذيل عن أرسطاً طاليس ؟ قال في بعض كتبه : إن الباري علم كله ، قدرة كله ، حياة كله ، بصير كله . فحسن اللفظ عند نفسه ، وقال : علمه هو هو ، وقدرته هي هو ) .

( وكان أبو الهذيل إذا قيل له : أنقول إن الله علما ؟ قال أقول إن له علما هو هو ، وإنه عالم يعلم هو هو . وكذلك قوله في سائر صفات الذات . فنفي أبو الهذيل العلم من حيث أوهم أنه أثبت . وذلك أنه لم يثبت إلا الباري فقط . وكان يقول : معنى أن الله عالم : معنى أنه قادر ، ومعنى أنه حي : أنه قادر . وهذا له لازم إذ كان لا يثبت للباري صفات إلا هي هو ، ولا يثبت إلا الباري فقط ) ( وكان إذا قيل له : فلم اختلفت الصفات فقيل عالم ، وقيل قادر ، وقيل حي ؟ قال : لا اختلاف المعلوم والمقدور ) انظر ص ٤٨٦ ج ٢ من « مقالات الإسلاميين » .

(١) في « الفرق بين الفرق » ص ١١٧ ( . . . ) فأثبت الحال في ثلاثة مواضع :

أحدها : الموصوف الذي يكون موصوفا لنفسه ؟ فاستحق ذلك الوصف لحال كان عاجيا .

والثاني : الموصوف بالشئ لمعنى صار مختصا بذلك المعنى لحال .

والثالث : ما يستحقه لا لنفسه ولا لمعنى ، فيختص بذلك الوصف دون غيره عند حال .

ثم إنه لا يقول في الأحوال إنها موجودة ، ولا إنها معدومة ، ولا إنها قديمة ولا محدثة ، ولا معلومة ولا مجهولة .

( وزعم أن أحوال الباري عز وجل في معلوماته لا نهاية لها ، وكذلك أحواله في مقدوراته لا نهاية لها .

كما أن مقدوراته لا نهاية لها ) .

( وقالوا له : هل أحوال الباري من عمل غيره أم هي هو ؟ فأجاب : بأنها لا هي هو ولا غيره .

فقالوا له : فلم أنكرت على الصفاتية قولهم في صفات الله عز وجل في الأزل إنها لا هي هو ولا غيره ؟ ) .

وانظر ما أورده الشهرستاني عند الكلام على الجبائية والبهشية .

الثانية : أنه أثبت<sup>(١)</sup> إرادات لآجل لها، يكون البارى تعالى مريدا بها . وهو أول من أحدث هذه المقالة ، وتابعه عليها المتأخرون .

الثالثة : قال فى كلام البارى تعالى إن بعضه لا فى محل وهو قوله « كن » وبعضه فى محل كالأمر ، والنهى ، والخبر ، والاستخبار . وكان أمر التكوين عنده غير أمر التكليف .

الرابعة : قوله فى القدر مثل ما قاله أصحابه ، إلا أنه قدرى الأولى جبرى الآخرة . فإن مذهبه فى حركات أهل الخلد فى الآخرة أنها كلها ضرورية لا قدرة للعباد عليها . وكلها مخلوقة للبارى تعالى ؛ إذ لو كانت مكتسبة للعباد لكانوا مكلفين بها .

الخامسة : قوله إن حركات أهل الخلد تنقطع ، وأنهم يصيرون إلى سكون دائم خمودا . وتجتمع اللذات فى ذلك السكون لأهل الجنة ، وتجتمع الآلام فى ذلك السكون لأهل النار . وهذا قريب من مذهب جهم ، إذ حكم بفناء الجنة والنار ، وإنما التزم أبو الهذيل هذا المذهب لأنه لما ألزم فى مسألة حدوث العالم ؛ أن الحوادث التى لا أول لها كالحوادث

(١) قال الأشعرى فى مقالات الإسلاميين ص ١٨٩ ج ١ . ( أصحاب أبو الهذيل يزعمون أن إرادة الله غير مرادة وغير أمره . وأن إرادته لمفعولاته ليست بمخلوقة على الحقيقة ؛ بل هى مع قوله لها كوفه خلق لها . وإرادته للإيمان ليست بخلق له وهى غير الأمر به . وإرادة الله قائمة لا فى مكان ) . وفى المصدر السابق ص ٥١٢ ج ٢ ( ولم يقل أحد إن الخلق إرادة وقول ؛ غير أبو الهذيل ) . وفى صفحة ص ٥١٠ ج ١ ( وقال أبو الهذيل : إرادة الله سبحانه لتكون الشيء هى غير الشيء المكون ، وهى توجد لا فى مكان . وإرادته للإيمان غيره غير الأمر به وهى مخلوقة . ولم يجعل الإرادة أمرا ولا حكما ولا خبرا . وإلى هذا القول كان يذهب محمد بن عبد الوهاب الجبائى : إلا أن أبا الهذيل كان يزعم أن الإرادة لتكوين الشيء والقول له كن خلق للشيء . وكان الجبائى يقول إن الإرادة لتكوين الشيء هى غيره وليست بخلق له ، ولا جائز أن يقول الله سبحانه للشيء كن . وكان يزعم أن الخلق هو المخلوق . وكان أبو الهذيل لا يثبت الخلق مخلوقا ) .

وفى صفحة ٥١١ ج ٢ ( وكان أبو الهذيل يقول إن الخلق الذى هو إرادة وقول لا يقال إنه مخلوق إلا على المجاز . وخلق الله سبحانه للشيء مؤلفا الذى هو تأليف ، وخلق للشيء مولونا الذى هو لون ، وخلق للشيء طويلا الذى هو طول مخلوق فى الحقيقة ) .

التي لا آخر لها ، إذ كل واحدة لاتتناهى ؛ قال : إني لا أقول بحركات لاتتناهى آخرها ، كما لا أقول بحركات لاتتناهى أولا ، بل يصيرون إلى سكون دائم . وكأنه ظن أن ما لزمه في الحركة لا يلزمه في السكون .

السادسة : قوله في الاستطاعة إنها عرض من الأعراض غير السلامة والصحة و فرق أفعال القلوب وأفعال الجوارح . فقال لا يصح وجود أفعال القلوب منه مع عدم القدرة فالاستطاعة معها في حال الفعل . وجوز ذلك في أفعال الجوارح وقال بتقدمها فيفعل بها في الحال الأولى وإن لم يوجد الفعل إلا في الحال الثانية ، قال « فحال يفعل » غير « حال فعل » ثم ما تولد من فعل العبد فهو فعله ، غير اللون والطعم والرائحة وكل ما لا يعرف كيفيته . وقال في الإدراك والعلم الحادثن في غيره عند إسماعه وتعليمه : إن الله تعالى يبدعهما فيه ، وليس من أفعال العباد .

السابعة : قوله في المكلف قبل ورود السمع : إنه يجب عليه أن يعرف الله تعالى بالدليل من غير خاطر ، وإن قصر في المعرفة استوجب العقوبة أبداً . ويعلم أيضا حُسن الحسنِ وقُبْح القبيح ، فيجب عليه الإقدام على الحسن كالصدق والعدل ، والإعراض عن القبيح كالكذب والجور . وقال أيضا بطاعات لا يراد بها الله تعالى ، ولا يقصد بها التقرب إليه ؛ كالقصد إلى النظر الأول ، والنظر الأول فإنه لم يعرف الله بعد ، والفعل عباده . وقال في المُكره : إذا لم يعرف التعريض والتورية فيما أكره عليه فله أن يكذب ، ويكون وزره موضوعا عنه .

الثامنة : قوله في الآجال والأرزاق : إن الرجل إن لم يقتل مات في ذلك الوقت ولا يجوز أن يزداد في العمر أو ينقص . والأرزاق على وجهين :

أحدهما : ما خلق الله تعالى من الأمور المنتفع بها يجوز أن يقال : خلقها رزقا للعباد ، فعلى هذا من قال : إن أحدا أكل أو انتفع بما لم يخلقه الله رزقا فقد أخطأ لما فيه أن في الأجسام ما لم يخلقه الله تعالى .

والثاني : ما حكم الله به من هذه الأرزاق للعباد ، فما أحل منها فهو رزقه ، وما حرم فليس رزقا ، أى ليس مأمورا بتناوله .

التاسعة : حكى الكعبى عنه أنه قال : إرادة الله غير المراد ، وإرادته لما خلق هي خلقه له ، وخلق له الشيء عنده غير الشيء ، بل الخلق عنده قول لا فى محل . وقال إنه تعالى لم يزل سميعا بصيرا بمعنى سيسمع وسيبصر . وكذلك لم يزل غفورا ، رحيا ، محسنا ، خالقا ، رازقا ، مثيبا ، معاقبا ، مواليا ، معاديا ، آمرا ، ناهيا ، بمعنى أن ذلك سيكون منه .  
العاشرة : حكى الكعبى عنه أنه قال : الحجة لا تقوم فيما غاب إلا بنحو عشرين ؛ فيهم واحد من أهل الجنة أو أكثر . ولا تخلو الأرض عن جماعة هم أولياء الله معصومون ، لا يكذبون ، ولا يرتكبون الكبائر . فهم الحجة لا التواتر . إذ يجوز أن يكذب جماعة ممن لا يحصون عددا إذا لم يكونوا أولياء الله ، ولم يكن فيهم واحد معصوم .

وصح أبا الهذيل : أبو يعقوب الشحام<sup>(١)</sup> ، والآدمى وهما على مقالته . وكان سنه مائة سنة ، توفى فى أول خلافة المتوكل سنة خمس وثلاثين ومائتين .

### ٣ — النظامية

أصحاب إبراهيم بن يسار بن هانىء النظام<sup>(٢)</sup> ، قد طالع كثيرا من كتب الفلاسفة

(١) أبو يعقوب الشحام مات سنة ٢٦٧ هـ وكان رئيس معتزلة البصرة فى عصره . وقد عينه الواثق رئيسا لديوان الخراج . قال الأشعرى فى « مقالات الإسلاميين » ص ١٩٩ ج ١ ( وزعم بعضهم وهو الشحام أن الله يقدر على ما أقدر عليه عباده . وإن حركة واحدة تكون مقدرة لله وللإنسان . فإن فعلها الله كانت ضرورة ، وإن فعلها الإنسان كانت كسبا ) :

(٢) توفى النظام سنة ٢٣١ هـ . قال عبد القاهر البغدادى ص ٧٩ عند الكلام على النظامية ( والمعتزلة يموهون على الأغمار بدينه ، ويوهمون أنه كان نظاما للكلام المنتشر ، والشعر الموزون . وإنما كان ينظم الخمر فى سوق البصرة ، ولأجل ذلك قيل له النظام . وكان فى زمان شبابه قد عاشر قوما من الثنوية ، وقوما من السمنية القائلين بتكافؤ الأدلة . وخالف بعد كبره قوما من ملحدة الفلاسفة . ثم خالف هشام بن الحكم الرافضى . فأخذ عن هشام ، وعن ملحدة للفلاسفة قوله بإبطال الجزء الذى لا يتجزأ . ثم بنى عليه قوله بالطرفة =

وخلط كلامهم بكلام المعتزلة ، وانفرد عن أصحابه بمسائل :

الأولى منها : أنه زاد على القول بالقدر خيره وشره منا قوله : إن الله تعالى لا يوصف بالقدرة على الشرور والمعاصي ، وليست هي مقدورة للبارى تعالى ، خلافا لأصحابه فإنهم قضوا بأنه قادر عليها لكنه لا يفعلها لأنها قبيحة . ومذهب النظام أن القبح إذا كان صفة ذاتية للقبيح ، وهو المانع من الإضافة إليه فعلا ؛ ففي تجويز وقوع القبيح منه قبح أيضا ، فيجب أن يكون مانعا . ففاعل العدل لا يوصف بالقدرة على الظلم . وزاد أيضا على هذا الاختباط فقال : إنما يقدر على فعل ما يعلم أن فيه صلاحا لعباده . ولا يقدر على أن يفعل بعباده في الدنيا ما ليس فيه صلاحهم . هذا في تعلق قدرته بما يتعلق بأمور الدنيا . وأما أمور الآخرة فقال : لا يوصف البارى تعالى بالقدرة على أن يزيد في عذاب أهل النار شيئا ، ولا على أن ينقص منه شيئا . وكذلك لا ينقص من نعيم أهل الجنة ولا أن يخرج أحدا من أهل الجنة وليس ذلك مقدورا له . وقد أُلزم عليه أن يكون البارى تعالى مطبوعا مجبورا على ما يفعله . فإن القادر<sup>(١)</sup> على الحقيقة من يتخير بين الفعل والترك . فأجاب إن الذي ألزمتوني في القدرة يلزمكم في الفعل ، فإن عندكم يستعيل أن يفعله وإن كان مقدورا ؛ فلا فرق ، وإنما أخذ هذه المقالة من قدماء الفلاسفة حيث قضوا بأن الجواد لا يجوز أن يدخر شيئا لا يفعله . فما أبدعه وأوجده هو المقدور ؛ ولو كان في علمه تعالى ومقدوره ما هو أحسن وأكمل مما أبدعه نظاما وتركيبا وصلاحا لفعله .

= التي لم يسبق إليها وهم أحد قبله . وأخذ من الثنوية قوله بأن فاعل العدل لا يقدر على فعل الجور والكذب : وأخذ عن هشام بن الحكم أيضا قوله : بأن الألوان ، والطعوم ، والروائح ، والأصوات أجسام . وبني على هذه البدعة قوله بتداخل الأجسام .

(١) في مقالات الإسلاميين ص ٥٧٦ ج ٢ ( وقال إبراهيم النظام : إن ما يقدر الله عليه من اللطف لا غاية له ولا كل . وإن ما فعل من اللطف لا شيء أصلح منه إلا أن له عند الله سبحانه أمثالا ، ولكل مثل مثل ، ولا يقال يقدر على أصلح ما فعل أن يفعل ، ولا يقال يقدر على دون ما فعل أن يفعل ، لأن فعل ما دون نقص ، ولا يجوز على الله عز وجل فعل النقص . ولا يقال يقدر على ما هو أصلح ، لأن الله سبحانه أو قدر على ذلك ولم يفعل كل ذلك بخلاف )

الثانية : قوله في الإرادة : إن البارى تعالى ليس موصوفاً بها على الحقيقة. فإذا وصف بها شرعاً في أفعاله فالمراد بذلك أنه خالقها ومنشئها على حسب ما علم . وإذا وصف بكونه سريراً لأفعال العباد فالغنى به أنه أمر بها ونه عنها . وعنه أخذ الكعبي مذهبه في الإرادة .

الثالثة : قوله إن أفعال العباد كلها حركات فحسب . والسكون حركة اعتماد . والعلوم والإرادات حركات النفس . ولم يرد بهذه الحركة حركة النقلة وإنما الحركة عنده مبدأ تغير ما ، كما قالت الفلاسفة من إثبات حركات في الكيف ، والسكم ، والوضع ، والأين والمتى . . . إلى أخواتها .

الرابعة : وافقهم أيضاً في قولهم إن الإنسان في الحقيقة هو النفس والروح ، والبدن آتمها وقالها . غير أنه تقاصر عن إدراك مذهبهم فقال إلى قول الطبيعيين منهم إن الروح جسم لطيف مشابك للبدن مداخل للقلب بأجزائه مداخله المائية في الورد ، والدهنية في السمس ، والسمنية في اللبن . وقال إن الروح هي التي لها قوة ، واستطاعة وحياء ومشيئة . وهي مستطاعة بنفسها ، والاستطاعة قبل الفعل .

الخامسة : حكى الكعبي عنه أنه قال : إن كل ما جاوز حد القدرة من الفعل فهو من فعل الله تعالى بإيجاب الخلق : أى أن الله تعالى طبع الحجر طبعاً ، وخلق خلقه إذا دفعته اندفع ، وإذا بلغت قوة الدفع مبالغها عاد الحجر إلى مكانه طبعاً . وله في الجواهر وأحكامها خبط ومذهب يخالف المتكلمين والفلاسفة .

السادسة : وافق الفلاسفة<sup>(١)</sup> في نفي الجزء الذي لا يتجزأ . وأحدث القول بالطفرة

(١) في مقالات الإسلاميين ، ص ٣١٨ ج ٢ ( وقال النظام : لا جزء إلا وله جزء ، ولا بعض إلا

وله بعض ، ولا نصف إلا وله نصف . وأن الجزء جائز تجزئته أبداً ، ولا غاية له من باب التجزؤ ) .

وفي صفحة ٣٢١ ج ٢ ( واختلف الناس في الطفرة . فزعم النظام أنه قد يجوز أن يكون الجسم الواحد في مكان ، ثم يعير إلى المكان الثالث ولم يمر بالثاني على جهة الطفرة . واعتل في ذلك بأشياء منها الدوام =

لما ألزم مشى نملة على صخرة من طرف إلى طرف أنها قطعت مالا يتناهى ، فكيف يقطع ما يتناهى مالا يتناهى ؟ قال : تقطع بعضها بالمشى ، وبعضها بالطفرة . وشبه ذلك بحبل شد على خشبة معترضة وسط البئر ، طوله خمسون ذراعا ، وعليه دلو معلق . وحبل طوله خمسون ذراعا علق عليه معلاق ، فيجر به الحبل المتوسط ، فإن الدلو يصل إلى رأس البئر وقد قطع مائة ذراع بحبل طوله خمسون ذراعا في زمان واحد ، وليس ذلك إلا أن بعض القطع بالطفرة . ولم يعلم أن الطفرة قطع مسافة أيضا موازية لمسافة . فالإلزام لا يندفع عنه ، وإنما الفرق بين المشى والطفرة يرجع إلى سرعة الزمان وبطئه .

السابعة : قال إن الجواهر مؤلفة من أعراض اجتمعت ، ووافق هشام بن الحكم في قوله إن الألوان والطعوم والروائح أجسام . فتارة يقضى بكون الأجسام أعراضا ، وتارة يقضى بكون الأعراض أجساما لا غير .

الثامنة : من مذهبه أن الله تعالى خلق الموجودات دفعة واحدة على ما هي عليه الآن معادن ، ونباتا ، وحيوانا ، وإنسانا . ولم يتقدم خلق آدم عليه السلام خلق أولاده ؛ غير أن الله تعالى أكن بعضها في بعض . فالتقدم والتأخر إنما يقع في ظهورها من مكانها دون حدوثها ووجودها . وإنما أخذ هذه المقالة من أصحاب الكون والظهور من الفلاسفة وأكثر ميله أبدا إلى تقرير مذاهب الطبيعيين منهم دون الإلهيين .

التاسعة : قوله في إعجاز<sup>(١)</sup> القرآن إنه من حيث الإخبار عن الأمور الماضية

= يتحرك أعلاها بأكثر من حركة أسفلها ويقطع الحز أكثر مما يقطع أسفلها وقطبا . قال : وإنما ذلك لأن أعلاها يماس أشياء لم يكن حاذي ما قبلها .

( وقد أنكر أكثر أهل الكلام قوله ؛ منهم أبو الهذيل وغيره ، وأحالوا أن يصير الجسم إلى مكان لم يمر بما قبله ، وقالوا : هذا محال لا يصح . وقالوا إن الجسم قد يسكن بفضه وأكثره متحرك ، وأن للفرس في حال سيره وقفات خفية ، وفي شدة عدوه مع وضع رجله ورفعها ، ولهذا كان أحد الفرسين أبطأ من صاحبه ) .

(١) المصدر السابق ص ٣٢٥ ج ١ ( وقال النظام : الآية والأعجوبة في القرآن ما فيه من الإخبار عن الغيوب ، فأما التأليف والنظم فقد كان يجوز أن يقدر عليه العباد لولا أن الله منهم بمنع وعجز أحدهما فيهم ) .



والآتية ، ومن جهة صرف الدواعى عن المعارضة ، ومنع العرب عن الاهتمام به جزئاً وتعجيزاً ، حتى لو خلاهم لكانوا قادرين على أن يأتوا بسورة من مثله بلاغة وفصاحة ونظماً .

العاشرة : قوله فى الإجماع إنه ليس بحجة فى الشرع ، وكذلك القياس فى الأحكام الشرعية لا يجوز أن يكون حجة ، وإنما الحجة فى قول الإمام المعصوم .

الحادية عشرة : ميله إلى الرفض ، ووقيته فى كبار الصحابة . قال : أولاً : لا إمامة إلا بالنص والتعيين ظاهراً مكشوفاً . وقد نص النبى صلى الله عليه وسلم علىّ على رضى الله عنه فى مواضع ، وأظهره إظهاراً لم يشتهه على الجماعة . إلا أن عمر كتم ذلك ، وهو الذى تولى بيعته أبى بكر يوم السقيفة ، ونسبه إلى الشك يوم الحديبية فى سؤاله الرسول عليه الصلاة والسلام حين قال : ألسنا على الحق ؟ أليسوا على الباطل ؟ قال : نعم . قال عمر : فلم نعطى الدنية فى ديننا ؟ قال هذا شك وتردد فى الدين ، ووجدان حرج فى النفس مما قضى وحكم وزاد فى القرية فقال : إن عمر ضرب بطن فاطمة يوم البيعة حتى ألفت الجنين من بطنها . وكان يصيح : احرقوا دارها بن فيها ، وما كان فى الدار غير علىّ وفاطمة والحسن والحسين . وقال : تغريبه نصر بن الحجاج من المدينة إلى البصرة ، وإبداعه التراويح ، ونهيه عن متعة الحج ، ومصادرته العمال ، كل ذلك أحداث .

ثم وقع فى أمير المؤمنين عثمان وذكر أحداثه من رده الحكم بن أمية إلى المدينة وهو طريد رسول الله عليه الصلاة والسلام ، ونفيه أبا ذرٍّ إلى الربرة ، وهو صديق رسول الله . وتقليده الوليد بن عقبة الكوفة وهو من أفسد الناس ، ومعاوية الشام ، وعبد الله بن عامر البصرة . وتزويجه مروان بن الحكم ابنته ، وهم أفسدوا عليه أمره . وضربه عبد الله بن مسعود على إحضار المصحف ، وعلى القول الذى شاقه به كل ذلك أحداثه .

ثم زاد على خزيه ذلك بأن عاب عليا وعبد الله بن مسعود لقولهما : أقول فيها برأى ، وكذب ابن مسعود فى روايته : « السَّعِيدُ مَنْ سَعِدَ فى بَطْنِ أُمِّهِ ، وَالشَّقِيُّ مَنْ شَقِيَ »

في بطن أمه» وفي روايته انشقاق القمر ، وفي تشبيهه الجن بالزط . وقد أنكر الجن رأسا إلى غير ذلك من الوقعة الفاحشة في الصحابة رضى الله عنهم أجمعين .

الثانية عشرة: قوله في المفكر قبل ورود السمع إنه إذا كان عاقلا متمكنا من النظر يجب عليه تحصيل معرفة البارئ تعالى بالنظر والاستدلال . وقال بتحسين العقل وتقييده في جميع ما يتصرف فيه من أفعال . وقال : لا بد من خاطرين ، أحدهما يأمر بالإقدام ، والآخر بالكف ليصح الاختيار .

الثالثة عشرة: قد تكلم في مسائل الوعد والوعيد، وزعم أن من خان في مائة وتسعة وتسعين درهما بالسرقه أو الظلم لم يفسق بذلك حتى تبلغ خيانتته نصاب الزكاة وهو مائتا درهم فصاعداً ، فحينئذ يفسق ، وكذلك في سائر نصب الزكاة . وقال في المعاد إن الفضل على الأطفال كالفضل على البهائم .

ووافقه الأسوارى<sup>(١)</sup> في جميع ما ذهب إليه، وزاد عليه بأن قال إن الله تعالى لا يوصف بالقدره على ما علم أنه لا يفعله ، ولا على ما أخبر أنه لا يفعله ، مع أن الإنسان قادر على ذلك ، لأن قدرة العبد صالحة للضدين . ومن المعلوم أن أحد الضدين واقع في المعلوم أنه سيوجد دون الثاني . والخطاب لا ينقطع عن أبي لهب وإن أخبر الرب تعالى بأنه سيصلى ناراً ذات لهب .

ووافقه أبو جعفر الإسكافي<sup>(٢)</sup> وأصحابه من المعتزلة، وزاد عليه بأن قال: إن الله تعالى لا يقدر على ظلم العقلاء ، وإنما يوصف بالقدره على ظلم الأطفال والمجانين .

(١) توفى على الأسوارى سنة ٢٤٠ هـ .

(٢) توفى الإسكافي سنة ٢٤٠ هـ . قال عبد القاهر ص ١٠٢ ( زعم أن الله تعالى يوصف بالقدره على ظلم الأطفال والمجانين . ولا يوصف بالقدره على ظلم العقلاء . فخرج عن قول النظام بأنه لا يقدر على الظلم والكذب . وخرج عن قول من قال من أسلافه إنه يقدر على الظلم والكذب ولكنه لا يفعلهما لعلهما بقبجهما ، وغناه عنهما . وجعل بين القولين منزلة فزعم أنه إنما يقدر على ظلم من لا عقل له ولا يقدر على ظلم العقلاء . هو أكثره أسلافه في ذلك ، وأكثرهم هو في خلافه ) .

وكذلك الجعفران: جعفر بن مبشر ، وجعفر بن حرب ، وافقاه وما زاد عليه إلا أن جعفر بن مبشر قال : في فساق الأمة من هو شر من الزنادقة والمجوس . وزعم أن إجماع الصحابة على حد شارب الخمر كان خطأ ، إذ المعتبر في الحدود : النص والتوقيف . وزعم أن سارق الحبة الواحدة فاسق منخلع من الإيمان .

وكان محمد بن شبيب ، وأبو شمر ، وموسى بن عمران من أصحاب النظام إلا أنهم خالفوه في الوعيد ، وفي المنزلة بين المنزلتين ، وقالوا : صاحب الكبيرة لا يخرج من الإيمان إلا بمجرد ارتكاب الكبيرة . وكان ابن مبشر يقول في الوعيد : إن استحقاق العقاب والخلود في النار بالفكر يعرف قبل ورود السمع . وسأر أصحابه يقولون : التخليد لا يعرف إلا بالسمع .

ومن أصحاب النظام : الفضل الحذثي ، وأحمد بن خابط . قال الراوندي : إنهما كانا يزعمان أن للخلق خالقيين : أحدهما : قديم وهو الباري تعالى . والثاني محدث وهو المسيح عليه السلام لقوله تعالى ( إِذْ تَخْلُقُ مِنَ الطِّينِ كَهَيْئَةِ الطَّيْرِ <sup>(١)</sup> ) وكذبه السكبي في رواية الحذثي خاصة لحسن اعتقاده فيه .

= ومن تدقيقه في صلاته قوله : بأنه يجوز أن يقال إن الله يكلم العباد ، ولا يجوز أن يقال إنه يتكلم ، وسماه مكلما ولم يسمه متكلما . وزعم أن متكلما يومهم أن الكلام قام به ، ومتكلما لا يومهم ذلك . كما أنه متحركا يقتضى قيام الحركة به ، ومتكلما يقتضى قيام الكلام به . وأما أسلافه من القدرية فإنهم يقولون له : إن اعتلاك هذا يوجب عليك أن يكون المتكلم من بدن الإنسان لسانه فحسب ، لأن الكلام عندك محل فيه ) .

وقال أبو الحسن الأشعري في « مقالات الإسلاميين » ١ / ٢٠٢ ( وكان الإسكافي يقول : يقدر الله على الظلم ؛ إلا أن الأجسام تدل بما فيها من العقول والنعم التي أنعم بها على خلقه على أن الله لا يظلم . والعقول تدل بأنفسها على أن الله ليس بظالم ، وليس يجوز أن يجمع الظلم مادل لنفسه على أن الظلم لا يقع من الله . وكان إذا قيل له : فلو وقع الظلم منه كيف كانت تكون القضية ؟ قل : يقع والأجسام معارة من العقول التي دلت بأنفسها وأعيانها على أن الله لا يظلم ) .

وفي ص ٣٩٥ ج ٢ ( وزعم الإسكافي أن الوجه الذي من قباه يعلم أن الله قادر على العدل هو الوجه الذي من قبله يعلم أنه قادر على الجور ، وأن الدليل الذي دل على ذلك واحد ) . (١) المائدة آية ١٠٩ .

#### ٤ - الخاطبيّة والحديثيّة

الخطابية : أصحاب أحمد بن حابط<sup>(١)</sup> ، وكذلك الحديثية أصحاب الفضل الحديثي<sup>(٢)</sup> ، كانا من أصحاب النظام وطالعا كتب الفلاسفة أيضا ، وضمّا إلى مذهب النظام ثلاث بدع :

البدعة الأولى : إثبات حكم من أحكام الإلهية في المسيح عليه السلام موافقة للنصارى على اعتقادهم أن المسيح هو الذي يحاسب الخلق في الآخرة ، وهو المراد بقوله تعالى (وَجَاءَ رَبُّكَ وَالْمَلَكُ صَفًّا صَفًّا<sup>(٣)</sup>) . وهو الذي يأتي في ظلل من الغمام ، وهو المعنى بقوله تعالى (أَو يَأْتِي رَبُّكَ<sup>(٤)</sup>) وهو المراد بقول النبي عليه الصلاة والسلام : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ » وبقوله : « يَضَعُ الْجَبَّارُ قَدَمَهُ فِي النَّارِ » وزعم أحمد بن حابط<sup>(٥)</sup> أن المسيح تدرع بالجسد الجسماني وهو الكلمة القديمة المتجسدة كما قالت النصارى .

(١) توفي أحمد بن حابط سنة ٢٣٢ هـ .

(٢) توفي الفضل الحديثي سنة ٢٥٧ هـ . (٣) للفجر آية ٢٢ .

(٤) البقرة آية ٢٠٩ وهي - هل ينظرون إلا أن يأتيهم الله في ظلل من الغمام والملائكة وقضى الأمر وإلى الله ترجع الأمور - .

(٥) تكلم عبد القاهر البغدادي في كتابه الفرق بين الفرق ص ١٦٦ ط مؤسسة نشر الثقافة الإسلامية بالقاهرة سنة ١٩٤٨ ، فما قاله :

( إن ابن خابط وفضلا الحديثي زهما أن الخلق ربين وخالقين : أحدهما قديم وهو الله . والآخر مخلوق وهو عيسى ابن مريم . وزهما أن المسيح ابن الله على معنى دون الولادة . وزعما أن المسيح هو الذي يحاسب الخلق في الآخرة ، وهو الذي عناه الله بقوله - وجاء ربك والملك صفا صفا - وهو الذي يأتي في ظلل من الغمام . وهو الذي خلق آدم على صورة نفسه ، وذلك تأويل ماروي أن الله تعالى خلق آدم على صورته . وزعم أنه هو الذي عناه النبي صلى الله عليه وسلم بقوله « ترون ربكم كما ترون القمر ليلة البدر » وهو الذي عناه بقوله « إن الله تعالى خلق العقل فقال له : أقبل ، فأقبل . وقال له : أدبر ، فأدبر ، فقال ما خلقت خلقا أكرم منك ، وبك أعطى ، وبك أخذ » وقالوا : إن المسيح تدرع جسدا ، وكان قبل البدرج عقلا ) .

البدعة الثانية : القول بالتناسخ<sup>(١)</sup> زعما أن الله تعالى أبدع خلقه أصحاء سالمين عقلاء بالغين في دار سوى هذه الدار التي هم فيها اليوم . وخلق فيهم معرفته والعلم به ، وأسبغ عليهم نعمه . ولا يجوز أن يكون أول ما يخلقه إلا عاقلا ناظرا معتبرا وابتدأهم بتكليف شكره . فإطاعه بعضهم في جميع ما أمرهم به ، وعصاه بعضهم في جميع ذلك .

— ( قال عبد القاهر : قد شارك هذان الكافران الثنوية والمجوس في دعوى خالقين ، وقولهما شر من قولهم لأن للثنوية والمجوس أضافوا اختراع جميع الخيرات إلى الله تعالى ، وإنما أضافوا فعل الشرور إلى الظلمة وإلى الشيطان . وأضاف ابن خابط وفضل الحنفى فعل الخيرات كلها إلى عيسى ابن مريم . وأضافا إليه محاسبة الخلق في الآخرة . والمعجب من قولهما إن عيسى خلق جده آدم عليه السلام . فيأعجبا من فرع يخلق أسله . ومن عد هذين الضالين من فرق الإسلام كن عند النصارى من فرق الإسلام ) .  
(١) تكلم البيروني في كتابه « تحقيق ما للهند من مقوله » ص ٢٤ ط لندن سنة ١٨٨٧ فيما ذكره :

( كما أن الشهادة بكلمة الإخلاص شعار إيمان المسلمين ، والتثليث علامة النصرانية ، والأسباب علامة اليهودية ، كذلك التناسخ علم النحلة الهندية . فن لم ينتحلها لم يك منها ، ولم يعد من جعلها . فأنهم قالوا إن النفس إذا لم تكن عاقلة لم تحط بالمطلوب لإحاطة كلية دفعة بلامان ، واحتاجت إلى تتبع الجزئيات ، واستقراء الممكنات وهى وإن كانت متناهية ؛ فلعمدها المتنامى كثرة ، والإتيان على الكثرة مضطر إلى مدة ذات فسحة . ولهذا لا يحصل العلم للنفس إلا بمشاهدة الأشخاص والأنواع ، وما يتناوبها من الأفعال ، الأحوال حتى يحصل لها في كل واحد تجربة ، وتستفيد بها جديد معرفة . ولكن الأفعال مختلفة بسبب القوى ، وليس العالم بمعطل عن التدبير ، وإنما هو مزموم ، وإلى غرض فيه مندوب فالأرواح الباقية تتردد لذلك في الأبدان البالية بحسب افتتان الأفعال إلى الخير والشر ؛ ليكون التردد في الثواب منها على الخير فتحرص على الاستكثار منه وفي العقاب على الشر والمكروه فتبالغ في التباعد عنه ، ويعصم التردد من الأرزل إلى الأفضل دون عكسه ) .

( وحقيق علينا أن نورد من كتبهم شيئا من صريح كلامهم في هذا الباب . قال باسديو لأرجن يخرسه على الاقتال وهما بين الصنفين : إن كنت بالقضاء السابق مؤمنا فاعلم أنهم ليسوا ولا نحن معا بموتى ، ولا ذاهبين ذهابا لا رجوع معه ، فإن الأرواح غير مائة ولا متغيرة ، وإنما تتردد في الأبدان على تغاير الإنسان من الطفولة إلى الشباب والكهولة ثم الشيخوخة التي عقباها موت البدن ، ثم العود . وقال له كيف يذكر الموت . والقتل من عرف أن النفس أبدية الوجود ؛ لا من ولادة ، ولا إلى تلف وهم ، بل هى ثابتة قائمة ، لا سيف يقطعها ، ولا نار تحرقها ، ولا ماء يغصها ، ولا ريح تبيسها ، لكنها تنتقل من بدنها إذا عتق نحو آخر ليس كذلك ، كما يستبدل البدن اللباس إذا خلق ) .

( وقد كان اليونانيون موافقين المحدث في هذا الاعتقاد ) ثم أورد البيروني رأى سقراط في التناسخ وهو لا يختلف عما رواه عن الهنود .

وأطاعه بعضهم في البعض دون البعض ، فمن أطاعه في الكل أقره في دار النعيم التي ابتدأهم فيها . ومن عصاه في الكل أخرجه من تلك الدار إلى دار العذاب وهي النار . ومن أطاعه في البعض وعصاه في البعض أخرجه إلى دار الدنيا فألبسه هذه الأجسام السكيفة ، وابتلاه بالبأساء والضراء . والشدة والرخاء ، والآلام واللذات على صور مختلفة من صور الناس وسائر الحيوانات على قدر ذنوبهم . فمن كانت معصيته أقل وطاعته أكثر كانت صورته أحسن ، وآلامه أقل ، ومن كانت ذنوبه أكثر كانت صورته أقبح ، وآلامه أكثر . ثم لا يزال يكون الحيوان في الدنيا كرّة بعد كرّة ، وصورة بعد أخرى ، مادامت معه ذنوبه وطاعاته ، وهذا عين القول بالتناسخ .

وكان في زمانهما شيخ المعتزلة أحمد بن أيوب بن مانوس ، وهو أيضا من تلامذة النظام . وقال أيضا مثل ما قال أحمد بن خابط في التناسخ ، وخلق البرية دفعة واحدة ، إلا أنه قال : متى صارت التوبة إلى البهيمية ارتفعت التكاليف أيضا ، وصارت التوبتان عالم الجزاء

ومن مذهبهما أن الديار خمس :

داران للثواب ، إحداهما فيها أكل وشرب وبعال ، وجنت وأنهار .

والثانية : دار فوق هذه الدار ليس فيها أكل ولا شرب ولا بعال ، بل ملاذ روحانية .

وروح وريحان ، غير جسمانية .

والثالثة : دار العقاب المحض ، وهي نار جهنم ، ليس فيها ترتيب ، بل هي على

نمط التساوى .

والرابعة : دار الابتداء التي خالق الخلق فيها قبل أن يهبطوا إلى دار الدنيا ، وهي

الجنة الأولى

والخامسة : دار الابتلاء ؛ وهي التي كلف الخلق فيها بعد أن اجترحوا في الأولى .

وهذا التكوين والتكرير لا يزال في الدنيا حتى يتملى الكيلان : مكيال الخير ،

ومكيال الشر . فإذا امتلأ مكيال الخير صار العمل كله طاعة ، والمطيع خير خالصا ، فينقل إلى الجنة ، ولم يابث طرفة عين ، فإن مظل الغنى ظلم . وفي الحديث : « أَعْطُوا الْأَجِيرَ أَجْرَهُ قَبْلَ أَنْ يَحْفَ عَرَقُهُ » .

وإذا امتلأ مكيال الشر صار العمل كله معصية ، والعاصي شريرا محضا ، فينقل إلى النار . ولم يابث طرفة عين ، وذلك قوله تعالى : ( فَإِذَا جَاءَ أَجْلُهُمْ لَا يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلَا يَسْتَقْدِمُونَ <sup>(١)</sup> ) .

البدعة الثالثة : حملها كل ماورد في الخبر من رؤية الباري تعالى مثل قوله عليه الصلاة والسلام : « إِنَّكُمْ سَتَرُونَ رَبَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ ، كَمَا تَرَوْنَ الْقَمَرَ لَيْلَةَ الْبَدْرِ ، لَا تَصُومُونَ فِي رُؤُوسِهِ » على رؤية العقل الأول الذي هو أول مبدع ، وهو العقل الفعال الذي منه تفيض الصور على الموجودات . وإياه عنى النبي عليه الصلاة والسلام بقوله « أَوَّلُ مَا خَلَقَ اللَّهُ تَعَالَى الْعَقْلَ ، فَقَالَ لَهُ : أَقْبِلْ ، فَأَقْبَلَ . ثُمَّ قَالَ لَهُ : أَدْبِرْ ، فَأَدْبَرَ . فَقَالَ : وَعِزَّتِي وَجَلَالِي مَا خَلَقْتُ خَلْقًا أَحْسَنَ مِنْكَ ، بِكَ أَعَزُّ ، وَبِكَ أَذِلُّ ، وَبِكَ أُعْطِيَ ، وَبِكَ أُمْنَعُ » فهو الذي يظهر يوم القيامة وترفع الحجب بينه وبين الصور التي فاضت منه ، فيرويه كمثل القمر ليلة البدر . فأما واهب العقل فلا يرى البتة ، ولا يشبهه إلا مبدع بمبدع .

وقال ابن خابط : إن كل نوع من أنواع الحيوانات أمة على حيالها لقوله تعالى : ( وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الْأَرْضِ وَلَا طَائِرٍ يَطِيرُ بِجَنَاحَيْهِ إِلَّا أُمَّةٌ أَمْنَالُكُمْ <sup>(٢)</sup> ) وفي كل أمة رسول من نوعه لقوله تعالى : ( وَإِنْ مِنْ أُمَّةٍ إِلَّا خَلَا فِيهَا نَذِيرٌ <sup>(٣)</sup> ) .

ولهما طريقة أخرى في التناسخ ، وكأنهما مزجا كلام التناسخية ، والفلاسفة ، والمعتزلة بعضها ببعض .

(١) الأعراف آية ٣٣ ، والنحل آية ٦٠ .

(٢) الأنعام آية ٣٧ . (٣) فاطر آية ٢٢ .

٥ - البَشَرِيَّة

أصحاب بشر<sup>(١)</sup> بن المعتز . كان من أفضل علماء المعتزلة ، وهو الذى أحدث القول بالتولد وأفرط فيه . وانفرد عن أصحابه بمسائل ست :

الأولى منها : أنه زعم أن اللون والطعم والرائحة والإدراكات كلها من السمع ، والرؤية يجوز أن تحصل متولدة من فعل العبد ، إذا كانت أسبابها من فعله . وإنما أخذ هذا من قول الطبيعيين ، إلا أنهم لا يفرقون بين المتولد والمباشر بالقدرة . ويربما لا يثبتون القدرة على منهاج المتكلمين . وقوة الفعل وقوة الانفعال غير القدرة التى يثبتها المتكلم .

الثانية : قوله : إن الاستطاعة هى سلامة البنية ، وصحة الجوارح ، وتخليتها من الآفات . وقال : لا أقول : يفعل بها فى الحالة الأولى ، ولا فى الحالة الثانية ، لكنى أقول : الإنسان يفعل ، والفعل لا يكون إلا فى الثانية .

الثالثة : قوله : إن الله تعالى قادر على تعذيب الطفل ، ولو فعل ذلك كان ظالما إيّاه . إلا أنه لا يستحسن أن يقال ذلك فى حقه ، بل يقال : لو فعل ذلك كان الطفل بالغا عقلا ، عاصيا بمعصية ارتكبها ، مستحقا للعقاب . وهذا كلام متناقض .

الرابعة : حكى الكعبى<sup>(٢)</sup> عنه أنه قال : إرادة الله تعالى فعل من أفعاله ، وهى على وجهين : صفة ذات ، وصفة فعل . فأما صفة الذات فهى أن الله تعالى لم يزل مريدا لجميع أفعاله ، ولجميع الطاعات من عبادته فإنه حكيم ولا يجوز أن يعلم الحكيم صلاحا وخيرا ولا يريد . وأما صفة الفعل فإن أراد بها فعل نفسه فى حال إحداثه فهى خلقه له ، وهى

(١) توفى بشر سنة ٢٢٦ هـ .

(٢) فى مقالات الإسلاميين ، الأضرعى ص ٥١٣ ج ١ (وقال بشر بن المعتز ومن ذهب مذهبه : إرادة الله غير الله . والإرادة على ضربين : إرادة وصف بها ؛ وهى فعل من فعله . وإرادة وصف بها فى ذاته . وإن إرادته الموصوف بها فى ذاته غير لاحقة بمعاصى خلقه . وجوز وقوعها على سائر الأشياء )



تقبل الخلق لأن عابه يكون الشيء لا يجوز أن يكون معه . وإن أراد بها فعل عباده فهي الأمر به .

الخامسة : قال : إن عند الله تعالى لطفاً<sup>(١)</sup> لو أتى به لآمن جميع من في الأرض إيماناً يستحقون عليه الثواب ، استحقاقهم لو آمنوا من غير وجوده وأكثر منه . وليس على الله تعالى أن يفعل ذلك بعباده ولا يجب عليه رعاية الأصحاب لأنه لا غاية لما يقدر عليه من الصلاح ، فما من أصالح إلا وفوقه أصالح ، وإنما عليه أن يمكن العبد بالقدرة والاستطاعة . ويزيح العامل بالدعوة والرسالة ؛ والفكر قبل ورود السمع يعلم الباري تعالى بالنظر والاستدلال ، وإذا كان مختاراً في فعله فيستغنى عن الخاطرين لأن الخاطرين لا يكونان من قبل الله تعالى ، وإنما هما من قبل الشيطان ، والفكر الأول لم يتقدمه شيطان يخطر الشك بباله ، ولو تقدم فالسكلام في الشيطان كالكلام فيه .

السادسة : قال : من تاب عن كبيرة ثم راجعها عاد استحقاقه العقوبة الأولى ، فإنه قبل توبته بشرط أن لا يعود .

## ٦ — المَعْمَرِيَّة

أصحاب معمر<sup>(٢)</sup> بن عباد السلمي ، وهو من أعظم القدرية فرية في تدقيق القول

(١) المصدر السابق ١ / ٧٤ • ( وقال بشر : إن ما يقدر الله عليه من اللطف لا غاية له ولا نهاية . وعند الله من اللطف ما هو أصح مما فعل ولم يفعله . ولو فعله بالخلق آمنوا طوعاً لا كرها . وقد فعل بهم لطفاً يقدرون به على ما كلفهم ) .

وقفه خالفه المعتزلة كلهم كما ذكر الأشعري إذ قالوا ( إنه لا لطف عند الله لو فعله بمن لا يؤمن لآمن . ولو كان عنده لطف لو فعله بالكفار لآمنوا ثم لم يفعل بهم ذلك لم يكن مريداً لمنفعتهم . فلم يصفوا ربهم ببالقدرة على ذلك ؛ تعالى الله عما يقولون علواً كبيراً ) .

ورأى بشر في اللطف متفق مع رأى أهل السنة .

(٢) توفي معمر سنة ٢٢٠ هـ .

بنفى الصفات ، وتبقى القدر خيره وشره من الله تعالى ، والتكفير والتضليل على ذلك -  
وافرد عن أصحابه بمسائل :

منها أنه قال : إن الله تعالى لم يخلق <sup>(١)</sup> شيئاً غير الأجسام ، فأما الأعراض فإنها من  
اختراعات الأجسام ، إما طبعاً كالنار التي تُحدث الإحراق ، والشمس التي تحدث الحرارة  
والقمر الذى يحدث التلوين - وإما اختياراً كالحیوان يحدث الحركة والسكون ، والاجتماع  
والافتراق . ومن العجب أن حدوث الجسم وفناءه عنده عرضان ، فكيف يقول إنهما  
من فعل الأجسام ؟ وإذا لم يحدث البارى تعالى عرضاً فلم يحدث الجسم وفناءه ؟ فإن الحدوث  
عرض ، فيلزمه أن لا يكون لله تعالى فعل أصلاً ، ثم ألزم أن كلام البارى تعالى إما عرض  
أو جسم ؛ فإن قال هو عرض فقد أحدثه البارى ، فإن المتكلم على أصله هو من فعل  
الكلام . أو يلزمه أن لا يكون لله تعالى كلام هو عرض . وإن قال : هو جسم فقد أبطل

---

(١) قال أبو الحسن الأشعري في «مقالات الإسلاميين» ٢ / ٤٨٨ ( وقال معمر بالتعجيز لله .  
وأنه لا يوصف القديم بأنه قادر إلا على الجواهر . وأما الأعراض فلا يجوز أن يوصف بالقدرة عليها .  
وأنه ما خلق حياة ولا موتاً ، ولا صفة ولا سقاة ، ولا قوة ولا عجزاً ، ولا لوناً ولا طعماً ولا ريحاً .  
وأن ذلك أجمع فعل الجواهر بطبيعتها وأن من قدر على الحركة قدر أن يتحرك : ومن قدر على السكون قدر  
أن يسكن . كما أن من قدر على الإرادة قدر أن يريد . وأن البارى قد يريد ويكره ، وذلك قائم به لا فى  
مكان . وكذلك تحريكه وتسكينه قائم به ، وهو إرادته ) .

( فيقال له : إذا قلت إن البارى قادر على التحريك والتسكين فقل قادر على أن يتحرك ويسكن .  
فإن كان من قدر على تحريك غيره وتسكينه لا يوصف بالقدرة أن يتحرك ، فكذلك من وصف بالقدرة على  
حركة غيره لا يوصف بالقدرة على أن يتحرك ) .

( وخالف أهل الحق أهل القدر ومعمر فى ذلك فقالوا : قد يوصف القديم بالقدرة على إنشاء الحركة  
ولا يوصف بالقدرة على التحرك ) .

وفى المصدر السابق ٢ / ٥٦٤ ( قال معمر : لا يوصف الله سبحانه بالقدرة على أن يخلق قدرة لأحد .  
وما خلق الله لأحد قدرة على موت ولا حياة ، ولا يجوز ذلك عليه ) .

وفى المصدر السابق ١ / ١٩٢ : ( أصحاب معمر يزعمون أن القرآن عرضى ، والأعراض عندهم  
قسيان : قسم منها يفعله الأحياء وقسم منها يفعله الأموات . ومحال أن يكون ما يفعله الأموات فعلاً للأحياء .  
والقرآن مفعول وهو عرض . ومحال أن يكون الله فعله فى الحقيقة ؛ لأنهم يحايون أن تكون الأعراض  
فعلاً لله . وزعموا أن القرآن فعل للمكان الذى يسمع منه ، إن سمع من شجرة فهو فعل لها ، وسبحاً سمع فهو فعل  
للمحل الذى حل فيه ) .

قوله إنه أحدثه في محل، فإن الجسم لا يقوم بالجسم، فإذا لم يقل هو بإثبات الصفات الأزلية، ولا قال بخلق الأعراض؛ فلا يكون لله تعالى كلام يتكلم به على مقتضى مذهبه، وإذا لم يكن له كلام لم يكن أمراً ناهياً، وإذا لم يكن أمر ونهى لم تكن شريعة أصلاً، فأدى مذهبه إلى خزى عظيم.

ومنها أنه قال إن الأعراض لا تنهاى في كل نوع، وقال كل عرض قام بمحل فإنما يقوم به لمعنى أوجب القيام، وذلك يؤدي إلى التسلسل، وعن هذه المسألة سمي هو وأصحابه، أصحاب المعانى، وزاد على ذلك فقال: الحركة إنما خالفت السكون لا بذاتها، بل بمعنى أوجب المخالفة، وكذلك مغايرة المثل للمثل ومماثلته، وتضاد الضد للضد، كل ذلك عنده بمعنى.

ومنها، ما حكى الكعبي عنه أن الإرادة من الله تعالى للشيء غير الله، وغير خلقه للشيء، وغير الأمر: والإخبار، والحكم، فأشار إلى أمر مجهول لا يعرف، وقال ليس للإنسان فعل سوى الإرادة، مباشرة كانت أو توليداً، وأفعاله التكليفية من القيام والقعود، والحركة، والسكون في الخير والشر كلها مستندة إلى إرادته؛ لا على طريق المباشرة، ولا على طريق التوليد، وهذا عجب، غير أنه إنما بناء على مذهبه في حقيقة الإنسان، وعنده، الإنسان معنى أو جوهر غير الجسد، وهو عالم، قادر، مختار، حكيم ليس بمتحرك، ولا ساكن، ولا متكون، ولا متمكن، ولا يرى، ولا يمس، ولا يحس، ولا يحس، ولا يحل موضعاً دون موضع، ولا يحويه مكان، ولا يحصره زمان، لكنه مدبر للجسد. وعلاقته مع البدن علاقة التدبير والتصرف. وإنما أخذ هذا القول من الفلاسفة، حيث قضوا بإثبات النفس الإنسانية أمراً ما، هو جوهر قائم بنفسه. لا متحيز ولا متمكن، وأثبتوا من جنس ذلك موجودات عقلية مثل العقول المفارقة. ثم لما كان ميل معمر بن عباد إلى مذهب الفلاسفة ميز بين أفعال النفس التي سماها إنساناً وبين القلب الذي هو جسده؛ فقال: فعل النفس هو الإرادة فحسب. والنفس إنسان؛

ف فعل الإنسان هو الإرادة؛ وماسوى ذلك من الحركات والسكنات والاعتمادات فهي من فعل الجسد .

ومنها : أنه يحكى عنه أنه كان ينكر القول بأن الله تعالى قديم؛ لأن قديم أخذ من قَدَمَ يَقْدُم فهو قديم ؛ وهو فعل كقولك أخذ منه ما قدم وما حدث . وقال أيضا : هو يشعر بالتقادم الزماني ، ووجود البارى تعالى ليس بزمانى .

ويحكى عنه أيضا أنه قال : الخلق غير المخلوق ، والإحداث غير المحدث .

وحكى جعفر بن حرب عنه أنه قال : إن الله تعالى محال أن يعلم نفسه ؛ لأنه يؤدي إلى ألا يكون العالم والمعلوم واحداً ، ومحال أن يعلم غيره ، كما يقال محال أن يقدر على الوجود من حيث هو موجود ، ولعل هذا النقل فيه خلل ؛ فإن عاقلا ما لا يتكلم بنقل هذا الكلام الغير معقول .

لعمري لما كان الرجل يميل إلى الفلاسفة ، ومن مذهبهم : أنه ليس علم البارى تعالى علما انفعاليا ، أى تابعا للمعلوم ، بل علمه علم فعلى ؛ فهو من حيث هو فاعل عالم ، وعلمه هو الذى أوجب الفعل ، وإنما يتعلق بالموجود حال حدوثه لا محالة ، ولا يجوز تعلقه بالمعدوم على استمرار عدمه ، وأنه علم وعقل ، وكونه عقلا ، وعاقلا ، ومعقولا شىء واحد ، فقال ابن عباد : لا يقال : يعلم نفسه ، لأنه قد يؤدي إلى تمايز بين العالم والمعلوم . ولا يعلم غيره ؛ لأنه يؤدي إلى كون علمه من غيره يحصل ، فإما أن لا يصح النقل ، وإما أن يحمل على مثل هذا الحمل ، ولسنا من رجال ابن عباد فنطلب لكلامه وجها .

#### ٧ — المردارية

أصحاب عيسى بن صبيح<sup>(١)</sup> المكنى بأبى موسى ، الملقب بالمردار . وقد تلمذ

(١) توفي المردار في حدود سنة ٢٢٦ هـ ، قال عبد القاهر ص ١٠٠ ( وكان يقال له راهب المعتزلة ، وهذا لقب لائق به إن كان المراد به مأخوذا من رهبانية النصارى . ولقبه بالمردار لائق به أيضا ، وهو في الجملة كما قيل :

وقلما أبصرت عينك من رجل إلا وممنه إن فسكت في لقبه )

لبشر بن المعتمر ، وأخذ العلم منه وتزهد ، ويسمى راهب المعتزلة . وإنما انفرد عن أصحابه بمسائل :

الأولى منها : قوله في القدر إن الله تعالى يقدر على أن يكذب ويظلم ، ولو كذب وظلم كان إلها كاذبا ظلما ، تعالى الله عن قوله .

والثانية : قوله في التولد مثل قول أستاذه ، وزاد عليه بأن جوّز وقوع فعل واحد من فاعلين على سبيل التولد .

الثالثة : قوله في القرآن إن الناس قادرون على مثل القرآن فصاحة ، ونظما ، وبلاغة ، وهو الذي بالغ في القول بخلق القرآن ، وكفر من قال بقدمه بأنه قد أثبت قديمين ، وكفر أيضا من لا بس السلطان ، وزعم أنه لا يرث ولا يورث ، وكفر أيضا من قال إن أعمال العباد مخلوقة لله تعالى ، ومن قال إنه يرى بالأبصار وغلا في التكفير حتى قال هم كافرون في قولهم : لا إله إلا الله ، وقد سأله إبراهيم بن السندی مرة عن أهل الأرض جميعا فكفرهم ، فأقبل عليه إبراهيم وقال : الجنة التي عرضها السموات والأرض لا يدخلها إلا أنت وثلاثة واقموك ؟ نفخى ولم يجر جوابا .

وقد تلمذ له أيضا الجعفران<sup>(١)</sup> ، وأبو زفر ، ومحمد بن سويد ، وصحب أبو جعفر

---

(١) الجعفران : هما جعفر بن حرب للثقفى المتوفى سنة ٢٣٤ هـ ، وجعفر بن مبشر الهمداني المتوفى سنة ٢٣٦ هـ . قال عبد القاهر ص ١٠١ ( أما جعفر بن مبشر فإنه زعم أن في فساق هذه الأمة من هو شر من اليهود والنصارى والمجوس والزندقة . هذا مع قوله بأن الفاسق موحد وليس بمؤمن ولا كافر . فجعل الموحد الذي ليس بكافر شرا من الممتنوى الكافر .

وزعم أيضا أن إجماع الصحابة على ضرب شارب الخمر الحد وقع خطأ ؛ لأنهم أجمعوا عليه برأيه ، فشارك بيده هذه نجات الحوارج في إنكارها حد الخمر .

وأما جعفر بن حرب فإنه جرى على ضلالات أستاذه المردار وزاد عليه قوله : إن بعض الجملة غير الجملة . وهذا يوجب عليه أن تكون الجملة غير نفسها إذا كان كل بعض منها غيرها . وكان يزعم أن المنوع من الفعل قادر على الفعل وليس يقدر على شيء . هكذا حكى الكعبى عنه في مقالاته . ويلزمه على هذا الأصل أن يميز كون العالم بشيء ليس غير عالم به ) .

وفي « مقالات الإسلاميين للأشعري ص ٢٤٠ ج ١ » ( وقال جعفر بن حرب : المنوع قادر ؛ وليس يقدر على شيء ، كما أفه المنطبق جفته بصير ولا يبصر ) .

محمد بن عبد الله الإسكافي، وعيسى بن الهيثم ، وجعفر بن حرب الأشج، وحكى الكعبي عن الجعفرين أنهما قالاً : إن الله تعالى خلق القرآن في اللوح المحفوظ، ولا يجوز أن ينقل إذ يستحيل أن يكون الشيء الواحد في مكانين في حالة واحدة ، وما نقرأه فهو حكاية عن المکتوب الأول في اللوح المحفوظ ، وذلك فعلنا وخلقنا .

قال : وهو الذي اختاره من الأقوال المختلفة في القرآن .

وقال في تحسين العقل وتقييحه : إن العقل يوجب معرفة الله تعالى بجميع أحكامه وصفاته قبل ورود الشرع ، وعليه يعلم أنه إن قصر ولم يعرفه ولم يشكره عاقبه عقوبة دأمة ، فأثبتنا التخليد واجبا بالعقل .

#### ٨ — الثَّامِيَّة

أصحاب ثمانية بن أشرس<sup>(١)</sup> النيرى ؛ كان جامعا بين سخافة الدين وخلاعة النفس، مع اعتقاده بأن الفاسق يخلد في النار إذا مات على فسقه من غير توبة، وهو في حال حياته في منزلة بين المنزلتين ، وانفرد عن أصحابه بمسائل :

(١) توفي ثمانية سنة ٢١٣ هـ . قال عبد القاهر البغدادي ص ١٠٣ (كان زعيم القدرية في زمان المأمون والمعتصم ، والوائق . وقيل إنه هو الذي أغوى المأمون بأن دعاه إلى الاعتزال . وانفرد عن سائر أسلاف المعتزلة ببدعتين أكفرته الأمة كلها فيهما . إحداهما : أنه لمسا شاركه أصحاب المعتزلة في دعواهم أن المعارف ضرورية ، زعم أن من لم يضطره الله تعالى إلى معرفته لم يكون مأمورا بالمعرفة ولا منهيّا عن الكفر، وكان مخاوقا للسنخة والاعتبار فحسب كسائر الحيوانات التي ليست بمكلفة . وزعم لأجل ذلك أن هوام الدهرية والنصارى ، والزنادقة يصيرون في الآخرة ترابا . وزعم أن الآخرة إنما هي دار ثواب أو عقاب ، وليس فيها لمن مات طفلا ، ولا لمن لا يعرف الله تعالى بالضرورة طاعة يستحقون بها ثوابا ، ولا معصية يستحقون عقابا : فيصيرون حينئذ ترابا إذ لم يكن لهم حظ في ثواب ولا عقاب .

والبدعة الثانية من بدع ثمانية : قوله بأن الأفعال المتولدة أفعال لفاعليها . وهذه الضلالة تجر إلى إنكار صانع العالم ؛ لأنه لو صح وجود فعل بلا فاعل لصح وجود كل فاعل بلا فعل . ولم يكن حينئذ في الأفعال دلالة على فاعلها ، ولا كان في حدوث العالم دلالة على صانعه . ويقال له : إذا كان كلام الإنسان عندك متولدا ولا فاعل له عندك ؛ فلم تلوم الإنسان على كذبه وعلى كلمة الكفر؟ وهو عندك غير فاعل للكذب ، ولا لكلمة الكفر .

منها قوله : إن الأفعال المتولدة لأفعال لها ؛ إذ لم يمكنه إضافتها إلى فاعل أسبابها حتى يلزمه أن يضيف الفعل إلى ميت ، مثل ما إذا فعل السبب ومات ووجد المتولد بعده ولم يمكنه إضافتها إلى الله تعالى ، لأنه يؤدي إلى فعل القبيح ، وذلك محال ، فتحير فيه وقال المتولدات أفعال لأفعال لها .

ومنها قوله : في الكفار والمشركين والجوس ، واليهود والنصارى والزنادقة والدهرية : إنهم يصيرون في القيامة ترابا ، وكذلك قوله في البهائم والطيور وأطفال المؤمنين .

ومنها قوله : الاستطاعة هي السلامة وصحة الجوارح وتحليتها من الآفات ، وهي تقبل الفعل .

ومنها قوله : إن المعرفة متولدة من النظر ، وهو فعل لأفعال له كسائر المتولدات .

ومنها قوله : في تحسين العقل وتقييحه ، وإيجاب المعرفة قبل ورود السمع مثل قول أصحابه غير أنه زاد عليهم فقال : من الكفار من لا يعلم خالقه وهو معذور ، وقال : إن المعارف كلها ضرورية ، وإن من لم يضطر إلى معرفة الله سبحانه وتعالى فليس هو مأمورا بها ، وإنما خلق للعبرة والسخرة كسائر الحيوان .

ومنها قوله : لأفعل للإنسان إلا الإرادة ، وما عداها فهو حدث لا يحدث له ، وحكي ابن الراوندي عنه أنه قال : العالم فعل الله تعالى بطباعه ، ولعله أراد بذلك ما تريده الفلاسفة من الإيجاب بالذات دون الإيجاد على مقتضى الإرادة ، لكن يلزمه على اعتقاده ذلك ما لزم الفلاسفة من القول بقدم العالم ؛ إذ الموجب لا ينفك عن الموجب . وكان ثمامة في أيام المأمون ، وكان عنده بمكان .

٩ - الهِشَامِيَّة

أصحاب هشام<sup>(١)</sup> بن عمرو الفوطى ، ومبالغته فى القدر أشد وأكث من مبالغة أصحابه ، وكان يمتنع من إطلاق إضافات أفعال إلى البارى تعالى وإن ورد بها التنزيل . منها قوله : إن الله لا يؤلف بين قلوب المؤمنين ، بل هم المؤتلفون باختيارهم وقد ورد فى التنزيل ( مَا أَلْفَتَ بَيْنَ قُلُوبِهِمْ وَلَكِنَّ اللَّهَ أَلَفَ بَيْنَهُمْ<sup>(٢)</sup> ) .

ومنها قوله : إن الله لا يحب الإيمان إلى المؤمنين ، ولا يزينه فى قلوبهم ، وقد قال تعالى : ( حَبَّبَ إِلَيْكُمُ الْإِيمَانَ وَزَيَّنَهُ فِي قُلُوبِكُمْ<sup>(٣)</sup> ) ومبالغته فى نفى إضافات الطبع وانختم والسد وأمثالها أشد وأصعب . وقد ورد بجميعها التنزيل ، قال الله تعالى : ( خَتَمَ اللَّهُ عَلَى قُلُوبِهِمْ وَعَلَى سَمْعِهِمْ<sup>(٤)</sup> ) وقال : ( بَلْ طَبَعَ اللَّهُ عَلَيْهَا بِكُفْرِهِمْ<sup>(٥)</sup> ) وقال : ( وَجَعَلْنَا مِنْ بَيْنِ أَيْدِيهِمْ سَدًّا وَمِنْ خَلْفِهِمْ سَدًّا<sup>(٦)</sup> ) وليت شعرى ! ما يتقده الرجل ؟ إنكار ألفاظ التنزيل وكونها وحيا من الله تعالى ؟ فيكون تصريحاً بالكفر . أو إنكار ظواهرها من نسبتها إلى البارى تعالى ووجوب تأويلها ؟ وذلك عين مذهب أصحابه .

ومن بدعه فى الدلالة على البارى تعالى قوله إن الأعراض لا تدل على كونه خالفاً ، ولا تصالح الأعراض دلالات ؛ بل الأجسام تدل على كونه خالفاً ، وهذا أيضاً عجب . ومن بدعه فى الإمامة قوله إنها لا تنعقد فى أيام الفتنة واختلاف الناس ، وإنما يجوز عقدها فى حال الاتفاق والسلامة ، وكذلك أبو بكر الأصم من أصحابه كان يقول الإمامة لا تنعقد إلا بإجماع الأمة عن بكرة أبيهم ، وإنما أراد بذلك الطعن فى إمامة على رضى الله

(٢) الأنفال آية ٦٣ .

(٤) البقرة آية ٧ .

(٦) يس آية ٨ .

(١) توفى هشام الفوطى سنة ٢٢٦ هـ .

(٣) الحجرات آية ٧ .

(٥) النساء آية ١٥٥ .



عنه إذا كانت البيعة في أيام الفتنة من غير اتفاق من جميع الصحابة، إذ بقي في كل طرف طائفة على خلافه .

ومن بدعه أن الجنة والنار ليستا مخلوقتين الآن، إذ لا فائدة في وجودهما وهما جميعا خاليتان ممن ينتفع ويتضرر بهما، وبقيت هذه المسألة منه اعتقادا للمعتزلة، وكان يقول بالموافاة، وأن الإيمان هو الذى يوافق الموت، وقال : من أطاع الله جميع عمره، وقد علم الله أنه يأتى بما يحبط أعماله ولو بكبيرة لم يكن مستحقا للوعد، وكذلك على العكس، وصاحبه عباد<sup>(١)</sup> من المعتزلة، وكان يمتنع من إطلاق القول بأن الله تعالى خلق الكافر، لأن الكافر كفر، وإنسان، والله تعالى لا يخلق الكفر، وقال النبوة جزاء على عمل، وإنها باقية ما بقيت الدنيا، وحكى الأشعري<sup>(٢)</sup> عن عباد أنه زعم أنه لا يقال إن الله تعالى

(١) هو عباد بن سليمان الضمري؛ من الطبقة السابعة من المعتزلة، يظن أنه توفى في حدود سنة ٢٥٠ هـ .

(٢) ذكر الأشعري في « مقالات الإسلاميين » أن عبادا كان يقول :

هو عالم قادر حى، ولا أثبت له علما، ولا قدرة، ولا حياة، ولا أثبت له سمعا، ولا أثبت له بصرا. وأقول : هو عالم لا يعلم، وقادر لا بقدرة، حى لا بحياة، وسميع لا بسمع . وكذلك سائر ما يسمى به من الأسماء التى يسمى بها، لا لفعله ولا لفعل غيره .

وكان ينكر قول من قال إنه عالم قادر حى لنفسه أو لذاته، وينكر ذكر النفس، وذكر الذات . وينكر أن يقال إن الله علما أو قدرة أو سمعا أو بصرا أو حياة أو قدما . وكان يقول : قولى عالم إثبات اسم لله ومعه علم بمعلوم . وقولى قادر إثبات اسم لله ومعه علم بمقدور . وقولى حى إثبات اسم لله .

وكان ينكر أن يقال إن البارى وجهها ويدن وعينين وجنبا . وكان يقول : أقرأ القرآن وما قال الله من ذلك فيه، ولا أطلق ذلك بغير قراءة . وينكر أن يكون معنى القول فى البارى إنه عالم، معنى القول فيه إنه قادر . وأن يكون معنى القول فيه إنه قادر معنى القول فيه إنه حى . وكذلك صفات الله التى يوصف بها لا لفعله كالقول : سميع ليس معناه إنه بصير ولا معناه عالم .

وكان إذا سئل عن القول عزيز، قال : إثبات اسم لله، ولم يقل أكثر من هذا، وكذلك جوابه فى عظيم، مالك، سيد .

وكان يقول : لا يقال إن البارى لم يزل خالقا، ولا يقال لم يزل غير خالق . ولا يقال لم يزل رازقا ولا يقال لم يزل غير رازق . وكذلك قوله فى سائر الصفات .

وقال هشام وعباد : لا نقول إن شيئا من الأعراض يدل على الله سبحانه، ولا نقول أيضا إن عرضا =

لم يزل قاتلاً ولا غير قاتل ، ووافقه الإسكافي على ذلك ، قال ولا يسمى متكلماً .  
 وكان القوطى يقول إن الأشياء قبل كونها معدومة ؛ ليست أشياء ، وهى بعد أن  
 تعدم عن وجود تسمى أشياء . ولهذا المعنى كان يمنع القول بأن الله تعالى قد كان لم يزل  
 علماً بالأشياء قبل كونها ، فإنها لا تسمى أشياء . قال : وكان يجوز القتل والغيلة على  
 المخالفين لمذهبه ، وأخذ أموالهم غصبا وسرقة لاعتقاده كفرهم ، واستباحة دمائهم وأموالهم .

= يدل على قوة النبى صلى الله عليه وسلم . ولم يجعل القرآن علماً للنبى صلى الله عليه وسلم ، وزعم أن القرآن  
 أعراض .

وأنكر عباد أن يكون الله جعل الكفر على وجه من الوجوه ، أو خلق الكافر والمؤمن . وكان يقول :  
 خلق الله الخلق لا أئمة .

وقال عباد : الإيمان هو جميع ما أمر الله سبحانه به من الفرض ، وما رغب فيه من النفل . والإيمان  
 على وجهين : إيمان بالله وهو ما كان قاركه أو تارك شيء منه كافراً كاملاً والتوحيد . وإيمان لله إذا تركه  
 تارك لم يكفر . ومن ذلك ما يكون تركه ضلالاً وفسقا . ومنه ما يكون تركه صغيراً . وكل أفعال الجاهل  
 بالله منه كفر بالله .

ذكر الأشعرى فى مقالات الإسلاميين : ص ٤٠٧ ج ٢ عن الجاحظ أنه قال :  
 ما بعد الإرادة فهو للإنسان بطبعه وليس باختيار ، وليس يقع منه فعل باختيار سوى الإرادة .  
 وقال عبد القاهر البغدادى ص ١٠٥ .

( فن ضلالاته المنسوبة إليه ما حكاه السكيبى عنه من قوله : إن المعارف كلها طباع ، وهى مع ذلك  
 تعمل العباد وليس باختيار لهم . ووافق ثمانية فى أن لا فعل للعباد إلا الإرادة ، وأن سائر الأفعال تنسب إلى  
 العباد على معنى أنها وقعت منهم طباعاً ، وأنها وجبت بإرادتهم . وزعم أيضاً أنه لا يجوز أن يبلغ أحد فلا  
 يعرف الله تعالى . والكفار عنده ما بين معانده وعارف قد استغرقت حبه لمذهبه ، فهو لا يشكر بما عنده من  
 المعرفة بخالقه وتصديق رسله . فإن صدق السكيبى على الجاحظ فى أن لا فعل للإنسان إلا الإرادة ؛ لزمه أن  
 لا يكون الإنسان مصلياً ، ولا صائماً ، ولا حاجاً ، ولا زانياً ، ولا سارقاً ولا قاذفاً ، ولا قاتلاً . لأنه  
 لم يفعل عنده صلاة ولا صوماً ، ولا حجاً ، ولا زناً ، ولا سرقة ، ولا قتلاً ، ولا قذفاً . لأن هذه الأفعال  
 عنده غير الإرادة . وإذا كانت هذه الأفعال التى ذكرناها عنده طباعاً لا كسباً لزمه أن لا يكون للإنسان عليها ثواب  
 ولا عقاب ، لأن الإنسان لا يثاب ولا يعاقب على ما لا يكون كسباً ، كما لا يثاب ولا يعاقب على لونه وتركيب  
 يده إذ لم يكن ذلك من كسبه )

( ومن فضائح الجاحظ أيضاً قوله باستحالة عدم الأجسام بعد حدوثها . وهذا يوجب القول بأن الله  
 سبحانه وتعالى يقدر على خلق شيء ولا يقدر على إفناؤه . وأنه لا يصح بقاؤه بعد أن خلق الخلق منفرداً كما كان  
 منفرداً قبل أن خلق الخلق . ونحن وإن قلنا إن الله لا ينفى الجنة ونعيمها ، والنار وعذابها ؛ لئلا نجعل ذلك بأن  
 الله عز وجل غير قادر على إفناء ذلك كله ، وإنما نقول بدوام الجنة والنار بطريق الخبر ) .

## ١٠ - الجاحظية

أصحاب عمرو بن بحر أبي عثمان الجاحظ، كان من فضلاء المعتزلة والمصنفين لهم .  
وقد طالع كثيراً من كتب الفلاسفة، وخالط وروج كثيراً من مقالاتهم بعباراته البليغة،  
وحسن براعته اللطيفة . وكان في أيام المعتصم والمتوكل ، وانفرد عن أصحابه بمسائل :  
منها قوله : إن المعارف كلها ضرورية طباع، وليس شيء من ذلك من أفعال العباد .  
وليس للعبد كسب سوى الإرادة ، وتحصل أفعاله منه طباعاً كما قال ثمامة ، ونقل عنه  
أيضاً أنه أنكر أصل الإرادة وكونها جنساً من الأعراض فقال : إذا انتفى السهو عن  
الفاعل ، وكان عالماً بما يفعله فهو المريد على التحقيق ، وأما الإرادة المتعلقة بفعل الغير فهو  
ميل النفس إليه، وزاد على ذلك بإثبات الطبائع للأجسام كما قال الطبيعيون من الفلاسفة  
وأثبت لها أفعالا مخصوصة بها، وقال باستحالة عدم الجواهر؛ فالأعراض تتبدل، والجواهر  
لا يجوز أن تنفى .

ومنها قوله : في أهل النار إنهم لا يخلدون فيها عذاباً ، بل يصيرون إلى طبيعة النار .  
وكان يقول النار تجذب أهلها إلى نفسها من غير أن يدخل أحد فيها ، ومذهبه مذهب  
الفلاسفة في نفي الصفات ، وفي إثبات القدر خيره وشره من العبد مذهب المعتزلة .  
وحكى الكعبي عنه أنه قال : يوصف البارئ تعالى بأنه مريد بمعنى أنه لا يصح عليه السهو  
في أفعاله ، ولا الجهل ولا يجوز أن يغاب ويقهر .

وقال إن الخلق كلهم من العقلاء عالمون بأن الله تعالى خالقهم ، وعارفون بأنهم  
محتاجون إلى النبي ، وهم محجوجون بمعرفتهم . ثم هم صنفان : عالم بالتوحيد ، وجاهل به  
مخالجاهل معذور ، والعالم محجوج . ومن انتحل دين الإسلام ، فإن اعتقد أن الله تعالى  
ليس بجسم ولا صورة ، ولا يرى بالأبصار ، وهو عدل لا يجوز ، ولا يريد المعاصي ، وبعد

الاعتقاد واليقين أقر بذلك كله، فهو مسلم حقا، وإن عرف ذلك كله ممججده وأنكره، وقال بالتشبيه والجبر، فهو مشرك كافر حقا، وإن لم ينظر في شيء من ذلك كله، واعتقد أن الله تعالى ربه، وأن محمدا رسول الله، فهو مؤمن لالوم عليه، ولا تكليف عليه غير ذلك.

وحكى ابن الراوندى عنه أنه قال: إن للقرآن جسدا يجوز أن يقاب مرة رجلا، ومرة حيوانا. وهذا مثل ما يحكى عن أبي بكر الأصم أنه زعم أن القرآن جسم مخلوق. وأنكر الأعراض أصلا. وأنكر صفات الباري تعالى، (ومذهب الجاحظ هو بعينه مذهب الفلاسفة، إلا أن الميل منه ومن أصحابه إلى الطبيعيين منهم أكثر منه إلى الإلهيين).

## ١١ — الْخِيَّاطِيَّةُ وَالْكَعْبِيَّةُ

أصحاب أبي الحسين بن أبي عمرو الخياط<sup>(١)</sup>، أستاذ أبي القاسم بن محمد

(١) هو مؤلف كتاب «الانتصار والرد على ابن الراوندى» دافع فيه عن المعتزلة، وبرأهم مما رماهم به ابن الراوندى، توفي سنة ٣٠٠ هـ.

قال عبد القاهر ص ١٠٧ (وانفرد بقول لم يسبق إليه في المعلوم. وذلك أن المعتزلة اختلفوا في تسمية المعلوم شيئا، فمنهم من قال: لا يصح أن يكون المعلوم معلوما ومذكورا. ولا يصح كونه شيئا ولا ذاتا جوهرًا ولا عرضًا. وهذا اختيار الصالحى منهم وهو موافق لأهل السنة، في المنع في تسمية المعلوم شيئا. وزعم آخرون من المعتزلة أن المعلوم شيء، ومعلوم ومذكور، وليس بجوهر ولا عرض، وهذا اختيار السكبي منهم. وزعم الجبائي وابنه أبو هاشم أن كل وصف يستحقه الحادث لنفسه أو لجنسه فإن الوصف ثابت له في حال عدمه. وزعم أن الجوهر كان في حال عدمه جوهرًا، وكان العرض في حال عدمه عرضًا، وكان السواد سوادًا، والبياض بياضًا في حال عدمهما. وانتفع هؤلاء كلهم من تسمية المعلوم جسمًا من قبل، لأن الجسم عندهم مركب؛ وفيه تأليف، وطول، وعرض، وعمق. ولا يجوز وصف معلوم بما يوجب قيام معنى به.

وفارق الخياط في هذا الباب جميع المعتزلة وصائر فرق الأمة. فزعم أن الجسم في حال عدمه يكون جسمًا، لأنه يجوز أن يكون في حال حدوثه جسمًا. ولم يجز أن يكون المعلوم متحركًا لأن الجسم في حال حدوثه لا يصح أن يكون متحركًا عنده، فقال: كل وصف يجوز ثبوته في حال الحدوث فهو ثابت له في حال عدمه =

الكعبي<sup>(١)</sup>. وهما من معتزلة بغداد على مذهب واحد، إلا أن الخياط غالى فى إثبات  
المعدوم شيئا وقال: الشيء ما يعلم ويخبر عنه، والجوهر جوهر فى العدم، والعرضُ  
عرضُ فى العدم، وكذلك أطلق جميع الأجناس والأصناف حتى قال: السواد سواد

= ويلزم على هذا الاعتلال أن يكون الإنصاف قبل حدوثه إنصافا، لأن الله تعالى لو أحدثه على صورة الإنسان  
بكمالها من غير نقل له فى الأصلاب والأرحام، ومن غير تغيير له من صورة إلى صورة أخرى يصح ذلك.  
وكان هؤلاء الخياطية يقولون لهم المدة لافراطهم بوصف المعدوم بأكثر أوصاف الموجودات.

(وقد نقض الجبائى على الخياط قوله بأن الجسم جسم قبل حدوثه. وذكر أن قوله بذلك يؤدى إلى القول  
يقدم الأجسام. وهذا الإلزام متوجه على الخياط، ويتوجه مثله على الجبائى وابنه فى قولهما بأن الجواهر  
والأعراض كانت فى حال العدم أعراضا وجواهر. فإذا قالوا: لم تزل أعيانا وجواهر وأعراضا ولم يكن  
حدوثها لمعنى سوى أعيانها، فقد لزمهم القول بوجودها فى الأزل، وصاروا فى التحقيق إلى معنى قول  
الذين قالوا يقدم الجواهر والأعراض).

(١) تكلم عبد القاهر عن الكعبية ص ١٠٨ فقال:

(هؤلاء أتباع أبى القاسم عبد الله بن أحمد بن محمود البلخى المعروف بالكعبي خالف البصريين من المعتزلة  
فى أحوال كثيرة.

منها: أن البصريين منهم أقروا بأن الله تعالى يرى خلقه من الأجسام والألوان، وأنكروا أن يرى نفسه،  
كما أنكروا أن يراه غيره. وزعم الكعبي أن الله تعالى لا يرى نفسه ولا غيره إلا على معنى عامه بنفسه وبغيره  
وتبع النظام فى قوله إن الله تعالى لا يرى شيئا فى الحقيقة.

ومنها: أن البصريين منهم مع أصحابنا فى أن الله عز وجل سامع للكلام والأصوات على الحقيقة لا على  
معنى أنه عالم بهما. وزعم الكعبي والبغداديون من المعتزلة أن الله تعالى لا يسمع شيئا على معنى الإدراك المسمى  
بالسمع. وتأولوا وصفه بالسميع البصير على معنى أنه عليم بالمسموعات التى يسمعهما غيره، والمرثيات التى  
يراهما غيره.

ومنها: أن البصريين منهم مع أصحابنا فى أن الله عز وجل يريد على الحقيقة، غير أن أصحابنا قالوا:  
لأنه لم يزل يريد بإرادة أزلية. وزعم البصريون من المعتزلة أنه يريد بإرادة حادثة لائق محل. وخرج  
الكعبي والنظام وأتباعهما عن هذين القولين، وزعموا أنه ليست لله تعالى إرادة على الحقيقة. وزعموا أنه  
إذا قيل إن الله عز وجل أراد شيئا من فعله فعناه أنه فعله. وإذا قيل إنه أراد من عنده فعلاه أنه أمر به.  
وقلوا إن وصفه بالإرادة فى الوجهين بهيما مجاز؛ كما أن وصف الجدار بالإرادة فى قول الله تعالى — جدارا  
يريد أن ينقض فاقامه، قال: لو شئت لا اتخذت عليه أجرا — مجاز. وقد أكفرهم البصريون مع أصحابنا فى  
نفهم إرادة الله عز وجل).

(ومنها: أن الكعبي على قول من أوجب على الله تعالى فعل الأصلح فى باب التكليف) توفى الكعبي

فى العدم ، فلم يبق إلا صفة الوجود أو الصفات التى تلزم الوجود والحدوث ، وأطلق على المعلوم لفظ الثبوت ، وقال فى نفي الصفات عن البارى مثل ما قاله أصحابه . وكذا القول فى القدر والسمع ، والعقل ، وانفرد الكعبى عن أستاذه بمسائل :

منها قوله إن إرادة البارى تعالى ليست صفة قائمة بذاته ، ولا هو مرید لذاته ، ولا إرادته حادثة فى محل أولا فى محل ، بل إذا أطلق عليه أنه مرید فمعناه أنه عالم ، قادر ، غير مكره فى فعله ، ولا كاره ، ثم إذا قيل هو مرید لأفعاله ، فالمراد به أنه خالق لها على وفق علمه ، وإذا قيل هو مرید لأفعال عباده ، فالمراد به أنه آمر بها راض عنها ، وقوله فى كونه سميعا بصيرا راجع إلى ذلك أيضا ، فهو سمیع بمعنى أنه عالم بالمسموعات ، وبصير بمعنى أنه عالم بالمبصرات ، وقوله فى الرؤية كقول أصحابه نفيا وإحالة . غير أن أصحابه قالوا : يرى البارى تعالى ذاته ، ويرى المرئيات ، وكونه مدركا لذلك زائد على كونه عالما وقد أنكر الكعبى ذلك ؛ قال : معنى قولنا : يرى ذاته ويرى المرئيات : أنه عالم بها فقط .

## ١٢ — الجبائية<sup>(١)</sup> والبهشية

أصحاب أبى على محمد<sup>(٢)</sup> بن عبد الوهاب الجبائى ، وابنه أبى هاشم

(١) توفى الجبائى سنة ٨٢٩٥ هـ ، وتوفى ابنه أبو هاشم سنة ٨٣٢١ هـ .

(٢) قال عبد القاهر ص ١١٠ عن الجبائية ما نصه :

( فمن ضلالات الجبائى أنه سمى الله عز وجل مطيعا لعبده إذا فعل . مراد العبد . وكان سبب ذلك أنه قال ، يوما لشيخنا أبى الحسن الأشعرى رحمه الله : ما معنى الطاعة عندك ؟ فقال : موافقة الأمر . وسأله عن قوله فيها . فقال الجبائى : حقيقة الطاعة عنى موافقة الإرادة . وكل من فعل مراد غيره فقد أطاعه . فقال شيخنا أبو الحسن رحمه الله : يفتزمك على هذا الأصل أن يكون الله تعالى مطيعا لعبده إذا فعل مراده ، فالتزم ذلك . فقال له شيخنا رحمه الله : خالفت إجماع المسلمين وكفرت برب العالمين . ولو جاز أن يكون الله تعالى مطيعا لعبده لجاز أن يكون خاضعا له ؛ تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا .

ثم إن الجبائى زعم أن أسماء الله تعالى جارية على القياس . وأجاز اشتقاق اسم له من كل فعل فعله . وألزمه شيخنا أبو الحسن رحمه الله أن يسميه بمجمل النساء ؛ لأنه خالق الحبلى فيهن ؛ فالتزم بذلك . فقال

عبد السلام<sup>(١)</sup> ، وهما من معتزلة البصرة ؛ انفردا عن أصحابهما بمسائل ، وانفرد أحدهما

— له : بدمتك هذه أشنع من ضلالة النصارى فى تسمية الله أبا لعمري مع امتناعهم عن القول بأنه محيل مريم ) .

وقال الأشعري فى مقالات الإسلاميين ص ٥٣١ ج ٢ ( وكان — يعنى الجبائى — يزعم أن البارئ محيل ، وأنه لا محيل للنساء فى الحقيقة سواء . فيلزمه والد فى الحقيقة ، وأنه لا والد سواء ) .  
( وكان لا يزعم أن الإنسان باق فى الحقيقة لأن الباقي هو الكائن لا يحدث : والإنسان كائن بحدوث ) .

وقال فى ص ٥٤٣ :

( كان الجبائى لا يزعم أن البارئ يوصف بأنه كامل ؛ لأن الكامل هو من تمت خصاله وأبعاضه . ولأن الكامل فى بدنه هو الذى قد تمت أبعاضه وكذلك للكامل فى خصاله من تمت خصاله متأنحو كالرجل فى علمه وعقله ورأيه وفصاحته . فلما كان الله عز وجل لا يوصف بالأبعاض ، لم يجوز أن يوصف بالكمال فى ذاته من جهة الأفعال . وكذلك لا يوصف بأنه وافر ؛ لأن معنى ذلك كفى الكامل وكذلك لا يقال تام ؛ لأن تأويل التام والكامل واحد ) .

( وقال : لا يجوز أن يوصف بالشجاعة ؛ لأن الشجاعة هى الجرأة على المكارِه وعلى الأمور المخوفة )  
( وكان يزعم أن الوصف لله سبحانه بأنه مختار معناه أنه مريد ؛ إذ لم يكن ملجأ إلى ما أَرادَه ولا مكرهه ولا مضطرا إليه . والإرادة هى الاختيار . والاختيار غير المختار كما أن الإرادة غير المراد . وأن اختيار الله للأنبيا هو اختياره لإرسالهم ؛ وهو إرادته لذلك ) .

(١) قال عبد القاهر فى معرض كلامه عن البهشية ص ١١١ .

( ويقال لهم الذمية لقولهم باستحقاق الدم لأعلى فعل . وقد شاركوا المعتزلة فى أكثر ضلالتهم وانفردوا عنهم بنفصائح لم يسبقوا إليها .

منها : قولهم باستحقاق الدم والعقاب لا على فعل . وذلك أنهم زعموا أن القادر منها يجوز أن يخلو من الفعل والشرك مع ارتفاع الموانع من الفعل . والذى ألجأهم إلى ذلك أن أصحابنا قالوا للمعتزلة : إذا أجزتم تقدم الاستطاعة على الفعل لزمتم التسوية بين الوقتين والأوقات الكثيرة فى تقدمها عليه . فكانوا يختلفون فى الجواب ص هذا الإلزام . ففهم من كان يوجب وقوع الفعل أو ضده بالاستطاعة فى الحال الثانية من حال حدوث الاستطاعة إلى وقت حدوث الفعل ، ويوجب وقوع الفعل أو ضده عند عدم الموانع . ويزعم مع ذلك أن القدرة لا تكون قدرته عليه فى حال حدوثه .

ومنهم من أجاز عدم القدرة مثل حدوث الفعل ومع حدوث العجز الذى هو ضد القدرة التى عدت بعدم وجودها .

ورأى أبو هاشم بن الجبائى توجه إلزام أصحابنا عليهم فى التسوية بين الوقتين والأوقات الكثيرة فى جواز تقدم الاستطاعة على الفعل إن جاز تقدمها عليهم لم يجد للمعتزلة عنه انفصالا صحيحا فاللزم التسوية ، وأجاز بقاء المستطيع أيداع بقاء قدرته وتوافر الآلة وارتفاع الموانع عنه خياليا من الفعل والترك ، فقول له : على هذا الأصل : رأيت لو كان هذا =

عن صاحبه بمسائل ، أما المسائل التي انفردا بها عن أصحابهما :

فمنها ، أنهما أثبتا إرادات حادثة لا في محل ، يكون البارئ تعالى بها موصوفا مريدا . وتعظيما لا في محل إذا أراد أن يعظم ذاته ، وفناء لا في محل إذا أراد أن يفنى العالم ، وأخص أوصاف هذه الصفات يرجع إليه من حيث إنه تعالى أيضا لا في محل ، وإثبات موجودات هي أعراض ، أو في حكم الأعراض لا محل لها كإثبات موجودات هي جواهر ، أو في حكم الجواهر لا مكان لها ، وذلك قريب من مذهب الفلاسفة حيث أثبتوا عقلا هو جوهر لا في محل ولا في مكان ، وكذلك النفس الكلية ، والعقول المفارقة .

ومنها : أنهما حكما بكونه تعالى متكلمًا بكلام يخلقه في محل ، وحقيقة الكلام عندهما أصوات مقطعة ، وحروف منظومة ، والمتكلم من فعل الكلام ، لا من قام به

= القادر مكلفا ومات قبل أن يفعل بقدرته طاعة له ؛ ماذا يكون حاله؟ فقال : يستحق الذم والعقاب الدائم لا على فعل ، ولكن من أجل أنه لم يفعل ما أمر به مع قدرته عليه وتوفر الآلة فيه وارتفاع الموانع منه . فقيل له : كيف استحق العقاب بأن لم يفعل ما أمر به ، وإن لم يفعل ما نهى عنه ؛ دون أن يستحق الثواب بأن لم يفعل ما نهى عنه وإن لم يفعل ما أمر به .

وكان أسلافه من المعتزلة يكفرون من يقول : إن الله تعالى يعذب العاصي على اكتساب معصية لم يخترعها العاصي . وقالوا الآن إنه تكفير أبي هاشم في قوله بعقاب من ليس فيه معصية ؛ لا من فعله ولا من فعل غيره ، أولى .

والثاني : أنه سمي من لم يفعل ما أمر به عاصيا وإن لم يفعل معصية . ولم يقع اسم المطيع إلا على من فعل طاعة . ولو صح عاص بلا معصية لصح مطيع بلا طاعة ، وأصح كافر بلا كفر .

ثم إنه مع هذه البدع الشنعاء زعم أن هذا المكلف لو تغير تغيرا قبيحا يستحق بذلك قسطين من العذاب أحدهما : للقبوح الذي فعله . والثاني : لأنه لم يفعل الحسن الذي أمر به . ولو تغير تغيرا حسنا وفعل مثل أفعال الأنبياء ؛ وكان الله تعالى قد أمره بشيء ، فلم بفعل ولا فعل ضده أصرار مخلدا في النار . وسائر المعتزلة يكفرون في هذه المواضع الثلاثة :

أحدها : استحقاق العقاب لا على فعل . والثاني : استحقاق قسطين من العذاب إذا تغير تغيرا قبيحا . والثالث : في قوله : إنه لو تغير تغيرا حسنا وأطاع بمثل طاعة الأنبياء عليهم السلام ، ولم يفعل شيئا واحدا بما أمره الله تعالى به ولا ضده لاستحق الخلود في النار .

وألزمه أصحابنا في الحدود مثل قوله في القسطين ؛ حتى يكون عليه حدان : حد الزنى الذي قد فعله . والثاني لأنه لم يفعل ما وجب عليه من ترك الزنى . وكذلك القول في حدود القذف والقصاص وشرب الخمر . وألزموه إيجاب كفارتين على المفطر في شهر رمضان .



الكلام ، إلا أن الجبائي خالف أصحابه خصوصا بقوله : يحدث الله تعالى عند قراءة كل قارئ كلاما لنفسه في محل القراءة ، وذلك حين ألزم أن الذي يقرؤه القارئ ليس بكلام الله . والمسموع منه ليس من كلام الله ، فالتزم هذا المحال من إثبات أمر غير معقول ولا مسموع ؛ وهو إثبات كلامين في محل واحد .

واتفقا على نفي رؤية الله تعالى بالأبصار في دار القرار ، وعلى القول بإثبات الفعل للعبد خلقا وإبداعا ، وإضافة الخير والشر ، والطاعة والمعصية إليه استقلالاً واستبدادا ، وأن الاستطاعة قبل الفعل ، وهي قدرة زائدة على سلامة البنية وصحة الجوارح ، وأثبتنا البنية شرطا في قيام المعاني التي يشترط في ثبوتها الحياة ، واتفقا على أن المعرفة وشكر المنعم ومعرفة الحسن والقبح واجبات عقلية ، وأثبتنا شريعة عقلية وردّا الشريعة النبوية إلى مقدرات الأحكام ومؤقتات الطاعات التي لا يتطرق إليها عقل ، ولا يهتدى إليها فكر ، وبمقتضى العقل والحكمة يجب على الحكيم ثواب المطيع وعقاب العاصي ، إلا أن التأقيت والتخليد فيه يعرف بالسمع .

والإيمان عندهما اسم مدح ، وهو عبارة عن خصال الخير التي إذا جتمعت في شخص سمي بها مؤمنا ، ومن ارتكب كبيرة فهو في الحال يسمى فاسقا ، لا مؤمنا ولا كافرا ، وإن لم يتب ومات عليها فهو مخلص في النار .

واتفقا على أن الله تعالى لم يدخر عن عباده شيئا مما علم أنه إذا فعل بهم أتوا بالطاعة والتوبة من الصلاح والأصلح واللطف ، لأنه قادر ، عالم جواد ، حكيم لا يضره الإعطاء ، ولا ينقص من خزائنه المنح ، ولا يزيد في ملكه الادخار ، وليس الأصلح هو الأذى ، بل هو الأعود في العاقبة ، والأصوب في العاجلة وإن كان ذلك مؤلما مكروها ، وذلك كالحجامة والفصد ، وشرب الأدوية ، ولا يقال إنه تعالى يقدر على شيء هو أصلح مما فعله بعبيده ، والتكاليف كلها أطفاف ، وبعثة الأنبياء ، وشرع الشرائع ، وتمهيد الأحكام والتنبيه على الطريق الأصوب ، كلها أطفاف .

ومما تخالفنا فيه : أما في صفات البارى تعالى فقال الجبائى : البارى تعالى عالم لذاته ، قادر على لذاته ، ومعنى قوله : لذاته أى لا يقتضى كونه عالما صفة هى علم ، أو حال توجب كونه عالما :

وعند أبى هاشم : هو عالم لذاته ، بمعنى أنه ذو حالة هى صفة معلومة وراء كونه ذاتا موجودا ، وإنما تعلم الصفة على الذات لا بانفرادها ، فأثبت أحوالا هى صفات لا موجودة ولا معدومة ، ولا معلومة ولا مجهولة ، أى هى على حياها لا تعرف كذلك بل مع الذات قال : والعقل يدرك فرقا ضروريا بين معرفة الشئ مطلقا ، وبين معرفته على صفة ، فليس من عرف الذات عرف كونه عالما . ولا من عرف الجوهر عرف كونه متميزا قابلا للعرض ، ولا شك أن الإنسان يدرك اشتراك الموجودات في قضية ، وافتراقها في قضية ، وبالضرورة يعلم أن ما اشتركت فيه غير ما افترقت به ، وهذه القضايا العقلية لا ينكرها عاقل ، وهى لا ترجع إلى الذات ، ولا إلى أعراض وراء الذات ، فإنه يؤدى إلى قيام العرض بالعرض فتعين بالضرورة أنها أحوال ، فكون العالم عالما حال هى صفة وراء كونه ذاتا ، أى المفهوم منها غير المفهوم من الذات ، وكذلك كونه قادرا ، حيا ، ثم أثبت البارى تعالى حالة أخرى أوجبت تلك الأحوال ، وتخالفه والله وسائر منكرى الأحوال في ذلك . وردوا الاشتراك والافتراق إلى الألفاظ وأسماء الأجناس ، وقالوا : أليست الأحوال تشترك في كونها أحوالا وتفترق في خصائص ؟ كذلك نقول في الصفات ، وإلا فيؤدى إلى إثبات الحال للحال ، وينفى إلى التسلسل ، بل هى راجعة إما إلى مجرد الألفاظ إذ وضعت في الأصل على وجه يشترك فيها الكثير ، لأن مفهومها معنى أو صفة ثابتة في الذات على وجه يشمل أشياء ويشترك فيها الكثير ، فإن ذلك مستحيل أو يرجع ذلك إلى وجوه واعتبارات عقلية هى المفومة من قضايا الاشتراك والافتراق ، وتلك الوجوه : كالنسب والإضافات ، والقرب والبعد وغير ذلك مما لا يعد صفات بالاتفاق . وهذا هو اختيار أبى الحسين <sup>(١)</sup> البصرى ، وأبى الحسن الأشعري .

(١) هو أبو الحسين محمد بن على الطبيب البصرى المتكلم على مذهب المعتزلة ، وهو أحد أئمتهم الأعلام المشار إليه في هذا الفن . توفى سنة ٤٣٦ هـ ( ابن خلكان ١ / ٦٠٩ ) .

ورتبوا على هذه المسألة : مسألة أن العدم شيء ، فمن ثبت كونه شيئا كما نقلنا عن جماعة من المعتزلة ، فلا يبقى من صفات الثبوت إلا كونه موجودا ، فعلى ذلك لا يثبت للقدرة في إيجادها أثرا ما سوى الوجود ، والوجود على مذهب نفاة الأحوال لا يرجع إلا إلى اللفظ المجرد ، وعلى مذهب مثبتى الأحوال هو حالة لا توصف بالوجود ولا بالعدم وهذا كما ترى من التناقض والاستحالة . ومن نفاة الأحوال من يثبت شيئا ولا يسميه بصفات الأجناس . وعند الجبائي أخص وصف البارى تعالى هو القدم ، والاشتراك فى الأخص يوجب الاشتراك فى الأعم ، وليت شعري ! كيف يمكنه إثبات الاشتراك والافتراق ، والعموم والخصوص حقيقة وهو من نفاة الأحوال ؟ فأما على مذهب أبى هاشم فلعمرى هو مطرد ، غير أن القدم إذا بحث عن حقيقته رجع إلى نفى الأولية ، والنفي يستحيل أن يكون أخص وصف البارى .

واختلفا فى كونه سميعا بصيرا ، فقال الجبائي : معنى كونه سميعا بصيرا أنه حى لا آفة به .

وخالفه ابنه وسأبر أصحابه ، أما ابنه فصار إلى أن كونه سميعا حالة ، وكونه بصيرا حالة ، وكونه بصيرا حالة سوى كونه عالما ؛ لاختلاف القضيتين والفهومين ، والمتعلقين ، والأثرين .

وقال غيره من أصحابه : معناه كونه مدركا للمبصرات ، مدركا للمسموعات . واختلفا أيضا فى بعض مسائل اللطف ، فقال الجبائي فيمن يعلم البارى تعالى من حاله أنه لو آمن مع اللطف لكان ثوابه أقل لقلّة مشقته ، ولو آمن بلا لطف لكان ثوابه أكثر لكثرة مشقته : إنه لا يحسن منه أن يكلفه إلا مع اللطف ، ويسوى بينه وبين من المعلوم من حاله أنه لا يفعل الطاعة على كل وجه إلا مع اللطف ، ويقول : إذ لو كلفه مع عدم اللطف لوجب أن يكون مستفسدا حاله ، غير مزيج لعلته .

ويخالفه أبو هاشم فى بعض المواضع فى هذه المسألة ، قال : يحسن منه تعالى أن يكلفه

الإيمان على أشق الوجهين بلا لطف . واختلفا في فعل الألم للعوض ، فقال الجبائي : يجوز ذلك ابتداء لأجل العوض ، وعليه بنى آلام الأطفال ، وقال ابنه : إنما يحسن ذلك بشرط العوض والاعتبار جميعا ، وتفصيل مذهب الجبائي في الأعواض على وجهين : أحدهما أنه يقول يجوز التفضل بمثل الأعواض غير أنه تعالى علم أنه لا ينفعه عوض إلا على ألم متقدم ، والوجه الثاني أنه إنما يحسن ذلك لأن العوض مستحق ، والتفضل غير مستحق والثواب عندهم ينفصل عن التفضل بأمرين : أحدهما : تعظيم وإجلال الثواب يقتزن بالنعيم والثاني : قدر زائد على التفضل بزيادة مقدار ولا بزيادة صفة .

وقال ابنه : يحسن الابتداء بمثل العوض تفضلا ، والعوض منقطع غير دائم . وقال الجبائي : يجوز أن يقع الانتصاف من الله تعالى للمظلوم من الظالم بأعواض يتفضل بها عليه إذا لم يكن للظالم على الله عوض لشيء ضره به .

وزعم أبو هاشم أن التفضل لا يقع به انتصاف ، لأن التفضل ليس يجب عليه فعله . وقال الجبائي وابنه : لا يجب على الله شيء لعباده في الدنيا إذا لم يكلفهم عقلا وشرعا . فأما إذا كلفهم فعل الواجب في عقولهم ، واجتناب القبائح ، وخلق فيهم الشهوة للقبيح والنفور من الحسن ، وركب فيهم الأخلاق الذميمة ؛ فإنه يجب عليه عند هذا التكليف إكمال العقل ، ونصب الأدلة ، والقدرة ، والاستطاعة ، وتهيئة الآلة ؛ بحيث يكون مُزجحا لعلهم فيما أمرهم ، ويجب عليه أن يفعل بهم أدمى الأمور إلى فعل ما كلفهم به ، وأزجر الأشياء لهم عن فعل القبيح الذي نهاهم عنه . ولهم في مسائل هذا الباب خبط طويل .

• • •

وأما كلام جميع المعتزلة البغداديين في النبوة والإمامة فيخالف كلام البصريين . فإن من شيوخهم من يميل إلى الروافض ، ومنهم من يميل إلى الخوارج . والجبائي وأبو هاشم قد وافقا أهل السنة في الإمامة ، وأنها بالاختيار ، وأن الصحابة مترتبون في الفضل ترتبهم في الإمامة ، غير أنهم ينكرون الكرامات أصلا للأولياء من

الصحابة وغيرهم. ويبالغون في عصمة الأنبياء عليهم السلام عن الذنوب كبائرهم وصغائرهم ، حتى منع الجبائي القصد إلى الذنب إلا على تأويل . والمتأخرون من المعتزلة مثل القاضي عبد الجبار<sup>(١)</sup> وغيره اتهموا طريقة أبي هاشم . وخالفه في ذلك أبو الحسين البصري وتصفح أدلة الشيوخ واعترض على ذلك بالتزييف والإبطال ، وانفرد عنهم بمسائل : منها نفي الحال ، ومنها نفي العدوم شيئا . ومنها نفي الألوان أعراضا . ومنها قوله إن الموجودات تمتاز بأعيانها ، وذلك من توابع نفي الحال . ومنها رده الصفات كلها إلى كون الباري تعالى علما ، قادرا ، مدركا . وله ميل إلى مذهب هشام بن الحكم في أن الأشياء لا تعلم قبل كونها . والرجل فلسفي المذهب ، إلا أنه روج كلامه على المعتزلة في معرض الكلام فراج عليهم لقلة معرفتهم بمسالك المذاهب .

## الفصل الثاني

### الجبرية

الجبر هو نفي الفعل حقيقة عن العبد وإضافته إلى الرب تعالى . والجبرية أصناف . فالجبرية الخالصة : هي التي لا تثبت للعبد فعلا ولا قدرة على الفعل أصلا . والجبرية للتوسطة : هي التي تثبت للعبد قدرة غير مؤثرة أصلا . فأما من أثبت للقدرة الحادثة أثرا ما في الفعل ، وسمى ذلك كسبا فليس بجبري .

والمعتزلة يسمون من لم يثبت للقدرة الحادثة أثرا في الإبداع والإحداث استقلالا جبريا . ويلزمهم أن يسموا من قال من أصحابهم بأن المتولدات أفعال لا فاعل لها جبريا .

---

(١) هو عبد الجبار أحمد بن عبد الجبار المتوفى سنة ١٤٠ ؛ قاضي قضاة الري وأعمالها ، وأعظم شيوخ الاعتزال في عصره . والمعتزلة يلقبونه قاضي القضاة : ولا يطلقون هذا اللقب على أحد سواه ، ولا يعنون به أحدا غيره . ابن الأثير ج ٩ ص ٢٣٥ ، وطبقات الشافعية ج ٣ ص ٢١٩ - ٢٢٠ .

إذ لم يثبتوا للقدرة الحادثة فيها أثرا . والمصنفون في المقالات عدوا النَجَّارِيَّةَ وَالضَّرَّارِيَّةَ من الجبرية . وكذلك جماعة الكَلَّابِيَّة من الصفاتية . والأشعرية سموهم تارة حَشَوِيَّةً ، وتارة جبرية . ونحن سمعنا إقرارهم على أصحابهم من النَجَّارِيَّة والضَّرَّارِيَّة فعددناهم من الجبرية . ولم نسمع إقرارهم على غيرهم فعددناهم من الصفاتية .

## ١ - الجهمية

أصحاب جهم<sup>(١)</sup> بن صفوان ، وهو من الجبرية الخالصة . ظهرت بدعته بترمد ، وقتله مسلم بن أحوز المازني بمرور في آخر ملك بني أمية . وافق المعتزلة في نفي الصفات الأزلية ، وزاد عليهم بأشياء .

منها قوله : لا يجوز أن يوصف الباري تعالى بصفة يوصف بها خلقه ، لأن ذلك يقضى تشبيها . فنفي كونه حيا عالما . وأثبت كونه : قادرا ، فاعلا ، خالقا ؛ لأنه لا يوصف شيء من خلقه بالقدرة ، والفعل ، والخلق .

---

(١) جهم بن صفوان تلميذ الجعد بن درهم الذي قتله خالد بن عبد الله القمري سنة ١٢٤ على الزندقة والإلحاد . والجعد أول من ابتدع القول بخلق القرآن ، وتعطيل الله عن صفاته .

وكان جهم يخرج بأصحابه فيقفهم على الجذومين ويقول : انظروا ، أرحم الراحمين يفعل مثل هذا ؟ إنكارا لرحمته كما أنكر حكته . قال عبد القاهر البغدادي في الفرق بين الفرق ص ١٢٨ ( ووصفه بأنه قادر ، وموجد ، وفاعل ، وخالق ، ومحيي ، وميت ؛ لأن هذه الأوصاف مختصة به وحده . وقال : لا فعل ولا عمل لأحد غير الله تعالى ، وإنما تنسب الأعمال إلى المخلوقين على الجواز كما يقال زالت الشمس ودارت الراس من غير أن يكونا فاعلين أو مستطيعين لما وصفنا به . وكان جهم مع ضلالاته التي ذكرناها يحمل السلاح ويقاتل السلطان . وخرج مع سريج بن الحارث على نصر بن سيار ، وقتله سلم بن أحوز المازني في آخر زمان بني مروان ) .

ومنها إثباته علومًا حادثه للبارى تعالى<sup>(١)</sup> لا فى محل . قال : لا يجوز أن يعلم الشئ ، قبل خلقه ؛ لأنه لو علم ثم خلق ، أفبقى علمه على ما كان أم لم يبق ؟ فإن بقى فهو جهل ، فإن العلم بأن سيوجد غير العلم بأن قد وجد . وإن لم يبق فقد تغير ، والتغير مخلوق ليس بقديم . ووافق فى هذا المذهب هشام بن الحكم كما تقرر . قال : وإذا ثبت حدوث العلم فليس يخلو : إما أن يحدث فى ذاته تعالى ، وذلك يؤدى إلى التغير فى ذاته ، وأن يكون محلاً للحوادث . وإما أن يحدث فى محل فيكون المحل موصوفًا به ، لا البارى تعالى ، فتعين أنه لا محل له . فأثبت علومًا حادثه بعدد الموجودات المعلومة .

ومنها قوله فى القدرة الحادثة : إن الإنسان لا يقدر على شئ ، ولا يوصف بالاستطاعة ، وإنما هو مجبور فى أفعاله ؛ لا قدرة له ، ولا إرادة ، ولا اختيار . وإنما يخلق الله تعالى الأفعال فيه على حسب ما يخلق فى سائر الجمادات ، وتنسب إليه الأفعال مجازًا كما تنسب إلى الجمادات ، كما يقال : أثمرت الشجرة ، وجرى الماء ، وتحرك الحجر ، وطلعت الشمس وغربت ، وتغيّمت السماء وأمطرت ، واهتزت الأرض وأنبئت ، إلى غير ذلك . والثواب والعقاب جبر ، كما أن الأفعال كلها جبر . قال : وإذا ثبت الجبر فالتكليف أيضًا كان جبرًا .

ومنها قوله : إن حركات أهل الخلد ينقطع . والجنة والنار تفتيان بعد دخول أهلها فيهما وتلذذ أهل الجنة بنعيمها ، وتألم أهل النار بحجيمها ؛ إذ لا تتصور حركات لا تنهى آخرًا ، كما لا تتصور حركات لا تنتهى أولًا . وحمل قوله تعالى : ( خَالِدِينَ فِيهَا ) على

(١) فى « مقالات الإسلاميين » للأشعرى ٩٤/٢ : ( وقيل جهل : إن علم الله بحادث ؛ هو أحدثه فعلم به وأنه غير الله . وقد يجوز عنده أن الله يكون عالمًا بالأشياء كلها قبل وجودها بعلم يحدثه قبلها ) .

( وحكى عنه حاك خلاف هذا ؛ فزعم أن الذى بلغه عنه أنه كذا يقول : إن الله يعلم الشئ فى حال حدوثه ، وبحال أن يكون الشئ معلومًا وهو معدوم ؛ لأن الشئ عنده هو الجسم الموجود ، وما ليس به وجوده فليس بشئ فيعلم أو يجهل . فأزعمه مخالفوه أن الله علمًا محدثًا إذ زعم أن الله قد كان غير عالم ثم علم . ويجب على أصله أن يقول فى القدرة والحياة كقولاه فى العلم ) .

المبالغة والتأكيد دون الحقيقة في التخليد ، كما يقال خلد الله ملك فلان . واستشهد على الاقطاع بقوله تعالى : ( خَالِدِينَ فِيهَا مَا دَامَتِ السَّمَوَاتُ وَالْأَرْضُ إِلَّا مَا شَاءَ رَبُّكَ<sup>(١)</sup> ) . فالآية اشتملت على شريطة واستثناء ، والخلود والتأييد لاشترط فيه ولا استثناء .

ومنها قوله : من أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه لم يكفر بحجده ، لأن العلم والمعرفة لا يزولان بالجحد ، فهو مؤمن ، قال : والإيمان لا يتبعض أى لا ينقسم إلى : عقد ، وقول وعمل . قال : ولا يتفاضل أهله فيه ، فإيمان الأنبياء ، وإيمان الأمة على نمط واحد ، إذ المعارف لا تتفاضل . وكان السلف كلهم من أشد الرادين عليه ، ونسبته إلى التعطيل المحض . وهو أيضا موافق للمعتزلة في نفي الرؤية ، وإثبات خلق الكلام ، وإيجاب المعارف بالعقل قبل ورود السمع .

## ٢ — النجارية

أصحاب الحسين<sup>(٢)</sup> بن محمد النجّار ، وأكثروا معتزلة الرى وما حواليا على مذهبه . وهم وإن اختلفوا أصنافا إلا أنهم لم يختلفوا في المسائل التي عددناها أصولا . وهم : برغوثية

(١) هود آية ١٠٨ (٢) يطلق بعضهم على النجارية اسم الحسينية . وقد مات النجار في حدود سنة ٢٣٠ هـ ، قال الأشعري في « مقالات الإسلاميين » ١ / ٢٨٣ ( زعم الحسين بن محمد النجار وأصحابه وهم الحسينية أن أعمال العباد مخلوقة لله وهم فاعلون لها . وأنه لا يكون في ملك الله سبحانه إلا ما يريد ، وأن الله سبحانه لم يزل مريدا أن يكون في وقته ماعلم أنه يكون في وقته ، مريدا أن لا يكون ماعلم أنه لا يكون ) .

( وأن الاستطاعة لا يجوز أن تتقدم الفعل ، وأن العون من الله سبحانه يحدث في حال الفعل مع الفعل ؛ وهو الاستطاعة . وأن الاستطاعة الواحدة لا يفعل بها فعلان ، وأن لكل فعل استطاعة تحدث معه إذا حدث ، وأن الاستطاعة لا تبقى ، وأن في وجودها وجود الفعل ، وفي عديمها عدم الفعل . وأن استطاعة الإيمان توفيق وتسيّد ، وفضل ونعمة ، وإحسان وهدي . وأن استطاعة الكفر ضلال وخلال ، وبلاء وشر ) . ( وكان يخالف المعتزلة في القدر ، ويقول بالإرجاء . وأن الله سبحانه يرزق الحلال ويرزق الحرام . وأن الرزق على ضربين : رزق غذاء ورزق ملك ) .



وزعفرانية ومستدركة . ووافقوا المعتزلة في نفى الصفات من العلم ، والقدرة ، والإرادة ، والحياة ، والسمع ، والبصر . ووافقوا الصفائية في خلق الأعمال .

قال النجار : البارئ تعالى مرید لنفسه كما هو عالم لنفسه ، فالزم عموم التعلق ، فالنزم وقال : هو مرید الخير والشر ، والنفع والضرر ، وقال أيضا : معنى كونه مریدا أنه غير مستكره ولا مغلوب . وقال : هو خالق أعمال العباد ، خيرها وشرها ، حسنها وقبيحها ، والعبد مكتسب لها . وأثبت تأثيراً للقدرة الحادثة ، وسى ذلك كسبا على حسب ما يثبت الأشعري . ووافقه أيضا في أن الاستطاعة مع الفعل . وأما في مسألة الرؤية فأنكر رؤية الله تعالى بالأبصار وأحالها ؛ غير أنه قال : يجوز أن يحول الله تعالى القوة التي في القلب من المعرفة إلى العين ، فيعرف الله تعالى بها فيكون ذلك رؤية ، وقال بحدوث الكلام لكنه انفرد عن المعتزلة بأشياء منها :

قوله إن كلام البارئ تعالى إذا قرئ فهو عرض ، وإذا كتب فهو جسم . ومن العجب أن الزعفرانية<sup>(١)</sup> قالت كلام الله غيره ، وكل ما هو غيره فهو مخلوق ، ومع ذلك قالت : كل من قال إن القرآن مخلوق فهو كافر . ولعلهم أرادوا بذلك الاختلاف ، وإلا فالتناقض ظاهر . والمستدركة<sup>(٢)</sup> منهم زعموا أن كلامه غيره ، وهو مخلوق لكن النبي صلى الله عليه وسلم قال : « كَلَامُ اللَّهِ غَيْرُ مَخْلُوقٍ » والسلف عن آخرهم أجمعوا على هذه

(١) قال عبد القاهر ص ١٠٧ ( هؤلاء أتباع الزعفراني الذي كان بالري . وكان يناقض بآخر كلامه أوله . فيقول : إن كلام الله تعالى غيره ، وكل ما هو غير الله تعالى مخلوق . ثم يقول مع ذلك : الكلب خير من يقول كلام الله مخلوق . وذكر بعض أصحاب التواريخ أن هذا للزعفراني أراد أن يشهر نفسه في الآفاق فاكترى رجلا على أن يخرج إلى مكة ويسب ويلعنه في مواسم مكة ليشتهر ذكره عند حبيج الآفاق ) .  
(٢) قال عبد القاهر ص ١٢٧ ( هؤلاء قوم من النجارية يزعمون أنهم استدركوا ما خفى على أسلافهم ، لأن أسلافهم منعوا إطلاق القول بأن القرآن مخلوق . وزعمت المستدركة أنه مخلوق ؛ ثم افترقوا فيما بينهم فرقتين : فرقة زعمت أن النبي صلى الله عليه وسلم قد قال إن كلام الله مخلوق على ترتيب هذه الحروف ، ولكنه اعتقد ذلك بهذه اللفظة على ترتيب حروفها . ومن لم يقل إن النبي عليه الصلاة والسلام قال ذلك على ترتيب هذه الحروف فهو كافر ) .

( وقالت الفرقة الثانية منهم إن النبي عليه الصلاة والسلام لم يقل كلام الله مخلوق على ترتيب هذه الحروف ولكنه اعتقد ذلك ودل عليه . ومن زعم أنه قال إن كلام الله مخلوق بهذه اللفظة فهو كافر ) .

العبارة ، فوافقناهم ، وحملنا قولهم غير مخلوق ، أى على هذا الترتيب والنظم من الحروف والأصوات ، بل هو مخلوق على غير هذه الحروف بعينها ، وهذه حكاية عنها . نوحى الكعبي عن النجار أنه قال: البارئ تعالى بكل مكان ذاتا، ووجودا لامعنى العلم والقدرة، وألزمه محالات على ذلك .

وقال في المفكر قبل ورود السمع مثل ما قالت المعتزلة إنه يجب عليه تحصيل المعرفة بالنظر والاستدلال .

وقال في الإيمان إنه عبارة عن التصديق . ومن ارتكب كبيرة ومات عليها من غير توبة عوقب على ذلك ، ويجب أن يخرج من النار ، فليس من العدل التسوية بينه وبين الكفار في الخلود .

ومحمد بن عيسى الملقب ببرغوث ، وبشر بن غياث المريسي ، والحسين النجار متقاربون في المذهب ، وكلهم أثبتوا كونه تعالى مريداً لم يزل لكل ما علم أنه سيحدث من خير وشر وإيمان وكفر ، وطاعة ومعصية ، وعامة المعتزلة يأبون ذلك .

### ٣ - الضرارية

أصحاب ضرار بن عمرو<sup>(١)</sup> ، وحنص الفرد . واتفقا في التعطيل ، وعلى أنهما قالا البارئ تعالى عالم قادر ، على معنى أنه ليس بجاهل ولا عاجز ، وأثبتنا لله سبحانه ماهية لا يعلمها إلا

---

(١) قال عبد القاهر ص ١٢٩ ( أتباع ضرار بن عمرو الذي وافق أصحابنا في أن أفعال العباد مخاولة لله تعالى ولا كساب للعباد . وفي إبطال القول بالتولد . ووافق المعتزلة في أن الاستطاعة قبل الفعل ، وزاد عليهم بقوله إنها قبل الفعل ومع الفعل ، وبعد الفعل . وأنها بعض المستطيع . ووافق النجاشي دعواه أن الجسم أعراض مجتمعة من لون ، وطعم ، ورائحة ونحوها من الأعراض التي لا يخلو الجسم منها . وأنه أنكر حرف بن مسعود ، وحرف أبي بن كعب ، وشهد بأن الله تعالى لم يزلهما ، فنسب هذين الإمامين من الصحابة إلى الضلالة في صحفهما ) .

هو ، وقالوا : إن هذه المقالة محكية عن أبي حنيفة رحمه الله وجماعة من أصحابه . وأرادوا بذلك أنه يعلم نفسه شهادة ، لا بدليل ولا خبر . ونحن نعلمه بدليل وخبر . وأثبتنا حاسة سادسة للإنسان يرى بها البارئ تعالى يوم الثواب في الجنة . وقالوا : أفعال العباد مخلوقة للبارئ تعالى حقيقة ، والعبد مكتسبها حقيقة . وجواز حصول فعل بين فاعلين ، وقالوا يجوز أن يقلب الله تعالى الأعراض أجساما ، والاستطاعة والعجز بعض الجسم وهو جسم ولا محالة بنفي زمانين . وقالوا : الحجة بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم في الإجماع فقط ، فما ينقل عنه في أحكام الدين من طريق أخبار الآحاد فغير مقبول . ويحكي عن ضرار أنه كان ينكر حرف عبد الله بن مسعود ، وحرف أبي بن كعب ، ويقطع بأن الله تعالى لم ينزله .

وقال في المفكر قبل ورود السمع إنه لا يجب عليه بعقله شيء حتى يأتيه الرسول فيأمره وينهاه ، ولا يجب على الله تعالى شيء بحكم العقل . وزعم ضرار أيضا أن الإمامة تصلح في غير قريش ، حتى إذا اجتمع قرشي ونبطي قدمنا النبطي ، إذ هو أقل عددا ، وأضعف وسيلة فيمكننا خلعه إذا خالف الشريعة .

والمعتزلة وإن جوزوا الإمامة في غير قريش ، إلا أنهم لا يجوزون تقديم النبطي على القرشي .

## الفصل الثالث

### الصفاتية

اعلم أن جماعة كثيرة من السلف كانوا يثبتون لله تعالى صفات أزلية من العلم ، والقدرة ، والحياة ، والإرادة والسمع ، والبصر ، والكلام ، والجلال ، والإكرام ، والجود ، والإينعام ، والعزة ، والعظمة . ولا يفرقون بين صفات الذات ، وصفات الفعل بل يسوقون الكلام سوقاً واحداً . وكذلك يثبتون صفات خبرية مثل اليدين ، والوجه ولا يؤولون ذلك إلا أنهم يقولون : هذه الصفات قد وردت في الشرع ، قسميها صفات خبرية . ولما كانت المعزلة ينفون الصفات والسلف يثبتون ، سمي السلف صفاتية ، والمعزلة معطلة .

فبالغ بعض السلف في إثبات الصفات إلى حد التشبيه بصفات المحدثات . واقتصر بعضهم على صفات دلت الأفعال عليها وما ورد به الخبر ؛ فافترقوا فرقتين : فمنهم من أوّله على وجه يحتمل اللفظ ذلك .

ومنهم من توقف في التأويل ، وقال : عرفنا بمقتضى العقل أن الله تعالى ليس كمثله شيء ، فلا يشبه شيئاً من المخلوقات ولا يشبهه شيء منها ، وقطعنا بذلك ، إلا أننا لانعرف معنى اللفظ الوارد فيه ، مثل قوله تعالى : ( الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ أُسْتَوَى <sup>(١)</sup> ) ومثل قوله : ( خَلَقْتُ بِيَدَيَّ <sup>(٢)</sup> ) ومثل قوله . ( وَجَاءَ رَبُّكَ <sup>(٣)</sup> ) إلى غير ذلك . ولسنا مكلفين بمعرفة تفسير هذه الآيات وتأويلها ، بل التكليف قد ورد بالاعتقاد بأنه لا شريك له ، وليس كمثله شيء ، وذلك قد أثبتناه يقيناً .

ثم إن جماعة من المتأخرين زادوا على ما قاله السلف ؛ فقالوا لا بد من إجرائها على ظاهرها ، فوقعوا في التشبيه الصرف وذلك على خلاف ما اعتقده السلف . ولقد كان التشبيه صرفا خالصا في اليهود ، لا في كلهم بل في القرائين منهم ، إذ وجدوا في التوراة ألفاظا كثيرة تدل على ذلك .

ثم الشيعة في هذه الشريعة وقعوا في غلو وتقصير . أما الغلو فتشبيه بعض أئمتهم بالإله تعالى وتقدس . وأما التقصير فتشبيه الإله بواحد من الخلق . ولما ظهرت المعتزلة والمتكلمون من السلف رجعت بعض الروافض عن الغلو والتقصير ، ووقعت في الاعتزال وتخطت جماعة من السلف إلى التفسير الظاهر فوقعت في التشبيه .

وأما السلف الذين لم يتعرضوا للتأويل ، ولا تهدفوا للتشبيه فمنهم : مالك بن أنس رضي الله عنهما ، إذ قال : الاستواء معلوم ، والكيفية مجهولة ، والإيمان به واجب ، والسؤال عنه بدعة . ومثل أحمد بن حنبل رحمه الله ، وسفيان الثوري ، ودود بن علي الأصفهاني ، ومن تابعهم .

حتى انتهى الزمان إلى عبد الله بن سعيد الكلابي ، وأبي العباس القلانسي ، والحاتر ابن أسد المحاسبي ، وهؤلاء كانوا من جملة السلف إلا أنهم باشروا علم الكلام ، وأبدوا عقائد السلف بحجج كلامية ، وبراهين أصولية . وصنف بعضهم ودرس بعض حتى جرى بين أبي الحسن الأشعري وبين أستاذه مناظرة في مسألة من مسائل الصلاح والأصلح فتخاصما . وانحاز الأشعري إلى هذه الطائفة ، فأيد مقالاتهم بمناهج كلامية ، وصار ذلك مذهبا لأهل السنة والجماعة ، وانتقلت سمة الصفاتية إلى الأشعرية . ولما كانت المشبهة والكرامية من مثبتى الصفات عددناهم . فرقتين من جملة الصفاتية .

## ١ - الأشعرية

أصحاب أبي الحسن<sup>(١)</sup> على بن إسماعيل الأشعري، المنتسب إلى أبي موسى الأشعري رضى الله عنهما . وسمعت من عجيب الاتفاقات أن أبا موسى الأشعري رضى الله عنه كان يقرر عين ما يقرر الأشعري أبو الحسن في مذهبه . وقد جرت مناظرة بين عمرو ابن العاص وبينه ، فقال عمرو : أين أجد أحدا أحاكم إليه ربي ؟ فقال أبو موسى : أنا ذلك المتحاكم إليه . فقال عمرو : أو يقدر على شيئا ثم يعذبني عليه ؟ قال : نعم . قال عمرو : ولم ؟ قال : لأنه لا يظلمك . فسكت عمرو ، ولم يجر جوابا .

قال الأشعري : الإنسان إذا فكر في خاقته ، من أى شيء ابتداء ، وكيف دار في أطوار الخلقة طورا بعد طور ، حتى وصل إلى كمال الخلقة ، وعرف يقينا أنه بذاته لم يكن ليدبر خاقته ، وينقله من درجة إلى درجة ، ويرقيه من نقص إلى كمال ، علم بالضرورة أن له صناعا قادرا ، عالما ، مريدا ، إذ لا يتصور حدوث هذه الأفعال المحكمة من طمع لظهور آثار الاختيار في الفطرة ، وتبين آثار الإحكام والانتقان في الخلقة . فله صفات دلت أفعاله عليها لا يمكن جردها . وكما دلت الأفعال على كونه عالما ، قادرا ، مريدا ، دلت على العلم والقدرة والإرادة ، لأن وجه الدلالة لا يختلف شاهدا وغائبا . وأيضاً لا معنى للعالم حقيقة إلا أنه ذو علم ، ولا للقادر إلا أنه ذو قدرة ، ولا للمريد إلا أنه ذو إرادة . فيحصل بالعلم الإحكام والانتقان . ويحصل بالقدرة الوقوع والحدوث . ويحصل بالإرادة التخصيص بوقت دون وقت ، وقدر دون قدر ، وشكل دون شكل . وهذه الصفات لن يتصور أن يوصف بها الذات إلا وأن يكون الذات حيا بحياة للدليل الذى ذكرناه .

وألزم منكبرى الصفات إلزاما لا محيص لهم عنه وهو أنكم وافقتمونا بقيام الدليل على

(١) توفي أبو الحسن الأشعري سنة ٣٢٤ هـ ومن أشهر كتبه : مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين .

الإبانة عن أصول الديانة .

كونه عالما قادرا فلا يخلو إما أن يكون المفهومان من الصفتين واحدا أو زائدا، فإن كان واحدا فيجب أن يعلم بقادريته، ويقدر بعالميته. ويكون من علم الذات مطلقا علم كونه عالما قادرا، وليس الأمر كذلك، فعمل أن الاعتبارين مختلفان. فلا يخلو إما أن يرجع الاختلاف إلى مجرد اللفظ أو إلى الحال، أو إلى الصفة. وبطل رجوعه إلى اللفظ المجرد، فإن العقل يقضى باختلاف مفهومين معقولين. ولو قدر عدم الألفاظ رأسا ما ارتاب العقل فيما تصوره وبطل رجوعه إلى الحال، فإن إثبات صفة لا توصف بالوجود ولا بالعدم إثبات واسطة بين الوجود والعدم، والإثبات والنفي، وذلك محال. فتعين الرجوع إلى صفة قائمة بالذات وذلك مذهبه.

\*\*\*

على أن القاضي الباقلاني من أصحاب الأشعري قد رد قوله في إثبات الحال ونفيها وتقرر رأيه على الإثبات، ومع ذلك أثبت الصفات معاني قائمة به لا أحوالا. وقال: الحلال الذي أثبته أبو هاشم هو الذي نسميه صفة خصوصا إذا أثبت حالة أوجبت تلك الصفات.

قال أبو الحسن: الباري تعالى عالم بعلم، قادر بقدر، حي بحياة، مرید بإرادة، متكلم بكلام، سميع يسمع، بصير يبصر. وله في البقاء اختلاف رأى.

قال: وهذه الصفات أزلية قائمة بذاته تعالى. لا يقال: هي هو، ولا هي غيره، ولا: لاهو، ولا: لا غيره. والدليل على أنه متكلم بكلام قديم، ومرید بإرادة قديمة أنه قد قام الدليل على أنه تعالى ملك، والملك من له الأمر والنهي، فهو آمر، ناه. فلا يخلو إما أن يكون آمرا بأمر قديم، أو بأمر محدث. وإن كان محدثا فلا يخلو: إما أن يحدثه في ذاته، أو في محل أو لا في محل. ويستحيل أن يحدثه في ذاته، لأنه يؤدي إلى أن يكون محلا للحوادث، وذلك محال. ويستحيل أن يحدثه في محل، لأنه يوجب أن يكون المحل به موصوفا. ويستحيل أن يحدثه لا في محل، لأن ذلك غير معقول. فتعين أنه قديم، قائم به صفة له، وكذلك التقسيم في الإرادة والسمع والبصر.

قال : وعلمه واحد يتعلق بجميع المعلومات : المستحيل ، والجائز ، والواجب ، والوجود ، والمعدم . وقدرته واحدة تتعلق بجميع ما يصلح وجوده من الجائزات . وإرادته واحدة تتعلق بجميع ما يقبل الاختصاص . وكلامه واحد هو : أمر ونهى ، وخبر ، واستخبار ، ووعد ، ووعد . وهذه الوجوه ترجع إلى اعتبارات في كلامه ، لا إلى عدد في نفس الكلام . والعبارات والألفاظ المنزلة عَلَى لسان الملائكة إلى الأنبياء عليهم السلام دلالات عَلَى الكلام الأزلى ، والدلالة مخلوقة محدثة ، والمداول قديم أزلى . والفرق بين القراءة والمقروء ، والتلاوة والتلو كالفرق بين الذِّكر والمذكور خالداً كَر ، محدث والمذكور قديم .

وخالف الأشعرى بهذا التدقيق جماعة من الحشوية ؛ إذ أنهم قضوا بكون الحروف والكلمات قديمة . والكلام عند الأشعرى معنى قائم بالنفس سوى العبارة . والعبارة دلالة عليه من الإنسان . فالتكلم عنده من قام به الكلام . وعند المعتزلة مَنْ فعل الكلام غير أن العبارة تسمى كلاماً : إما بالجاز ، وإما باشتراك اللفظ .

قال : وإرادته واحدة ، قديمة ، أزلية ، متعلقة بجميع المرادات من أفعاله الخاصة وأفعال عباده ، من حيث إنها مخلوقة له ، لا من حيث إنها مكتسبة لهم . فعن هذا قال : أراد الجميع : خيرها ، وشرها ، ونفعها ، وضرها . وكما أراد وعلم ، أراد من العباد ما علم . وأمر القلم حتى كتب في اللوح المحفوظ ، فذلك حكمه وقضاؤه وقدره الذى لا يتغير ولا يتبدل . وخلاف المعلوم : مقدور الجنس ، محال الوقوع .

وتكليف ما لا يطاق جائز على مذهبه للعلة التى ذكرناها . ولأن الاستطاعة عنده عرض ، والعرض لا يبقى زمانين . ففي حال التكليف لا يكون المكلف قط قادراً ، لأن المكلف من يقدر على إحداث ما أمر به . فأما أن يجوز ذلك في حق من لا قدرة له أصلاً على الفعل فمحال ، وإن وجد ذلك منصوحاً عليه في كتابه .

قال : والعبد قادر على أفعاله إذ الإنسان يجد من نفسه تفرقة ضرورية بين حركات



الرعدة والرعدة ، وبين حركات الاختيار والإرادة . والتفرقة راجعة إلى أن الحركات الاختيارية حاصلة تحت القدرة ، متوقفة على اختيار القادر . فعن هذا قال : المكتسب هو المقدور بالقدرة الحاصلة ، والحاصل تحت القدرة الحادثة .

ثم على أصل أبي الحسين : لا تأثير للقدرة الحادثة في الإحداث ، لأن جهة الحدوث قضية واحدة لا تختلف بالنسبة إلى الجوهر والعرض . فلو أثرت في قضية الحدوث لأثرت في حدوث كل محدث حتى تصلح لإحداث الألوان ، والطعوم ، والروائح . وتصلح لإحداث الجواهر والأجسام ، فيؤدى إلى تجويز وقوع السماء على الأرض بالقدرة الحادثة غير أن الله تعالى أجرى سنته بأن يحقق عقيب القدرة الحادثة ، أو تحتها ، أو معها : الفعل الحاصل إذا أَرَادَ العبد وتجرد له ، ويسمى هذا الفعل كسبا ، فيكون خلقا من الله تعالى إبداعا وإحداثا ، وكسبا من العبد : حصولا تحت قدرته .

والقاضى أبو بكر الباقلانى<sup>(١)</sup> تخطى عن هذا القدر قليلا ، فقال : الدليل قد قام على أن القدرة الحادثة لا تصلح للإيجاد ، لكن ليست تقتصر صفات الفعل أو وجوهه واعتباراته على جهة الحدوث فقط ، بل ههنا وجوه آخر ، هن وراء الحدوث من كون الجوهر جوهرًا متحيزًا ، قابلا للعرض . ومن كون العرض عرضا ، ولونا ، وسوادا وغير ذلك . وهذه أحوال عند مثبتى الأحوال . قال : فجهة كون الفعل حاصلا بالقدرة الحادثة أو تحتها نسبة خاصة ، ويسمى ذلك كسبا ، وذلك هو أثر القدرة الحادثة .

قال : وإذا جاز على أصل المعتزلة أن يكون تأثير القدرة أو القادرية القديمة في حال هو الحدوث والوجود ، أو فى وجه من وجوه الفعل ، فلم لا يجوز أن يكون تأثير القدرة الحادثة فى حال : هو صفة للحادث ، أو فى وجه من وجوه الفعل ؛ وهو كون الحركة مثلا على هيئة مخصوصة ؟ وذلك أن المفهوم من الحركة مطلقا ومن العرض مطلقا غير المفهوم من القيام والقعود ، وهما حالتان متمايزتان ، فإن كل قيام حركة ، وليس كل حركة قياما .

(١) توفى الباقلانى سنة ٤٠٣ هـ .

ومن المعلوم أن الإنسان يفرق فرقا ضروريا بين قولنا : أوجد ، وبين قولنا : صلى ، وصام ، وقعد ، وقام ، وكما لا يجوز أن يضاف إلى البارئ تعالى جهة ما يضاف إلى العبد ، فكذلك لا يجوز أن يضاف إلى العبد جهة ما يضاف إلى البارئ تعالى .

فأثبت القاضي تأثيراً للقدرة الحادثة وأثرها : هي الحالة الخاصة ، وهي جهة من جهات الفعل حصلت من تعلق القدرة الحادثة بالفعل . وتلك الجهة هي المتمينة لأن تكون مقابلة بالثواب والعقاب . فإن الوجود من حيث هو وجود لا يستحق عليه ثواب وعقاب ، خصوصا على أصل المعتزلة ، فإن جهة الحسن والقبح هي التي تقابل بالجزاء . والحسن والقبح صفتان ذاتيتان وراء الوجود . فالوجود من حيث هو موجود ليس بحسن ولا قبيح .

قال : فإذا جاز لكم إثبات سنتين هما حالتان ، جاز لي إثبات حالة هي متعلق القدرة الحادثة . ومن قال : هي حالة مجهولة ، فيينا بقدر الإمكان جهتها وعرفناها إيش هي ، ومثلناها : كيف هي .

\* \* \*

ثم إن إمام الحرمين<sup>(١)</sup> أبا المعالي الجويني تخطى عن هذا البيان قليلا . قال : أما نفى هذه القدرة والاستطاعة فما يباه العقل والحس . وأما إثبات قدرة لا أثر لها بوجه فهو كنفى القدرة أصلا . وأما إثبات تأثير في حالة لا يفعل فهو كنفى التأثير خصوصا والأحوال على أصلهم لا توصف بالوجود والعدم . فلا بد إذن من نسبة فعل العبد إلى قدرته حقيقة ، لا على

---

(١) هو أبو المعالي الجويني عبد الملك بن أبي محمد عبد الله بن يوسف الفقيه الشافعي ، ضياء الدين ؛ أحد الأئمة الأعلام من بلدة جون فيساربور ظهر في وقت اشتد فيه التعصب بين الأشعرية وخصومهم . وكانه الجويني متبحرا في العلوم والمعارف ، فأفاد الأشعرية ودافع عنهم دفاعا مجيدا فشاع ذكره في الآفاق . ثم خرج إلى مكة فجاور بها أربع سنين ينشر العلم . ولهذا قيل له إمام الحرمين . وعاد إلى فيساربور ثم رحل منها إلى بغداد فتولى للتدريس بالمدرسة النظامية والخطابة والتذكير والإمامة . وهجرت له المجالس ، وانحصر ذكر غيره من العلماء وشاعت مصنفاته . توفي سنة ٤٧٨ هـ ، انظر ابن خلكان ١ / ٣٦١ .

وجه الإحداث والخلق ، فإن الخلق يشعر باستقلال إيجاد من العدم، والإنسان كما يحس من نفسه الاقتدار، يحس من نفسه أيضا عدم الاستقلال، فالفعل يستند وجوده إلى القدرة، والقدرة يستند وجودها إلى سبب آخر تكون نسبة القدرة إلى ذلك السبب كنسبة الفعل إلى القدرة . وكذلك يستند سبب إلى سبب آخر حتى ينتهي إلى مسبب الأسباب . فهو الخالق للأسباب ومسبباتها ، المستغنى على الإطلاق ، فإن كل سبب مهما استغنى من وجه محتاج من وجه ، والبارى تعالى هو الغنى المطلق ، الذى لا حاجة له ولا فقر .

وهذا رأى إنما أخذه من الحكماء الإلهيين وأبرزه فى معرض الكلام . وليس يختص نسبة السبب إلى المسبب على أصله بالفعل والقدرة، بل كل ما يوجد من الحوادث فذلك حكمه . وحينئذ يلزم القول بالطبع ، وتأثير الأجسام فى الأجسام إيجاداً ، وتأثير الطبائع فى الطبائع إحداثاً ، وليس ذلك مذهب الإسلاميين . كيف ورأى المحققين من الحكماء أن الجسم لا يؤثر فى إيجاد الجسم ، قالوا : الجسم لا يجوز أن يصدر عن جسم ، ولا عن قوة مافى جسم ، فإن الجسم مركب من مادة وصورة ، فلو أثر لأثر بجهتيه ، أعنى بمادته وصورته والمادة لها طبيعة عدمية ، فلو أثرت لأثرت بمشاركة العدم، والتالى محال، فالقدم إذن محال فنقيضه حق؛ وهو أن الجسم وقوة مافى الجسم لا يجوز أن يؤثر فى جسم . وتخطى من هو أشد تحقّقاً وأغوص تفكّراً عن الجسم وقوة مافى الجسم، إلى كل ماهو جائز بذاته ، فقال : كل ماهو جائز بذاته لا يجوز أن يحدث شيئاً ما ، فإنه لو أحدث لأحدث بمشاركة الجواز ، والجواز له طبيعة عدمية . فلو خلى الجائز وذاته كان عدماً . فلو أثر الجواز بمشاركة العدم ، لأدى إلى أن يؤثر العدم فى الوجود ، وذلك محال ؛ فإذن لا موجد على الحقيقة إلا واجب الوجود لذاته وما سواه من الأسباب معدات لقبول الوجود ، لا محدثات لحقيقة الوجود ، ولهذا شرح سند كره .

ومن العجب أن مأخذ كلام الإمام أبى المعالى إذا كان بهذه الثابتة ، فكيف يمكن إضافة الفعل إلى الأسباب حقيقة ؟

هذا ونعود إلى كلام صاحب المقالة . قال أبو الحسن علي بن إسماعيل الأشعري : إذا كان الخالق على الحقيقة هو الباري تعالى لا يشاركه في الخلق غيره ، فأخص وصفه تعالى هو : القدرة على الاختراع . قال : وهذا هو تفسير اسمه تعالى الله .

وقال الأستاذ أبو إسحاق<sup>(١)</sup> الإسفرايني : أخص وصفه هو : كون يوجب تمييزه عن الأكوان كلها .

وقال بعضهم : نعلم يقيناً أن ما من موجود إلا ويتميز عن غيره بأمر ما ، وإلا فيقتضي أن تكون الموجودات كلها مشتركة متساوية ، والباري تعالى موجود ، فيجب أن يتميز عن سائر الموجودات بأخص وصف ، إلا أن العقل لا ينتهي إلى معرفة ذلك الأخص ، ولم يرد به سمع ، فنتوقف .

ثم هل يجوز أن يدركه العقل ؟ ففيه خلاف أيضاً ، وهذا قريب من مذهب ضرار ، غير أن ضراراً أطلق لفظ الماهية عليه تعالى ، وهو من حيث العبارة منكر .

ومن مذهب الأشعري : أن كل موجود يصح أن يرى ، فإن المصحح للرؤية إنما هو الوجود . والباري تعالى موجود فيصح أن يرى . وقد ورد السمع بأن المؤمنين يرونه في الآخرة ، قال الله تعالى : ( وَجُوهٌ يَوْمَئِذٍ نَاصِرَةٌ ۖ إِلَىٰ رَبِّهَا نَاظِرَةٌ<sup>(٢)</sup> ) إلى غير ذلك من الآيات والأخبار . قال : ولا يجوز أن تتعلق به الرؤية على جهة ، ومكان ، وصورة ، ومقابلة ، واتصال شعاع أو على سبيل انطباع ، فإن كل ذلك مستحيل . وله قولان في ماهية الرؤية :

أحدهما : أنه علم مخصوص ، ويعنى بالخصوص أنه يتعلق بالوجود دون العدم .  
والثاني : أنه إدراك وراء العلم لا يقتضي تأثيراً في المدرك ، ولا تأثراً عنه .

(١) أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفرايني الملقب بركن الدين الفقيه الشافعي ، كان من العلماء الأعلام ،

درس في أكبر مدارس نيسابور ، وتوفي سنة ٤١٨ هـ .

(٢) القيامة آية ٢٢ .

وأثبت أن السمع والبصر للبارى تعالى صفتان أزليتان ؛ هما إدراكا كان وراء العلم يتعلقان بالمدركات الخاصة بكل واحد بشرط الوجود : وأثبت اليدين ، والوجه صفات خبرية . فيقول : ورد بذلك السمع فيجب الإقرار به كما ورد ، وصفوه<sup>(١)</sup> إلى طريقة السلف من ترك التعرض للتأويل ، وله قول أيضاً في جواز التأويل :

ومذهبه في الوعد والوعيد ، والأسماء ، والأحكام ، والسمع ، والعقل مخالف للمعتزلة من كل وجه .

قال : الإيمان هو التصديق بالجنان . وأما القول باللسان والعمل بالأركان ففروعه . فمن صدق بالقلب أى أقر بوحدانية الله تعالى ، واعترف بالرسول تصديقاً لهم فيما جاءوا به من عند الله تعالى بالقلب صح إيمانه ؛ حتى لو مات عليه في الحال كان مؤمناً ناجياً ، ولا يخرج من الإيمان إلا بإنكار شيء من ذلك .

وصاحب الكبيرة إذا خرج من الدنيا من غير توبة يكون حكمه إلى الله تعالى ، إما أن يغفر له برحمته ، وإما أن يشفع فيه النبي صلى الله عليه وسلم إذ قال : « شَفَاعَتِي لِأَهْلِ الْكِبَرِ مِنْ أُمَّتِي » وإما أن يعذبه بمقدار جرمه ، ثم يدخله الجنة برحمته . ولا يجوز أن يخلد في النار مع الكفار ، لما ورد به السمع بالإخراج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من الإيمان . قال : ولو تاب فلا أقول بأنه يجب على الله تعالى قبول توبته بحكم العقل ، إذ هو الموجب ، فلا يجب عليه شيء ، بل ورد السمع بقبول توبة التائبين . وإجابة دعوى المضطرين ، وهو المالك في خلقه يفعل ما يشاء ، ويحكم ما يريد . فلو أدخل الخلائق بأجمعهم الجنة لم يكن حيفاً . ولو أدخلهم النار لم يكن جوراً ، إذ الظلم هو التصرف فيما لا يملكه المتصرف . أو وضع الشيء في غير موضعه ، وهو المالك المطلق فلا يتصور منه ظلم ، ولا ينسب إليه جور .

قال : والواجبات كلها سمعية ، والعقل لا يوجب شيئاً ، ولا يقتضى تحسیناً ولا تقبیحاً ، فعرفة الله تعالى بالعقل تحصل ، وبالسمع تجب ، قال الله تعالى : ( وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى

تَبَعَتْ رَسُولًا<sup>(١)</sup> وكذلك شكر النعم ، وإثابة الطمع ، وعقاب العاصي يجب بالسمع  
دون العقل ، ولا يجب على الله تعالى شيء ما بالعقل ، لا الصلاح ، ولا الأصلاح ،  
ولا اللطف ، وكل ما يقتضيه العقل من جهة الحكمة الموجبة ، فيقتضى نقيضه من  
وجه آخر .

وأصل التكليف لم يكن واجبا على الله إذ لم يرجع إليه نفع ، ولا اندفع به عنه ضرر ،  
وهو قادر على مجازاة العبيد ثوابا وعقابا ، وقادر على الإفضال عليهم ابتداء تكرما وتفضلا .  
والثواب ، والنعم ، واللطف كله منه فضل ، والعقاب والعذاب كله عدل ( لَا يُسْأَلُ عَمَّا  
يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ ) .

وانبعاث الرسل من القضايا الجائزة لا الواجبة ولا المستحيلة ، ولكن بعد الانبعاث  
تأييدهم بالمعجزات وعصمتهم من الموبقات من جملة الواجبات ، إذ لا بد من طريق  
للمستمع يسلكه ليعرف به صدق المدعى ، ولا بد من إزاحة العلل ؛ فلا يقع في التكليف  
تناقض .

والمعجزة : فعل خارق للعادة ، مقترن بالتحدى ، سليم عن المعارضة ، يتنزل منزلة  
التصديق بالقول من حيث القرينة . وهو منقسم إلى خرق المعتاد ، وإلى إثبات غير المعتاد .  
والكرامات للأولياء حق ، وهي من وجه تصديق للأنبياء ، وتأكيده للمعجزات .

والإيمان والطاعة بتوفيق الله . والكفر والمعصية بخذلانه . والتوفيق عنده : خلق القدرة  
على الطاعة ، والخذلان عنده : خلق القدرة على المعصية . وعند بعض أصحابه : تيسير أسباب  
الخير هو التوفيق ، وبضده الخذلان . وما ورد به السمع من الإخبار عن الأمور الغائبة  
مثل : القلم ، واللوح ، والعرش ، والكرسى ، والجنة ، والنار ؛ فيجب إجراؤها على ظاهرها  
والإيمان بها كما جاءت ، إذ لا استحالة في إثباتها . وما ورد من الأخبار عن الأمور المستقبلية  
في الآخرة مثل : سؤال القبر ، والثواب والعقاب فيه ، ومثل : الميزان ، والحساب ،

والصراط ، وانقسام الفريقين : فريق في الجنة ، وفريق في السعير ، حق يجب الاعتراف بها وإجراؤها على ظاهرها ، إذ لا استحالة في وجودها .

والقرآن عنده معجزة من حيث : البلاغة ، والنظم ، والفصاحة ، إذ خير العرب بين السيف وبين المعارضة . فاختروا أشد القسمين اختيار عجز عن المقابلة . ومن أصحابه من اعتقد أن الإعجاز في القرآن من جهة صرف الدواعي وهو المنع من المعارضة ، ومن جهة الإخبار عن الغيب .

وقال : الإمامة تثبت بالاتفاق والاختيار دون النص والتعيين ؛ إذ لو كان ممّ نص لما خفي ، والدواعي تتوفر على نقله . واتفقوا في سقيفة بني ساعدة على أبي بكر رضي الله عنه . ثم اتفقوا بعد تعيين أبي بكر على عمر رضي الله عنه . واتفقوا بعد الشورى على عثمان رضي الله عنه . واتفقوا بعده على علي رضي الله عنه . وهم مترتبون في الفضل ترتبهم في الإمامة .

وقال : لا نقول في عائشة وطاحه والزبير إلا أنهم رجعوا عن الخطأ . وطلحة والزبير من العشرة المبشرين بالجنة . ولا نقول في حق معاوية وعمر بن العاص : إلا أنهما بغيا على الإمام الحق فقاتلهم على مقاتلة أهل البغي . وأما أهل النهروان فهم الشراة المارقون عن الدين بخبر النبي صلى الله عليه وسلم . ولقد كان علي رضي الله عنه على الحق في جميع أحواله ، يدور الحق معه حيث دار .

## ٢ — المشبهة

اعلم أن السلف من أصحاب الحديث لما رأوا توغل المعتزلة في علم الكلام ومخالفة السنة التي عهدوها من الأئمة الراشدين ونصرهم جماعة من أمراء بني أمية . على قولهم بالتدريج ، وجماعة من خلفاء بني العباس على قولهم بنفي الصفات وخلق القرآن ، تحيروا في تقرير مذهب أهل السنة والجماعة في متشابهات آيات الكتاب الحكيم ، وأخبار النبي الأمين صلى الله عليه وسلم .

فأما أحمد بن حنبل وداود<sup>(١)</sup> بن عليّ الأصفهاني وجماعة من أئمة السلف فجروا على منهاج السلف المتقدمين عليهم من أصحاب الحديث مثل : مالك بن أنس ، ومقاتل<sup>(٢)</sup> ابن سليمان . وسلكوا طريق السلامة فقالوا : نؤمن بما ورد به الكتاب والسنة ، ولا نتعرض للتأويل بعد أن نعلم قطعاً أن الله عز وجل لا يشبه شيئاً من المخلوقات ، وأن كل ما تمثل في الوهم فإنه خالقه ومقدره . وكانوا يحترزون عن التشبيه إلى غاية أن قالوا من حرك يده عند قراءة قوله تعالى : ( خَلَقْتُ بِيَدَيَّ<sup>(٣)</sup> ) أو أشار بأصبعيه عند روايته « قَلْبُ الْمُؤْمِنِ بَيْنَ أَصْبَعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ » وجب قطع يده وقلع أصبعيه . وقالوا : إنما توقفنا في تفسير الآيات وتأويلها لأمرين :

أحدهما : المنع الوارد في التنزيل في قوله تعالى : ( فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ ابْتِغَاءَ الْفِتْنَةِ وَابْتِغَاءَ تَأْوِيلِهِ وَمَا يَعْلَمُ تَأْوِيلَهُ إِلَّا اللَّهُ وَالرَّاسِخُونَ فِي الْعِلْمِ يَقُولُونَ آمَنَّا بِهِ كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا وَمَا يَذَّكَّرُ إِلَّا أُولُو الْأَلْبَابِ<sup>(٤)</sup> ) فنحن نحترز عن الزيف .

والثاني : أن التأويل أمر مضمون بالاتفاق ، والقول في صفات الباري بالظن غير جائز ، فربما أولنا الآية على غير مراد الباري تعالى فوقعنا في الزيف ، بل نقول كما قال الراسخون في العلم ( كُلٌّ مِنْ عِنْدِ رَبِّنَا ) آمنا بظاهره ، وصدقنا بباطنه ، ووكّلنا علمه إلى الله تعالى ولسنا مكلفين بمعرفة ذلك ، إذ ليس ذلك من شرائط الإيمان وأركانه واحتاط

(١) داود بن عليّ الأصفهاني القمي للظاهري ، كان حافظاً مجتهداً ، إمام أهل الظاهر . وكان زاهداً متقللاً كثير الورع . توفي سنة ٢٧٠ هـ ( شذرات ٢ / ١٨٥ ) .

(٢) أبو الحسن مقاتل بن سليمان الأزدي بالولاء ، الخراساني المروزي . أصله من بلخ وانتقل إلى البصرة ودخل بغداد وحدث بها ، وكان مشهوراً بتفسير كتاب الله العزيز ، وله التفسير المشهور . وأخذ الحديث عن جماعة وعطاء وغيرهما . وكان من العلماء الأجلاء . توفي بالبصرة سنة ١٥٠ هـ ( ابن خلكان ١٤٧ / ٢ ) .

(٣) صر آية ٧٥ . (٤) آل عمران آية ٧ .



بعضهم أكثر احتياط حتى لم يقرأ اليد بالفارسية، ولا الوجه، ولا الاستواء، ولا ماورد من جنس ذلك، بل إن احتاج في ذكره إلى عبارة عبر عنها بما ورد لفظا بلفظ. فهذا هو طريق السلامة، وليس هو من التشبيه في شيء.

غير أن جماعة من الشيعة الغالية، وجماعة من أصحاب الحديث الحشوية صرحوا بالتشبيه مثل: الهشاميين من الشيعة. ومثل مضر، وكهمس، وأحمد الهجيمي وغيرهم من الحشوية. قالوا: معبودهم على صورة ذات أعضاء وأبعاد، إماروحانية، وإما جسمانية ويجوز عليه الانتقال والنزول والصعود والاستقرار والتمكن.

فأما مشبهة الشيعة فستأتى مقالاتهم في باب الفلاة.

وأما مشبهة الحشوية؛ فحكى الأشعري عن محمد بن عيسى أنه حكى عن مضر، وكهمس، وأحمد الهجيمي: أنهم أجازوا على ربهم اللامسة والمصافحة. وأن المسلمين المخلصين يعانقونه في الدنيا والآخرة إذا بلغوا في الرياضة والاجتهاد إلى حد الإخلاص والاتحاد المحض.

وحكى الكعبي عن بعضهم أنه كان يجوز الروية في دار الدنيا، وأن يزوره ويزورهم وحكى عن داود الجواربي أنه قال: اغفوني عن الفرج واللحية وأسألوني عما وراء ذلك. وقال: إن معبوده جسم، ولحم، ودم. وله جوارح وأعضاء من يد، ورجل، ورأس، ولسان، وعينين، وأذنين. ومع ذلك جسم لا كالأجسام، ولحم لا كاللحوم، ودم لا كالدماء، وكذلك سائر الصفات، وهو لا يشبه شيئا من المخلوقات، ولا يشبه شيء. وحكى عنه أنه قال: هو أجوف من أعلا إلى صدره، مصمت ماسوى ذلك. وأن له وفرة سوداء، وله شعر قطط.

وأما ماورد في التنزيل من الاستواء، والوجه، واليدين، والجانب، والحجى، والإتيان والفوقية وغير ذلك فأجروها على ظاهرها، أعنى ما يفهم عند الإطلاق على الأجسام. وكذلك ماورد في الأخبار من الصورة وغيرها في قوله عليه الصلاة والسلام: «خَلَقَ آدَمَ عَلَى

صُورَةِ الرَّحْمَنِ » وقوله « حَتَّى يَضَعَ الْجَبَّارُ قَدَمَهُ فِي النَّارِ » وقوله « قَلْبُ الْمُؤْمِنِ  
بَيْنَ أَصْبُعَيْنِ مِنْ أَصَابِعِ الرَّحْمَنِ » وقوله « سَخَّرَ طِينَةَ آدَمَ بِيَدِهِ أَرْبَعِينَ صَبَاحًا »  
وقوله: « وَضَعَ يَدَهُ أَوْ كَفَّهُ عَلَى كَتِفِي » وقوله « حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ عَلَى كَتِفِي »  
إلى غير ذلك ؛ أجروها على ما يتعارف في صفات الأجسام .

وزادوا في الأخبار أكَاذِيبَ وضعوها ونسبوها إلى النبي عليه الصلاة والسلام ،  
وأكثرها مقتبسة من اليهود ، فإن التشبيه فيهم طباع ، حتى قالوا : اشتكت عيناه  
فعادته الملائكة ، وبكى على طوفان نوح حتى رمدت عيناه ، وإن العرش لَتَمِطُ<sup>(١)</sup> من  
تحت كَأُطِيطِ الرَّحْلِ الحديد ، وأنه ليفضل من كل جانب أربع أصابع .

وروى المشبهة عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال : « لَقِيتَنِي رَبِّي فَصَافَحَنِي  
وَكَافَحَنِي ، وَوَضَعَ يَدَهُ بَيْنَ كَتِفَيَّ حَتَّى وَجَدْتُ بَرْدَ أَنَامِلِهِ<sup>(٢)</sup> » .

وزادوا على التشبيه قولهم في القرآن : إن الحروف والأصوات والرقوم المكتوبة  
قديمة أزلية . وقالوا : لا يعقل كلام ليس بحروف ولا كلم . واستدلوا بأخبار ، منها مارووا  
عن النبي عليه الصلاة والسلام : « يُنَادِي اللَّهُ تَعَالَى يَوْمَ الْقِيَامَةِ بِصَوْتٍ يَسْمَعُهُ الْأَوَّلُونَ  
وَالْآخِرُونَ » ورووا أن موسى عليه السلام كان يسمع كلام الله كجر السلاسل ، قالوا :  
وأجمعت السلف على أن القرآن كلام الله غير مخلوق ، ومن قال هو مخلوق فهو كافر بالله ،  
ولا نعرف من القرآن إلا ما هو بين أظهرنا فنبصره ونسمعه ونقرؤه ونكتبه .  
والخالفون في ذلك :

أما المعتزلة فوافقونا على أن هذا الذي في أيدينا كلام الله ، وخالفونا في القدم .  
وهم محجوجون بإجماع الأمة .

وأما الأشعرية فوافقونا على أن القرآن قديم ، وخالفونا في أن الذي في أيدينا كلام الله  
وهم محجوجون أيضا بإجماع الأمة : أن المشار إليه هو كلام الله ، فأما إثبات كلام  
هو صفة قائمة بذات الباري تعالى لا نبصرها ؛ ولا نكتبها ولا نقرؤها ، ولا نسميها ؛  
فهو مخالفة للإجماع من كل وجه .

(١) يثبط : يرسل صوتا من ثقل ما يحمل .

(٢) الأنامل : أطراف الأصابع ، جمع أئمة .

فنحن نعتقد أن ما بين الدفتين كلام الله ، أنزله على لسان جبريل عليه السلام ، فهو المكتوب في المصاحف ، وهو المكتوب في اللوح المحفوظ ، وهو الذى يسمعه المؤمنون في الجنة من البارئ تعالى بغير حجاب ولا واسطة ، وذلك معنى قوله تعالى : ( سَلَامٌ قَوْلًا مِنْ رَبِّ رَحِيمٍ <sup>(١)</sup> ) وهو قوله تعالى لموسى عليه السلام : ( يَا مُوسَى إِنِّي أَنَا اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ <sup>(٢)</sup> ) ومناجاته من غير واسطة حتى قال تعالى : ( وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا <sup>(٣)</sup> ) وقال ( إِنِّي اصْطَفَيْتُكَ عَلَى النَّاسِ بِرِسَالَاتِي وَبِكَلَامِي <sup>(٤)</sup> ) وروى عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى كَتَبَ التَّوْرَةَ بِيَدِهِ ، وَخَلَقَ جَنَّةَ عَدْنٍ بِيَدِهِ ، وَخَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ » وفى التنزيل : ( وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً وَتَفْصِيلًا لِكُلِّ شَيْءٍ <sup>(٥)</sup> ) .

قالوا : فنحن لانزيد من أنفسنا شيئاً ، ولا نتدارك بقولنا أمراً لم يتعرض له السلف قالوا : ما بين الدفتين كلام الله ، قلنا : هو كذلك ، واستشهدوا عليه بقوله تعالى : ( وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللَّهِ <sup>(٦)</sup> ) ومن المعلوم أنه ماسمع إلا هذا الذى نقرؤه . وقال تعالى : ( إِنَّهُ لَقُرْآنٌ كَرِيمٌ فِي كِتَابٍ مَكْنُونٍ لَا يَمَسُّهُ إِلَّا الْمُطَهَّرُونَ . نَزِيلٌ مِنْ رَبِّ الْعَالَمِينَ <sup>(٧)</sup> ) وقال : ( فِي صُحُفٍ مُكَرَّمَةٍ ، مَرْفُوعَةٍ مُطَهَّرَةٍ ، بِأَيْدَى سَفَرَةٍ ، كِرَامٍ بَرَرَةٍ <sup>(٨)</sup> ) وقال : ( إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ <sup>(٩)</sup> ) وقال ( شَهْرُ رَمَضَانَ الَّذِي أُنْزِلَ فِيهِ الْقُرْآنُ <sup>(١٠)</sup> ) إلى غير ذلك من الآيات .

ومن المشبهة من مال إلى مذهب الحلولية ، وقال : يجوز أن يظهر البارئ تعالى بصورة

- |                       |                           |
|-----------------------|---------------------------|
| (١) يسى آية ٥٨        | (٢) القصص آية ٣٠          |
| (٣) النساء آية ١٦٤    | (٤) الأعراف آية ١٤٤ ، ١٤٥ |
| (٦) التوبة آية ٦      | (٧) الواقعة آية ٧٨ — ٨٠   |
| (٨) عبس آية ١٢ — ١٦   | (٩) القدر آية ١           |
| (١٠) البقرة آية ١٨٤ . |                           |

شخص ، كما كان جبريل عليه السلام ينزل في صورة أعزابي وقد تمثل لمريم بشراً سوياً .  
وعليه حمل قول النبي عليه الصلاة والسلام : « رَأَيْتُ رَبِّي فِي أَحْسَنِ صُورَةٍ » .  
وفي التوراة عن موسى عليه السلام : شافته الله تعالى فقال لي كذا .  
والغلاة من الشيعة مذهبهم الحلول .

ثم الحلول قد يكون بجزء ، وقد يكون بكل ؛ على ماسيأتي في تفصيل مذاهبهم .  
إن شاء الله تعالى .

### ٣ — الكَرَامِيَّة

أصحاب أبي عبد الله محمد بن كرام<sup>(١)</sup> . وإنما عددناه من الصفاتية لأنه كان ممن يثبت الصفات إلا أنه ينتهي فيها إلى التجسيم والتشبيه . وقد ذكرنا كيفية خروجه وانتسابه إلى أهل السنة فيما قدمنا ذكره .

وهم طوائف بلغ عددهم إلى اثنتي عشر فرقة . وأصولها ستة : العابدية ، والتونية ، والزينية ، والإسحاقية ، والواحدية ، وأقربهم الهيصمية ، ولكل واحدة منهم رأى إلا أنه لما لم يصدر ذلك عن علماء معتبرين ، بل عن سفهاء أغتنام جاهلين لم نفردها مذهباً وأوردنا مذهب صاحب المقالة ، وأشرنا إلى ما يتفرع منه .

نص أبو عبد الله على أن معبوده على العرش استقرارا ، وعلى أنه بجهة فوق ذاتا ، وأطلق عليه اسم الجوهر ، فقال في كتابه المسمى عذاب القبر إنه أحدى الذات ، أحدى

(١) محمد بن كرام كان من سجستان ، ثم خرج إلى نيسابور في أيام محمد بن طاهر بن عبد الله ، فاعتز بها كان يريه من زهده جماعة من أهل السواد فدعاهم إلى بدعه . ( التبصير ٦٥ ) وقال عبد القاهر البغدادي في الفرق بين الفرق ص ١٣١ ( إن ابن كرام دعا أتباعه إلى تجسيم معبوده وزعم أنه جسم له حد ونهاية من تحته والجهة التي منها يلاق عرشه ، وهذا شبيه بقول الثنوية : إن معبودهم الذي سموه نورا يتناهى من الجهة التي يلاق الظلام وإن لم يتناه من خمس جهات . وقد وصف ابن كرام معبوده في بعض كتبه بأنه جوهر كما زعمت النصارى أن الله تعالى جوهر ) .

توفي محمد بن كرام سنة ٢٥٥ هـ ، وله ترجمة واسعة عند ابن عساكر . وبلغ أتباعه في خراسان وحدها أكثر من عشرين ألفا ، وكان له مثل ذلك في أرض فلسطين .

الجوهر ، وإنه مماس للعرش من الصفحة العليا ، وجوز الانتقال ، والتحول ، والنزول ، ومنهم من قال إنه على بعض أجزاء العرش ، وقال بعضهم : امتلاء العرش به ، وصار المتأخرون منهم إلى أنه تعالى بجهة فوق ، وأنه محاذ للعرش .

ثم اختلفوا فقالت العابدية : إن بينه وبين العرش من البعد والمسافة ما لو قدر مشغولا بالجواهر لاتصلت به ، وقال محمد بن الهيصم : إن بينه وبين العرش بعدا لا يتناهى ، وإنه مبين للعالم بينونة أزلية ، ونفى التحيز والحاذة ، وأثبت الفوقية والمباينة .

وأطلق أكثرهم لفظ الجسم عليه ، والمقاربون منهم قالوا : نغنى بكونه جسما أنه قائم بذاته ، وهذا هو حد الجسم عندهم ، وبنوا على هذا أن من حكم القائمين بأنفسهما أن يكونا متجاورين أو متباينين ، فقضى بعضهم بالتجاور مع العرش . وحكم بعضهم بالتباين ، وربما قالوا : كل موجودين ، فإما أن يكون أحدهما بحيث الآخر كالعرض مع الجوهر ، وإما أن يكون بجهة منه ، والبارى تعالى ليس بعرض إذ هو قائم بنفسه ، فيجب أن يكون بجهة من العالم ، ثم أعلى الجهات وأشرفها جهة فوق ، فقلنا هو بجهة فوق بالذات حتى إذا روى روى من تلك الجهة .

ثم لهم اختلافات في النهاية . فمن الجسمة من أثبت النهاية له من ست جهات ، ومنهم من أثبت النهاية له من جهة تحت ، ومنهم من أنكر النهاية له ، فقال : هو عظيم .

ولهم في معنى العظمة خلاف ، فقال بعضهم : معنى عظمته أنه مع وحدته على جميع أجزاء العرش ، والعرش تحته ، وهو فوق كله على الوجه الذى هو فوق جزء منه ، وقال بعضهم : معنى عظمته أنه يلاق مع وحدته من جهة واحدة أكثر من واحد ، وهو يلاق جميع أجزاء العرش ، وهو العلى العظيم .

ومن مذهبهم جميعا : جواز قيام كثير من الحوادث بذات البارى تعالى ، ومن أصلهم أن ما يحدث في ذاته فإنما يحدث بقدرته ، وما يحدث مبائنا لذاته فإنما يحدث بواسطة

الإحداث . ويعنون بالإحداث : الإيجاد والإعدام الواقعين في ذاته بقدرته من الأقوال والإرادات . ويعنون بالحدث : ما بين ذاته من الجواهر والأعراض .

ويفرقون بين الخلق والخلق ، والإيجاد والموجود والموجد ، وكذلك بين الإعدام والمعدوم . فالخلق إنما يقع بالخلق ، والخلق إنما يقع في ذاته بالقدرة ، والمعدوم إنما يصير معدوماً بالإعدام الواقع في ذاته بالقدرة .

وزعموا أن في ذاته سبحانه حوادث كثيرة مثل الإخبار عن الأمور الماضية والآنية والكتب المنزلة على الرسل عليهم السلام ، والقصص والوعود والوعيد والأحكام ، ومن ذلك السمعات والمبصرات فيما يجوز أن يسمع ويبصر ، والإيجاد والإعدام هو القول والإرادة وذلك قوله ( كن ) للشيء الذي يريد كونه ، وإرادته لوجود ذلك الشيء ، وقوله للشيء كن : صورتان .

وفسر محمد بن الهيصم الإيجاد والإعدام : بالإرادة والإيثار . قال : وذلك مشروط بالقول شرعاً ، إذ ورد في التنزيل : ( إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَا أَرَدْنَاهُ أَنْ نَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ) وقوله ( إِنَّمَا أَمْرُهُ إِذَا أَرَادَ شَيْئًا أَنْ يَقُولَ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ) .

وعلى قول الأكثرين منهم : الخلق<sup>(١)</sup> عبارة عن القول والإرادة . ثم اختلفوا في التفصيل ، فقال بعضهم : لكل موجود إيجاد ، ولكل معدوم إعدام ، وقال بعضهم : إيجاد واحد يصلح لموجودين إذا كانا من جنس واحد . وإذا اختلف الجنس تعدد الإيجاد ، وألزم بعضهم : لو افتقر كل موجود أو كل جنس إلى إيجاد ، فليفتقر كل إيجاد إلى قدرة ، فالتزم تعدد القدرة بتعدد الإيجاد .

وقال بعضهم أيضاً : تتعدد القدرة بعدد أجناس المحدثات . وأكثرهم على أنها تتعدد بعدد أجناس الحوادث التي تحدث في ذاته من الكاف والنون ، والإرادة ، والسمع ، والبصر ؛ وهي خمسة أجناس .

(١) في « الفرق بين الفرق » ١٣٢ ( وسما قوله للشيء « كن » خلقاً مخلوقاً ، وإحداثاً محدثاً ) .

ومنهم من فسر السمع والبصر بالقدرة على التسمع والتبصر، ومنهم من أثبت لله تعالى السمع والبصر أزلا ، والتسمعات والتبصرات هي إضافة المدركات إليهما .

وقد أثبتوا لله تعالى مشيئة قديمة متعلقة بأصول الحداثات وبالحوادث التي تحدث في ذاته ، وأثبتوا إرادات حادثة تتعلق بتفاصيل الحداثات .

وأجمعوا على أن الحوادث لا توجب لله تعالى وصفا ، ولا هي صفات له فتحدث في ذاته هذه الحوادث من الأقوال ، والإرادات ، والتسمعات ، والتبصرات ، ولا يصير بها قائلا ، ولا مريدا ، ولا سميعة ، ولا بصيرا ، ولا يصير بخلق هذه الحوادث محدثا ولا خالقا ، وإنما هو قائل بقائلته ، وخالق بخالقيته ، ومريد بمريدته ، وذلك قدرته على هذه الأشياء .

ومن أصلهم أن الحوادث التي يحدثها في ذاته واجبة البقاء حتى يستحيل عدمها ؛ إذ لو جاز عليها العدم لتعاقبت على ذاته الحوادث ، ولشارك الجوهر في هذه القضية ، وأيضا فلو قدر عدمها فلا يخلو : إما أن يقدر عدمها بالقدرة ، أو بإعدام يخلقه في ذاته ، ولا يجوز أن يكون عدمها بالقدرة ، لأنه يؤدي إلى ثبوت المعدوم في ذاته ، وشرط الوجود والمعدوم أن يكونا مباينين لذاته ، ولو جاز وقوع معدوم في ذاته بالقدرة من غير واسطة إعدام لجاز حصول سائر المعدومات بالقدرة ، ثم يجب طرد ذلك في الموجد ، حتى يجوز وقوع موجد محدث في ذاته ، وذلك محال عندهم ، ولو فرض إعدامها بالإعدام لجاز تقدير عدم ذلك الإعدام ، فيسلسل ، فارتكبوا لهذا التحكم استحالة عدم ما يحدث في ذاته . ومن أصلهم أن المحدث إنما يحدث في ثاني حال ثبوت الإحداث بلا فصل ، ولا أثر للإحداث في حال بقاءه .

ومن أصلهم : أن ما يحدث في ذاته من الأمر فنقسم إلى :

١ - أمر التكوين ، وهو فعل يقع تحته المفعول .

٢ - وإلى ما ليس أمر التكوين : وذلك إما خبر ، وإما أمر التكليف ، ونهى

التكليف . وهي أفعال من حيث دلت على القدرة ، ولا تقع تحتها مفعولات . هذا هو تفصيل مذاهبهم محل الحوادث .

وقد اجتهد ابن الهيصم في إرمام مقالة أبي عبد الله في كل مسألة حتى ردها من المحال الفاحش إلى نوع يفهم فيما بين العقلاء مثل التجسيم فإنه قال : أراد بالجسم : القائم بالذات ، ومثل الفوقية فإنه حمها على العلو . وأثبت الينونة غير المتناهية ، وذلك الخلاء الذى أثبتته بعض الفلاسفة ، ومثل الاستواء ، فإنه نفى المجاورة والماسة ، والتمكن بالذات غير مسألة محل الحوادث فإنها لم تقبل المreme ، فالتزمها كما ذكرنا . وهى من أشنع المحالات عقلا .

وعند القوم أن الحوادث تزيد على عدد المحدثات بكثير . فيكون في ذاته أكثر من عدد المحدثات عالم من الحوادث ، وذلك محال وشنيع .

ومما أجمعوا عليه من إثبات الصفات قولهم : البارئ تعالى عالم بعلم ، قادر بقدره ، حى بحياة ، شاء بمشيئته ، وجميع هذه الصفات صفات قديمة أزلية قائمة بذاته . وربما زادوا السمع والبصر كما أثبتته الأشعرى ، وربما زادوا اليدين ، والوجه : صفات ، قديمة ، قائمة بذاته ، وقالوا : له يد لا كالأيدي ، ووجه لا كالوجوه ، وأثبتوا جواز رؤيته من جهة فوق دون سائر الجهات .

وزعم ابن الهيصم أن الذى أطلقه المشبهة على الله عز وجل من : الهيئة ، والصورة ، والجوف ، والاستدارة ، والوفرة ، والمصاحفة ، والمعانقة ، ونحو ذلك لا يشبه سائر ما أطلقه الكرامية من : أنه خلق آدم بيده ، وأنه استوى على عرشه ، وأنه يحيى يوم القيامة لحاسبة الخلق ، وذلك أنا لا نعتقد من ذلك شيئا على معنى فاسد : من جارحتين وعضوين ؛ تفسيراً لليدين ، ولا مطابقة للمكان واستقلال العرش بالرحمن تفسيراً للاستواء ، ولا تردداً فى الأماكن التى تحيط به تفسيراً للمجىء ، وإنما ذهبنا فى ذلك إلى إطلاق ما أطلقه القرآن فقط من غير تكليف وتشبيه ، وما لم يرد به القرآن والخبر فلا نطلقه كما أطلقه سائر المشبهة والمجسمة .

وقال البارئ تعالى عالم فى الأزل بما سيكون على الوجه الذى يكون ، وشاء لتنفيذ



علمه في معلوماته فلا يتقلب علمه جهلا . ومريد لما يخلق في الوقت الذي يخلق بإرادة  
حادثه . وقائل لكل ما يحدث بقوله كن حتى يحدث ، وهو الفرق بين الإحداث  
والحدوث ، والخلق والخلق . وقال : نحن ثبت القدر خيره وشره من الله تعالى ، وأنه  
أراد الكائنات كلها خيرا وشرها ، وخلق الموجودات كلها حسنها وقبيحها ، وثبت  
للعبد فعلا بالقدرة الحادثة ويسمى ذلك : كسبا : والقدرة الحادثة مؤثرة في إثبات فائدة  
زائدة على كونه مفعولا مخوقا للبارى تعالى ، تلك الفائدة هي مورد التكليف ، والمورد  
هو المقابل بالثواب والعقاب .

\* \* \*

واتفقوا على أن العقل يحسن ويقبح قبل الشرع ، وتجب معرفة الله تعالى بالعقل  
كما قالت المعتزلة ، إلا أنهم لم يثبتوا رعاية الصلاح والأصلح واللفظ عقلا كما قالت المعتزلة  
وقالوا : الإيمان هو الإقرار باللسان فقط دون التصديق بالقلب ، ودون سائر الأعمال ،  
وفرقوا بين تسمية المؤمن مؤمنا فيما يرجع إلى أحكام الظاهر والتكليف ، وفيما يرجع إلى  
أحكام الآخرة والجزاء ، فالمنافق عندهم : مؤمن في الدنيا على الحقيقة ، مستحق للعقاب  
الأبدى في الآخرة .

وقالوا في الإمامة إنها تثبت بإجماع الأمة دون النص والتعيين كما قال أهل السنة .  
إلا أنهم جوزوا عقد البيعة لإمامين في قطرين ، وغرضهم إثبات إمامة معاوية في الشام  
باتفاق جماعة من أصحابه . وإثبات أمير المؤمنين على بالمدينة والعراقين باتفاق جماعة من  
الصحابه . ورأوا تصويب معاوية فيما استبد به من الأحكام الشرعية قتالا على طلب عثمان  
رضي الله عنه ، واستقلال بيت المال .

ومذهبهم الأصلي اتهم على رضي الله عنه في الصبر على ما جرى مع عثمان رضي الله  
عنه والسكوت عنه ، وذلك عرق نزع .

## الفصل الرابع

### الخوارج

الخوارج ، والمرجئة ، والوعيدية .

كل من خرج على الإمام الحق الذى اتفقت الجماعة عليه يسمى خارجيا ، سواء كان الخروج فى أيام الصحابة على الأئمة الراشدين ؛ أو كان بعدهم على التابعين بإحسان ، والأئمة فى كل زمان .

والمرجئة صنف آخر تكلموا فى الإيمان والعمل ، إلا أنهم وافقوا الخوارج فى بعض المسائل التى تتعلق بالإمامة

والوعيدية داخلية فى الخوارج ، وهم القائلون بتكفير صاحب الكبيرة وتخليده فى النار ، فذكرنا مذاهبهم فى أثناء مذاهب الخوارج .

\* \* \*

اعلم أن أول من خرج على أمير المؤمنين على رضى الله عنه جماعة ممن كان معه فى حرب صفين ، وأشدهم خروجاً عليه ومروفاً من الدين : الأشعث بن قيس الكندى ، ومسر بن فدكى التميمى ، وزيد بن حصين الطائى حين قالوا : القوم يدعوننا إلى كتاب الله ، وأنت تدعوننا إلى السيف ! حتى قال : أنا أعلم بما فى كتاب الله ! انفروا إلى بقية الأحزاب ! انفروا إلى من يقول : كذب الله ورسوله ، وأنتم تقولون : صدق الله ورسوله . قالوا : لترجعن الأشتر عن قتال المسلمين ، وإلا فعلنا بك مثل ما فعلنا بعثمان . فاضطر إلى رد الأشتر بعد أن هزم الجمع ، وولوا مدبرين وما بقى منهم إلا شردمة قليلة فيهم حشاشة قوة . فامثل الأشتر أمره .

وكان من أمر الحكمين : أن الخوارج حملوه على التحكيم أولا . وكان يريد أن يبعث عبد الله بن عباس رضى الله عنه فما رضى الخوارج بذلك ، وقالوا هو منك . وحملوه على بعث أبي موسى الأشعري على أن يحكم بكتاب الله تعالى . فغرى الأمر على خلاف ما رضى به . فلما لم يرض بذلك خرجت الخوارج عليه وقالوا : لم حكمت الرجال ؟ لاحكم إلا الله ، وهم المارقة الذين اجتمعوا بالنهروان .

وكبار الفرق منهم : المحكمة . والأزارقة ، والنجدات ، والبيهسية ، والعجاردة ، والثعلبية ، والإباضية ، والصفرية . والباقون فروعهم .  
ويجمعهم القول بالتبرى من عثمان وعلى رضى الله عنهما ، ويقدمون ذلك على كل طاعة ، ولا يصححون المناكحات إلا على ذلك . ويكفرون أصحاب الكبائر ويرون الخروج على الإمام إذا خالف السنة : حقا واجبا .

### ١ - الْمُحَكِّمَةُ الْأُولَى

هم الذين خرجوا على أمير المؤمنين على رضى الله عنه حين جرى أمر الحكمين . واجتمعوا بحروراء<sup>(١)</sup> من ناحية الكوفة ، ورأسهم عبد الله بن الكواء ، وعتاب بن الأعرور ، وعبد الله بن وهب الراسبي ، وعروة بن جرير ، ويزيد بن أبي عاصم الحاربي ، وحر قوص بن زهير البجلي المعروف بذي الثدية ، وكانوا يومئذ في اثني عشر ألف رجل أهل صلاة وصيام ، أعنى يوم النهروان .

وفيهم قال النبي صلى الله عليه وسلم : « تَحْقُرْ صَلَاةُ أَحَدِكُمْ فِي جَنْبِ صَلَاتِهِمْ وَصَوْمُ أَحَدِكُمْ فِي جَنْبِ صِيَامِهِمْ ، وَلَكِنْ لَا يَجَاوِزُ إِيمَانُهُمْ تَرَاقِيَهُمْ » .

فهم المارقة الذين قال فيههم : « سَيَخْرُجُ مِنْ ضِطِّي<sup>(٢)</sup> هَذَا الرَّجُلُ قَوْمٌ يَمْرُقُونَ مِنَ الدِّينِ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ » .

(١) حروراء ، قرية من قرى الكوفة . (٢) الضضي : الأصل .

وهم الذين أولهم ذوالخويرة<sup>(١)</sup> ، وآخرهم ذوالثدية . وإنما خروجهم في الزمن الأول على أمرين :

أحدهما : بدعتهم في الإمامة . إذ جوزوا أن تكون الإمامة في غير قریش ، وكل من نصبوه برأيهم وعاشر الناس على ما مثلوله من العدل واجتناب الجور كان إماما . ومن خرج عليه يجب نصب القتال معه . وإن غير السيرة وعدل عن الحق وجب عزله أو قتله . وهم أشد الناس قولاً بالقياس . وجوزوا أن لا يكون في العالم إمام أصلا . وإن احتيج إليه فيجوز أن يكون عبداً أو حراً ، أو نبطياً ، أو قرشياً .

والبدعة الثانية : أنهم قالوا : أخطأ على في التحكيم إذ حكم الرجال ولا حكم إلا الله . وقد كذبوا على على رضى الله عنه من وجهين :

(١) أحدهما : في التحكيم ؛ أنه حكم الرجال ، وليس ذلك صدقا ، لأنهم هم الذين حملوه على التحكيم .

(ب) والثاني : أن تحكيم الرجال جائز ؛ فإن القوم هم الحاكمون في هذه المسألة ، وهم رجال . ولهذا قال على رضى الله عنه « كلمة حق أريد بها باطل » وتخطوا عن هذه التخطئة إلى التكفير . ولعنوا عليا رضى الله عنه فيما قاتل الناكثين والقاسطين والمارقين .

(١) في الكامل للمبرد ٣ / ٩١٩ ط الحلبي « وروى أن رجلا أسود شديد بياض الثياب وقف على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يقسم غنائم خيبر ، ولم تكن إلا لمن شهد الحديبية . فأقبل ذلك الأسود على رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال : ماعدلت منذ اليوم ، فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى رأى الغضب في وجهه فقال عمر بن الخطاب : ألا أقتله يا رسول الله ؟ فقال رسول الله : إنه سيكون لهذا ولأصحابه نبأ . وفي حديث آخر « أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال له : ويحك : فن يعدل إذا لم أعدل ، ثم قال لأبي بكر : أقتله ، فضى ورجع فقال : يا رسول الله ، رأيته راكعا . ثم قال لعمر : أقتله ، فضى ثم رجع فقال يا رسول الله : رأيته ساجدا ، ثم قال لعلي : أقتله ، فضى ثم رجع فقال : يا رسول الله ، لم أره . فقال رسول الله : لو قتل هذا ما اختلف انثان في دين الله . »

ومن رواية أخرى « ... فقام إليه رجل مضطرب الخلق ، غائر العين ، ناقض الوجهة ، فقال له : أقد رأيته قسمة ما أريد بها وجه الله ؟ ؟ فغضب رسول الله صلى الله عليه وسلم حتى تورده خداه ، ثم قال : أيا منى الله عز وجل على أهل الأرض ولا تأمنوني ؟ فقام إليه عمر فقال : ألا أقتله يا رسول الله ؟ فقال صلى الله عليه وسلم : إنه سيكون من ضئضى هذا ... الحديث . »

فقاتل الناكثين واغتنم أموالهم ، وما سبى ذراريهم ونساءهم . وقتل مقاتلة من القاسطين ، وما اغتنم ، ولا سبى ، ثم رضى بالتحكيم . وقاتل مقاتلة المارقين واغتنم أموالهم ، وسبى ذراريهم .

وطعنوا في عثمان رضى الله عنه للأحداث التي عدوها عليه . وطعنوا في أصحاب الجمل وأصحاب صفين .

فقاتلهم على رضى الله عنه بالنهروان مقاتلة شديدة ، فما انفلت منهم إلا أقل من عشرة . وما قتل من المسلمين إلا أقل من عشرة . فانهزم اثنان منهم إلى عمان ، واثنان إلى كerman ، واثنان إلى سجستان ، واثنان إلى الجزيرة ، وواحد إلى تل مورو باليمن . وظهرت بدع الخوارج في هذه المواضع منهم وبقيت إلى اليوم .

وأول من بويع من الخوارج بالإمامة : عبد الله بن وهب الراسبي في منزل زيد ابن حصين . بايعه عبد الله بن الكواء ، وعروة بن جرير ، ويزيد بن عاصم الحاربي ، وجماعة منهم . وكان يمتنع عليهم تخرجاً ، ويستقبلهم ويؤمى إلى غيره تحزراً ، فلم يقنعوا إلا به ، وكان يوصف برأى ونجدة . فتبرأ من الحكمين ، ومن رضى بقولهما وصب أمرها . وأكفروا أمير المؤمنين علياً رضى الله عنه ، وقالوا : إنه ترك حكم الله ، وحكم الرجال . وقيل إن أول من تلفظ بهذا رجل من بني سعد بن زيد بن مناة بن تميم ، يقال له الحجاج بن عبيد الله ، يلقب بالبرك ، وهو الذي ضرب معاوية على أليته ، لما سمع بذكر الحكمين ؛ وقال : أتحمك في دين الله ؟ لا حكم إلا لله ، فلنحكم بما حكم الله في القرآن به . فسمعها رجل فقال : طعن والله فأنفذ ! فسموا المحكمة بذلك . ولما سمع أمير المؤمنين على رضى الله عنه هذه الكلمة قال : « كلمة عدل أريد بها جورٌ » ، إنما يقولون : لا إمارة ولا بد من إمارة برٍّ أو فاجر . »

ويقال إن أول سيف سل من سيوف الخوارج سيف عروة<sup>(١)</sup> بن حدير ، وذلك أن

(١) عروة بن حدير نسبة إلى أبيه ، ويسمى في كتب الأدب عروة بن أدية ؛ نسبة إلى جدته أو إلى مرضعته .

أقبل على الأشعث بن قيس فقال : ما هذه الدنيا يا أشعث ؟ وما هذا التحكيم ؟ أشرط أحدكم أوثق من شرط الله تعالى ؟ ! ثم شهر السيف والأشعث مولى فضرب به عجز البغلة ، فشبت البغلة فنفرت اليمانية . فلما رأى ذلك الأحنف مشى هو وأصحابه إلى الأشعث فسألوه الصفح ؛ ففعل .

وعروة بن حدير نجا بعد ذلك من حرب النهروان وبقي إلى أيام معاوية . ثم أتى إلى زياد بن أبيه ومعه مولى له ؛ فسأله زياد عن أبي بكر وعمر رضى الله عنهما فقال فيهما خيرا . وسأله عن عثمان ، فقال : كنت أوالى عثمان على أحواله فى خلافته ست سنين . ثم تبرأت منه بعد ذلك للأحداث التى أحدثها ، وشهد عليه بالكفر . وسأله عن أمير المؤمنين على رضى الله عنه ، فقال : كنت أتولاه إلى أن حكم الحكّمين ، ثم تبرأت منه بعد ذلك ، وشهد عليه بالكفر . وسأله عن معاوية فسبّه سبا قبيحا . ثم سأله عن نفسه فقال : أولك لزنية ، وآخرك لدعوة ، وأنت فيما بينهما بعد عاص ربك . فأمر زياد بضرب عنقه . ثم دعا مولاه فقال له : صف لى أمره واصلق . فقال : أأطنب أم أختصر ؟ فقال : بل اختصر . قال : ما أتيتك بطعام فى نهار قط ، ولا فرشت له فراشا بايل قط . هذه معاملته واجتهاده ، وذلك خبيثه واعتقاده .

## ٢ — الأزارقة

أصحاب أبى راشد نافع بن الأزرق<sup>(١)</sup> الذين خرجوا مع نافع من البصرة إلى الأهواز ،

(١) مات نافع بن الأزرق سنة ٦٠ هـ ، وفى كتاب « الفرق بين الفرق » ص ٥٠ ( لم تكن للخوارج قط فرقة أكثر عددا ولا أشد منهم شوكة . والذي جمعهم من الدين أشياء منها : قولهم بأن مخالفهم من هذه الأمة مشركون . وكان المحكمة الأولى يقولون إنهم كفرة لا مشركون . ومنها قولهم إن القعدة بمن كان على رأيهم عن الهجرة إليهم مشركون وإن كانوا على رأيهم . ومنها أنهم أوجبوا امتحان من قصد عسكرهم إذا ادعى أنه منهم أن يدفع إليه أسير من مخالفهم وأمره يقتله ؛ فإن قتله صدقوه فى دعواه أنه منهم . وإن لم يقتله قالوا : هذا منافق ومشرك ، وقتلوه . ومنها أنهم استباحوا قتل نساء مخالفهم وقتل أطفالهم ، =

فغلبوا عليها وعلى كورها ، وما وراءها من بلدان فارس وكرمان في أيام عبد الله بن الزبير ، وقتلوا عماله بهذه النواحي .

وَكَانَ مَعَ نَافِعٍ مِنْ أَمْرَاءِ الْخَوَارِجِ : عَطِيَّةُ بْنُ الْأَسْوَدِ الْحَنْفِيُّ ، وَعَبْدُ اللَّهِ بْنُ الْمَاحُوزِ وَأَخُوهُ عُثْمَانُ وَالزَّبِيرُ ، وَعَمْرُو بْنُ عَمِيرِ الْعَنْبَرِيِّ ، وَقَطَرِيُّ بْنُ الْفَجَاءِ الْمَازَنِيُّ ، وَعَبِيدَةُ

= وَزَمِعُوا أَنَّ الْأَطْفَالَ مُشْرِكُونَ ، وَقَطَعُوا بِأَنَّ الْأَطْفَالَ مُخَالِفِينَ لِمَا فِي النَّارِ . وَاسْتَحْلَوْا كُفْرَ الْأَمَانَةِ الَّتِي أَمَرَ اللَّهُ تَعَالَى بِإِدَائِهَا ، وَقَالُوا : إِنَّ مُخَالِفِينَ مُشْرِكُونَ فَلَا يَلْزَمُنَا إِدَاءُ أَمَانَتِنَا إِلَيْهِمْ . وَلَمْ يَقِيمُوا الْحَدَّ عَلَى قَاذِفِ الرَّجُلِ الْمُحْصَنِ ، وَأَقَامُوهُ عَلَى قَاذِفِ الْمُحْصَنَاتِ مِنَ النِّسَاءِ . وَقَطَعُوا يَدَ السَّارِقِ فِي الْقَبِيلِ وَالْكَثِيرِ وَلَمْ يَمْتَحِرُوا السَّرْقَةَ نَصَابًا . وَأَكْفَرَهُمُ الْأَثَمَةُ فِي هَذِهِ الْبِدْعِ الَّتِي أَحْدَثُوهَا بَعْدَ كُفْرِهِمُ الَّذِي شَارَكُوا فِيهِ الْمَحْكَمَةُ الْأُولَى ) .

( ثُمَّ الْأَزَارِقَةُ بَعْدَ اجْتِمَاعِهَا عَلَى الْبِدْعِ الَّتِي حَكَمْنَاهَا عَنْهُمْ بِإِعْمَادِ نَافِعِ بْنِ الْأَزْرَقِ وَسَمُوهُ أَمِيرَ الْمُؤْمِنِينَ ، وَانْضَمَّ إِلَيْهِمْ خَوَارِجُ عَمَانَ وَالْيَمَامَةِ فَصَارُوا أَكْثَرَ مِنْ عَشْرِينَ أَلْفًا ، وَاسْتَوْلُوا عَلَى الْأَهْوَازِ وَمَا وَرَاءَهَا مِنْ أَرْضِ فَارَسٍ وَكِرْمَانَ وَجَبُوا خَرَجَهَا ) .

وَفِي « مَقَالَاتِ الْإِسْلَامِيِّينَ » لِابْنِ الْحَسَنِ الْأَشْعَرِيِّ ١ / ٨٨ ( وَكَانَ سَبَبُ الْاِخْتِلَافِ الَّذِي أَحْدَثَهُ نَافِعٌ أَنَّ امْرَأَةً مِنْ أَهْلِ الْبَيْتِ عَرَبِيَّةً تَرَى رَأْيَ الْخَوَارِجِ تَزَوَّجَتْ رَجُلًا مِنَ الْمَوَالِ عَلَى رَأْيِهَا ، فَقَالَ لَهَا أَهْلُ بَيْتِهَا : فَضَحْتِنَا ، فَأَنْكَرَتْ ذَلِكَ . فَلَمَّا آتَى زَوْجُهَا قَالَتْ لَهُ : إِنَّ أَهْلَ بَيْتِي وَبَنِي عَمِّي قَدْ بَلَّغَهُمْ أَمْرِي وَقَدْ عَيَّرُونِي وَأَنَا خَائِفَةٌ أَنْ أَكْرَهَ عَلَى تَزْوِيجِ بَعْضِهِمْ ، فَاخْتَرْتُ لِي إِحْدَى ثَلَاثِ خِصَالٍ : إِمَّا أَنْ تَهَاجِرَ إِلَى عَسْكَرِ نَافِعٍ حَتَّى تَكُونَ مَعَ الْمُسْلِمِينَ فِي حَوْزِهِمْ وَدَارِهِمْ . وَإِمَّا أَنْ تَحْبُتِي حَيْثُ شِئْتَ ، وَإِمَّا أَنْ تَحْتَلِيَ سَبِيلِي ؛ فَخَلَّ سَبِيلَهَا . ثُمَّ إِنَّ أَهْلَ بَيْتِهَا اسْتَكْرَهُوهَا فَزَوَّجُوهَا ابْنَ عَمِّهَا لَمْ يَكُنْ عَلَى رَأْيِهَا فَكَتَبَتْ مِنْ مَحْضَرَتِهَا إِلَى نَافِعِ بْنِ الْأَزْرَقِ يَسْأَلُونَهُ مِنْ ذَلِكَ . فَقَالَ رَجُلٌ مِنْهُمْ : لِمَا لَمْ يَسْمَعْ مَا صَنَعْتَ وَلَا وَسَّعَ زَوْجُهَا مَا صَنَعَ مِنْ قَبْلِ هَجْرَتِهَا ، لِأَنَّهُ كَانَ يَنْبَغِي لَهَا أَنْ يُلْحَقًا بِنَا ، لِأَنَّ الْيَوْمَ بِمَنْزِلَةِ الْمُهَاجِرِينَ بِالْمَدِينَةِ ، وَلَا يَسَعُ أَحَدًا مِنَ الْمُسْلِمِينَ التَّخَلُّفَ عَنَّا ، كَمَا لَمْ يَسَعِ التَّخَلُّفَ عَنْهُمْ . فَتَابَعَهُ عَلَى قَوْلِهِ نَافِعُ بْنُ الْأَزْرَقِ وَأَهْلُ عَسْكَرِهِ إِلَّا نَفَرًا يَسِيرًا . وَزَعَمَتِ الْأَزَارِقَةُ أَنَّ مَنْ أَقَامَ فِي دَارِ الْكُفْرِ فَهُوَ كَافِرٌ لَا يَسْمَعُ إِلَّا الْخُرُوجَ ) .

وَقَالَ الْمُبَرِّدُ ص ١٠٣١ ج ٣ ط مصطفى الحلبي ( ... جَاءَ مَوْلَى لَبْنِي هَاشِمٍ إِلَى نَافِعٍ فَقَالَ لَهُ : إِنَّ الْأَطْفَالَ الْمُشْرِكِينَ فِي النَّارِ ، وَإِنْ مِنْ خَالَفِنَا مُشْرِكٌ ، فِدَاءُ هَؤُلَاءِ الْأَطْفَالَ لَنَا حَلَالٌ . قَالَ لَهُ نَافِعٌ : كَفَرْتَ وَأَدَلَّتْ بِنَفْسِكَ . قَالَ لَهُ : إِنْ لَمْ أَتَّكْ بِهَذَا مِنْ كِتَابِ اللَّهِ فَاقْتُلْنِي . قَالَ زَوْجُ رَبِّ لَا تَذَرِ عَلَى الْأَرْضِ مِنَ الْكَافِرِينَ دِيَارًا . إِنَّكَ إِنْ تَذَرَهُمْ يَضْلُوا عِبَادَكَ وَلَا يَلِدُوا إِلَّا فَاجِرًا كَفَارًا . فَهَذَا أَمْرُ الْكَافِرِينَ وَأَمْرُ الْأَطْفَالِ . فَشَهِدَ نَافِعٌ أَنَّهُمْ جَمِيعًا فِي النَّارِ ، وَرَأَى قَتْلَهُمْ . وَقَالَ : الدَّارُ دَارُ كُفْرٍ إِلَّا مَنْ أَظْهَرَ إِيمَانَهُ ، وَلَا يَحِلُّ أَكْلُ ذُبَابِهِمْ ، وَلَا تَنَاكُحُهُمْ ، وَلَا تَوَارَثُهُمْ . وَمَتَى جَاءَ مِنْهُمْ جَاءَ فَعَلِينَا أَنْ نَمْتَحِنَهُ . وَهُمْ كَكُفْرِ الْعَرَبِ لَا نَقْبَلُ مِنْهُمْ إِلَّا الْإِسْلَامَ أَوْ السِّيفَ ، وَالْقَعْدَ بِمَنْزِلَتِهِمْ ، وَالثَّقِيَّةَ لَا تَحُلُ . فَتَفَرَّ جَمَاعَةٌ مِنَ الْخَوَارِجِ عَنْهُ ؛ مِنْهُمْ نَجْدَةُ بْنُ حَامِرٍ ، وَحَاجَتُجْ بِقَوْلِ اللَّهِ عَزَّ وَجَلَّ - إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً ) .

ابن هلال الشكري ، وأخوه محرز بن هلال . وصخر بن حبيب التميمي ، وصالح بن مخراق العبدي ، وعبد ربه الكبير ، وعبد ربه الصغير ، في زهاء ثلاثين ألف فارس ممن يرى رأيهم ، وينخرط في سلكهم .

فأنفذ إليهم عبد الله بن الحارث بن نوفل النوفلي بصاحب جيشه مسلم بن عيسى بن كرز بن حبيب ، فقتله الخوارج وهزموا أصحابه . فأخرج إليهم أيضا عثمان بن عبد الله ابن معمر التميمي فهزموه . فأخرج إليهم حارثة بن بدر العتابي في جيش كثيف فهزموه . وخشى أهل البصرة على أنفسهم وبلدهم من الخوارج . فأخرج إليهم المهلب بن أبي صفرة فبقي في حرب الأزارقة تسع عشرة سنة إلى أن فرغ من أمرهم في أيام الحجاج . ومات نافع قبل وقائع المهلب مع الأزارقة ، وبايعوا بعده قطري بن الفجاءة المازني وسموه أمير المؤمنين وبدع الأزارقة ثمانية :

إحداها : أنه أ كفر عليا رضي الله عنه ، وقال : إن الله أنزل في شأنه : ( وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يُعْجِبُكَ قَوْلُهُ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا ، وَيُشْهِدُ اللَّهَ عَلَى مَا فِي قَلْبِهِ وَهُوَ أَلَدُّ الْخِصَامِ ) وصوب عبد الرحمن بن ملجم لعنه الله ، وقال : إن الله تعالى أنزل في شأنه : ( وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي نَفْسَهُ ابْتِغَاءَ مَرْضَاةِ اللَّهِ <sup>(١)</sup> ) .

وقال عمران بن حطان : وهو مفتي الخوارج وزاهدها وشاعرها الأكبر ، في ضربة ابن ملجم <sup>(٢)</sup> لعنه الله لعلي رضي الله عنه :

يَا ضَرْبَةً مِنْ مُنِيبٍ مَا أَرَادَ بِهَا إِلَّا لِيَبْلُغَ مِنْ ذِي الْعَرْشِ رِضْوَانَا  
إِنِّي لَأَذْكُرُهُ يَوْمًا فَأَحْسِبُهُ أَوْفَى الْبَرِيَّةِ عِنْدَ اللَّهِ مِيزَانَا

(١) البقرة آية ٢٠٧ .

(٢) قال المبرد في كتابه الكامل ٣ / ٩٢٦ ط مصطفى الحلبي .

( نظرت الخوارج في أمرها فقالوا : إن عليا ومعاوية قد أفسدا أمر هذه الأمة : فلو قتلناهما لعاد الأمر إلى حقه . وقال رجل من أشجع : والله ماعرو دونهما : وإنه لأصل هذا الفساد . )  
( فقال عبد الرحمن بن ملجم المرادي لعنة الله عليه : أنا أقتل عليا . فقالوا : وكيف لك به؟ قال : =



وعلى هذه البدعة مضت الأزارفة ، وزادوا عليه تكفير عثمان ، وطلحة ، والزبير ، وعائشة ، وعبد الله بن عباس رضى الله عنهم ، وسائر المسلمين معهم ، وتخليدهم في النار جميعا .

والثانية : أنه أ كفر القعدة ، وهو أول من أظهر البراءة من القعدة عن القتال وإن كان موافقا له على دينه ، وأ كفر من لم يهاجر إليه .

والثالثة : إباحته قتل أطفال المخالفين والنسوان معهم .

والرابعة : إسقاط الرجم عن الزانى ، إذ ليس في القرآن ذكره . وإسقاط حد القذف

عن قذف الحصنين من الرجال ، مع وجوب الحد على قاذف الحصينات من النساء .

= أغتاله . فقال الحجاج بن عبد الله الصرمي وهو البرك : وأنا أقتل معاوية . وقال زاذويه مولى بني العنبر بن عمرو بن تميم : وأنا أقتل عمرا . فأجمع رأيهم على أن يكون قتلهم في ليلة واحدة . ففعلوا تلك الليلة ليلة إحدى وعشرين من شهر رمضان ، فخرج كل واحد منهم إلى ناحية فأتى ابن ملجم الكوفة فأخفى نفسه وتزوج امرأة يقال لها قطام بنت علقمة من تيم الرباب : وكانت ترى رأى الخوارج . ويروى في بعض الأحاديث أنها قالت : لا أقتع منك إلا بصدّاق أصميه لك ، وهو ثلاثة آلاف درهم ، وعبد ، وأمة ، وأن تقتل عليا . فقال لها : لك ما سألت : فكيف لي به ؟ قالت : تروم ذلك غيلة . فإن سلمت أرحمت الناس من شر وأقت مع أهلك . وإن أصبت سرت إلى الجنة ونعيم لا يزول . فأنعم لها بذلك ، وفي ذلك يقول :

ثلاثة آلاف ، وعبد ، وقينة      وضرب على بالحسام المصمم

فلا مهر أغلى من على وإن غلا      ولا فتلك لإلادون فتك ابن ملجم

فأقام ابن ملجم ، فيقال إن امرأته قطام لامته وقالت ألا تمضى لما قصدت له؟ لشد ما أحببت أهلك ! قال : إني قد وعدت صاحبى وقتا بعينه . وكان هناك رجل من أشجع يقال له شبيب ، فوطأه عبد الرحمن . ( فلما كان ليلة إحدى وعشرين من شهر رمضان ؛ خرج ابن ملجم وشبيب الأشجعي فاعتورا الباب الذي يدخل منه على رضى الله عنه ، وكان على يخرج مغلسا ويوقظ الناس للصلاة . فخرج كما كان يفعل ، فضربه شبيب فأخطأه وأصاب سيفه الباب . وضربه ابن ملجم على صمخته فقال على : فزت ورب الكعبة : فأنكم بالرجل ) .

( فأما ابن ملجم فحمل على الناس بسيفه فأفروا له ، وتلقاه المغيرة بن نوفل بن الحارث بن عبد المطلب

بقطيفة فرمى بها عليه ، واحتمله فضربه به الأرض ، وكان المغيرة أيّدا ففقه على صدره ) .

وقال ابن ملجم ( أما والله لقد اشتريت سبقي بألف درهم ، وما زلت أعرضه ، فاي يبيعه أحد

إلا أصلحت ذلك العيب . ولقد أصميتك الدم حتى لفظه ، ولقد ضربته ضربة لو قسمت على من بالشرق لأنت عليهم ) .

والخامسة : حكمه بأن أطفال المشركين في النار مع آبائهم .

والسادسة : أن التقية غير جائزة في قول ولا عمل .

والسابعة : تجويزه أن يبعث الله تعالى نبيا يعلم أنه يكفر بعد نبوته ، أو كان كافرا

قبل البعثة . والكبائر والصغائر إذا كانت بمثابة عنده وهي كفر ، وفي الأمة من جوز

الكبائر والصغائر على الأنبياء عليهم السلام ، فهي كفر .

والثامنة : اجتمعت الأزارقة على أن من ارتكب كبيرة من الكبائر كفر كُفْرَ

ملة ، خرج به عن الإسلام جملة ، ويكون مخلدا في النار مع سائر الكفار . واستدلوا

بكفر إبليس ، وقالوا : ما ارتكب إلا كبيرة حيث أمر بالسجود لآدم عايه السلام

فامتنع ، وإلا فهو عارف بوحدانية الله تعالى .

### ٣ - المنجّات العاذرة

أصحاب نجدة بن عامر الحنفي<sup>(١)</sup> ، وقيل عاصم . وكان من شأنه أنه خرج من اليمامة

(١) قتله أصحابه سنة ٦٩ هـ ، في كتاب « الفرق بين الفرق » ( ثم قال - أي نجدة - الدين أمان ؛

أحدهما : معرفة الله تعالى ، ومعرفة رسله ، وتحريم دماء المسامين ، وتحريم غصب أموال المسلمين ، والإقرار

بما جاء من عند الله تعالى جملة . فهذا واجب معرفته على كل مكلف . وما سواه فالناس معذرون بجهالة حتى

يقيم عليه الحجة في الحلال والحرام . فن استحل باجتهاده شيئا محرما فهو معذور . ومن خاف العذاب على المجتهد

المحتلي قبل الحجة عليه فهو كافر ) .

( الثاني : ومن بدع نجدة أنه تولى أصحاب الحدود من موافقيه وقال : لعل الله يعذبهم في نار غير نار

جهنم ثم يدخلهم الجنة . وزعم أن النار يدخلها من خالفه في دينه . ومن ضلالاته أنه أسقط حد الحر .

ومنها أيضا أنه قال : من نظر نظرة صغيرة أو كذب كذبة صغيرة وأصر عليها فهو مشرك . ومن رذى ومرق

وشرب الخمر غير مصر عليه فهو مسلم إذا كان من موافقيه على دينه ) .

( فلما أحدث هذه الأحداث وعذر أتباعه بالجهالات استنابة أكثر أتباعه من أصدائه ، وقالوا : أخرج

إلى المسجد وتب من أحداثك ، ففعل ذلك . ثم إن قوما منهم ندموا على استنابته وانضموا إلى العاذرين له

وقالوا له : أنت الإمام ولك الاجتهاد ، ولم يكن لنا أن نستتيبك ، فتب من توبتك ، راستقب الذين

استنابوك وإلا نابلناك . وصار راشد الطويل مع أبي فديك يدا واحدة . فلما استولى أبو فديك

على اليمامة علم أن أصحاب نجدة إذا عادوا من غزواتهم أعادوا إلى الإمامة فطلب نجدة لبعثته ، =

مع عسكره يريد اللحق بالأزارقة . فاستقبله أبو فديك ، وعطية بن الأسود الحنفي في الطائفة الذين خالفوا نافع بن الأزرق ، فأخبروه بما أحدثه نافع من الخلاف ، بتكفير القعدة عنه ، وسائر الأحداث والبدع . وبايعوا نجدة وسموه أمير المؤمنين . ثم اختلفوا على نجدة فأكفره قوم منهم لأموار تقوموا عليه

منها أنه بعث ابنه مع جيش إلى أهل القطيف فقتلوا رجالهم ، وسبوا نساءهم وقوموها على أنفسهم وقالوا : إن صارت قيمتهن في حصصنا فذاك ، وإلا ردنا الفضل ، ونكحوهن قبل القسمة . وأكلوا من الغنيمة قبل القسمة فلما رجعوا إلى نجدة وأخبروه بذلك قال : لم يسعكم ما فعلتم ؟ قالوا : لم نعلم أن ذلك لا يسعنا ، فعذرهم بجهالتهم . واختلف أصحابه بذلك . فنهزم من واقعه ، وعذر بالجهالات في الحكم الاجتهادي ، وقالوا : الدين أمران :

أحدهما : معرفة الله تعالى ، ومعرفة رسوله عليهم الصلاة والسلام ، وتحريم دماء المسلمين ، يعنون موافقيهم . والآخر بما جاء من عند الله بجملة ، فهذا واجب على الجميع ، والجهل به لا يعذر فيه .

والثاني : ما سوى ذلك ، فالناس معذورون فيه إلى أن تقوم عليهم الحجة في الحلال والحرام . قالوا : ومن جوز العذاب على المجتهد الخطي في الأحكام قبل قيام الحجة عليه فهو كافر .

= فاخفى نجدة في دار بعض هاذريه ينتظر رجوع عساكره الذين كان قد فرقه في سواحل الشام ونواحي اليمن . ونادى منادى أبي فديك : من دلنا على نجدة فله عشرة آلاف درهم . وأي ملوك دلنا عليه فهو حر . فدل عليه أمة الذين كان نجدة عندهم فأنفذ أبو فديك راشد الطويل في عسكره إليه فكبسوه وحملوا رأسه إلى أبي فديك . فلما قتل نجدة صارت النجيدات بعده ثلاث فرق : فرقة أكفرتهم وصارت إلى أبي فديك ، كراشد الطويل ، وأبي بهس ، وأبي الشمر أخ وأتباعهم . وفرقة عذرتهم فيما فعل وهم النجيدات اليوم . وفرقة من النجيدات بعدوا عن الإمامة وكانوا بناحية البصرة : شكوا فيما حكى من أحداث نجدة ، وتوقفوا في أمره وقالوا : لاندري هل أحدث تلك الأحداث أم لا ، فلا نبرأ منه إلا باليقين .

( وبقى أبو فديك بعد قتل نجدة إلى أن بعث إليه عبد الملك بن مروان : عمر بن عبيد الله بن معمر التميمي في جند فقتلوا أبا فديك وبعثوا رأسه إلى عبد الملك بن مروان ، فهذه قصة العجيدات ) .

واستحل نجدة بن عامر دماء أهل العهد والذمة وأموالهم في حال التقية ، وحكم بالبراءة ممن حرمها قال : وأصحاب الحدود من موافقيه ، لعل الله تعالى يعفو عنهم . وإن عذبهم ففي غير النار ، ثم يدخلهم الجنة ، فلا تجوز البراءة عنهم .

قال : ومن نظر نظرة ، أو كذب كذبة صغيرة أو كبيرة وأصر عليها فهو مشرك . ومن زنى ، وشرب ، وسرق غير مصرّ عليه فهو غير مشرك ، وغلظ على الناس في حد الخمر تغليظاً شديداً .

ولما كاتب عبد الملك بن مروان وأعطاه الرضى ، نعم عليه أصحابه فيه . فاستتابوه فأظهر التوبة فتركوا النعمة عليه والتعرض له ، وندمت طائفة على هذه الاستتابة وقالوا : أخطأنا وما كان لنا أن نستتيب الإمام ، وما كان له أن يتوب باستتابةنا إياه . فتأبوا من ذلك ، وأظهروا الخطأ . وقالوا له : تب من توبتك ، وإلا نابذناك ، فتأب من توبته . وفارقه أبو فديك وعطية ، ووثب عليه أبو فديك فقتله ثم برى أبو فديك من عطية . وعطية من أبي فديك وأنفذ عبد الملك بن مروان : عمر بن عبيد الله بن معمر التميمي مع جيش إلى حرب أبي فديك فخاربه أياماً فقتله ، ولحق عطية بأرض سجستان ، وبقال لأصحابه العطوية . ومن أصحابه : عبد الكريم بن عجرد زعيم العجاردة .

و نما قيل للنجدات : العاذرية ، لأنهم عذروا بالجهالات في أحكام الفروع . وحكى السكعي عن النجدات : أن التقية جائزة في القول والعمل كله وإن كان في قتل النفوس قال : واجتمعت النجدات على أنه لا حاجة للناس إلى إمام قط . وإنما عليهم أن يتناصفوا فيما بينهم . فإن هم رأوا أن ذلك لا يتم إلا بإمام يحملهم عليه فأقاموه جاز .

ثم افترقوا بعد نجدة إلى : عطوية ، وفديكية . وبرى كل واحد منهما عن صاحبه بعد قتل نجدة . وصارت الدار لأبي فديك إلا من تولى نجدة ، وأهل سجستان وخراسان وكرمان وقبستان من الخوارج على مذهب عطية .

وقيل : كان نجدة بن عامر ، ونافع بن الأزرق قد اجتمعا بمكة مع الخوارج على

ابن الزبير ثم تفرقا عنه . واختلف نافع ونجدة ، فصار نافع إلى البصرة ، ونجدة إلى اليمامة .

وكان سبب اختلافهما أن نافعا قال: التقية لأجل ، والقعود عن القتال كفر . واحتج بقول الله تعالى : ( إِذَا فَرِيقٌ مِنْهُمْ يَخْشَوْنَ النَّاسَ كَخَشْيَةِ اللَّهِ <sup>(١)</sup> ) وبقوله تعالى : ( يُقَاتِلُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ وَلَا يَخَافُونَ لَوْمَةَ لَائِمٍ ) .

وخالفه نجدة وقال : التقية جائزة ، واحتج بقول الله تعالى : ( إِلَّا أَنْ تَتَّقُوا مِنْهُمْ تُقَاةً <sup>(٢)</sup> ) وبقوله تعالى : ( وَقَالَ رَجُلٌ مُؤْمِنٌ مِنْ آلِ فِرْعَوْنَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ <sup>(٣)</sup> ) وقال : القعود جائز ، والجهاد إذا أمكنه أفضل ، قال الله تعالى : ( وَفَضَّلَ اللَّهُ الْمُجَاهِدِينَ عَلَى الْقَاعِدِينَ أَجْرًا عَظِيمًا <sup>(٤)</sup> ) .

وقال نافع : هذا في أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم حين كانوا مقهورين ، وأما في غيرهم مع الإمكان فالقعود كفر ، لقول الله تعالى : ( وَقَعَدَ الَّذِينَ كَذَبُوا اللَّهَ وَرَسُولَهُ <sup>(٥)</sup> ) .

#### ٤ — البيهسية

أصحاب أبي بيهس الهيصم بن جابر ، وهو أحد بنى سعد بن ضبيعة ، وقد كان الحجاج طلبه أيام الوليد فهرب إلى المدينة ، فطلبه بها عثمان بن حيان المزني فظفر به وحبسه . وكان يسامره إلى أن ورد كتاب الوليد بأن يقطع يديه ورجليه ثم يقتله ، ففعل به ذلك .

وكفر أبو بيهس : إبراهيم ، وميمون في اختلافهما في بيع الأمة ، وكذلك كفر

(٢) آل عمران آية ٢٨ .

(٤) النساء آية ٩٥ .

(١) النساء آية ٧٦ .

(٣) غافر آية ٢٨ .

(٥) التوبة آية ٩٠ .

الواقفية . وزعم أنه لا يسلم أحد حتى يقر بمعرفة الله تعالى ومعرفة رسله ومعرفة ما جاء به .  
النبي صلى الله عليه وسلم . والولاية لأوليائه ، الله تعالى ، والبراءة من أعداء الله . فمن جملة  
ما ورد به الشرع وحكم به ما حرم الله وجاء به الوعيد ، فلا يسعه إلا معرفته بعينه ،  
وتفسيره والاحتراز عنه . ومنه ما ينبغى أن يعرف باسمه ، ولا يضره ألا يعرفه بتفسيره  
حتى يبتلى به . وعليه أن يقف عند ما لا يعلم ولا يأتى بشيء إلا بعلم . وبرى أبو بهيس  
عن الواقفية لقولهم : إنا نقف فيمن واقع الحرام وهو لا يعلم أحلالا . واقع أم حراما ؟  
قال : كان من حقه أن يعلم ذلك .

والإيمان : هو أن يعلم كل حق وباطل ؛ وأن الإيمان هو العلم بالقلب دون القول  
والعمل ، ويحكى عنه أنه قال : الإيمان هو الإقرار والعلم . وليس هو أحد الأمرين  
دون الآخر .

وعامة البيهسية على أن العلم والإقرار والعمل كله إيمان . وذهب قوم منهم إلى أنه  
لا يحرم سوى ما ورد في قوله تعالى : ( قُلْ لَا أَجِدُ فِيمَا أُوحِيَ إِلَيَّ مُحَرَّمًا عَلَى طَاعِمٍ  
يَطْعُمُهُ <sup>(١)</sup> ) الآية . وما سوى ذلك فكله حلال .

ومن البيهسية قوم يقال لهم العونية <sup>(٢)</sup> ، وهم فرقتان :

١ — فرقة تقول : من رجع من دار الهجرة إلى القعود برئنا منه .

٢ — وفرقة تقول : بل نتولاهم ، لأنهم رجعوا إلى أمر كان حلالا لهم .

والفرقتان اجتمعتا على أن الإمام إذا كفر كفرت الرعية : الغائب منهم ، والشاهد  
ومن البيهسية <sup>(٣)</sup> صنف يقال لهم أصحاب التفسير ، زعموا أن من شهد من المسلمين  
شهادة أخذ بتفسيرها وكيفيتها .

(١) الأنعام آية ١٤٥ .

(٢) في « الفرق بين الفرق » ص ٦٥ العونية بالفاء وكذلك في مقالات الإسلاميين » ص ١١٥ ج ١ .

(٣) في « مقالات الإسلاميين » ص ١١٧ ج ١ ( ومن البيهسية فرقة يسمون أصحاب التفسير . كان

صاحب يدهم رجل يقال له الحكم بن مروان من أهل الكوفة . زعم أنه من شهد على المسلمين لم تجز =

وصنف يقال لهم أصحاب<sup>(١)</sup> السؤال ، قالوا : إن الرجل يكون مسلماً إذا شهد الشهادتين ، وتبرأ ، وتولى ، وآمن بما جاء من عند الله جملة ، وإن لم يعلم فيسأل ما افترض الله عليه ، ولا يضره أن لا يعلم حتى يبتلى به فيسأل . وإن واقع حراماً لم يعلم تحريره فقد كفر . وقالوا في الأطفال بقول الثعلبية : إن أطفال المؤمنين مؤمنون ، وأطفال الكافرين كافرون ، ووافقوا القدرية في القدر ، وقالوا : إن الله تعالى فوض إلى العباد ، فليس لله في أعمال العباد مشيئة ، فبرئت منهم عامة البيهسية . وقال بعض البيهسية : إن واقع الرجل حراماً لم يحكم بكفره حتى يرفع أمره إلى الإمام الوالي ويحده ، وكل ما ليس فيه حد فهو مغفور .

وقال بعضهم : إن السكر إذا كان من شراب حلال فلا يؤخذ صاحبه بما قال فيه وفعل .

وقالت العونية : السكر كفر ، ولا يشهدون أنه كفر ما لم ينضم إليه كبيعة أخرى من ترك الصلاة ، أو قذف الحصن .

\* \* \*

ومن الخوارج : أصحاب صالح بن مسرح ، ولم يبلغنا عنه أنه أحدث قولاً تميز به عن أصحابه ، فخرج على بشر بن مروان ، فبعث إليه بشر بن الحارث بن عميرة أو الأشعث

= شهادتهم إلا بتفسير الشهادة كيف هي ؟ قالوا : ولو أن أربعة شهدوا على رجل منهم بالزنا لم تجز شهادتهم حتى يشهدوا كيف هو ؟ وهكذا قالوا في سائر الحدود . فبرئت منهم البيهسية على ذلك وسومهم أصحاب التنسير .

(١) المصدر السابق ص ١١٥ ج ١ ( ومن البيهسية فرقة يقال لهم أصحاب شيبب النجراfi ، يعرفون بأصحاب السؤال . والذي أبدعوه أنهم زعموا أن الرجل يكون مسلماً إذا شهد أن لا إله إلا الله وأن محمداً عبده ورسوله ، وتولى أولياء الله ، وتبرأ من أعدائه ، وأقر بما جاء من عند الله جملة وإن لم يعلم سائر ما افترض الله سبحانه عليه ما سوى ذلك : أفرض هو أم لا ؟ فهو مسلم حتى يبتلى بالعمل فيسأل . وقالوا في أطفال المؤمنين بقول ثعلبية : إنهم مؤمنون أطفالاً وبالغين حتى يكفروا . وإن أطفال الكفار كفار أطفالاً ، وبالغين حتى يؤمنوا ، وقالوا بقول المعتزلة في القدر . فبرئت منهم البيهسية ) .

ابن عميرة الهمداني ، أنفذه الحجاج لقتاله ، فأصاب صالحا جراحة في قصر جلولاء ، قاستخلف مكانه شبيب بن يزيد بن نعيم الشيباني المكنى بأبي الصحراري ؛ وهو الذي غلب على الكوفة ، وقتل من جيش الحجاج أربعة وعشرين أميرا ، كلهم أمراء الجيوش ، ثم انهزم إلى الأهواز ؛ وغرق في نهر الأهواز وهو يقول : ( ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ <sup>(١)</sup> ) .

وذكر اليمان أن الشيبية يسمون مرجئة الخوارج ؛ لما ذهبوا إليه من الوقف في أمر صالح . ويحكى عنه أنه برى منه وفارقه ، ثم خرج يدعى الإمامة لنفسه ، ومذهب شبيب ما ذكرناه من مذاهب اليهسية ، إلا أن شوكته وقوته ومقاماته مع المخالفين مما لم يكن لخارج من الخوارج ، وقصته المذكورة في التواريخ .

### • — العجاردة

أصحاب <sup>(٢)</sup> عبد الكريم بن عجرد ، وافق النجدات في بدعهم ، وقيل : إنه كان من أصحاب أبي بهس ، ثم خالفه وتفرّد بقوله : تجب البراءة عن الطفل حتى يدعى إلى الإسلام . ويجب دعاؤه إذا بلغ ، وأطفال المشركين في النار مع آبائهم ، ولا يرى المال فيئا حتى يقتل صاحبه ، وهم يتولون القعدة إذا عرفوهم بالديانة ، ويرون الهجرة فضيلة لا فريضة ، ويكفرون بالكبائر ، ويحكى عنهم أنهم ينكرون كون سورة يوسف من القرآن ، ويزعمون أنها قصة من القصص ، قالوا : ولا يجوز أن تكون قصة العشق من القرآن .

(١) يس آية ٢٨ .

(٢) في « مقالات الإسلاميين » ص ١ ج ٩٥ ( وذكر الكرايبسي في بعض كتبه أن العجاردة والميمونية يجوزون نكاح بنات البنين ، وبنات البنات ، وبنات بنات الإخوة ، وبنات بنى الإخوة ، ويقولون إن الله حرم البنات وبنات الإخوة ، وبنات الأخوات . وحكى لنا عنهم ما لم نتحققه أنهم يزعمون أن سورة يوسف ليست من القرآن ) .



ثم إن العجاردة افترقوا أصنافا، ولكل صنف مذهب على حياله، إلا أنهم لما كانوا من جملة العجاردة أو ردناهم على حكم التفصيل بالجداول والضلع وهم :

(١) الصلتية : أصحاب عثمان بن أبي الصلت، أو الصلت<sup>(١)</sup> بن أبي الصلت .  
تفرد عن العجاردة بأن الرجل إذا أسلم توليناه وتبرأنا من أطفاله حتى يدركوا فيقبلوا الإسلام .

ويحكي عن جماعة منهم أنهم قالوا: ليس لأطفال المشركين والمسلمين ولاية ولا عداوة حتى يبلغوا فيدعوا إلى الإسلام فيقروا، أو ينكروا .

(ب) الميمونية: أصحاب ميمون بن خالد. كان من جملة العجاردة إلا أنه تفرد عنهم بإثبات القدر خيره وشره من العبد . وإثبات الفعل للعبد خلقا وإبداعا، وإثبات الاستطاعة قبل الفعل، والقول بأن الله تعالى يريد الخير دون الشر، وليس له مشيئة في معاصي العباد . وذكر الحسين الكرايسى في كتابه الذى حكى فيه مقالات الخوارج: أن الميمونية يميزون نكاح بنات البنات، وبنات أولاد الإخوة والأخوات، وقالوا: إن الله تعالى حرم نكاح البنات، وبنات الإخوة والأخوات، ولم يحرم نكاح أولاد هؤلاء .

وحكى الكعبى والأشعرى عن الميمونية إنكارها كون سورة يوسف من القرآن، وقالوا بوجوب قتال السلطان، وحده، ومن رضى بحكمه، فأما من أنكره فلا يجوز قتاله إلا إذا أعان عليه، أو طعن في دين الخوارج، أو صار دليلا للسلطان، وأطفال المشركين عندهم في الجنة .

(ج) الحمزية : أصحاب حمزة بن أدرك<sup>(٢)</sup> . وافقوا الميمونية في القدر وفى سائر

(١) « الفرق بين الفرق » ص ٥٦ (وقيل صلت بن أبي الصلت) .

(٢) « الفرق بين الفرق » ص ٥٨ (حمزة بن أدرك) وقال عبد القاهر من الحمزية ( هؤلاء أتباع

حمزة بن أدرك الذى عاث في سبستان وغراسان ومكران وقهستان وكرمان ، وهزم الجيوش الكثيرة . =

( ٩ - الملل والنحل - أول )

بدعها ، إلا في أطفال مخالفيهم والمشرّكين فإنهم قالوا : هؤلاء كلهم في النار .  
وكان حمزة من أصحاب الحسين بن الرقاد الذي خرج بسجستان من أهل أوق ،  
وخالفه خلف الخارجي في القول بالقدر ، واستحقاق الرئاسة ، فبرى كل واحد منهما  
عن صاحبه ، وجوز حمزة إمامين في عصر واحد ، ما لم تجتمع الكلمة ، ولم تقهر  
الأعداء .

( د ) الخلفيّة : أصحاب خلف الخارجي ؛ وهم من خوارج كرمان ومكران ،  
خالفوا الحمزية في القول بالقدر ، وأضافوا القدر خيره وشره إلى الله تعالى ، وسلّكوا  
في ذلك مسلك أهل السنة ، وقالوا : الحمزية ناقضوا حيث قالوا : لو عذب الله العباد على  
أفعال قدرها عليهم ، أو على ما لم يفعلوه كان ظلما ، وقضوا بأن أطفال المشرّكين  
في النار ، ولا عمل لهم ولا ترك ، وعلمنا من أعجب ما يعتقد من التناقض .

( هـ ) الأطراف : فرقة على مذهب حمزة في القول بالقدر ، إلا أنهم عذروا  
أصحاب الأطراف في ترك ما لم يعرفوه من الشريعة إذا أتوا بما يعرف لزومه من طريق  
العقل ، وأثبتوا واجبات عقلية كما قالت القدرية . ورئيسهم غالب بن شاذك من سجستان ،  
وخالفهم عبد الله السديوري وتبرأ منهم .

---

= وكان في الأصل من المعجادة الحازمية ثم خالفهم في باب القدر والاستقامة فقال فيهما بقول القدرية فأكفرته  
الحازمية في ذلك ، ثم زعم مع ذلك أن أطفال المشرّكين في النار ، فأكفرته القدرية وذلك . ثم إنه والى القعدة من  
الخوارج مع قوله بتكفير من لا يوافقه على قتال مخالفيه من فرق هذه الأمة مع قوله بأنهم مشركون . وكان  
إذا قاتل قومه وهزمهم أمر بإحراق أموالهم وعقر دوابهم . وكان مع ذلك يقتل الأسراء من مخالفيهم ) .  
وكان ظهوره في أيام هارون الرشيد سنة تسع وسبعين ومائة . وبقى الناس في فتنته إلى أن مضى صدر  
من أيام خلافة المأمون . وأخيرا تمكنت جيوش المأمون من هزيمته ، وقتل حمزة في آخر موقعة له مع جيوش  
الخليفة ( .

وفي « مقالات الإسلاميين » ج ١ ص ٩٤ ( الحمزية أصحاب رجل يدعى حمزة ، ثبتوا على قول الميمونية  
بالقدر ، وأنهم يرون قتال السلطان خاصة ومن رضى بحكمه فلأمره فلا يرون قتله إلا إذا أعان عليهم  
أو طعن في دينهم ، أو صار عونا للسلطان ، أو دليلا له . وحكى زرقان أن المعجادة أصحاب حمزة لا يرون  
قتل أهل القبلة ولا أخذ المال في السر حتى يبعث الحرب ) .  
ولسكن التاريخ يذكر أن حمزة كان سفاكا للدماء ، وأنه أزهق آلاف الأرواح ظلما وعدوانا .

ومنهـم الحمـدية أصحاب محمد بن رزق ، وكان من أصحاب الحسين بن الرقاد ، ثم برى منه .

( و ) الشُّعْبِيَّة : أصحاب شعيب بن محمد ، وكان مع ميمون من جملة العجاردة ، إلا أنه برى منه حين أظهر القول بالتدريـس .

قال شعيب : إن الله تعالى خالق أعمال العباد ، والعبد مكتسب لها قدرة وإرادة ، مسئول عنها خيرا وشرا ، مجازى عليها ثوابا وعقابا ، ولا يكون شيء في الوجود إلا بمشيئة الله تعالى ، وهو على بدع الخوارج في الإمامة والوعيد ، وعلى بدع العجاردة في حكم الأطفال ، وحكم النعمدة والتولى والتبريـس .

( ز ) الحازمية : أصحاب حازم بن عليّ ، أخذوا بقول شعيب في أن الله تعالى خالق أعمال العباد ، ولا يكون في سلطانه إلا ما يشاء ، وقالوا بالموافاة ، وأن الله تعالى إنما يتولى العباد على ما علم أنهم صائرون إليه في آخر أمرهم من الإيمان ، ويتبرأ منهم على ما علم أنهم صائرون إليه في آخر أمرهم من الكفر ، وأنه سبحانه لم يزل محبا لأوليائه مبغضا لأعدائه .

ويحكي عنهم أنهم يتوقفون في أمر عليّ رضي الله عنه ، ولا يصرحون بالبراءة عنه ، ويصرحون بالبراءة في حق غيره .

## ٦ — الثعالبة

أصحاب ثعلبة بن عامر ، كان مع عبد الكريم بن عجرد يدا واحدة إلى أن اختلفا في أمر الأطفال فقال ثعلبة : إنا على ولايتهم صفارا وكبارا حتى نرى منهم إنكارا للحق ورضا بالجور ، فتبرأت العجاردة من ثعلبة ، ونقل عنه أيضا أنه قال : ليس له حكم في حال الطفولة من ولاية وعداوة ، حتى يندركوا ويدعوا . فإن قبلوا فذاك ، وإن

أنكروا كفروا . وكان يرى أخذ الزكاة من عبيدهم إذا استغنوا ، وإعطاءهم منها إذا افتقروا .

( أ ) الأخنسية : أصحاب أخنس بن قيس ، من جملة الثعلبية ، وانفرد عنهم بأن قال : أتوقف في جميع من كان في دار التقية من أهل القبلة ؛ إلا من عرف منه إيمان فأتولاه عليه ، أو كفر فأتبرأ منه ، وحرموا الاغتيل والقتل ، والسرقه في السر ، ولا يبدأ أحد من أهل القبلة بالقتال حتى يدعى إلى الدين ، فإن امتنع قوتل ؛ شوى من عرفوه بعينه على خلاف قولهم ، وقيل إنهم جوزوا تزويج المسلمات من مشركى قومهم أصحاب الكبائر ، وهم على أصول الخوارج في سائر المسائل .

( ب ) المعبديّة : أصحاب معبد بن عبد الرحمن ، كان من جملة الثعلبية خالف الأحنس في الخطأ الذى وقع له في تزويج المسلمات من مشرك ، وخالف ثعلبة فيما حكم من أخذ الزكاة من عبيدهم ، وقال : إني لأبرأ منه بذلك ، ولا أدع اجتهادى في خلافه ، وجوزوا أن تصير سهام الصدقة سهماً واحداً في حال التقية .

( ج ) الرشيديّة : أصحاب رشيد الطوسى ، ويقال لهم العشرية ، وأصلهم أن الثعلبية كانوا يوجبون فيما سقى بالأنهار والغنى نصف العشر ، فأخبرهم زياد بن عبد الرحمن أن فيه العشر ، ولا تجوز البراءة ممن قال فيه نصف العشر قبل هذا ، فقال رشيد : إن لم تجز البراءة منهم فإننا نعمل بما عملوا ، فافترقوا في ذلك فرقتين .

( د ) الشيبانية : أصحاب شيبان بن سلمة ، الخارج في أيام أبى مسلم<sup>(١)</sup> ، وهو المعين له ولعل بن الكرماني على نصر بن سيار ، وكان من الثعلبية ، فلما أعانها برئت منه الخوارج ، فلما قتل شيبان ذكر قوم توبته ، فقالت الثعلبية : لا تصح توبته لأنه قتل الموافقين لنا في المذهب ، وأخذ أموالهم ، ولا تقبل توبة من قتل مسلماً وأخذ ماله إلا بأن يقتص من نفسه ، ويرد الأموال ، أو يوهب له ذلك .

(١) هو أبو سلم الخراساني مؤسس الدولة العباسية ، قتله المنصور سنة ١٦٨ هـ .

ومن مذهب شيبان أنه قال بالجبر ، ووافق جهم بن صفوان في مذهبه إلى الجبر ، ونفى القدرة الحادثة . وينقل عن زياد بن عبد الرحمن الشيباني أبي خالد أنه قال : إن الله تعالى لم يعلم حتى خلق لنفسه علما ، وأن الأشياء إنما تصير معلومة له عند حدوثها ووجودها ، ونقل عنه أنه تبرأ من شيبان ، وأكفره حين نصر الرجلين ، ف وقعت عامة الشيبانية بمرجان ، ونسا ، وأرمينية ، والذي تولى شيبان وقال بتوبته : عطية الجرجاني وأصحابه .

( هـ ) المَكْرَمِيَّة : أصحاب مكرم بن عبد الله العجلي ، كان من جملة الثعالبة وتفرّد عنهم بأن قال تارك الصلاة كافر ، لامن أجل ترك الصلاة ولكن من أجل جهله بالله تعالى . وطرد هذا في كل كبيرة يرتكبها الإنسان . وقال : إنما يكفر لجهله بالله تعالى ، وذلك أن العارف بوحداية الله تعالى ، وأنه المطلع على سره وعلايته ، المجازي على طاعته ومعصيته ، أن يتصور منه الإقدام على المعصية ، والاجترأ على المخالفة مالم يغفل عن هذه المعرفة ، ولا يبالي بالتكليف منه وعن هذا قال النبي عليه الصلاة والسلام : « لَا يَزْنِي الزَّانِي حِينَ يَزْنِي وَهُوَ مُؤْمِنٌ ، وَلَا يَسْرِقُ السَّارِقُ حِينَ يَسْرِقُ وَهُوَ مُؤْمِنٌ » الخبر .

وخالفوا الثعالبة في هذا القول وقالوا : بإيمان الموافاة ، والحكم بأن الله تعالى إنما يتولى عباده ويعاديهم على ما هم صائرون إليه من موافاة الموت ، لا على أعمالهم التي هم فيها ؛ فإن ذلك ليس بموثوق به إصراراً عليه مالم يصل المرء إلى آخر عمره ، ونهاية أجله . فحينئذ إن بقي على ما يعتقد فذلك هو الإيمان فنواليه ، وإن لم يبق فنعاديّه . وكذلك في حق الله تعالى : حكم الموالاتة والمعاداة عَلَى ما علم منه حال الموافاة ، وكلهم عَلَى هذا القول .

( و ) المَعْلُومِيَّةُ والمَجْهُولِيَّةُ : كانوا في الأصل حازمية ، إلا أن المعلومية قالت : من لم يعرف الله تعالى بجميع أسمائه وصفاته فهو جاهل به ، حتى يصير عالماً بجميع ذلك ، فيكون مؤمناً . وقالت : الاستطاعة مع الفعل ، والفعل مخلوق للعبد ، فبرئت منهم الحازمية .

وأما المجهولية فإنهم قالوا : من علم بعض أسماء الله تعالى وصفاته وجهل بعضها ، فقد عرفه تعالى . وقالت : إن أفعال العباد مخلوقة لله تعالى  
( ز ) الدُّعِيَّة : أصحاب يحيى بن أصدَم . أبدعوا القول بأن قطع على أنفسنا بأن من اعتقد اعتقادنا فهو من أهل الجنة ولا نقول : إن شاء الله ، فإن ذلك شك في الاعتقاد . ومن قال : أنا مؤمن إن شاء الله ، فهو شاك . فنحن من أهل الجنة قطعا ، من غير شك .

## ٧ الإِبَاضِيَّة

أصحاب عبد الله بن إباض<sup>(١)</sup> الذي خرج في أيام مروان بن محمد ، فوجه إليه عبد الله بن محمد بن عطية ، فقاتله بقبالة<sup>(٢)</sup> وقيل إن عبد الله بن يحيى الإباضي كان رفيقا له في جميع أحواله وأقواله . قال : إن مخالفينا من أهل القبلة كفار غير مشركين ، ومناحتهم جائزة ، وموارثهم حلال . وغنيمة أموالهم من السلاح والكراع عند الحرب حلال ، وما سواه حرام . وحرام قتلهم وسبيهم في السر غيلة ، إلا بعد نصب القتال ، وإقامة الحجة .

وقالوا : إن دار مخالفينهم من أهل الإسلام دار توحيد ، إلا معسكر السلطان فإنه دار بغى . وأجازوا شهادة مخالفينهم على أوليائهم ، وقالوا في مرتكبي الكبائر : إنهم موحدون لأمؤمنون .

وحكى الكعبي عنهم : أن الاستطاعة عَرَض من الأعراض ، وهي قبل الفعل ، بها يحصل الفعل ، وأفعال العباد مخلوقة لله تعالى : إحدانا وإبداعا ، ومكتسبة للعبد حقيقة ، لا مجازا ، ولا يسمون إمامهم أمير المؤمنين ، ولا أنفسهم مهاجرين ، وقالوا : العالم يفتى كله

(١) من بني مرة بن عبيد بن تميم ، خرج في آخر دولة بني أمية .

(٢) قبالة : بلدة بأرض تهامة في الطريق إلى صنعاء .

إذا فني أهل التكليف . قال : وأجمعوا على أن من ارتكب كبيرة من الكبائر كفر ، كفر النعمة ، لا كفر الملة . وتوقفوا في أطفال المشركين ، وجوزوا تعذيبهم على سبيل الانتقام وأجازوا أن يدخلوا الجنة تفضلا . وحكى الكعبى عنهم أنهم قالوا بطاعة لا يراد بها الله تعالى ، كما قال أبو الهذيل .

ثم اختلفوا في النفاق : أيسمى شركا أم لا ! قالوا : إن المناقطين في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا موحدين ، إلا أنهم ارتكبوا الكبائر ، فكفروا بالكبيرة لا بالشرك وقالوا : كل شيء أمر الله تعالى به فهو عام ليس بخاص . وقد أمر به المؤمن والكافر ، وليس في القرآن خصوص . وقالوا : لا يخلق الله تعالى شيئا إلا دليلا على وحدانيته ، ولا بد أن يدل به واحدا . وقال قوم منهم : يجوز أن يخلق الله تعالى رسولا بلا دليل . ويكلف العباد بما أوحى إليه . ولا يجب عليه إظهار المعجزة ، ولا يجب على الله تعالى ذلك إلى أن يخلق دليلا ، ويظهر معجزة . وهم جماعة متفرقون في مذاهبهم تفرق الثعالبه والعجاردة .

(١) الحفصية<sup>(١)</sup> : هم أصحاب حفص بن أبي المقدام . تميز عنهم بأن قال إن بين

(١) في « مقالات الإسلاميين » ص ١ ج ١٠٢ ( فالفرقة الأولى منهم - يعنى الإباضية - يقال لهم الحفصية . كان إمامهم حفص بن أبي المقدام . زعم أن بين الشرك والإيمان معرفة الله وحده . فمن هرف الله سبحانه ثم كفر بما سواه من رسول أو جنة أو نار ، أو عمل بجميع الخبائث من قتل النفس واستحلال الزنا وسائر ما حرم الله سبحانه من فروج النساء فهو كافر برىء من الشرك . وكذلك من اشتغل بسائر ما حرم الله سبحانه مما يؤكل ويشرب فهو كافر برىء من الشرك . ومن جهل الله سبحانه وأنكره فهو مشرك . فبرىء منه الإباضية إلا من صدقه منهم . وتأولوا في عثمان نحو ما تأولت الشيعة في أبي بكر وعمر . وزعم أن عليا هو الحيران الذى ذكره الله في القرآن ، الأنعام آية ٧١ - ( قل أئندعوا من دون الله مالا ينفعنا ولا يضرنا ونرد على أعقابنا بعد إذ هدانا الله كالذى استموت الشياطين في الأرض حيران له أصحاب يدعونه إلى الهدى ائتنا قل إن هدى الله هو الهدى وأمرنا لنسلم لرب العالمين ) وزعم أن عليا هو الذى أنزل الله سبحانه فيه - ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا - للبقرة آية ٢٠٤ ، وأن عبد الرحمن بن ملجم هو الذى أنزل الله فيه - ومن الناس من يشرى نفسه ابتغاء مرضاة الله - للبقرة آية ٢٠٧ . ثم قال بعد ذلك : الإيمان بالكتب والرسول متصل بتوحيد الله ، فمن كفر بذلك فقد أشرك بالله ) .

الشرك والإيمان خصلة واحدة ، وهي معرفة الله تعالى وحده . فمن عرفه ثم كفر بما سواه من رسول أو كتاب أو قيامة أو جنة أو نار ، أو ارتكب الكبائر من الزنا ، والسرقة ، وشرب الخمر ، فهو كافر لكنه برىء من الشرك .

( ب ) الحارِثِيَّة : أصحاب الحارث الإباضى . خالف الإباضية فى قوله بالقدر على مذهب المعتزلة ، وفى الاستطاعة قبل الفعل ، وفى إثبات طاعة لايراد بها الله تعالى .

( ج ) اليزيدِيَّة<sup>(١)</sup> : أصحاب يزيد بن أنيسة الذى قال بتولى المحكمة الأولى قبل الأزارقة ، وتبرأ من بعدهم إلا الإباضية فإنه يتولاهم . وزعم أن الله تعالى سيبعث رسولا من العجم ، وينزل عليه كتابا قد كتب فى السماء ، وينزل عليه جملة واحدة . ويترك شريعة المصطفى محمد عليه الصلاة والسلام ، ويكون على ملة الصابئة المذكورة فى القرآن . وليست هى الصابئة الموجودة بخران ، وواسط

وتولى يزيد من شهد لمحمد المصطفى عليه الصلاة والسلام من أهل الكتاب بالنبوة وإن لم يدخل فى دينه . وقال إن أصحاب الحدود من موافقيه وغيرهم كفار مشركون . وكل ذنب صغير أو كبير ، فهو شرك .

---

(١) فى « مقالات الإسلاميين » ج ١ ص ١٠٣ ( والفرقة الثانية منهم يسمون اليزيدية . كان إمامهم يزيد بن أنيسة . قالوا : نتولى المحكمة الأولى ونبرأ ممن كان بعد ذلك من أهل الأحداث . ونتولى الإباضية كلهم ويزعمون أنهم مسلمون كلهم إلا من بلغه قولنا فكذبه ، أو من خرج . وخالفوا الحفصية فى الإكفار والتشريك وقالوا بقول الجمهور . وحكى يمان بن رباب أن أصحاب يزيد بن أنيسة قالوا بالتشريك ، وتولى يزيد المحكمة الأولى قبل نافع ، وبرىء ممن كان بعدهم . وحرم للقتال على كل أحد بعد تفريقهم ، وثبت على ولاية الإباضية إلا من كذبه ، أو بلغه قوله فرده ) .

( وزعم أن الله سبحانه سيبعث رسولا من العجم وينزل عليه كتابا من السماء يكتب فى السماء وينزل عليه جملة واحدة . فترك شريعة محمد ودان بشريعة غيرها . وزعم أن ملة ذلك النبى الصابئة ، وليس هذه الصابئة التى عليها الناس اليوم ، وليس هم الصابئين الذين ذكرهم الله فى القرآن ؛ ولم يأقوا بعد ) .

( وتولى من شهد لمحمد صلى الله عليه وسلم بالنبوة من أهل الكتاب وإن لم يدخلوا فى دينه ، ولم يعملوا بشريعته . وزعم أنهم بذلك مؤمنون ) وقد تبرأ منه جل الإباضية .



## ٨ — الصُّفْرِيَّةُ الزِّيَادِيَّةُ

أصحاب زياد بن الأصفر . خالفوا الأزارقة ، والنجدات ، والإباضية في أمور منها :  
أنهم لم يكفروا القعدة عن القتال ، إذا كانوا موافقين في الدين والاعتقاد . ولم يسقطوا  
الرجم ، ولم يحكموا بقتل أطفال المشركين وتكفيرهم وتخليدكم في النار . وقالوا : التقية  
جائزة في القول دون العمل . وقالوا : ما كان من الأعمال عليه حدّ واقع فلا يتعدى بأهله  
الاسم الذي لزمه به الحد كالزنا ، والسرقه ، والقذف . فيسمى زانيا ؛ سارقا ، قاذفا ،  
لا كافرا مشركا .

وما كان من الكبائر مما ليس فيه حد لعظم قدره مثل ترك الصلاة ، والفرار من  
الزحف ، فإنه يكفر بذلك . ونقل عن الضحاك منهم أنه جوز تزويج المسلمات من كفار  
قومهم في دار التقية دون دار العلانية . ورأى زياد بن الأصفر جميع الصدقات سهما  
واحدا في حال التقية . ويحكى عنه أنه قال : نحن مؤمنون عند أنفسنا ، ولا ندرى لعلنا  
خرجنا من الإيمان عند الله . وقال : الشرك شركان : شرك هو طاعة الشيطان ، وشرك  
هو عبادة الأوثان . والكفر كفران : كفر بإنكار النعمة ، وكفر بإنكار الربوبية .  
والبراء براءتان : براءة من أهل الحدود سنة ، وبراءة من أهل الجحود فريضة .

\* \* \*

ولنختتم المذاهب بذكر تنمة رجال الحوارج :

من المتقدمين : عكرمة ، وأبو هارون العبدى ، وأبو الشعثاء ، وإسماعيل بن سميع .  
ومن المتأخرين : اليمان بن رباب : ثعالبى ، ثم بهسى . وعبد الله بن يزيد ، ومحمد  
ابن حرب ، ويحيى بن كامل : إباضية .

ومن شعرائهم : عمران بن حطان ، وحبيب بن مرة صاحب الضحاك بن قيس .  
ومنهم أيضا : جهم بن صفوان ، وأبو مروان غيلان بن مسلم ، ومحمد بن عيسى برغوث ،

وأبو الحسين كلثوم بن حبيب المهاجى . وأبو بكر محمد بن عبد الله بن شبيب البصرى ،  
وعلى بن حرملة ، وصالح بن قبة بن صبيح بن عمرو ، ومويس بن عمران البصرى ،  
وأبو عبد الله بن مسلمة ، وأبو عبد الرحمن بن مسلمة ، والفضل بن عيسى الرقاشى ،  
وأبو زكريا يحيى بن أصفح ، وأبو الحسين محمد بن مسلم الصالحى ، وأبو محمد عبد الله بن  
محمد بن الحسن الخالدى ، ومحمد بن صدقة ، وأبو الحسين على بن زيد. الإباضى ،  
وأبو عبد الله محمد بن كرام ، وكلثوم بن حبيب المرادى البصرى .

والذين اعتزلوا إلى جانب فلم يكونوا مع على رضى الله عنه فى حروبه ، ولا مع  
خصومه ، وقالوا : لاندخل فى غمار الفتنة بين الصحابة رضى الله عنهم : عبد الله بن عمر ،  
وسعد بن أبى وقاص ، ومحمد بن مسلمة الأنصارى ، وأسامة بن زيد بن حارثة الكلبي ،  
مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم .

وقال قيس بن أبى حازم : كنت مع على رضى الله عنه فى جميع أحواله وحروبه  
حتى قال فى يوم صفين « انفروا إلى بقية الأحزاب ، انفروا إلى من يقول : كذب الله  
ورسوله ، وأتم تقولون : صدق الله ورسوله » فعرفت أى شيء كان يعتقد فى الجماعة ،  
فاعترلت عنه .

## الفصل الخامس

### المرجئة

الإرجاء على معنيين :

أحدهما : بمعنى التأخير كما في قوله تعالى : ( قَالُوا أَرْجِهْ وَأَخَاهُ <sup>(١)</sup> ) ، أى أمهله وأخره .

والثاني : إعطاء الرجاء .

أما إطلاق اسم المرجئة على الجماعة بالمعنى الأول فصحيح . لأنهم كانوا يؤخرون العمل عن النية والعقد .

وأما بالمعنى الثاني فظاهر ، فإنهم كانوا يقولون : لا تضر مع الإيمان معصية ، كما لا تنفع مع الكفر طاعة .

وقيل الإرجاء تأخير حكم صاحب الكبيرة إلى يوم القيامة . فلا يقضى عليه بحكم ما في الدنيا ، من كونه من أهل الجنة ، أو من أهل النار . فعلى هذا : المرجئة ، والوعيدية فرقتان متقابلتان .

وقيل الإرجاء : تأخير على رضى الله عنه عن الدرجة الأولى إلى الرابعة . فعلى هذا المرجئة والشيعية فرقتان متقابلتان :

والمرجئة أربعة أصناف : مرجئة الخوارج . ومرجئة القدرية ، ومرجئة الجبرية . والمرجئة الخالصة . ومحمد بن شبيب ، والصالحى ، والخالدى من مرجئة القدرية . وكذلك الفيلانية أصحاب غيلان الدمشقى ، أول من أحدث القول بالقدر والإرجاء ونحن إنما نعد مقالات المرجئة الخالصة منهم .

## ١ - اليُونُسِيَّة

أصحاب يونس بن عون النيرى ، زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله ، والخضوع له ، وترك الاستكبار عليه ، والمحبة بالقلب . فمن اجتمعت فيه هذه الخصال فهو مؤمن . وما سوى ذلك <sup>(١)</sup> من الطاعة فليس من الإيمان ولا يضر تركها حقيقة الإيمان ، ولا يعذب على ذلك إلا إذا كان الإيمان خالصا ، واليقين صادقا .

وزعم أن إبليس كان عارفا بالله وحده ، غير أنه كفر باستكباره عليه ، (أَبَى وَاسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ الْكَافِرِينَ <sup>(٢)</sup>) قال : وَمَنْ تَمَكَّنَ فِي قَلْبِهِ الْخُضُوعُ لِلَّهِ ، وَالْحُبَّةُ لَهُ عَلَى خُلُوصٍ وَيَقِينٍ لَمْ يَخَالَفْهُ فِي مَعْصِيَةٍ ، وَإِنْ صَدَرَتْ مِنْهُ مَعْصِيَةٌ فَلَا تَضُرُّهُ بَيِّقِنَهُ وَإِخْلَاصُهُ . وَالْمُؤْمِنُ إِنَّمَا يَدْخُلُ الْجَنَّةَ بِإِخْلَاصِهِ وَمَحَبَّتِهِ ، لَا بِعَمَلِهِ وَطَاعَتِهِ .

## ٢ - الْعَبِيدِيَّة

أصحاب عبيد المكتئب . حكى عنه أنه قال : مادون الشرك مغفور لا محالة ، وإن العبد إذا مات على توحيده لا يضره ما اقترف من الآثام واجترح من السيئات . وحكى اليمان عن عبيد المكتئب وأصحابه أنهم قالوا : إن علم الله تعالى لم يزل شيئا غيره . وإن كلامه لم يزل شيئا غيره . وكذلك دين الله لم يزل شيئا غيره . وزعم أن الله - تعالى عن

---

(١) في « الفرق بين الفرق » ص ١٢٣ ( هؤلاء أتباع يونس بن عون الذي زعم أن الإيمان في القلب واللسان . وأنه هو المعرفة بالله تعالى والمحبة والخضوع له بالقلب والإقرار باللسان أنه واحد ليس كثنى شيء ؛ ما لم تتم حجة الرسل عليهم الصلاة والسلام . فإن قامت عليهم حجبتهم بالتصديق لهم ، ومعرفة ما جاء من عندهم في الجملة من الإيمان . وليست معرفة تفصيل ما جاء من عندهم إيمانا ولا من جملة . وزعم هؤلاء أن كل خصلة من خصال الإيمان ليست بإيمان ولا بمغن إيمان ؛ وجموعها إيمان ) .

وفي « مقالات الإسلاميين » للأشعرى ج ١ ص ١٣٤ ( ولم يعملوا الإيمان متبعضا ، ولا محتملا للزيادة والنقصان ) .  
(٢) البقرة آية ٣٤ .

قولهم - على صورة إنسان ، وحل عليه قوله صلى الله عليه وسلم : « إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ » .

### ٣ - الفَسَانِيَّة

أصحاب<sup>(١)</sup> غسان الكوفي . زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله تعالى وبرسوله ، والإقرار بما أنزل الله ، وبما جاء به الرسول في الجملة دون التفصيل . والإيمان لا يزيد ولا ينقص . وزعم أن قائلًا لو قال : أعلم أن الله تعالى قد حرم أكل الخنزير ، ولا أدري هل الخنزير الذي حرمه : هذه الشاة أم غيرها ؟ كان مؤمنًا . ولو قال : أعلم أن الله تعالى فرض الحج إلى الكعبة ، غير أنني لا أدري أين الكعبة ؟ ولعلها بالهند ؛ كان مؤمنًا . ومقصوده أن أمثال هذه الاعتقادات أمور وراء الإيمان ، لا أنه كان شاكا في هذه الأمور ، فإن عاقلا لا يستجيز من عقله أن يشك في أن الكعبة : إلى أي جهة هي ؟ وأن الفرق بين الخنزير والشاة ظاهر .

ومن العجيب أن غسان كان يحكى عن أبي حنيفة رحمه الله مثل مذهبه ، ويعده من المرجئة ، ولعله كذب كذلك عليه . لعمرى ! كان يقال لأبي حنيفة وأصحابه مرجئة السنة ، وعده كثير من أصحاب المقالات من جملة المرجئة ، ولعل السبب فيه أنه لما كان يقول : الإيمان هو التصديق بالقلب ، وهو لا يزيد ولا ينقص ، ظنوا أنه يؤخر العمل عن الإيمان . والرجل مع تخريجه في العمل كيف يفتى بترك العمل ! وله سبب آخر ، وهو أنه كان يخالف القدريّة ، والمعتزلة الذين ظهروا في الصدر الأول . والمعتزلة كانوا يلقبون كل من خالفهم في القدر مرجئا ، وكذلك الوعيدية من الخوارج . فلا يبعد أن اللقب إنما لزمه من فريق المعتزلة والخوارج ، والله أعلم .

(١) في « الفرق بين الفرق » ص ١٢٣ ( زعم أن الإيمان هو الإقرار أو المحبة لله تعالى وتمظيمه وترك الاستكبار عليه . وقال إنه يزيد ولا ينقص . وفارق اليونانية بأن سمي كل خصلة من الإيمان ببعض الإيمان ) .

## ٤ - 'الثوبانية'

أصحاب أبي ثوبان<sup>(١)</sup> المرجئ ، الذين زعموا أن الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى ، وبرسله عليهم الصلاة والسلام ، وبكل ما لا يجوز في العقل أن يفعله ، وما جاز في العقل تركه فليس من الإيمان ، وآخر العمل كله عن الإيمان .

ومن القائلين بمقالة أبي ثوبان هذا : أبو مروان غيلان<sup>(٢)</sup> بن مروان الدمشقي ، وأبو شمر<sup>(٣)</sup> ، ومويس بن عمران ، والفضل الرقاشي ، ومحمد بن شبيب ، والعتابي ، وصالح قبة .

(١) في «الفرق بين الفرق» ص ١٢٤ (أتباع ثوبان المرجئ الذي زعم أن الإيمان هو الإقرار والمعرفة بالله ، وبرسله ، وبكل ما يجب في العقل فعله ، وما جاز في العقل أن لا يفعل فليست المعرفة من الإيمان . وفارقوا اليونانية والفسانية بإيجابهم في العقل شيئا قبل ورود الشرع بوجوبه ) .

وفي «مقالات الإسلاميين» ص ١٣٥ ج ١ ( أصحاب أبي ثوبان يزعمون أن الإيمان هو الإقرار بالله برسله . وما كان لا يجوز في العقل إلا أن يفعله ، وما كان جائزا في العقل أن لا يفعله ؛ فليس ذلك من الإيمان ) .

(٢) في «مقالات الإسلاميين» ص ١٣٦ ج ١ ( والفرقة السابعة من المرجئة : الغيلانية ؛ أصحاب غيلان ، يزعمون أن الإيمان المعرفة بالله الثانية ، والحجة والخضوع والإقرار بما جاء به الرسول ؛ وبما جاء من عند الله سبحانه . وذلك أن المعرفة الأولى عنده اضطراب ، فلذلك لم يجعلها من الإيمان ) .

(وذكر محمد بن شبيب عن الغيلانية أنهم يوافقون الشمرية في الخصلة من الإيمان أنه لا يقال لها إيمان إذا انفردت ، ولا يقال لها بعض إيمان إذا انفردت ، وأن الإيمان لا يحتمل الزيادة والنقصان . وأنهم خالفوه في العلم فزعموا أن العلم بأن الأشياء محدثة مدبرة ضرورة ، والعلم بأن محدثها ومدبرها ليس باثنتين ولا أكثر من ذلك اكتساب . وجعلوا العلم بالنبي صلى الله عليه وسلم ، وبما جاء من عند الله اكتسابا ، وزعموا أنه من الإيمان إذا كان الذي جاء من عند الله منصوبا بإجماع المسلمين ، ولم يجعلوا شيئا من الدين مستخرجا إيمانا ) .

( وينكرون أن يكون في الكفار إيمان ، وأن يقول إن فيهم بعض إيمان إذ كان الإيمان لا يتبعض عندهم ) .

(٣) قال عبد القاهر البغدادي ص ١٢٤ ( قال أبو شمر : الإيمان هو المعرفة والإقرار بالله تعالى ، =

وَكَانَ غِيلَانُ يَقْدِرُ بِالْقَدْرِ خَيْرَهُ وَشَرَّهُ مِنَ الْعَبْدِ ، وَفِي الْإِمَامَةِ أَنَّهَا تَصْلَحُ فِي غَيْرِ قَرِيشَ ، وَكُلٌّ مِنْ كَانَ قَائِمًا بِالْكِتَابِ وَالسُّنَّةِ كَانَ مُسْتَحَقًّا لَهَا ، أَوْفَى لَا تَثْبُتُ إِلَّا بِإِجْمَاعِ الْأُمَّةِ . وَالْعَجَبُ أَنَّ الْأُمَّةَ أَجْمَعَتْ عَلَى أَنَّهَا لَا تَصْلَحُ لِغَيْرِ قَرِيشَ وَبِهَذَا دَفَعَتْ الْأَنْصَارَ عَنْ قَوْلِهِمْ : مَنَا أَمِيرٌ وَمَنْكُمْ أَمِيرٌ . فَقَدْ جُمِعَ غِيلَانُ خَصَالًا ثَلَاثًا : الْقَدْرُ ، وَالْإِرْجَاءُ ، وَالْخُرُوجُ .

وَالْجَمَاعَةُ الَّتِي عَدَدْنَاهُمْ اتَّفَقُوا عَلَى أَنَّ اللَّهَ تَعَالَى لَوْ عَفَا عَنْ عَاصٍ فِي الْقِيَامَةِ ، عَفَا عَنْ كُلِّ مُؤْمِنٍ عَاصٍ هُوَ فِي مِثْلِ حَالِهِ . وَإِنْ أُخْرِجَ مِنَ النَّارِ وَاحِدًا ، أُخْرِجَ مِنْ هُوَ فِي مِثْلِ حَالِهِ . وَمِنْ الْعَجَبِ أَنَّهُمْ لَمْ يَخْزَمُوا الْقَوْلَ بِأَنَّ الْمُؤْمِنِينَ مِنْ أَهْلِ التَّوْحِيدِ يُخْرَجُونَ مِنَ النَّارِ لَا مُحَالَةً .

وَيُحْكِي عَنْ مُقَاتِلِ بْنِ سُلَيْمَانَ : أَنَّ الْمَعْصِيَةَ لَا تَضُرُّ صَاحِبَ التَّوْحِيدِ وَالْإِيمَانِ . وَأَنَّهُ لَا يَدْخُلُ النَّارَ مُؤْمِنٌ . وَالصَّحِيحُ مِنَ النُّقْلِ عَنْهُ : أَنَّ الْمُؤْمِنَ الْعَاصِيَ رَبَّهُ يَعَذِّبُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ عَلَى الصِّرَاطِ وَهُوَ عَلَى مَتْنِ جَهَنَّمَ ، يَصِيبُهُ لَفْحُ النَّارِ وَحَرُّهَا وَلَهَبُهَا . فَيَتَأَلَّمُ بِذَلِكَ عَلَى قَدْرِ مَعْصِيَتِهِ ثُمَّ يَدْخُلُ الْجَنَّةَ ، وَمِثْلُ ذَلِكَ بِالْحَبِيبَةِ عَلَى الْمَقَالَةِ الْمُؤَجَّجَةِ بِالنَّارِ .

وَنُقِلَ عَنْ مُشْرِ بْنِ غِيَاثِ الْمُرَيْسِيِّ <sup>(١)</sup> أَنَّهُ قَالَ : إِذَا دَخَلَ أَصْحَابُ الْكِبَائِرِ

= وَبِمَا جَاءَ مِنْ هُنَا مَا اجْتَمَعَتْ عَلَيْهِ الْأُمَّةُ ؛ كَالصَّلَاةِ ، وَالزَّكَاةِ ، وَالصِّيَامِ ، وَالْحَجِّ ، وَتَحْرِيمِ الْمَيْتَةِ ، وَانْتِدَامِ وَلَحْمِ الْخَنَازِيرِ ، وَوُطْءِ الْحَارِمِ ، وَنَحْوِ ذَلِكَ . وَمَا عَرَفَ بِالْعَقْلِ مِنْ عَدْلِ الْإِيمَانِ ، وَتَوْحِيدِهِ ، وَنُفَى لِلتَّشْبِيهِ عَنْهُ .

( وَأَرَادَ بِالْعَقْلِ قَوْلَهُ بِالْقَدْرِ ، وَأَرَادَ بِالتَّوْحِيدِ نَفْيَهُ مِنَ اللَّهِ صِفَاتِهِ الْأَزَلِيَّةِ . قَالَ : كُلُّ ذَلِكَ إِيمَانٌ وَالشَّاكُّ فِيهِ كَافِرٌ ، وَالشَّاكُّ فِي الشَّاكِّ أَيْضًا كَافِرٌ ، ثُمَّ كَذَلِكَ أَبَدًا . )

( وَزَعَمَ أَنَّ هَذِهِ الْمَعْرِفَةَ لَا تَسْكُونُ إِيمَانًا إِلَّا مَعَ الْإِقْرَارِ . وَهَذِهِ الْفِرْقَةُ عِنْدَ أَهْلِ السُّنَّةِ وَالْجَمَاعَةِ أَكْفَرُ أَصْنَافِ الْمَرْجُوءَةِ ؛ لِأَنَّهَا جَمَعَتْ بَيْنَ ضَلَالَتَيْ الْقَدْرِ وَالْإِرْجَاءِ . )

(١) يُنسَبُ إِلَى الْمُرَيْسِيِّ ، بِلَدَةِ بَصْعِيدِ مِصْرَ ، تَوَفَّى سَنَةَ ٢١٩ بِبَغْدَادَ . قَالَ عَبْدُ الْقَهَّارِ الْبَغْدَادِيُّ ص ١٢٤ تَحْتَ عُنْوَانِ « الْمُرَيْسِيَّةِ » ( هُوَ لَاءُ مَرْجُوءَةِ بَغْدَادَ مِنْ أَتْبَاعِ بَشْرِ الْمُرَيْسِيِّ ، وَكَانَ فِي الْفَقْهِ عَلَى رَأْيِ أَبِي يُونُسَ الْقَاضِي ؛ غَيْرَ أَنَّهُ لَمَّا أَظْهَرَ قَوْلَهُ بِخُلُقِ الْقُرْآنِ هَجْرَهُ أَبُو يُونُسَ وَضَلَّاهُ الصَّفَاتِيَّةُ فِي ذَلِكَ . وَلَمَّا وَافَقُوا الصَّفَاتِيَّةَ فِي الْقَوْلِ بِأَنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَالِقُ أَكْسَابِ الْعِبَادِ ، وَفِي أَنَّ الْإِسْتِطَاعَةَ مَعَ الْفِعْلِ ؛ أَكْفَرْتَهُ =

النار فإنهم سيخرجون عنها بعد أن يعذبوا بذنوبهم . وأما التخليد فيها فمحال ، وليس يعدل .

وقيل إن أول من قال بالإرجاء : الحسن بن محمد بن علي بن أبي طالب ، وكان يكتب فيه الكتب إلى الأمصار . إلا أنه ما أخرج العمل عن الإيمان كما قالت المرجئة اليونانية ، والعبديّة ، لكنه حكم بأن صاحب الكبيرة لا يكفر إذ الطاعات وترك المعاصي ليست من أصل الإيمان حتى يزول الإيمان بزوالها .

### ٥ - التَّوْمِينَةُ

أصحاب أبي معاذ التومني ، زعم أن الإيمان هو ما عصى من الكفر ، وهو اسم لخصال إذا تركها التارك كفر ، وكذلك لو ترك خصلة واحدة منها كفر ، ولا يقال لخصلة الواحدة منها إيمان ، ولا بعض إيمان ، وكل معصية كبيرة أو صغيرة لم يجمع عليها المسلمون بأنها كفر لا يقال لصاحبها فاسق ، ولكن يقال فسق وعصى ، قال : وتلك لخصال هي المعرفة والتصديق والمحبة ، والإخلاص ، والإقرار بما جاء به الرسول ، قال : ومن ترك الصلاة والصيام مستحلاً كفر ، ومن تركهما على نية القضاء لم يكفر ، ومن قتل نبيا أو لطمه كفر ، لا من أجل القتل والاطم ، ولكن من أجل الاستخفاف والعداوة والبغض .

وإلى هذا المذهب ميل ابن الراوندي ، وبشر المريسي ، قال : الإيمان هو التصديق بالقلب واللسان جميعاً ، والكفر هو الجحود والإنكار ، والسجود للشمس والقمر والصنم ليس بكفر في نفسه ولكنه علامة الكفر .

---

= المعتزلة في ذلك بصار مهجور الصفاتية والمعتزلة مما . وكان يقول في الإيمان إنه هو التصديق بالقلب واللسان جميعاً ؛ كما قال ابن الراوندي في أن الكفر هو الجحود والإنكار . وزعم أن السجود للصنم ليس بكفر ، ولكنه دلالة على الكفر ) .



## ٦ - الصالحية

أصحاب صالح بن عمر الصالحى ، والصالحى ، ومحمد بن شبيب ، وأبو شمر ، وغيلان ؛ كلهم جمعوا بين القدر والإرجاء ، ونحن وإن شرطنا أن نورد مذاهب المرجئة الخالصة إلا أنه بدا لنا فى هؤلاء ، لانفرادهم عن المرجئة بأشياء .

فأما الصالحى فقال : الإيمان هو المعرفة بالله تعالى عَلَى الإطلاق ، وهو أن للعالم صانعا فقط ، والكفر هو الجهل به عَلَى الإطلاق ، قال : وقول القائل : ثالث ثلاثة ، ليس بكفر لكنه لا يظهر إلا من كافر ، وزعم أن معرفة الله تعالى هى المحبة والخضوع له . ويصح ذلك مع حجة الرسول ، ويصح فى العقل أن يؤمن بالله ، ولا يؤمن برسوله ، غير أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد قال : «مَنْ لَا يُؤْمِنُ بِي فَلَيْسَ بِمُؤْمِنٍ بِاللَّهِ تَعَالَى» وزعم أن الصلاة ليست بعبادة الله تعالى ، وأنه لا عبادة له إلا الإيمان به وهو معرفته ؛ وهو خصلة واحدة لا يزيد ولا ينقص ، وكذلك الكفر خصلة واحدة لا يزيد ولا ينقص .

وأما أبو شمر المرجئ القدرى ، فإنه زعم أن الإيمان هو المعرفة بالله عز وجل ، والمحبة والخضوع له بالقاب والإقرار به أنه واحد ليس كمثل شئ ، مالم تقم عليه حجة الأنبياء عليهم الصلاة والسلام ، فإذا قامت الحجة فالإقرار بهم وتصديقهم من الإيمان والمعرفة ، والإقرار بما جاءوا به من عند الله غير داخل فى الإيمان الأصلى ، وليست كل خصلة من خصال الإيمان إيمانا ولا بعض إيمان ، فإذا اجتمعت كانت كلها إيمانا ، وشرط فى خصال الإيمان معرفة العدل ، يريد به القدر خيره وشره من العبد من غير أن يضاف إلى البارئ تعالى منه شئ .

\* \* \*

وأما غيلان بن مروان من القدريّة المرجئة ، فإنه زعم أن الإيمان هو المعرفة الثانية بالله تعالى ، والمحبة والخضوع له ، والإقرار بما جاء به الرسول ، وبما جاء من عند الله ، والمعرفة الأولى فطرية ضرورية . فالمعرفة على أصله نوعان : فطرية ، وهي علمه بأن للعالم صانعا ، ولنفسه خالقا ، وهذه المعرفة لا تسمى إيمانا ، إنما الإيمان هو المعرفة الثانية المكتسبة .

تنمة رجال المرجئة كما نقل :

الحسن بن محمد بن عليّ بن أبي طالب ، وسعيد بن جبير ، وطلق بن حبيب ، وعمرو ابن مرة ، ومحارب بن زياد ، ومقاتل بن سليمان ، وذو ، وعمرو بن ذر ، وحامد ابن أبي سليمان ، وأبو حنيفة ، وأبو يوسف ، ومحمد بن الحسن ، وقديد بن جعفر .  
وهؤلاء كلهم أئمة الحديث ، لم يكفروا أصحاب الكبار بالكيرة ولم يحكموا بتخليد هم في النار خلافا للخوارج والقدريّة .

## الفصل السادس

### الشيعة

الشيعة هم الذين شايعوا عليا رضي الله عنه على الخصوص . وقالوا بإمامته وخلافته نصا ووصية ، إما جليا ، وإما خفيا ، واعتقدوا أن الإمامة لا تخرج من أولاده ، وإن خرجت فبظلم يكون من غيره ، أو ببقية من عنده . وقالوا : ليست الإمامة قضية مصالحية تناط باختيار العامة وينتصب الإمام بنصبهم ، بل هي قضية أصولية ، وهي ركن الدين ، لا يجوز للرسول عليهم الصلوة والسلام إغفاله وإهماله ، ولا تفويضه إلى العامة وإرساله .

يجمعهم القول بوجوب التعيين والتنصيب ، وثبوت عصمة الأنبياء والأئمة وجوبا عن الكبار والصغار ، والقول بالتولي والتبري قولاً ، وفعلاً ، وعقداً ، إلا في حال النقية

وَيُخَالِفُهُمْ بَعْضُ الزَيْدِيَّةِ فِي ذَلِكَ ، وَلَهُمْ فِي تَعْدِيَةِ الْإِمَامِ كَلَامٌ وَخِلَافٌ كَثِيرٌ ، وَعِنْدَ كُلِّ تَعْدِيَةٍ وَتَوَقُّفٍ : مَقَالَةٌ ، وَمَذْهَبٌ ، وَخُبْرٌ .

وَهُمْ خَمْسُ فِرَقٍ : كَيْسَانِيَّةٌ ، وَزَيْدِيَّةٌ ، وَإِمَامِيَّةٌ ، وَغَلَاةٌ ، وَإِسْمَاعِيلِيَّةٌ ، وَبَعْضُهُمْ يَمِيلُ فِي الْأَصُولِ إِلَى الْإِعْتِزَالِ ، وَبَعْضُهُمْ إِلَى السَّنَةِ ، وَبَعْضُهُمْ إِلَى التَّشْبِيهِ .

### ١ — الْكَيْسَانِيَّةُ

أَصْحَابُ كَيْسَانَ<sup>(١)</sup> ، مَوْلَى أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيِّ بْنِ أَبِي طَالِبٍ كَرَّمَ اللَّهُ وَجْهَهُ ، وَقِيلَ تَلَمَذَ لِلسَّيِّدِ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَنْفِيَّةِ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، يَعْتَقِدُونَ فِيهِ اعْتِقَادًا فَوْقَ حُدُودِ دَرَجَتِهِ ، مِنْ إِحَاطَتِهِ بِالْعُلُومِ كُلِّهَا ، وَاقْتِبَاسِهِ مِنَ السَّيِّدِينَ الْأَسْرَارِ بِجَمَلَتِهَا مِنْ عِلْمِ التَّأْوِيلِ وَالْبَاطِنِ ، وَعِلْمِ الْآفَاقِ ، وَالْأَنْفُسِ .

وَيَجْمَعُهُمُ الْقَوْلُ بِأَنَّ الدِّينَ طَاعَةُ رَجُلٍ ، حَتَّى حَمَلَهُمْ ذَلِكَ عَلَى تَأْوِيلِ الْأَرْكَانِ الشَّرْعِيَّةِ مِنَ الصَّلَاةِ وَالصِّيَامِ وَالزَّكَاةِ وَالْحَجِّ ، وَغَيْرِ ذَلِكَ عَلَى رِجَالٍ ، فَحَمَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى تَرْكِ الْقَضَايَا الشَّرْعِيَّةِ بَعْدَ الْوُصُولِ إِلَى طَاعَةِ الرَّجُلِ ، وَحَمَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى ضَعْفِ الْإِعْتِقَادِ بِالْقِيَامَةِ ، وَحَمَلَ بَعْضُهُمْ عَلَى الْقَوْلِ بِالتَّنَاسُخِ وَالْحُلُولِ ، وَالرَّجْعَةِ بَعْدَ الْمَوْتِ . فَمَنْ مَقْتَصِرٌ عَلَى وَاحِدٍ مِمَّا مَعْتَقَدُ أَنَّهُ لَا يَمُوتُ ، وَلَا يَجُوزُ أَنْ يَمُوتَ حَتَّى يَرْجِعَ ، وَمَنْ مَعْتَقَدُ حَقِيقَةِ الْإِمَامَةِ إِلَى غَيْرِهِ ، ثُمَّ مَتَحَسَّرَ عَلَيْهِ ، مَتَحِيرٌ فِيهِ ، وَمَنْ مَدَّعَى حُكْمَ الْإِمَامَةِ وَلَيْسَ مِنَ الشَّجَرَةِ .

وَكُلُّهُمْ حَيَارَى مُتَقَطِّعُونَ ، وَمَنْ اعْتَقَدَ أَنَّ الدِّينَ طَاعَةُ رَجُلٍ وَلَا رَجُلَ لَهُ فَلَا دِينَ لَهُ نَعُوذُ بِاللَّهِ مِنَ الْخَيْرَةِ وَالْخَوَرِ بَعْدَ الْكُورِ ، رَبِّهِمْ أَهْدِنَا السَّبِيلَ .

(١) الْخُتَارِيَّةُ :

أَصْحَابُ الْخُتَارِ<sup>(٢)</sup> بَنُ أَبِي عُبَيْدِ الثَّقَفِيِّ ، كَانَ خَارِجِيًّا ، ثُمَّ صَارَ زَيْرِيًّا ، ثُمَّ صَارَ شَيْعِيًّا

(١) زَعَمَ بَعْضُهُمْ أَنَّ الْخُتَارَ كَانَ يُقَالُ لَهُ كَيْسَانٌ .

(٢) قَالَ الْمُبَرِّدُ فِي كِتَابِهِ الْكَامِلِ ص ١٠٠٨ ج ٣ ط مَعْطَى الْخَلْبِيِّ ( وَكَانَ الْخُتَارُ لَا يَتَوَقَّفُ لَهُ عَلَى

مَذْهَبٍ . كَانَ خَارِجِيًّا ، ثُمَّ صَارَ زَيْرِيًّا ، ثُمَّ صَارَ رَافِضِيًّا فِي ظَاهِرِهِ ) .

وكيسانيا . قال بإمامة محمد بن الحنفية بعد أمير المؤمنين على رضي الله عنهما . وقيل لا ، بل بعد الحسن والحسين رضي الله عنهما ، وكان يدعو الناس إليه ، وكان يظهر أنه من رجاله ودعائه ، ويذكر علوما مزخرفة بترهاته ينوطها به .

ولما وقف محمد بن الحنفية على ذلك تبرأ منه ، وأظهر لأصحابه أنه إنما تمس على الخلق ذلك ليتمشي أمره ، ويجتمع الناس عليه .

وإنما انتظم له ما انتظم بأمرين : أحدهما انتسابه إلى محمد بن الحنفية علما ودعوة . والثاني : قيامه بثأر الحسين بن علي رضي الله عنهما ، واشتغاله ليلا ونهاراً بقتال الظلمة الذين اجتمعوا على قتل الحسين .

فمن مذهب المختار : أنه يجوز البداء على الله تعالى ، والبداء له معان : البداء في العلم وهو أنه يظهر له خلاف ما علم ، ولا أظن عاقلا يعتقد هذا الاعتقاد .

---

= وقال ( فإن المختار كان يمدى أنه يلهم ضربا من الشجاعة لأمر تكون . ثم يحتال فيوقعها ، فيقول للناس : هذا من عند الله عز وجل ) .

( فن ذلك قوله ذات يوم لتزلزل من السماء نار دهماء ، فلتحرقن دار أسماء . فذكر ذلك لأسماء ابن خارجة فقال : أقد سجع في أبو إسحاق ؟ هو والله محرق داري : فتركه والدار وهرب من الكوفة ) .

( وقال في بعض سجمه : أما والذي شرع الأديان ، وجنب الأوثان ، وكره المصبيان لأقتلن أزدعمان ، وجل قيس عيلان ، وتعيما أولياء الشيطان ، حاشا النجيب ظبيان فكان ظبيان النجيب يقول : لم أزل في عمر المختار أنقلب آتينا ) .

( وكان من عجائب المختار أنه كتب إلى إبراهيم بن مالك الأشتر يسأله الخروج إلى الطلب بدم الحسين ابن علي رضي الله عنهما فأبى عليه إبراهيم إلا أن يستأذن محمد بن علي بن أبي طالب . فكتب إليه يستأذنه في ذلك فعلم محمد أن المختار لا عقد له . فكتب محمد إلى إبراهيم بن الأشتر : إنه ما يسوفني أن يأخذ الله بحقنا على يدي من يشاء من خلقه . فخرج معه إبراهيم بن الأشتر فتوجه نحو عبيد الله بن زياد ، وخرج يشيعه ماشيا فقال له إبراهيم : اركب يا أبا إسحاق ، فقال : إني أحب أن تغبر قدمي في نصرة آل محمد صلى الله عليه وسلم . فشيعه فرسخين ودفع إلى قوم من خاصته حاملا بيضا ضخاما وقال : إن رأيتم الأمر لنا فدعوه ، وإن رأيتم الأمر علينا فأرسلوها . وقال للناس : إن استقمتم فبنصر الله ، وإن حصتم حيمه فإني أجد في محكم الكتاب ، وفي اليقين والصواب ، أن الله مؤيدكم بملائكة غضاب تأتي في صور الحمام دوين السحاب ) .

والبداء فى الإرادة ، وهو أن يظهر له صواب على خلاف ما أراد وحكم .  
والبداء فى الأمر ، وهو أن يأمر بشيء ، ثم يأمر بشيء آخر بعده بخلاف ذلك ؛  
ومن لم يجوز النسخ ظن أن الأوامر المختلفة فى الأوقات المختلفة متناسخة .  
وإنما صار المختار إلى اختيار القول بالبداء ، لأنه كان يدعى علم ما يحدث من الأحوال  
إما بوحى يوحى إليه ، وإما برسالة من قبل الإمام . فكان إذا وعد أصحابه بكون شيء  
وحدث حادثة ، فإن وافق كونه قوله ، جعله دليلاً على صدق دعواه ، وإن لم يوافق  
قال : قد بد الربكم .

وكان لا يفرق بين النسخ والبداء ، قال : إذا جاز النسخ فى الأحكام ، جاز البداء  
فى الأخبار .

وقد قيل : إن السيد محمد بن الحنفية تبرأ من المختار حين وصل إليه أنه قد لبس على  
الناس أنه من دعائه ورجاله ، وتبرأ من الضلالات التى ابتدئها المختار من التأويلات  
الفاصلة ، والخاريق المموهة .

فمن مخاريقه : أنه كان عنده كرسى قديم قد غشاه بالديباج ، وزينه بأنواع الزينة  
وقال : هذا من ذخائر أمير المؤمنين على كرم الله وجهه ، وهو عندنا بمنزلة التابوت  
لبنى إسرائيل ، وكان إذا حارب خصومه يضعه فى براح الصف ويقول : قاتلوا ولكم  
الظفر والنصرة ، وهذا الكرسى محله فيكم محل التابوت فى بنى إسرائيل ، وفيه السكينة  
والبقية ، والملائكة من فوقكم ينزلون مدداً لكم ، وحديث الحمامات البيض التى ظهرت  
فى الهواء ، وقد أخبرهم قبل ذلك بأن الملائكة تنزل على صورة الحمامات البيض ،  
معروف . والأسجاع التى ألفها أبرد تأليف مشهورة .

وإنما حمله على الانتساب إلى محمد بن الحنفية حسن اعتقاد الناس فيه ، وامتناء  
القلوب بحبته ، والسيد محمد بن الحنفية كان كثير العلم غزير المعرفة ، وقاد الفكر ،  
مصيب الخاطر فى العواقب ، قد أخبره أمير المؤمنين على رضى الله عنه عن أحوال الملاحم

وأطلعته على مدارج العالم ، وقد اختار العزلة ، فأثر الخمول على الشهرة ، وقد قيل إنه كان مستودعا علم الإمامة حتى سلم الأمانة إلى أهلها ، وما فارق الدنيا إلا وقد أقرها في مستقرها .

وكان السيد الحنفي ، وكثير عزة الشاعر من شيعته . قال كثير فيه :

أَلَا إِنَّ الْأَمَّةَ مِنْ قُرَيْشٍ      وَلَاَةَ الْحَقِّ أَرْبَعَةٌ سَوَاءٌ  
عَلَى وَالثَّلَاثَةُ مِنْ بَنِيهِ      هُمْ الْأَسْبَاطُ لَيْسَ بِهِمْ خَفَاءُ  
فَسَبَطُ سَبَطُ إِيْمَانٍ وَبِرٍّ      وَسَبَطُ غَيْبَتِهِ كَرَبْلَاءُ  
وَسَبَطُ لَا يَذُوقُ الْمَوْتَ حَتَّى      يَقُودَ الْخَلِيلَ يَقْدُمُهُ اللَّوَاءُ  
تَغَيَّبَ لَا يَرَى فِيهِمْ زَمَانًا      بِرَضْوَى عِنْدَهُ عَسَلٌ وَمَاءُ

وكان السيد الحميري أيضا يعتقد فيه أنه لم يمت ، وأنه في جبل رضوى بين أسد ونمر يحفظانه ، وعنده عينان نَصَّاحَتَانِ تجريان بماء وعسل ، وأنه يعود بعد الغيبة فيملا الأرض عدلا كما ملئت جورا ، وهذا هو أول حكم بالغيبة ، والعودة بعد الغيبة حكم به الشيعة ، وجرى ذلك في بعض الجماعة حتى اعتقدوه دينا ، وركنا من أركان التشيع .

ثم اختلفت الكيسانية بعد انتقال محمد بن الحنفية في سوق الإمامة ، وصار كل اختلاف مذهبا .

\* \* \*

(ب) الهاشمية :

أتباع أبي هاشم بن محمد بن الحنفية ، قالوا بانتقال محمد بن الحنفية إلى رحمة الله ورضوانه ، وانتقال الإمامة منه إلى ابنه أبي هاشم ، قالوا : فإنه أفضى إليه أسرار العلوم ، وأطلعته على مناهج تطبيق الآفاق على الأنفس ، وتقدير التنزيل على التأويل ، وتصوير الظاهر على الباطن . قالوا : إن لكل ظاهر باطنا ، ولكل شخص روحا ، ولكل تنزيل تأويلا . ولكل مثال في هذا العالم حقيقة في ذلك العالم . والمنتشر في الآفاق من الحكم

والأسرار يجتمع في الشخص الإنساني ، وهو العلم الذي استأثر على رضى الله عنه به ابنه محمد بن الحنفية ، وهو أفضى ذلك السر إلى ابنه أبي هاشم ، وكل من اجتمع فيه هذا العلم فهو الإمام حقا .

واختلفت بعد أبي هاشم شيعته خمس فرق :

١ — فرقة قالت : إن أبا هاشم مات منصرفا من الشام بأرض الشراة ، وأوصى إلى محمد بن علي بن عبد الله بن عباس ، وانجرت في أولاده الوصية حتى صارت الخلافة إلى بني العباس ، قالوا : ولهم في الخلافة حق لاتصال النسب ، وقد توفى رسول الله صلى الله عليه وسلم وعمه العباس أولى بالوراثة .

٢ — وفرقة قالت : إن الإمامة بعد موت أبي هاشم لابن أخيه الحسن بن علي ابن محمد بن الحنفية .

٣ — وفرقة قالت : لا ، بل إن أبا هاشم أوصى إلى أخيه علي بن محمد ، وعلي أوصى إلى ابنه الحسن ، فالإمامة عندهم في بني الحنفية لا تخرج إلى غيرهم .

٤ — وفرقة قالت : إن أبا هاشم أوصى إلى عبد الله بن عمرو بن السكندی ، وإن الإمامة خرجت من أبي هاشم إلى عبد الله ، وتحوّلت روح أبي هاشم إليه . والرجل ما كان يرجع إلى علم وديانة ، فاطلع بعض القوم على خيائته وكذبه ، فأعرضوا عنه ، وقالوا : بإمامة عبد الله بن معاوية بن عبد الله بن جعفر بن أبي طالب .

وكان من مذهب عبد الله : أن الأرواح تناسخ من شخص إلى شخص ، وأن الثواب والعقاب في هذه الأشخاص ، إما أشخاص بني آدم ، وإما أشخاص الحيوانات قال : وروح الله تناسخت حتى وصلت إليه وحلت فيه ، وادعى الإلهية والنبوة معا ، وأنه يعلم الغيب ، فعبدته شيعته الحمقى ، وكفروا بالقيامة لاعتقادهم أن التناسخ يكون في الدنيا والثواب والعقاب في هذه الأشخاص ، وتأول قول الله تعالى : ( لَيْسَ عَلَى الَّذِينَ آمَنُوا

وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ جُنَاحٌ فِيمَا طَعِمُوا إِذَا مَا اتَّقَوْا<sup>(١)</sup> الْآيَةَ . عَلَى أَنْ مِنْ وَصَلَ إِلَى الْإِمَامِ وَعُرفَ ارتفع عنه الحرج في جميع ما يطعم ، ووصل إلى السكك والبلاغ .

وعنه نشأت : الْخُرْمِيَّة ، والمُزْدَكِيَّة بالعراق . وهلك عبد الله بنجراسان ، وافتقر أصحابه . فمنهم من قال إنه حي لم يموت ويرجع .

ومنهم من قال بل مات وتحولت روحه إلى إسحاق بن زيد الحارث الأنصاري ، وهم الحارثية الذين يديحون الحرمات ، ويعيشون عيش من لا تكليف عليه .

وبين أصحاب عبد الله بن معاوية ، وبين أصحاب محمد بن علي خلاف شديد في الإمامة . فإن كل واحد منهما يدعى الوصية من أبي هاشم إليه ، ولم يثبت الوصية على قاعدة تعتمد .

( ج ) الْبَيَانِيَّة :

أتباع بيان بن سميان التيمي . قالوا بانتقال الإمامة من أبي هاشم إليه . وهو من الغلاة القائلين بإلهية أمير المؤمنين على رضى الله عنه . قال : حل في عليّ جزء إلهي ، وأحد بجسده : فيه كان يعلم الغيب ، إذ أخبر عن الملاحم وصح الخبر . وبه كان يحارب الكفار وله النصر والظفر . وبه قلع باب خيبر . وعن هذا قال : والله ما قلعت باب خير بقوة جسدانية ، ولا بحركة غذائية ، ولكن قلعته بقوة رحمانية ملكوتية ، بنور ربها مضيئة . فالقوة الملكوتية في نفسه كالمصباح في المشكاة ، والنور الإلهي كالنور في المصباح . قال : وربما يظهر على في بعض الأزمان . وقال في تفسير قوله تعالى : ( هَلْ يَنْظُرُونَ إِلَّا أَنْ يَأْتِيَهُمُ اللَّهُ فِي ظُلَلٍ مِنَ الْغَمَامِ<sup>(٢)</sup> ) أراد به عليا فهو الذي يأتي في الظلل ، والرعْد صوته ، والبرق تبسمه .

ثم ادعى بيان أنه قد انتقل إليه الجزء الإلهي بنوع من التناسخ ، ولذلك استحق أن



يكون إماما وخليفة ، وذلك الجزء هو الذى استحق به آدم عليه السلام سجود الملائكة .

وزعم أن معبوده على صورة إنسان عضوا فعضوا ، وجزءا فجزءا . وقال : يهلك كله إلا وجهه لقوله تعالى : ( كُلُّ شَيْءٍ هَالِكٌ إِلَّا وَجْهَهُ <sup>(١)</sup> ) .

ومع هذا الخزى الفاحش <sup>(٢)</sup> كتب إلى محمد بن على بن الحسين الباقر رضى الله عنهم ودعاه إلى نفسه . وفي كتابه « أسلم تسلم ، ويرتقى من سلم . فإنك لا تدرى حيث يجعل الله النبوة » فأمر الباقر أن يأكل الرسول قرطاسه الذى جاء به ، فأكله ، فمات في الحال وكان اسم ذلك الرسول عمر بن أبى عفيف .

وقد اجتمعت طائفة على بيان بن سمان ، ودانوا به وبمذهبه ، فقتله خالد ابن عبد الله القسرى على ذلك . وقيل أحرقه والكوفى المعروف بالمعروف بن سعيد بالنار معا .

( د ) الرزمية : أتباع رزام بن رزم . ساقوا الإمامة من على إلى ابنه محمد . ثم إلى ابنه هاشم . ثم منه إلى على بن عبد الله بن عباس بالوصية ، ثم ساقوها إلى محمد بن على . وأوصى محمد إلى ابنه : إبراهيم الإمام وهو صاحب أبى مسلم الذى دعا إليه وقال بإمامته .

#### ( ١ ) القصص آية ٨٨ .

( ٢ ) في « مقالات الإسلاميين » ص ١٠١ ( البيانية أصحاب بيان بن سمان التميمي . يقولون إن الله عز وجل حل صورة الإنسان ، وأنه يهلك كله إلا وجهه . وادعى بيان أنه يدعو الزهرة فتجيبه . وأنه يفعل ذلك بالاسم الأعظم . فقتله خالد بن عبد الله القسرى . وحكى عنهم أن كثيرا منهم يثبت لبيان بن سمان النبوة ، ويزعم كثير من البيانية أن أبا هاشم عبد الله بن محمد بن الحنفية نص على إمامة بيان بن سمان ونصبه إماما ) .

وفى « فرق الشيعة » للنوختي ص ٣٠ ( للبيانية : أصحاب بيان النهدي . وقالوا إن أبا هاشم نبأ بيانا من الله عز وجل ، فبيان نبى . وتأولوا في ذلك قول الله عز وجل - هذا بياب للناس وهدى - آل عمران آية ١٢٨ . وادعى بيان بعد وفاة أبى هاشم النبوة وكتب إلى أبى جعفر محمد بن على بن الحسين يدعو إلى نفسه والإقرار بنبوته ويقول له : أسلم تسلم وترتقى في سلم ، وتنج وتغنم . فإنك لا تدرى أين يجعل الله النبوة والرسالة . وما حل الرسول إلا البلاغ ، وقد أهدر من أنذر ) .

وهؤلاء ظهروا بخراسان في أيام أبي مسلم حتى قيل إن أبا مسلم كان على هذا المذهب ، لأنهم ساقوا الإمامة إلى أبي مسلم ، فقالوا : له حظ في الإمامة وادعوا حلول روح الإله فيه . ولهذا أيده على بنى أمية حتى قتلهم عن بكرة أبيهم واصطلمهم . وقالوا بتناسخ الأرواح .

والمقنع الذى ادعى الإلهية لنفسه على مخاريق أخرجها كان فى الأول على هذا المذهب وتابعه مبيضة ما وراء النهر . وهؤلاء صنف من الخرامية دانوا بترك الفرائض وقالوا الدين معرفة الإمام فقط . ومنهم من قال : الدين أمران : معرفة الإمام ، وأداء الأمانة . ومن حصل له الأمران فقد وصل إلى الكمال ، وارتفع عنه التكليف . ومن هؤلاء من ساق الإمامة إلى محمد بن على بن عبدالله بن عباس من أبى هاشم محمد بن الحنفية وصية إليه ، لا من طريق آخر .

وكان أبو مسلم صاحب الدولة على مذهب الكيسانية فى الأول . واقتبس من دعائهم العلوم التى اقتصوا بها ، وأحسن منهم أن هذه العلوم مستودعة فيهم ، فكان يطلب المستقر فيه ، فبعث إلى الصادق جعفر بن محمد رضى الله عنهما : إني قد أظهرت الكلمة ، ودعوت الناس عن موالاته بنى أمية إلى موالاته أهل البيت ، فإن رغب في ، فلا مزيد عليك .

فكتب إليه الصادق رضى الله عنه : ما أنت من رجالى ، ولا الزمان زمانى .  
فخاد أبو مسلم إلى أبى العباس عبد الله بن محمد السفاح ، وقلده أمر الخلافة .

## ٢٠ — الزيدية

أتباع زيد بن على بن الحسين بن على بن أبى طالب رضى الله عنهم . ساقوا الإمامة فى أولاد فاطمة رضى الله عنها ، ولم يجوزوا ثبوت الإمامة فى غيرهم ، إلا أنهم جوزوا أن يكون كل فاطمى عالم شجاع سخي خرج بالإمامة ، أن يكون إماما واجب الطاعة : سواء كان

من أولاد الحسن ، أو من أولاد الحسين رضى الله عنهما . وعن هذا جوز قوم منهم  
إمامة محمد وإبراهيم الإمامين ابني عبد الله بن الحسن بن الحسن اللذين خرجا في أيام  
المنصور وقتلا على ذلك . وجوزوا خروج إمامين في قطرين يستجمعان هذه الخصال ،  
ويكون كل واحد منهما واجب الطاعة .

وزيد بن على ، لما كان مذهبه هذا المذهب ، أراد أن يحصل الأصول والفروع  
حتى يتحلى بالعلم ، فتلمذ في الأصول لواصل بن عطاء الغزال الأثغ رأس المعتزلة ورئيسهم ،  
مع اعتقاد واصل أن جده على بن أبي طالب رضى الله عنه في حروبه التي جرت بينه وبين  
أصحاب الجمل وأهل الشام ما كان على يقين من الصواب . وأن أحد الفريقين منهما كان  
على الخطأ لا بعينه . فاقتبس منه الاعتزال ، وصارت أصحابه كلهم معتزلة وكان من  
مذهبه جواز إمامة المفضول مع قيام الأفضل . فقال : كان على بن أبي طالب رضى الله  
عنه أفضل الصحابة ، إلا أن الخلافة فوضت إلى أبي بكر لمصلحة رأوها ، وقاعدة دينية  
راعوها ، من تسكين نأرة الفتنة ، وتطبيب قلوب العامة . فإن عهد الحروب التي جرت  
في أيام النبوة كان قريبا ، وسيف أمير المؤمنين على عن دماء المشركين من قریش وغيرهم  
لم يجف بعد ، والضغائن في صدور القوم من طاب الثأر كما هي . فما كانت القلوب تميل  
إليه كل الميل ، ولا تنقاد له الرقاب كل الانقياد . فكانت المصلحة أن يكون القائم  
بهذا الشأن من عرفوه بالدين ، والتؤدة ، والتقدم بالسن ، والسبق في الإسلام ، والقرب  
من رسول الله صلى الله عليه وسلم . ألا ترى أنه لما أراد في مرضه الذي مات فيه تقليد  
الأمر عمر بن الخطاب زعق الناس وقالوا : لقد وليت علينا فظاً غليظاً . فما كانوا يرضون  
بأمر المؤمنين عمر بن الخطاب لشدة وصلابته ، وغلظه في الدين ، وفظاظته على الأعداء  
حتى سكنهم أبو بكر بقوله : « لو سألتني ربي لقلت : وليت عليهم خيرهم لهم » وكذلك يجوز  
أن يكون المفضول إماماً والأفضل قائم فيرجع إليه في الأحكام ، ويحكم بحكمه في القضايا .  
ولما سمعت شيعة الكوفة هذه المقالة منه ، وعرفوا أنه لا يتبرأ من الشيخين رفضوه  
حتى أتى قدره عايه ، فسميت رافضة .

وجرت بينه وبين أخيه الباقر محمد بن علي مناظرات لامن هذا الوجه ، بل من حيث كان يتلمذ لواصل بن عطاء ، ويقتبس العلم ممن يجوز الخطأ على جده في قتال الناكثين ، والقاسطين ، والمارقين . ومن حيث يتكلم في القدر على غير ما ذهب إليه أهل البيت : ومن حيث أنه كان يشترط الخروج شرطاً في كون الإمام إماماً ، حتى قال له يوماً : على مقتضى مذهبك والدك ليس بإمام ، فإنه لم يخرج قط ، ولا تعرض للخروج .

ولما قتل زيد بن علي وصلب قام بالإمامة بعده يحيى بن زيد ، ومضى إلى خراسان ، واجتمعت عليه جماعة كثيرة . وقد وصل إليه الخبر من الصادق جعفر بن محمد بأنه يقتل كما قتل أبوه ، ويصلب كما صلب أبوه ، فخرى عليه الأمر كما أخبر .

وقد فوض الأمر بعده إلى محمد وإبراهيم الإمامين ، وخرجاً بالمدينة ، ومضى إبراهيم إلى البصرة ، واجتمع الناس عليهما ، وقتلا أيضاً . وأخبرهم الصادق بجميع ماتم عليهم ، وعرفهم أن آباءه رضي الله عنهم أخبروه بذلك كله ، وأن بني أمية يتطاولون على الناس ، حتى لو طاولتهم الجبال لطاولوا عليها وهم يستشعرون بغض أهل البيت ولا يجوز أن يخرج واحد من أهل البيت حتى يأذن الله تعالى بزوال ملكهم . وكان يشير إلى أبي العباس ، وإلى أبي جعفر ابني محمد بن علي بن عبد الله بن العباس . وقال : إنا لانحوض في الأمر حتى يتلاعب به هذا وأولاده ، وأشار إلى المنصور .

فزيد بن علي قتل بكناسة الكوفة ، قتله هشام بن عبد الملك . ويحيى بن زيد قتل بجوزجان خراسان ، قتله أميرها . ومحمد الإمام قتل بالمدينة ، قتله عيسى بن ماهان وإبراهيم الإمام قتل بالبصرة ، أمر بقتلهما المنصور .

ولم ينتظم أمر الزيدية بعد ذلك حتى ظهر بخراسان صاحبهم ناصر الأطروش فطلب مكانه ليقتل فاختفى واعتزل الأمر ، وصار إلى بلاد الديلم والجبل ولم يتحلوا دين الإسلام بعد . فدعا الناس دعوة إلى الإسلام على مذهب زيد بن علي ، فدانوا بذلك ونشؤوا عليه . وبقيت الزيدية في تلك البلاد ظاهرين

وكان يخرج واحد بعد واحد من الأئمة ويلي أمرهم . وخالفوا بنى أعمامهم من الموسوية في مسائل الأصول . ومالت أكثر الزيدية بعد ذلك عن القول بإمامة المنفصول ، وطعنت في الصحابة طعن الإمامية . وهم أصناف ثلاثة : جاوردية ، وسالمانية ، وبترية . والصالحية منهم والبترية على مذهب واحد .

### (١) الجارودية :

أصحاب أبي الجارود<sup>(١)</sup> زياد بن أبي زياد . زعموا أن النبي صلى الله عليه وسلم نص

(١) في « فرق الشيعة » للتوحيدي ص ٤٨ : ( وفرقة قالت إن الإمامة صارت بعد مضي الحسين في ولد الحسن والحسين . فهي فيهم خاصة دون سائر ولد علي بن أبي طالب ، وهم كلهم فيها شرع سواء من قام منهم ودعا إلى نفسه فهو الإمام المفروض الطاعة بمنزلة علي بن أبي طالب ، واجبة إمامته من الله عز وجل على أهل بيته وسائر الناس كلهم ، فن تختلف عنه في قيامه ودعائه إلى نفسه من جميع الخلق فهو هالك كافر . ومن ادعى منهم الإمامة وهو قاعد في بيته مرخص عليه ستره فهو كافر مشرك ، وكل من اتبعه على ذلك وكل من قال بإمامته . وهم الذين سموا السرحوبية . وأصحاب أبي خالد الواسطي واسمه يزيد ، وأصحاب فضيل بن الزبير الرسان ، وزياد بن المنذر وهو الذي يسمى أبا الجارود ونقبه سرحوبا محمد بن علي بن الحسين بن علي ، وذكر أن سرحوبا شيطان أعشى يسكن البحر . وكان أبو الجارود أعشى للبصر ، أعشى القلب . فالتقوا هؤلاء مع الفرقتين اللتين قالتا إن عليا أفضل للناس بعد النبي صلى الله عليه وآله ، فصاروا مع زيد بن علي بن الحسين عند خروجه بالكوفة فقالوا بإمامته ، فسموا كلهم في الجملة الزيدية ، إلا أنهم يختلفون فيما بينهم في القرآن والسنة والشرائع والقرائن والأحكام ) .

( وذلك أن السرحوبية قالت : الحلال حلال آل محمد صلى الله عليه وآله . والحرام حرامهم . والأحكام أحكامهم . وعندهم جميع ما جاء به النبي صلى الله عليه وآله كله كامل عند صغيرهم وكبيرهم . والصغير منهم والكبير في العلم سواء ؛ لا يفضل الكبير الصغير ، من كان منهم في الخرق والمهد إلى أكبرهم سنا ) .

( وقال بعضهم : من ادعى أن من كان منهم في المهد والخرق ليس علمه مثل علم رسول الله صلى الله عليه وآله فهو كافر بالله مشرك . وليس يحتاج أحد منهم أن يتعلم من أحد منهم ولا من غيرهم . العلم ينبت في صدورهم كما ينبت للزرع المطر . فافقه عز وجل قد علمهم بلفظه كيف شاء . وإنما قالوا بهذه المقالة كراهة أن يلزموا الإمامة بعضهم دون بعض فينتقض قولهم إن الإمامة صارت فيهم جميعا فهم فيها شرع سواء . وهم مع ذلك لا يروون من أحد منهم علما ينتفعون به إلا مايروون عن أبي جعفر محمد بن علي ، وأبي عبد الله جعفر ابن محمد . وأحاديث قليلة عن زيد بن علي وأشياء يسيرة عن عبد الله بن الحسن المحض . ليس مما قالوا وأدعوه في أيديهم شيء أكثر من دعوى كاذبة ، لأنهم وصفوه بأنهم يعلمون كل شيء تحتاج إليه الأمة من أمر دينهم ودنياهم ومنافعها ومضارها بغير تعاليم ) .

على علي رضي الله عنه بالوصف دون التسمية ، وهو الإمام بعده . والناس قصرُوا حيث لم يتعرفوا الوصف ، ولم يطلبوا الموصوف ، وإنما نصبوا أبا بكر باختيارهم فكفروا بذلك . وقد خالف أبو الجارود في هذه المقالة إمامه زيد بن علي ، فإنه لم يعتقد هذا الاعتقاد .

واختلفت الجارودية في التوقف والسوق

فساق بعضهم الإمامة من علي إلى الحسن ، ثم إلى الحسين ، ثم إلى علي بن الحسين زين العابدين ، ثم إلى ابنه زيد بن علي ، ثم منه إلى الإمام محمد بن عبد الله بن الحسن ابن الحسن بن علي بن أبي طالب ، وقالوا بإمامته .

وكان أبو حنيفة رحمه الله علي بيعته ، ومن جملة شيعته حتى رفع الأمر إلى المنصور ، فحبسه حبس الأبدي حتى مات في الحبس . وقيل إنه إنما بايع محمد بن عبد الله الإمام في أيام المنصور . ولما قتل محمد بالمدينة بقي الإمام أبو حنيفة علي تلك البيعة ، يعتقد موالاته أهل البيت ، فرفع حاله إلى المنصور ، فتم عليه ماتم .

= وفي « الفرق بين الفرق » ص ٢٥ ( قال عبد القاهر : اجتمعت الفرق الثلاث الذين ذكرناهم من الزيدية على القول بأن أصحاب الكباثر من الأمة يكونون مخلدين في النار . فهم من هذا الوجه كالخوارج الذين يأبسون أشراء المذنبين . من رحمة الله تعالى - ولا ييأس من روح الله إلا القوم الكافرون - ) .

( إنما قيل لهذه الفرق الثلاث وأتباعها زيدية لقولهم بإمامة زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب في وقته . وإمامة ابنه يحيى بن زيه بعد زيد . وكان زيد بن علي قد بايعه علي إمامته خمسة عشر ألف رجل من أهل الكوفة ، وخرج بهم علي إلى العراق وهو يوسف بن عمر الثقفي عامل هشام بن عبد الملك على العراق ، فلما استمر للقتال بينه وبين يوسف بن عمر الثقفي قالوا له : إنما نصرناك على أعدائك بعد أن تخبرنا برأيك فـ أبي بكر وعمر الذين ظلمنا جـدك علي بن أبي طالب . فقال زيد : إني لأقول فيهما إلا خيرا ، وما سمعت أبي يقول فيهما إلا خيرا . وإنما خرجت علي بن أمية الذين قاتلوا جدي الحسين وأغاروا على المدينة يوم الحرة ، ومروا بيت الله بحجر المنجنيق والنار . ففارقوه عند ذلك حتى قال لهم : رفضتموني . ومن يومئذ سموا رافضة ) .

( وقتل زيد ثم فُيَس من قبره وصلب ثم أحرق بعد ذلك . وهرب ابنه يحيى بن زيد إلى خراسان وخرج بناحية الجوزجان على نصر بن سيار إلى خراسان ، فهت نصر بن سيار إليه سلم بن أحوز المازني في ثلاثة آلاف رجل فقتلوا يحيى بن زيد ، ومشهد بجوزجان معروف ) .

وكان مقتل زيد بن علي بالكوفة سنة ١٢١ ، ومقتل ابنه يحيى بجوزجان سنة ١٢٦ هـ .

والذين قالوا بإمامة محمد بن عبد الله الإمام اختلفوا . فمنهم من قال إنه لم يقتل وهو بعد حي ، وسيخرج فيملاً الأرض عدلاً . ومنهم من أقر بموته ، وساق الإمامة إلى محمد ابن القاسم بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي صاحب الطالقان . وقد أسر في أيام المعتصم وحمل إليه فحبسه في داره حتى مات . ومنهم من قال بإمامة يحيى بن عمر صاحب الكوفة ، فخرج ودعا الناس واجتمع عليه خاق كثير ، وقتل في أيام المستعين ، وحمل رأسه إلى محمد بن عبد الله بن طاهر ، حتى قال فيه بعض العلوية :

قَتَلْتَ أَعَزَّ مَنْ رَكِبَ الْمَطَايَا وَجِئْتُكَ أَسْتَلِيْنِكَ فِي الْكَلَامِ  
وَعَزَّ عَلَيَّ أَنْ أَلْقَاكَ إِلَّا وَفِيَا بَيْنَنَا حَدُّ الْحُسَامِ

وهو يحيى بن عمر بن يحيى بن الحسين بن زيد بن علي .

\* \* \*

وأما أبو الجارود<sup>(١)</sup> فكان يسمى سرحوب ، سماه بذلك أبو جعفر محمد بن علي الباقر . وسرحوب : شيطان أعشى يسكن البحر ، قاله الباقر تفسيراً .

ومن أصحاب أبي الجارود : فضل الرسان ، وأبو خالد الواسطي . وهم مختلفون في الأحكام والسير . فبعضهم يزعم أن علم ولد الحسن والحسين رضي الله عنهما كعلم النبي صلى الله عليه وسلم ، فيحصل لهم العلم قبل التعلم فطرة وضرورة . وبعضهم يزعم أن العلم مشترك فيهم وفي غيرهم . وجائز أن يؤخذ عنهم ، وعن غيرهم من العامة .  
(ب) السُّلَمِيَّة :

أصحاب سليمان بن جرير . وكان يقول إن الإمامة شورى فيما بين الخلق . ويصح أن تنعقد بعقد رجلين من خيار المسلمين ، وإنها تصح في المفضول ، مع وجود الأفضل . وأثبت إمامة أبي بكر وعمر رضي الله عنهما حقاً باختيار الأمة حقاً اجتهداها . وربما كان يقول : إن الأمة أخطأت في البيعة لهما مع وجود علي رضي الله عنه خطأ لا يبلغ درجة

الفسق . وذلك الخطأ خطأ اجتهادى . غير أنه طعن في عثمان رضى الله عنه للأحداث التى أحدثها ، وأكفره بذلك ، وأكفر عائشة والزبير وطاحه رضى الله عنهم بإقدامهم على قتال على رضى الله عنه ، ثم إنه طعن في الرافضة ، فقال : إن أئمة الرافضة قد وضعوا مقاتلين لشيعتهم ، لا يظهر أحد قط عليهم .

إحداها : القول بالبداء ، فإذا أظهروا قولاً : أنه سيكون لهم قوة وشوكة وظهور . ثم لا يكون الأمر على ما أظهروه . قالوا : بدأ الله تعالى في ذلك .

والثانية : التقية . فكل ما أرادوا تسكلموا به . فإذا قيل لهم في ذلك إنه ليس بحق ، وظهر لهم البطلان قالوا : إنما قلناه تقية ، وفعلناه تقية .

وتابعه على القول بجواز إمامة المفضل مع قيام الأفضل قوم من المعتزلة منهم : جعفر ابن مبشر ، وجعفر بن حرب ، وكثير النوى وهو من أصحاب الحديث . قالوا : الإمامة من مصالح الدين ، ليس يحتاج إليها لمعرفة الله تعالى وتوحيده . فإن ذلك حاصل بالعقل ، لكنها يحتاج إليها لإقامة الحدود ، والقضاء بين المتحاكين وولاية اليتامى والأيتام ، وحفظ البيضة ، وإعلاء الكلمة ، ونصب القتال مع أعداء الدين ، وحتى يكون للمسلمين جماعة ، ولا يكون الأمر فوضى بين العامة . فلا يشترط فيها أن يكون الإمام أفضل الأمة علماً ، وأقدمهم عهداً ، وأسدهم رأياً وحكمة ، إذ الحاجة تنسد بقيام المفضل مع وجود الفاضل والأفضل .

ومالت جماعة من أهل السنة إلى ذلك حتى جوزوا أن يكون الإمام غير مجتهد ، ولا خبير بمواقع الاجتهاد ، ولكن يجب أن يكون معه من يكون من أهل الاجتهاد فيراجعه في الأحكام ، ويستفتى منه في الحلال والحرام . ويجب أن يكون في الجملة ذا رأى متين ، وبصر في الحوادث نافذ .



( ج ) الصالحة والبترية :

الصلحية أصحاب الحسن<sup>(١)</sup> بن صالح بن حى . والبترية : أصحاب كثير<sup>(٢)</sup> النوى الأبر ، وهما متفقان فى المذهب وقولهم فى الإمامة كقول السليمانية ، إلا أنهم توقفوا فى أمر عثمان : أهو مؤمن أم كافر ؟ قالوا : إذا سمعنا الأخبار الواردة فى حقه ، وكونه من العشرة المبشرين بالجنة ، قلنا يجب أن نحكم بصحة إسلامه وإيمانه وكونه من أهل الجنة . وإذا رأينا الأحداث التى أحدثها من استهتاره بترية بنى أمينة وبنى مروان ، واستبداده بأمور لم توافق سيرة الصحابة ، قلنا يجب أن نحكم بكفره . فتحيرنا فى أمره وتوقفنا فى حاله ، ووكلناه إلى أحكم الحاكمين .

وأما علىّ فهو أفضل الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأولاهم بالإمامة ، لكنه سلم الأمر لهم راضيا ، وفوض الأمر إليهم طائعا وترك حقه راغبا ، فنحن راضون بما رضى ، مسلمون لما سلم ، لا يحل لنا غير ذلك .

ولو لم يرض علىّ بذلك لكان أبو بكر هالكا . وهم الذين جوزوا إمامة المفضول وتأخير الفاضل والأفضل إذا كان الفاضل راضيا بذلك .

وقالوا : من شهر سيفه من أولاد الحسن والحسين رضى الله عنهما ، وكان عالما ، زاهدا شجاعا ، فبو الإمام . وشرط بعضهم صباحة الوجه . ولهم خبط عظيم فى إمامين وجدت فيهما هذه الشرائط ، وشبرا سيفيهما ، ينظر إلى الأفضل والأزهد ، وإن تساوى ينظر إلى الأمتن رأيا والأحزم أمرا ، وإن تساوى تقابلا فينقلب الأمر عليهم كلا ويعود الطلب جذعا ، والإمام مأموما ، والأمير مأمورا . ولو كانا فى قطرين : انفرد كل واحد منهما

(١) نو كوفى ، أحد الأعلام ، أخرج له مسلم والبخارى فى الأدب ، توفى سنة ١٦٩ والجمهور على توثيقه ، وإليه تنسب الصالحة من الزيدية وهى أقرب فرق الشيعة إلى السنة .

(٢) توفى فى حدود سنة ١٦٩ .

بقطره ويكون واجب الطاعة في قومه . ولو أفتى أحدهما بخلاف مايفتى الآخر كان كل واحد منهما مصيبا ، وإن أفتى باستحلال دم الإمام الآخر .

وأكثرهم في زماننا مقلدون لا يرجعون إلى رأى واجتهاد . أما في الأصول فيرون رأى المعتزلة حذو القُذَّة بالقُذَّة<sup>(١)</sup> . ويعظمون أئمة الاعتزال أكثر من تعظيمهم أئمة أهل البيت . وأما في الفروع فهم على مذهب أبي حنيفة إلا في مسائل قليلة يوافقون فيها الشافعى رحمه الله والشيعة

رجال الزيدية :

أبو الجارود زياد بن المنذر العبدى ، لعنه جعفر بن محمد الصادق رضى الله عنه ،  
والحسن بن صالح بن حى ، ومقاتل بن سايان ، والداعى ناصر الحق الحسن بن على بن  
الحسن بن زيد بن عمر بن الحسين بن على ، والداعى الآخر صاحب طبرستان : الحسن  
ابن زيد بن محمد بن إسماعيل بن الحسن بن زيد بن الحسن بن على ، ومحمد بن نصر .

### ٣ الإمامية

هم القائلون بإمامة على رضى الله عنه بعد النبى عليه الصلاة والسلام، نصا ظاهرا، وتعيينا  
صادقا ، من غير تعريض بالوصف بل إشارة إليه بالعين . قالوا : وما كان في الدين والإسلام  
أمر أهم من تعيين الإمام ، حتى تكون مفارقتة الدنيا على فراغ قلب من أمر الأمة ، فإنه  
إنما بعث لرفع الخلاف وتقرير الوفاق ، فلا يجوز أن يفارق الأمة ويتركهم هملا يرى  
كل واحد منهم رأيا ، ويسلك كل واحد منهم طريقا لا يوافقه في ذلك غيره ، بل يجب  
أن يعين شخصا هو المرجوع إليه ، وينص على واحد هو الموثوق به والمعول عليه . وقد  
عين عليا رضى الله عنه في مواضع تعريضا ، وفي مواضع تصريحاً .

أما تعريضاته فمثل أن بعث أبا بكر ليقراً سورة براءة على الناس في المشهد ، وبعث بعده علياً ليكون هو القارئ عليهم ، والمبلغ عنه إليهم ، وقال : نزل على جبريل عليه السلام فقال يُبَلِّغُهُ رَجُلٌ مِنْكَ ، أَوْ قَالَ مِنْ قَوْمِكَ ، وهو يدل على تقديمه علياً عليه ومثل أن كان يؤمر على أبي بكر وعمر وغيرهما من الصحابة في البعوث ، وقد أمر عليهما عمرو بن العاص في بعث ، وأسامة بن زيد في بعث وما أمر على على أحدًا قط .

وأما تصريحاته فمثل ماجرى في نأنة الإسلام<sup>(١)</sup> حين قال : مَنْ الَّذِي يُبَايِعُنِي عَلَى مَا لِي ؟ فَبَايَعَتْهُ جَمَاعَةٌ . ثُمَّ قَالَ : مَنْ الَّذِي يُبَايِعُنِي عَلَى رُوحِهِ وَهُوَ وَصِيٌّ وَوَلِيُّ هَذَا الْأَمْرِ مِنْ بَعْدِي ؟ فَلَمْ يُبَايِعْهُ أَحَدٌ حَتَّى مَدَّ أَمِيرُ الْمُؤْمِنِينَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ يَدَهُ إِلَيْهِ فَبَايَعَهُ عَلَى رُوحِهِ وَوَقَّى بِذَلِكَ ، حتى كانت قريش تعير أبا طالب أنه أمر عليك ابنك . ومثل ماجرى في كمال الإسلام وانتظام الحال حين نزل قوله تعالى ( يَا أَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغْ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِنْ رَبِّكَ وَإِنْ لَمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَغْتَ رِسَالَتَهُ<sup>(٢)</sup> ) فلما وصل غدير خم أمر بالدوحات فقممن<sup>(٣)</sup> ، ونادوا : الصلاة جامعة ، ثم قال عليه الصلاة والسلام وهو على الرحال : « مَنْ كُنْتُ مَوْلَاهُ فَعَلَيْ مَوْلَاهُ ، اللَّهُمَّ وَالِ مَنْ وَآلَاهُ ، وَعَادِ مَنْ عَادَاهُ ، وَانصُرْ مَنْ نَصَرَهُ ، وَاخْذُلْ مَنْ خَذَلَهُ ، وَأَدِرِ الْحَقَّ مَعَهُ حَيْثُ دَارَ ، أَلَا هَلْ بَلَغْتُ ؟ ثَلَاثًا » فادعت الإمامية أن هذا نص صريح

فإننا ننظر من كان النبي صلى الله عليه وسلم مولى له ؟ وبأي معنى ؟ فنطر ذلك في حق علي رضي الله عنه وقد فهمت الصحابة من التولية ما فهمناه ، حتى قال عمر حين استقبل علياً : طوبى لك يا علي ! أصبحت مولى كل مؤمن ومؤمنة

قالوا : وقول النبي عليه الصلاة والسلام : « أَقْضَاكُمْ عَلِيٌّ » نص في الإمامة ، فإن الإمامة لا معنى لها إلا أن يكون أقضى القضاة في كل حادثة ، والحاكم على المتخاصمين في كل واقعة ، وهو معنى قول الله سبحانه وتعالى : ( أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ

(١) نأنة الإسلام : بدء الإسلام حين كان ضعيفاً .

(٢) المائدة : آية ٦٦ . (٣) فمن : أنزل .

مِنْكُمْ<sup>(١)</sup> ) قالوا : فأولوا الأمر ، من إليه القضاء والحكم . حتى وفي مسألة الخلافة لما تخاصمت المهاجرون والأنصار ، كان القاضى فى ذلك هو أمير المؤمنين على دون غيره ، فإن النبى صلى الله عليه وسلم كما حكم لكل واحد من الصحابة بأخص وصف له فقال : « أفرضكم زيد ، وأقرؤكم أبى » ، وأعرفكم بالحلال والحرام معاذ » وكذلك حكم لعلى بأخص وصف له ، وهو قوله « أقضاكم على » والقضاء يستدعى كل علم ، وليس كل علم يستدعى القضاء .

ثم إن الإمامية تخطت عن هذه الدرجة إلى الوقعة فى كبار الصحابة طعنا وتكفيرا ، وأقله ظلما وعدوانا ، وقد شهدت نصوص القرآن على عدالتهم والرضا عن جملتهم . قال الله تعالى : ( لَقَدْ رَضِيَ اللَّهُ عَنِ الْمُؤْمِنِينَ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ<sup>(٢)</sup> ) وكانوا إذ ذاك ألفا وأربعمائة . وقال الله ثناء على المهاجرين والأنصار ، والذين اتبعوهم بإحسان رضى الله عنهم : ( وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُمْ بِإِحْسَانٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ<sup>(٣)</sup> ) وقال : ( لَقَدْ تَابَ اللَّهُ عَلَى النَّبِيِّ وَالْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنْصَارِ الَّذِينَ اتَّبَعُوهُ فِي سَاعَةِ الْعُسْرَةِ<sup>(٤)</sup> ) وقال تعالى : ( وَعَدَ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَيَسْتَخْلِفَنَّهُمْ فِي الْأَرْضِ كَمَا اسْتَخْلَفَ الَّذِينَ مِنْ قَبْلِهِمْ<sup>(٥)</sup> ) وفى ذلك دليل على عظمة قدرهم عند الله تعالى ، وكرامتهم ودرجتهم عند الرسول صلى الله عليه وسلم . فليت شعرى : كيف يستجيز ذو دين الطعن فيهم ، ونسبة الكفر إليهم ! وقد قال النبى عليه الصلاة والسلام : « عَشْرَةٌ مِنْ أَصْحَابِي فِي الْجَنَّةِ : أَبُو بَكْرٍ ، وَعُمَرُ ، وَعُمَانُ ، وَعَلِيٌّ ، وَطَلْحَةُ ، وَالزُّبَيْرُ ، وَسَعْدُ بْنُ أَبِي وَقَّاصٍ ، وَسَعِيدُ بْنُ زَيْدٍ ، وَعَبْدُ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ ، وَأَبُو عُبَيْدَةَ بْنُ الْجَرَّاحِ » إلى غير ذلك من الأخبار الواردة فى حق كل واحد

(٢) الفتح آية ١٨ .

(٥) النور آية ٥٤ .

(١) النساء : آية ٥٨ .

(٤، ٣) التوبة آية ٩٩ ، ١١٨ .

منهم على الانفراد . وإن نقلت هنات من بعضهم ، فليتدبر النقل ، فإن أكاذيب الروافض كثيرة ، وأحداث المحدثين كثيرة

ثم إن الإمامية لم يثبتوا في تعيين الأئمة بعد : الحسن والحسين ، وعلى بن الحسين رضى الله عنهم على رأى واحد ، بل اختلافاتهم أكثر من اختلافات الفرق كلها ، حتى قال بعضهم إن نيّما وسبعين فرقة من الفرق المذكورة في الخبر هو في الشيعة خاصة ، ومن عداهم فهم خارجون عن الأمة . وهم متفقون في الإمامة وسوقها إلى جعفر بن محمد الصادق رضى الله عنه . ويختلفون في المنصوص عليه بعده من أولاده ، إذ كانت له خمسة أولاد ، وقيل ستة : محمد ، وإسحاق ، وعبد الله ، وموسى ، وإسماعيل ، وعلى ، ومن ادعى منهم النص والتعيين : محمد ، وعبد الله ، وموسى ، وإسماعيل . ثم منهم من مات ولم يعقب . ومنهم من مات وأعقب . ومنهم من قال بالتوقف ، والانتظار ، والرجعة . ومنهم من قال بالسوق والتعديّة كما سيأتى ذكر اختلافاتهم عند ذكر طائفة طائفة .

وكانوا في الأول على مذهب أئمتهم في الأصول ، ثم لما اختلفت الروايات عن أئمتهم ، وتمادى الزمان : اختارت كل فرقة منهم طريقة . فصارت الإمامية بعضها معتزلة : إما وعيدية ، وإما تفضيلية . وبعضها إخبارية : إما مشبهة وإما سلفية . ومن ضل الطريق وتاه لم يبال الله به في أىّ واد هلك .

١ — الباقريّة ، والجعفرية الواقعة :

أتباع : محمد<sup>(١)</sup> بن الباقر بن على زين العابدين ، وابنه جعفر الصادق<sup>(٢)</sup> . قالوا بإمامتهما وإمامة والدهما زين العابدين . إلا أن منهم من توقف على واحد منهما ، وماساق الإمامة إلى أولادهما . ومنهم من ساق . وإنما ميزنا هذه فرقة دون الأصناف المتشعبة التي نذكرها ، لأن من الشيعة من توقف على الباقر وقال برجمته ، كما توقف القائلون بإمامة

(١) توفى الباقر سنة ١١٤ هـ .

(٢) توفى جعفر الصادق سنة ١٤٨ هـ .

أبي عبد الله جعفر بن محمد الصادق ، وهو ذو علم غزير في الدين ، وأدب كامل في الحكمة ، وزهد بالغ في الدنيا ، وورع تام عن الشهوات .

وقد أقام بالمدينة مدة يفيد الشيعة المنتمين إليه ، ويفيض على الموالين له أسرار العلوم . ثم دخل العراق وأقام بها مدة . ما تعرض للإمامة قط ، ولا نازع أحدا في الخلافة قط . ومن غرق في بحر المعرفة لم يطعم في شط ، ومن تعلّى إلى ذروة الحقيقة لم يخف من حط . وقيل : من أنس بالله توحش عن الناس ، ومن استأنس بغير الله نهبه الوسواس .

وهو من جانب الأب ينتسب إلى شجرة النبوة ، ومن جانب الأم ينتسب إلى أبي بكر الصديق رضي الله عنه . وقد تبرأ عما كان ينسب إليه بعض الغلاة ، وبرئ منهم ولعنهم . وبرئ من خصائص مذاهب الرافضة وحمقاتهم من القول بالغيبة والرجعة ، والبداء ، والتناسخ ، والحلول والتشبيه . لكن الشيعة بعده افترقوا وانتحل كل واحد منهم مذهباً ، وأراد أن يروّجه على أصحابه فنسبه إليه وربطه به ، والسيد برئ من ذلك ومن الاعتزال ، والقدر أيضاً .

هذا قوله في الإرادة « إن الله تعالى أراد بنا شيئاً وأراد منا شيئاً . فما أراد بنا طواه عنا ، وما أراد منا أظهره لنا . فما بالنّا نشغل بما أراد بنا عما أراد منا ؟ » .

وهذا قوله في القدر : هو أمر بين أمرين : لاجبر ولا تفويض .

وكان يقول في الدعاء : اللهم لك الحمد إن أطعتك ، ولك الحجة إن عصيتك . لاصنع

لى ولا لغيرى فى إحسان ، ولا حجة لى ولا لغيرى فى إساءة .

فذكر الأصناف الذين اختلفوا فيه ونعدهم ، لا على أنهم من تفاصيل أشياعه ، بل على أنهم منتسبون إلى أصل شجرته ، وفروع أولاده ، ليعلم ذلك .

(ب) النّاووسية :

أتباع رجل يقال له : ناووس ، وقيل نسبوا إلى قرية ناووسا . قالت إن الصادق

حى بعد ، ولن يموت حتى يظهر فيظهر أمره . وهو القائم المهدي . ورووا عنه

أنه قال : لو رأيتم رأسي يُدْهَدُ<sup>(١)</sup> عليكم من الجبل فلا تصدقوا ، فإنني صاحبكم صاحب السيف .

وحكى أبو حامد الزوزنى أن النواوسية زعمت أن عليا باق وسنشق الأرض عنه يوم القيامة فيملأ الأرض عدلا .

( ج ) الأَفْطَحِيَّةُ :

قالوا : بانتقال الإمامة من الصادق إلى ابنه عبد الله الأفطح ، وهو أخو إسماعيل من أبيه وأمه ، وأمهما فاطمة بنت الحسين بن الحسن بن علي ، وكان أسنَّ أولاد الصادق . زعموا أنه قال : الإمامة في أكبر أولاد الإمام . وقال : الإمام من يجلس مجلسي . وهو الذي جلس مجلسه ، والإمام لا يغسله ولا يصلى عليه ولا يأخذ خاتمه ولا يواريه إلا الإمام . وهو الذي تولَّى ذلك كله . ودفع الصادق وديعة إلى بعض أصحابه وأمره أن يدفعها إلى من يطلبها منه وأن يتخذها إماما . وما طلبها منه أحد إلا عبد الله ومع ذلك ما عاش بعد أبيه إلا سبعين يوما ومات ولم يعقب ولدا ذكرا .

( د ) الشَّمِيطِيَّةُ :

أتباع يحيى بن أبي شميطة . قالوا إن جعفرا قال : إن صاحبكم اسمه اسم نبيكم ، وقد قال له والده رضوان الله عليهما : إن ولدك ولد فسميته باسمي فهو الإمام ، فالإمام بعده ابنه محمد .

( هـ ) الإِسْمَاعِيلِيَّةُ الْوَاقِفَةُ :

قالوا إن الإمام بعد جعفر إسماعيل نصا عليه باتفاق من أولاده ، إلا أنهم اختلفوا في موته في حال حياة أبيه . فمنهم من قال لم يمِتْ ، إلا أنه أظهر موته تقيّة من خلفاء بني العباس ، وأنه عقد محضرا وأشهد عليه عامل المنصور بالمدينة .

ومنهم من قال موته صحيح ، والنص لا يرجع قهقري ، والفائدة في النص بقاء الإمامة في أولاد المنصوص عليه دون غيرهم . فالإمام بعد إسماعيل : محمد بن إسماعيل ، وهؤلاء يقال لهم المباركية . ثم منهم من وقف على محمد بن إسماعيل وقال برجعته بعد غيبته .

ومنهم من ساق الإمامة في المستورين منهم ، ثم في الظاهرين القائمين من بعدهم ، وهم الباطنية . وسنذكر مذاهبهم على الانفراد . وإنما مذهب هذه الفرقة الوقف على إسماعيل بن جعفر ، أو محمد بن إسماعيل . والإسماعيلية المشهورة في الفرق منهم هم الباطنية التعليمية الذين لهم مقالة مفردة .

( و ) الموسوية ، والمفضلية :

فرقة واحدة قالت بإمامة موسى <sup>(١)</sup> بن جعفر نصا عليه بالاسم ، حيث قال الصادق . رضى الله عنه : سابعكم قائمكم ، وقيل صاحبكم قائمكم ، ألا وهو سمي صاحب التوراة .

ولما رأت الشيعة أن أولاد الصادق على تفرق ، فمن ميت في حال حياة أبيه ولم يعقب ، ومن مختلف في موته ، ومن قائم بعد موته مدة يسيرة ، ومن ميت غير معقب ، وكان موسى هو الذى تولى الأمر وقام به بعد موت أبيه ، رجعوا إليه واجتمعوا عليه . مثل المفضل بن عمر ، وزرارة بن أعين ، وعمار الساباطي .

وروت الموسوية عن الصادق رضى الله عنه أنه قال لبعض أصحابه : عدّ الأيام فعدّها من الأحد حتى بلغ السبت ، فقال له : كم عددت ؟ فقال : سبعة ، فقال : جعفر سبت . السبت ، وشمس الدهور ، ونور الشهور . من لا يلهو ولا يلعب ، وهو سابعكم قائمكم هذا . وأشار إلى ولده موسى الكاظم . وقال فيه أيضاً : إنه شبيه بعيسى عليه السلام . ثم إن موسى لما خرج وأظهر الإمامة حمله هارون الرشيد من المدينة فحبسه عند عيسى .



ابن جعفر ، ثم أشخصه إلى بغداد فحبسه عند السندی بن شاهك ، وقيل إن يحيى بن خالد ابن برمك سمّه في رطب فقتله وهو في الحبس ، ثم أخرج ودفن في مقابر قریش ببغداد واختلفت الشيعة بعده .

فمنهم من توقف في موته وقال : لاندري أمات أم لم يمت ! ويقال لهم المطورة ، سماهم بذلك عليّ بن إسماعيل ، فقال : ما أتم إلا كلاب ممطورة ، ومنهم من قطع بموته ويقال لهم القطعية ، ومنهم من توقف عليه ، وقال إنه لم يمت ، وسيخرج بعد الغيبة ، ويقال لهم الواقفة .

( ز ) الاثنا عشرية :

إن الذين قطعوا بموت موسى الكاظم<sup>(١)</sup> بن جعفر الصادق وسماوا قطعية ، ساقوا الإمامة بعده في أولاده ، فقالوا : الإمام بعد موسى الكاظم : ولده علي الرضا ، ومشهده بطوس ، ثم بعده : محمد التقي الجواد أيضاً ، وهو في مقابر قریش ببغداد ، ثم بعده : عليّ ابن محمد التقي ، ومشهده بقم ، وبعده : الحسن العسكري الزكي ، وبعده : ابنه محمد القائم المنتظر الذي هو بسّر من رأى ، وهو الثاني عشر ، هذا هو طريق الاثنا عشرية في زماننا .

إلا أن الاختلافات التي وقعت في حال كل واحد من هؤلاء الاثنا عشر ، والمنازعات التي جرت بينهم وبين إخوتهم وبنى أعمامهم وجب ذكرها لئلا يشذ عنا مذهب لم نذكره ومقالة لم نوردها .

فاعلم أن من الشيعة من قال بإمامة : أحمد بن موسى بن جعفر دون أخيه عليّ الرضا ، ومن قال بعليّ : شك أولاً في محمد بن عليّ ، إذ مات أبوه وهو صغير غير مستحق للإمامة ولا علم عنده بمنهجها ، وثبت قوم على إمامته واختلفوا بعد موته أيضاً ، فقال قوم بإمامة

(١) توفي سنة ١٧٣ هـ وله مشه معروف ببغداد .

موسى بن محمد، وقال قوم آخرون بإمامة علي بن محمد، ويقولون هو العسكري، واختلفوا بعد موته أيضا؛ فقال قوم بإمامة جعفر بن علي، وقال قوم بإمامة محمد بن علي، وقال قوم بإمامة الحسن بن علي، وكان لهم رئيس يقال له علي بن فلان الطاحن، وكان من أهل الكلام، قوّى أسباب جعفر بن علي، وأمال الناس إليه، وأعانته فارس بن حاتم ابن ماهويه؛ وذلك أن عليا قد مات، وخلف الحسن العسكري، قالوا: امتحننا الحسن فلم نجد عنده علما، ولقبوا من قال بإمامة الحسن الحمارية، وقوّوا أمر جعفر بعد موت الحسن واحتجوا بأن الحسن مات بلا خلف فبطلت إمامته، ولأنه لم يعقب، والإمام لا يموت إلا ويكون له خلف وعقب، وحاز جعفر ميراث الحسن بعد دعاوى ادعائها عليه أنه فعل ذلك من حبل في جواربه وغيرهم، وانكشف أمره عند السلطان والرعية وخواص الناس وعوامهم، وتشتت كلمة من قال بإمامة الحسن وتفرقوا أصنافا كثيرة، فثبتت هذه الفرقة على إمامة جعفر، ورجع إليهم كثير ممن قال بإمامة الحسن، منهم: الحسن بن علي ابن فضال، وهو من أجل أصحابهم وفقهائهم، كثير الفقه والحديث، ثم قالوا بعد جعفر بعلي بن جعفر وفاطمة بنت علي أخت جعفر، وقال قوم بإمامة علي بن جعفر دون فاطمة السيدة ثم اختلفوا بعد موت علي وفاطمة اختلافا كثيرا، وغلا بعضهم في الإمامة غلوا كأبي الخطاب الأسدي.

وأما الذين قالوا بإمامة الحسن فافترقوا بعد موته إحدى عشرة فرقة وليست لهم ألقاب مشهورة، ولكننا نذكر أقاويلهم.

الفرقة الأولى: قالت إن الحسن لم يموت، وهو القائم، ولا يجوز أن يموت ولا ولد له ظاهرا، لأن الأرض لا تخلو من إمام؛ وقد ثبت عندنا أن القائم له غيبتان، وهذه إحدى الغيبتين، وسيظهر ويعرف ثم يغيب غيبة أخرى.

الثانية: قالت إن الحسن مات ولكنه يحيا وهو القائم، لأن رأينا أن معنى القائم هو القيام بعد الموت، فنقطع بموت الحسن ولا نشك فيه، ولا ولد له، فيجب أن يحيا بعد الموت.

الثالثة : قالت إن الحسن قد مات ، وأوصى إلى جعفر أخيه ، ورجعت الإمامة إلى جعفر .

الرابعة : قالت إن الحسن قد مات ، والإمام جعفر ، وإنا كنا مخطئين في الائتمام به ؛ إذ لم يكن إماما ، فلما مات ولا عقب له تبيننا أن جعفر كان محقا في دعواه ، والحسن مبطلا .

الخامسة : قالت إن الحسن قد مات ، وكنا مخطئين في القول به ، وإن الإمام كان محمد بن علي أخا الحسن وجعفر ؛ ولما ظهر لنا فسق جعفر وإعلانه به ؛ وعلنا أن الحسن كان على مثل حاله إلا أنه كان يتستر ، عرفنا أنهما لم يكونا إمامين ، فرجعنا إلى محمد ، ووجدنا له عقبا ، وعرفنا أنه كان هو الإمام دون أخويه .

السادسة : قالت إن الحسن كان له ابن ، وليس الأمر على ما ذكروا أنه مات ولم يعقب ، بل ولد له ولد قبل وفاة أبيه بسنتين فاستتر خوفا من جعفر وغيره من الأعداء ، واسمه محمد وهو الإمام ، القائم ، الحجة ، المنتظر .

السابعة : قالت إن له ابنا ، ولكنه ولد بعد موته بثمانية أشهر ، وقول من ادعى أنه مات وله ابن باطل ، لأن ذلك لو كان لم يخف ، ولا يجوز مكابرة العيان .

الثامنة : قالت صحت وفاة الحسن ، وصح أن لا ولده ، وبطل ما ادعى من الحيل في سرية له ، فثبت أن الإمام بعد الحسن غير موجود ، وهو جائز في المعقولات أن يرفع الله الحجة عن أهل الأرض لمعاصيهم ، وهي فترة وزمان لا إمام فيه ، والأرض اليوم بلا حجة كما كانت الفترة قبل مبعث النبي صلى الله عليه وسلم .

التاسعة : قالت إن الحسن قد مات ، وصح موته ، وقد اختلف الناس هذه الاختلافات ولا ندري كيف هو ؟ ولا نشك أنه قد ولد له ابن ، ولا ندري قبل موته أو بعد موته ؟ إلا أن نعلم يقينا أن الأرض لا تخلو من حجة ، وهو الخلف الغائب ، فنحن نتولاه ونتمسك به باسمه حتى يظهر بصورته .

العاشرة : قالت نعلم أن الحسن قد مات ، ولا بد للناس من إمام ، فلا تخلو الأرض من حجة ، ولا ندرى : من ولده ؟ أم من ولد غيره ؟

الحادية عشرة : فرقة توقفت في هذا التخاطب وقالت : لاندري على القطع حقيقة الحال ، لكننا نقطع في الرضا ونقول بإمامته ، وفي كل موضع اختلفت الشيعة فيه ، فنحن من الواقعة في ذلك إلى أن يظهر الله الحجة ، ويظهر بصورته ، فلا يشك في إمامته من أبصره ، ولا يحتاج إلى معجزة وكرامة وبينه ، بل معجزته اتباع الناس بأسرهم إياه من غير منازعة ولا مدافعة .

فهذه جملة الفرق الإحدى عشرة قطعوا على كل واحد واحدا ، ثم قطعوا على الكل بأسرهم .

ومن العجب أنهم قالوا : الغيبة قد امتدت مائتين ونيفا وخمسين سنة ، وصاحبنا قال : إن خرج القائم وقد طعن في الأربعين فليس بصاحبكم ، ولسنا ندرى كيف تنقضى مائتان ونيف وخمسون سنة في أربعين سنة ؟ وإذا سئل القوم عن مدة الغيبة كيف تتصور ؟ قالوا : أليس الخضر وإلياس عليهما السلام يعيشان في الدنيا من آلاف سنين ، لا يحتاجان إلى طعام وشراب ؟ فلم لا يجوز ذلك في واحد من آل البيت ؟ قيل لهم : ومع اختلافكم هذا كيف يصح لكم دعوى الغيبة ؟ ثم الخضر عليه السلام ليس مكلفا بضمان جماعة ، والإمام عندكم ضامن ، مكلف بالهداية والعدل ، والجماعة مكلفون بالاعتداء به والاستئنان بسنته ، ومن لا يرى كيف يقتدى به ؟

فلهذا صارت الإمامية متمسكين بالعدلية في الأصول ، وبالمشبهة في الصفات ، متحيرين تأهين .

وبين الإخبارية منهم والكلامية سيف وتكفير ، وكذلك بين التفضيلية والوعيدية قتال وتضليل ، أعاذنا الله من الحيرة .

ومن العجب أن القائلين بإمامة المنتظر مع هذا الاختلاف العظيم الذي بنت

لَا يَسْتَحْيُونَ فَيَدْعُونَ فِيهِ أَحْكَامَ الْإِلَهِيَّةِ، وَيَتَأَوَّلُونَ قَوْلَهُ تَعَالَى عَلَيْهِ (وَقُلْ أَعْمَلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرَدُّونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ) .

قالوا : هو الإمام المنتظر الذي يردّ إليه علم الساعة ، ويدعون فيه أنه لا يغيب عنا ، وسيخبرنا بأحوالنا ، حين يحاسب الخلق ، إلى تحكّكات باردة ، وكلمات عن العقول شاردة .

لَقَدْ طُفْتُ فِي تِلْكَ الْمَعَاهِدِ كُلِّهَا وَسَيَّرْتُ طَرَفِي بَيْنَ تِلْكَ الْعَالَمِ  
فَلَمْ أَرَ إِلَّا وَاضِعًا كَفًّا حَائِرٍ عَلَى ذِقْنٍ أَوْ قَارِعًا سِنَّ نَادِمٍ  
أَسَامِي الْأُئِمَّةِ الْاِثْنِي عَشَرَ عِنْدَ الْإِمَامِيَّةِ :

المرتضى ، والمجتبى ، والشهيد ، والسّجّاد ، والباقر ، والصّادق ، والكاظم ، والرضي  
بوالنقي ، والنقي ، والزكي ، والحجة القائم المنتظر .

#### ٤ — الغالية

هؤلاء هم الذين غلوا في حق أئمتهم حتى أخرجوهم من حدود الخلقية ، وحكموا فيهم بأحكام الإلهية ، فربما شبهوا واحداً من الأئمة بالإله ، وربما شبهوا الإله بالخلق ، وهم على طرفي الغلو والتقصير ، وإنما نشأت شبهاتهم من مذاهب الحلولية ، ومذاهب التناسخية ، ومذاهب اليهود والنصارى ، إذ اليهود شبهت الخالق بالخلق ، والنصارى شبهت الخلق بالخالق فسرت هذه الشبهات في أذهان الشيعة الغلاة ، حتى حكمت بأحكام الإلهية في حق بعض الأئمة . وكان التشبيه بالأصل والوضع في الشيعة ، وإنما عادت إلى بعض أهل السنة بعد ذلك وتمكن الاعتزال فيهم لما رأوا أن ذلك أقرب إلى المعقول ، وأبعد من التشبيه والحلول .

وبدع الغلاة محصورة في أربع : التشبيه ، والبداء ، والرجعة ، والتناسخ ، ولهم

ألقاب، وبكل بلد لقب، فيقال لهم بأصبهان : الْخُرَمِيَّة ، وَالْكُوْزِيَّة ، وبالري :  
الْمَزْدَكِيَّة والسَّنَابْزِيَّة ، وبأذربيجان الدَّقُولِيَّة ، وبموضع الحمرة ، وبما وراء النهر : المبيضة .  
وهم أحد عشر صنفا :

#### (١) السَّبَائِيَّة :

أصحاب عبد الله بن سبيل الذي قال لعلي كرم الله وجهه : أنت، أنت، يعني أنت الإله،  
فنفاه إلى المدائن ، زعموا أنه كان يهوديا فأسلم، وكان في اليهودية يقول في يوشع بن نون  
وصى موسى عليهما السلام مثل ما قال في علي رضي الله عنه ، وهو أول من أظهر القول  
بالنص بإمامة علي رضي الله عنه ومنه انشعبت أصناف الغلاة .

زعم أن عليا حتى لم يمت ، ففيه الجزء الإلهي ، ولا يجوز أن يستولى عليه، وهو الذي  
ينجى في السحاب ، والرعد صوته ، والبرق تبسمه ، وأنه سينزل إلى الأرض بعد ذلك  
فيملأ الأرض عدلا كما ملئت جورا .

وإنما أظهر ابن سبيل هذه المقالة بعد انتقال علي رضي الله عنه واجتمعت عليه جماعة ،  
وهم أول فرقة قالت بالتوقف ، والعينية ، والرجعة ، وقالت بتناسخ الجزء الإلهي في الأئمة  
بعد علي رضي الله عنه ، قال : وهذا المعنى مما كان يعرفه الصحابة وإن كانوا على خلاف  
مراده ، هذا عمر بن الخطاب رضي الله عنه كان يقول فيه حين فقأ عين واحد بالحد  
في الحرم ورفعت القصة إليه : ماذا أقول في يد الله فقأت عينا في حرم الله ؟ فأطلق عمر  
اسم الإلهية عليه لما عرف منه ذلك .

#### (ب) الكاملة :

أصحاب أبي كامل ، أكفر جميع الصحابة بتركها بيعة على رضي الله عنه ، وطعن  
في علي أيضا بتركه طلب حقه ، ولم يعذره في القعود ، قال : وكان عاياه أن يخرج ويظهر  
الحق ، على أنه غلا في حقه وكان يقول : الإمامة نور يتناسخ من شخص إلى شخص ،

وذلك النور في شخص يكون نبوة ، وفي شخص يكون إمامة ، وربما تناسخ الإمامة فتصير نبوة ، وقال بتناسخ الأرواح وقت الموت .

والغلاة على أصنافها كلهم متفقون على التناسخ والحلول ، ولقد كان التناسخ مقالة لفرقة في كل ملة تلقوها من المجوس المزدكية ، والهند البرهمية ، ومن الفلاسفة والصائبة ، ومذهبهم أن الله تعالى قائم بكل مكان ، ناطق بكل لسان ، ظاهر في كل شخص من أشخاص البشر ، وذلك بمعنى الحلول .

وقد يكون الحلول بجزء ، وقد يكون بكل ، أما الحلول بجزء ، فهو كإشراق الشمس في كوة ، أو كإشراقها على البلور .

أما الحلول بكل فهو كظهور ملك بشخص ، أو شيطان بحیوان .

ومراتب التناسخ أربع : النسخ ، والمسح ، والفسخ ، والرسخ ، وسيأتي شرح ذلك عند ذكر فرقهم من المجوس على التفصيل ، وأعلى المراتب مرتبة للملكية أو النبوة ، وأسفل المراتب الشيطانية أو الجنية .

وهذا أبو كامل كان يقول بالتناسخ ظاهرا من غير تفصيل مذهبهم .

( ح ) العلبيّاتية :

أصحاب العلبياء بن ذراع الدوسي ، وقال قوم : هو الأسدي ، وكان يفضل عليا على النبي صلى الله عليه وسلم ، وزعم أنه بعث محمدا ؛ يعني عليا ، وسماه إلها ، وكان يقول بدم محمد صلى الله عليه وسلم ، وزعم أنه بعث ليدعو إلى علي فدعا إلى نفسه ، ويسمون هذه الفرقة الذميمة .

ومنهم من قال بإلهيتهما جميعا ، ويقدمون عليا في أحكام الإلهية ، ويسمونهم العينية .

ومنهم من قال بإلهيتهما جميعا ، ويفضلون محمدا في الإلهية ويسمونهم الميمية .

ومنهم من قال بالإلهية لجملة أشخاص أصحاب الكساء : محمد ، وعلي ، وفاطمة ، والحسن ، والحسين ، وقالوا خستهم شيء واحد . والروح حالة فيهم بالسوءية ، لافضل لواحد .

منهم على الآخر ، وكرهوا أن يقولوا فاطمة بالتأنيث ، بل قالوا فاطم ، بلا هاء ، وفي ذلك يقول بعض شعرائهم :

تَوَلَّيْتُ بَعْدَ اللَّهِ فِي الدِّينِ خَمْسَةً نَدِيًّا ، وَسِبْطِيهِ ، وَشَيْخًا ، وَفَاطِمًا  
( د ) الْمُغِيرَةُ :

أصحاب المغيرة بن سعيد<sup>(١)</sup> العجلي ، ادعى أن الإمامة بعد محمد بن علي بن الحسين في : محمد النفس الزكية بن عبد الله بن الحسن بن الحسن ، الخارج بالمدينة ، وزعم أنه حي لم يمت .

وكان المغيرة مولى لخالد بن عبد الله القسري ، وادعى الإمامة لنفسه بعد الامام محمد ،

(١) في « مقالات الإسلاميين » ص ٦ ج ١ ( والفرقة الرابعة منهم - بنى الشيعة الغالية - المغيرة أصحاب المغيرة بن سعيد ؛ يزعمون أنه كان يقول إنه نبي ، وأنه يعلم اسم الله الأكبر ، وأن معبودهم رجل من نور على رأسه تاج ، وله من الأعضاء والخلق مثل المالرجل . وله جوف وقلب تنبع منه الحكمة . وأن حروف أبي جاد على عدد أعضائه . قالوا : والألف موضع قدمه لاجتماعها . وذكر الهاء فقال : لو رأيتم موضعها منه لرأيتم أمرا عظيما ؛ يعرض لهم بالعورة وبأنه قد رآه لعنه الله . وزعم أنه يحصى الموق بالاسم الأعظم ، وأراهم أشياء من النيرانجات والمخاريق . وذكر لهم كيف ابتداء الله الخلق فزعم أن الله جل اسمه كان وحده لا شيء معه . فلما أراد أن يخلق الأشياء تسكلم باسمه الأعظم فطار فوق رأسه التاج . قال : وذلك قوله - سبح اسم ربك الأعلى - قال : ثم كتب بأصبعه على كفهِ أعمال العباد من المعاصي والطاعات ، فغضب من المعاصي فغرق ، فاجتمع من عرقه بحران : أحدهما مالح مظلم ، والآخر نعيم عذب . ثم اطلع في البحر فأبصر ظله فذهب ليأخذه فطار فانترع عين ظله فخلق منها شمسا ، وبحق ذلك الظل وقال : لا ينبغي أن يكون معي إله غيري . ثم خلق الخلق كله من البحرين ، فخلق الكفار من البحر المالح المظلم ، وخلق المؤمنين من النعيم العذب . وخلق لزال للناس فكان أول من خلق منها محمدا صلى الله عليه وسلم . قال وذلك قوله - قل إن كان لرحمن ولد فأننا أول العابدين - الزخرف آية ٨١ ثم أرسل محمدا إلى الناس كافة وهو ظل . ثم عرض على السموات والأرض أن يعمن على بن أبي طالب رضوان الله عليه فأبى ، ثم على الأرض والجبال فأبى ، ثم على الناس كلهم فقام عمر بن الخطاب إلى أبي بكر فأمره أن يتحمل منعه وأن يقدره ، ففعل ذلك أبو بكر ، وذلك قوله - إنا عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال - الأحزاب آية ٧٢ - قال : وقال عمر : أنا أعينك على أن تجعل لي الخلافة بعدهم وذلك قوله - كئيل للشيطان إذ قال للإنسان اكفر - الحشر آية ١٦ والشيطان عنده عمر . وزعم أن الأرض تنشق عن الموق فيرجعون إلى الدنيا . فبلغ خبره خاله بن عبد الله - يعني القسري - فقتله .



وبعد ذلك ادعى النبوة لنفسه ، واستحل المحارم ، وغلا في حق علي رضي الله عنه غلوا لا يعتقد عاقل ، وزاد على ذلك قوله بالتشبيه فقال : إن الله تعالى صورة وجسم ذو أعضاء ، على مثال حروف الهجاء ، وصورته صورة رجل من نور على رأسه تاج من نور ، وله قلب تنبع منه الحكمة ، وزعم أن الله تعالى لما أراد خلق العالم تكلم بالاسم الأعظم ، فطار فوقع على رأسه تاجا . قال : وذلك قوله : ( سَبِّحْ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى . الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى <sup>(١)</sup> ) .

ثم اطاع على أعمال العباد وقد كتبها على كفه ، فغضب من المعاصي ففرق ، فاجتمع من عرقه بحران : أحدهما مالح ، والآخر عذب ، والمالح مظم ، والعذب نير ، ثم اطاع في البحر النير فأبصر ظله ، فانتزع عين ظله فخاق منها الشمس والقمر ، وأفنى باقي ظله وقال : لا ينبغي أن يكون معي إله غيري . قال : ثم خلق الخلق كله من البحرين فخلق المؤمنين من البحر النير ، وخلق الكفار من البحر المظم ، وخلق ظلال الناس أول ما خلق ، وأول ما خلق هو ظل محمد عاينه الصلاة والسلام وظل على قبل خلق ظلال الكل ، ثم عرض على السموات والأرض والجبال أن يحمأن الأمانة ، وهي أن ينعن على بن أبي طالب من الإمامة ، فأبين ذلك . ثم عرض ذلك على الناس ، فأمر عمر بن الخطاب أبا بكر أن يتحمل منعه من ذلك ، وضمن له أن يعينه على الغدر به على شرط أن يجعل الخلافة له من بعده ، فقبل منه وأقدا على المنع متظاهرين ، فذلك قوله تعالى : ( وَحَمَلَهَا الْإِنْسَانُ إِنَّهُ كَانَ ظَلُومًا جَهُولًا <sup>(٢)</sup> ) وزعم أنه نزل في حق عمر قوله تعالى : ( كَمَثَلِ الشَّيْطَانِ إِذْ قَالَ لِلْإِنْسَانِ اكْفُرْ . فَلَمَّا كَفَرَ قَالَ إِنِّي بَرِيءٌ مِنْكَ <sup>(٣)</sup> ) .

ولما أن قتل المغيرة اختلف أصحابه ، فمنهم من قال بانتظاره ورجعته ، ومنهم من قال بانتظار إمامة محمد ، كما كان يقول هو بانتظاره ، وقد قال المغيرة بإمامة أبي جعفر محمد

(١) الأعلى آية ١ .

(٢) الأحزاب آية ٧٢ .

(٣) الحشر آية ١٦ .

ابن علي رضي الله عنهما ، ثم غلا فيه وقال بإلهيته فتبرأ منه الباقر ولعنه ، وقد قال المغيرة لأصحابه : انتظروه ، فإنه يرجع ، وجبريل وميكائيل يبائعانه بين الركن والمقام ، وزعم أنه يحيي الموتى .

( هـ ) المَنْصُورِيَّة :

أصحاب أبي منصور<sup>(١)</sup> العجلي ، وهو الذي عزا نفسه إلى أبي جعفر محمد بن علي الباقر في الأول ، فلما تبرأ منه الباقر وطرده زعم أنه هو الإمام ، ودعا الناس إلى نفسه ، ولما توفي الباقر قال : انتقلت الإمامة إليّ وتظاهر بذلك وخرجت جماعة منهم بالكوفة في بني كندة

( ١ ) « فرق الشيعة » للنوحي ص ٣٤ ( ومنهم فرقة تسمى المنصورية ، وهم أصحاب أبي منصور ، وهو الذي ادعى أن الله عز وجل هرج به إليه فأدناه منه وكلمه ومسح بيده على رأسه ، وقال له بالمرئاني . وذكر أنه نبي ورسل ، وأن الله اتخذ خليلا . وكان أبو منصور هذا من أهل الكوفة من عبد القيس ، وله فيها دار . وكان منشؤه بالبادية وكان أميا لا يقرأ . فادعى بعد وفاة أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين أنه فوض إليه أمره وجعله وصيه من بعده . ثم ترقى به الأمر إلى أن قال كان علي بن أبي طالب عليه السلام نبيا ورسولا ، وكذلك الحسن والحسين ، وعلي بن الحسين ، محمد بن علي . وأنا نبي ورسل . والنبوة في ستة من ولدي يكونون بعدي أنبياء آخرهم القائم . وكان يأمر أصحابه بمخنق من خالفهم وقتلهم بالاغتيال ، ويقول من خالفكم فهو كافر مشرك فاقتلوه فإن هذا جهاد خفي . وزعم أن جبرئيل عليه السلام يأتيه بالوحي من عند الله عز وجل ، وأن الله بعث محمدا بالأنزيل ، وبمعه هو يعني نفسه بالتأويل . فطلبه خالد بن عبد الله القسري فأغياه ثم ظفر عمر الخناق بابنه الحسين بن أبي منصور ، وقد تنبى وادعى مرتبة أبيه ، وجيبت إليه الأموال ، وتابعه على رأيه ومذهبه بشرك كثير ، وقالوا بنبوته . فبعث به إلى المهدي فقتله في خلافته وصلبه بعد أن أقر بذلك ، وأخذه منه مالا عظيما . وطلب أصحابه طلبا شديدا وظفر بجماحة منهم فقتلهم وصلبهم ) .

وفي مقالات الإسلاميين ص ٩ ج ١ ( ويمين أصحابه - يعني منصورا - إذا حلفوا أن يقولوا : ألا والكلمة . ) وزعم أن عيسى أول من خلق الله من خلقه ، ثم علي . وأن رسل الله سبحانه لا تنقطع أبدا . وكفر بالجنة والنار ، وزعم أن الجنة رجل ، وأن النار رجل . واستحل النساء والمحارم وأحل ذلك لأصحابه وزعم أن الميتة والدّم والخنزير والحمر والميسر وغير ذلك من المحارم حلال . وقال : لم يحرم الله ذلك علينا ، ولا حرم شيئا تقوى به أنفسنا . وإنما هذه الأشياء أسماء رجال حرم الله سبحانه ولايتهم وتأول في ذلك قوله تعالى - المائدة آية ٩٣ - ليس على الذين آمنوا وحمّلوا الصالحات جناح فيما طعموا - وأسقط الفرائض وقال هي أسماء رجال أوجب الله ولايتهم . واستحل خنق المنافقين وأخذ أوالهم . فأخذ يوسف بن عمر الثقفي والى للعراق في أيام بني أمية فقتله ) .

حتى وقف يوسف بن عمر الثقفي والى العراق فى أيام هشام بن عبد الملك على قصته  
وخبث دعوته ، فأخذه وصلبه .

زعم أبو منصور العجلي أن عليا رضى الله عنه هو الكسفُ الساقط من السماء .  
وربما قال : الكسفُ الساقط من السماء هو الله تعالى . وزعم حين ادعى الإمامة لنفسه  
أنه عرج به إلى السماء ، ورأى معبوده فمسح بيده رأسه ، وقال : يا بنى ، أنزل فبلغ عنى .  
ثم أهبطه إلى الأرض . فهو الكسف الساقط من السماء .

وزعم أيضا أن الرسل لا تنقطع أبدا ، والرسالة لا تنقطع . وزعم أن الجنة رجل أمرنا  
بمولاته ، وهو إمام الوقت . وأن النار رجل أمرنا بمعاداته ، وهو خصم الإمام . وتناول  
الحرمات كلها على أسماء رجال أمرنا الله تعالى بمعاداتهم . وتناول الفرائض على أسماء  
رجال أمرنا بمولاتهم . واستحل أصحابه قتل مخالفيهم وأخذ أموالهم ، واستحلل نسائهم .  
وهم صنف من الحرمة . وإنما مقصودهم من حمل الفرائض والحرمات على أسماء رجال :  
هو أن من ظفر بذلك الرجل وعرفه فقد سقط عنه التكليف ، وارتفع الخطاب إذ قد  
وصل إلى الجنة وبلغ الكمال .

ومما أبدعه العجلي أنه قال : إن أول ما خلق الله تعالى هو عيسى بن مريم عليه  
السلام ، ثم على بن أبى طالب كرم الله وجهه .

( و ) الخطأية :

أصحاب أبى الخطاب محمد بن أبى زينب الأسدى الأجدع مولى بنى أسد ، وهو الذى  
عزا نفسه إلى أبى عبد الله جعفر بن محمد الصادق رضى الله عنه . فلما وقف الصادق على  
غلوه الباطل فى حقه تبرأ منه ولعنه ، وأمر أصحابه بالبراءة منه . وشدد القول فى ذلك ،  
وبالغ فى التبرى منه واللعن عليه . فلما اعتزل عنه ادعى الإمامة لنفسه .

زعم أبو الخطاب أن الأئمة أنبياء ثم آلهة . وقال بإلهية جعفر بن محمد ، وإلهية  
آبائه رضى الله عنهم . وهم أبناء الله وأحباؤه . والإلهية نور فى النبوة ، والنبوة نور

في الإمامة . ولا يخلو العالم من هذه الآثار والأنوار . وزعم أن جعفرا هو الإله في زمانه ، وليس هو المحسوس الذي يرونه . ولكن لما نزل إلى هذا العالم لبس تلك الصورة فرآه الناس فيها .

ولما وقف عيسى بن موسى صاحب المنصور على خبث دعوته قتله بسبحة الكوفة .  
وافترقت الخطابية بعده فرقا

فزعمت فرقة أن الإمام بعد أبي الخطاب رجل يقال له معمر ، ودانوا به كما دانوا بأبي الخطاب . وزعموا أن الدنيا لا تنقى ، وأن الجنة هي التي تصيب الناس من خير ونعمة وعافية . وأن النار هي التي تصيب الناس من شر ومشقة وبلية . واستحلوا الخمر والزنا ، وسائر المحرمات . ودانوا بترك الصلاة والفرائض . وتسمى هذه الفرقة المعمرية .

وزعمت طائفة أن الإمام بعد أبي الخطاب : بزيع ، وكان يزعم أن جعفرا هو الإله ؛ أى ظهر الإله بصورته للخلق . وزعم أن كل مؤمن يوحى إليه من الله ، وتأول قول الله تعالى ( وَمَا كَانَ لِنَفْسٍ أَنْ تُؤْمِنَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ <sup>(١)</sup> ) أى يوحى إليه من الله . وكذلك قوله تعالى ( وَأَوْحَى رَبُّكَ إِلَى النَّحْلِ <sup>(٢)</sup> ) وزعم أن أصحابه من هو أفضل من جبريل وميكائيل . وزعم أن الإنسان إذا بلغ الكمال لا يقال له إنه قد مات ، ولكن الواحد منهم إذا بلغ النهاية قيل رجع إلى الملكوت . وادعوا كلهم معاينة أمواتهم ، وزعموا أنهم يرونهم بكرة وعشية . وتسمى هذه الطائفة البزيعية .

وزعمت طائفة أن الإمام بعد أبي الخطاب : عمير بن بيان العجلي ، وقالوا كما قالت الطائفة الأولى ، إلا أنهم اعترفوا بأنهم يموتون . وكانوا قد نصبوا خيمة بكناسة الكوفة يجتمعون فيها على عبادة الصادق رضى الله عنه . فرفع خبرهم إلى يزيد بن عمر بن هبيرة ، فأخذ عميرا فصلبه في كناسة الكوفة . وتسمى هذه الطائفة العجلية والعميرية أيضا .

وزعت طائفة أن الإمام بعد أبي الخطاب مفضل الصيرفي . وكانوا يقولون بربوبية جعفر دون نبوته ورسالته . وتسمى هذه الفرقة المفضلية :

وتبرأ من هؤلاء كلهم جعفر بن محمد الصادق رضى الله عنه وطردهم ولعنهم ، فإن القوم كلهم حيارى ، ضالون ، جاهلون بحال الأئمة تائبون .  
( ز ) الكيالية :

أتباع أحمد بن الكيال ، وكان من دعاة واحد من أهل البيت بعد جعفر بن محمد الصادق ، وأظنه من الأئمة المستورين .

ولعله سمع كلمات علمية فخلطها برأيه القائل ، وفكره العاقل ، وأبدع مقالة في كل باب علمي على قاعدة غير مسموعة ، ولا معقولة ، وربما عاند الحسن في بعض المواضع .

ولما وقفوا على بدعته تبرءوا منه ولعنوه وأمرها شيعتهم بمنابذته وترك مخالطته . ولما عرف الكيال ذلك منهم صرف الدعوة إلى نفسه ، وادعى الإمامة أولاً ، ثم ادعى أنه القائم ثانياً .

وكان من مذهبه أن كل من قدر الآفاق على الأنفس ، وأمكنه أن يبين مناهج العالمين ؛ أعنى عالم الآفاق وهو العالم العلوى ، وعالم الأنفس ؛ وهو العالم السفلى ، كان هو الإمام ، وأن كل من قرر الكل في ذاته ، وأمكنه أن يبين كل كلى في شخصه المعين الجزئى ، كان هو القائم ، قال : ولم يوجد في زمن من الأزمان أحد يقرر هذا التقرير إلا أحمد الكيال ، فكان هو القائم .

وإنما قتله من انتفى إليه أولاً على بدعته ذلك أنه هو الإمام ، ثم القائم ، وبقيت من مقالاته في العالم تصانيف عربية وعجمية ، كلها مزخرفة سرمدودة شرعا وعقلا .

قال الكيال : العوالم ثلاثة : العالم الأعلى ، والعالم الأدنى ، والعالم الإنسانى .

وأثبت في العالم الأعلى خمسة أماكن : الأول : مكان الأماكن وهو مكان فارغ

لا يسكنه موجود، ولا يدبره روحاني ، وهو محيط بالكل . قال : والعرش الوارد في الشرع عبارة عنه ، ودونه : مكان النفس الأعلى ، ودونه : مكان النفس الناطقة ، ودونه : مكان النفس الإنسانية .

قال : وأرادت النفس الإنسانية الصعود إلى عالم النفس الأعلى ، فصعدت وخرقت المكانين : أعنى الحيوانية ، والناطقة . فلما قربت من الوصول إلى عالم النفس الأعلى : كلّت وانحسرت ، وتحيّرت وتعفنت ، واستحالت أجزاءها فأهبطت إلى العالم السفلي . ومضت عليها أكوار وأدوار ، وهي في تلك الحالة من العفونة والاستحالة ، ثم ساحت عليها النفس الأعلى ، وأفاضت عليها من أنوارها جزءاً ، فحدث التراكيب في هذا العالم ، وحدثت السماوات والأرض ، والمركبات من المعادن والنبات والحيوان ، والإنسان ، ووقفت في بلايا هذه التراكيب تارة سروراً ، وتارة غماً ، وتارة فرحاً ، وتارة ترحاً ، وطوراً سلامة وعافية ، وطوراً بلية ومحنة حتى يظهر القائم ، ويردها إلى حال الكمال ، وتنحل التراكيب ، وتبطل المتضادات ، ويظهر الروحاني على الجسماني ، وما ذلك القائم إلا أحمد الكيال .

ثم دل على تعيين ذاته بأضعف ما يتصور ، وأوهى ما يقدر ، وهو أن اسم أحمد مطابق للعوالم الأربعة ، فالألف من اسمه في مقابلة النفس الأعلى ، والحاء في مقابلة النفس الناطقة ، والميم في مقابلة النفس الحيوانية ، والدال في مقابلة النفس الإنسانية ، قال : والعوالم الأربعة هي المبادئ والبسائط ، وأما مكان الأما كن فلا وجود فيه البتة .

ثم أثبت في مقابلة العوالم العلوية : العالم السفلي الجسماني ، قال : فالسما خالية ، وهي في مقابلة مكان الأما كن ، ودونها النار ، ودونها الهواء ، ودونه الأرض ، ودونها الماء ، وهذه الأربعة في مقابلة العوالم الأربعة .

ثم قال : الإنسان في مقابلة النار ، والطائر في مقابلة الهواء ، والحيوان في مقابلة الأرض ، والحوث في مقابلة الماء وكذلك مافي معناه ، فجعل مركز الماء أسفل المراكز ، والحوث أخس المركبات .

ثم قابل العالم الإنسانى الذى هو أحد الثلاثة ، وهو عالم الأنفس ، مع آفاق العالمين الأولين : الروحانى والجسمانى ، قال : الحواس المركبة فيه خمس :  
فالسمع فى مقابلة مكان الأماكن ، إذ هو فارغ ، وفى مقابلة السماء .  
والبصر فى مقابلة النفس الأعلى من الروحانى ، وفى مقابلة النار من الجسمانى ، وفيه إنسان العين لأن الإنسان مختص بالنار .  
والشم فى مقابلة الناطق من الروحانى ، والهواء من الجسمانى ؛ لأن الشم من الهواء يتروح ويتنسم .  
والذوق فى مقابلة الحيوانى من الروحانى ، والأرض من الجسمانى . والحيوان مختص بالأرض ، والطعم بالحيوان  
واللمس فى مقابلة الإنسانى من الروحانى ، والماء من الجسمانى ، والحوت مختص بالماء واللمس بالحوت ، وربما عبر عن اللمس بالكتابة .  
ثم قال : أحمد : هو ألف ، وحاء ، وميم ، ودال . وهو فى مقابلة العالمين .  
أما فى مقابلة العالم العلوى الروحانى فقد ذكرناه .  
وأما فى مقابلة العالم السفلى الجسمانى ؛ فالألف تدل على الإنسان ، والحاء تدل على الحيوان ، والميم على الطائر ، والدال على الحوت ، فالألف من حيث استقامة القامة كالإنسان ، والحاء كالحيوان لأنه معوج منكوس ، ولأن الحيوان من ابتداء اسم الحيوان ، والميم تشبه رأس الطائر ، والدال تشبه ذنب الحوت .  
ثم قال : إن البارى تعالى إنما خلق الإنسان على شكل اسم أحمد ، فالقائمة : مثل الألف ، واليدان مثل الحاء ، والبطن مثل الميم ، والرجلان مثل الدال .  
ثم من العجب أنه قال : إن الأنبياء هم قادة أهل التقليد ، وأهل التقليد عريان ، والقائم قائد أهل البصيرة ، وأهل البصيرة أولو الألباب ، وإنما يحصلون البصائر بمقابلة الآفاق والأنفس .

والمقابلة كما سمعتها من أخس المقالات ، وأوهى المقابلات ، بحيث لا يستجيز عاقل أن يسمعها فكيف يرضى أن يعتقدها ؟ !

وأعجب من هذا كله تأويلاته الفاسدة ، ومقابلاته بين الفرائض الشرعية والأحكام الدينية . وبين موجودات عالمي الآفاق والأنفس وادعاؤه أنه منفرد بها ، وكيف يصح له ذلك ؟ وقد سبقه كثير من أهل العلم بتقرير ذلك ، لا على الوجه المزيف الذي قرره الكيال ، وحمله الميزان على العالمين ، والصراط على نفسه ، والجنة على الوصول إلى علمه من البصائر ، والنار على الوصول إلى ما يضاده ؟ !

ولما كانت أصول علمه ما ذكرناه ، فانظر كيف يكون حال الفروع ؟ !  
( ح ) الهشامية :

أصحاب الهشامين : هشام بن الحكم صاحب المقالة في التشبيه ، وهشام بن سالم الجواليقي الذي نسج على منواله في التشبيه .

وكان هشام بن الحكم من متكلمي الشيعة ، وجرت بينه وبين أبي الهذيل مناظرات في علم الكلام ، منها في التشبيه ، ومنها في تعلق علم الباري تعالى .  
حكى ابن الراوندي عن هشام أنه قال : إن بين معبوده وبين الأجسام تشابها ما ، بوجه من الوجوه ، ولولا ذلك لما دلت عليه .

وحكى الكعبي عنه أنه قال : هو جسم ذو أبعاد ، له قدر من الأقدار ولكن لا يشبه شيئا من المخلوقات ، ولا يشبهه شيء .

ونقل عنه أنه قال : هو سبعة أشبار بشبر نفسه ، وأنه في مكان مخصوص ، وجهة مخصوصة ، وأنه يتحرك ، وحر كته فعله ، وليست من مكان إلى مكان .

وقال : هو متناه بالذات ، غير متناه بالقدرة . وحكى عنه أبو عيسى الوراق أنه قال : إن الله تعالى مماس لعرشه ، لا يفضل منه شيء عن العرش ، ولا يفضل من العرش شيء عنه .



ومن مذهب هشام أنه قال : لم يزل البارى تعالى عالماً بنفسه ، ويعلم الأشياء بعد كونها بعلم ، لا يقال فيه إنه محدث ، أو قديم ، لأنه صفة ، والصفة لا توصف . ولا يقال فيه : هو هو ، أو غيره أو بعضه .

وليس قوله فى القدرة والحياة كقوله فى العلم ، إلا أنه لا يقول بحدوثهما . قال : ويريد الأشياء ، وإرادته حركة ليست هى عين الله ، ولا هى غيره .

وقال فى كلام البارى تعالى : إنه صفة للبارى تعالى ولا يجوز أن يقال هو مخلوق ، أو غير مخلوق .

وقال : الأعراض لا تصلح أن تكون دلالة على الله تعالى ، لأن منها ما يثبت استدلالاً ، وما يستدل به على البارى تعالى يجب أن يكون ضرورى الوجود لاستدلالاً ، وقال : الاستطاعة كل مالا يكون الفعل إلا به كالآلات ، والجوارح ، والوقت ، والمكان .

وقال هشام بن سالم إنه تعالى على صورة إنسان ؛ أعلاه مجوف ، وأسفله مصمت . وهو نور ساطع يتلأأ ، وله حواس خمس ، ويد ، ورجل ، وأنف ، وأذن ، وفم ، وله وفرة سوداء ، هى نور أسود ، لكنه ليس بلحم ولادم . وقال هشام بن سالم : الاستطاعة بعض المستطيع ، وقد نقل عنه أنه أجاز المعصية على الأنبياء مع قوله بعصمة الأئمة ، ويفرق بينهما بأن النبى يوحى إليه فينبه على وجه الخطأ فيتوب عنه . والإمام لا يوحى إليه فتجب عصمته .

وغلا هشام بن الحكم فى حق على رضى الله عنه حتى قال : إنه إله واجب الطاعة ، وهذا هشام بن الحكم صاحب عور فى الأصول ، لا يجوز أن يغفل عن إزاماته على المعتزلة ، فإن الرجل وراء ما يلزم به على الخصم ، ودون ما يظهره من التشبيه ، وذلك أنه أزم الخلاف فقال : إنك تقول : البارى تعالى عالم بعلم ، وعلمه ذاته ، فيشارك الحداث فى أنه عالم بعلم ، ويباينها فى أن علمه ذاته ، فيكون عالماً لا كالعالمين ، فلم لا تقول : إنه جسم لا كأجسام ، وصورة لا كالصور ، وله قدر لا كالأقدار ، إلى غير ذلك ؟

وواقفه زرارة بن أعين في حدوث علم الله تعالى ، وزاد عليه بحدوث قدرته ، وحياته ،  
وسائر صفاته ، وأنه لم يكن قبل حدوث هذه الصفات : عالما ، ولا قادرا ، ولا حيا ،  
ولا سميعا ، ولا بصيرا ، ولا مريدا ، ولا متكلما .

وكان يقول بإمامة عبد الله بن جعفر . فلما فاض في مسائل ، ولم يجده بها مليا رجع  
إلى موسى بن جعفر ، وقيل أيضا إنه لم يقل بإمامته إلا أنه أشار إلى المصحف وقال : هذا  
إمامي ، وإنه كان قد التوى على عبد الله بن جعفر بعض الالتواء .

وحكى عن الزرارية أن المعرفة ضرورية . وأنه لا يسع جهل الأئمة . فإن معارفهم  
كلها فطرية ضرورية . وكل ما يعرفه غيرهم بالنظر فهو عندهم أولي ضروري وفطرياتهم  
لا يدرکہا غيرهم .

( ط ) النعمانية :

أصحاب محمد بن النعمان أبي جعفر الأحوال ، الملقب بشيطان الطاق . وهم  
الشیطانية أيضا .

والشيعة تقول : هو مؤمن الطاق .

وهو تلميذ الباقر محمد بن علي بن الحسين رضي الله عنهم . وأفضى إليه أسراراً من  
أحواله وعلومه ، وما يحكى عنه من التشبيه فهو غير صحيح .

قيل : وافق هشام بن الحكم في أن الله تعالى لا يعلم شيئا حتى يكون .

[ قال شيطان الطاق وكثير من الروافض إن الله عالم في نفسه ليس بجاهل ولكنه  
إنما يعلم الأشياء إذا قدرها وأرادها ، فأما من قبل أن يقدرها ويريدها فمحال أن يعلمها .  
لا لأنه ليس بعالم ، ولكن الشيء لا يكون شيئا حتى يقدره وينشئه بالتقدير<sup>(١)</sup> ] والتقدير  
عنده الإرادة ، والإرادة فعله تعالى .

(١) ما بين القوسين نقلناه من « مقالات الإسلاميين » لأبي الحسن الأشعري : ص ٤٩٣ ج ٢ تحقيق هـ

ديتر ، طبع استامبول سنة ١٩٢٠ ، وبه يستقيم المعنى وقال الأشعري « وحكى أبو القاسم البلخي عن =

وقال إن الله تعالى نور على صورة إنسان رباني ، ونفى أن يكون جسما لكنه قال :  
قد ورد في الخبر « إِنَّ اللَّهَ خَلَقَ آدَمَ عَلَى صُورَتِهِ » و « عَلَى صُورَةِ الرَّحْمَنِ » ،  
فلا بد من تصديق الخبر . ويحكي عن مقاتل بن سليمان مثل مقالته في الصورة ، وكذلك  
يحكي عن داود الجواربي ، ونعيم بن حماد المصري وغيرهما من أصحاب الحديث أنه تعالى  
ذو صورة وأعضاء .

ويحكي عن داود أنه قال : اعفوني عن الفرج واللحية واسألوني عما وراء ذلك ؛  
فإن في الأخبار ما يثبت ذلك .

وقد صنف ابن النعمان كتباً جمعة للشيعة منها : افعال ، لم فعات ، ومنها : افعال ،  
لا تفعل ؛ ويذكر فيها أن كبار الفرق أربعة : الفرقة الأولى عنده : القدرية ، الفرقة الثانية  
عنده : الخوارج . الفرقة الثالثة عنده : العامة . الفرقة الرابعة عنده : الشيعة .  
ثم عين الشيعة بالنجاة في الآخرة من هذه الفرق .

وذكر عن هشام بن سالم ، ومحمد بن النعمان أنهما أمسكا عن الكلام في الله ، ورويا  
عن يوجبان تصديقه أنه سئل عن قول الله تعالى : ( وَأَنَّ إِلَىٰ رَبِّكَ الْمُنتَهَىٰ ) قال : إذا  
بلغ الكلام إلى الله تعالى فأمسكوا ، فأمسكا عن القول في الله ، والتفكر فيه حتى ماتا ،  
هذا نقل الوراق .

= هشام بن الحكم أنه كان يقول : محال أن يكون الله لم يزل عالما بنفسه ، وأنه إنما يعلم الأشياء بعد أن لم يكن  
بها عالما ، وأنه يعلمها بعلم ، وأن العلم صفة له ليست هي هو ، ولا غيره ، ولا بعضه . ولا يجوز أن يقال  
في العلم إنه محدث أو قديم : لأنه صفة ، والصفة عنده لا توصف . قال : ولو كان لم يزل عالما لكان المعلوم  
لم يزل ، لأنه لا يصح عالم إلا بمعلوم موجود . قال : ولو كان عالما بما يفعله عباده لم يصح المحنة والاختيار .  
« وليس قول هشام في القدرة والحياة قوله في العلم إلا أنه لا يقول بجودشهما ، ولكنه يزعم أنهما صفتان لله ،  
لاهما الله ، ولا هما غيره ، ولا هما بعضه . وإنما نفي أن يكون عالما لما ذكرناه . وحكي حاك أن قوله هشام  
في القدرة كقوله في العلم » .

ومن هنا نرى وجه الاتفاق بين رأي شيطان الطاق ، ورأي هشام بن الحكم . فكل منهما ينفي علم الله  
بالأشياء قبل وجودها .

والطاق : ببلد بسجستان ، وحسن بطبرستان . وكل ما عطف من الأبنية فهو طاق .

ومن جملة الشيعة :

(ى) اليُونُسِيَّة :

أصحاب يونس بن عبد الرحمن القُمِّي<sup>(١)</sup> مولى آل يقطين . زعم أن الملائكة تحمل العرش ، والعرش يحمل الرب تعالى ، إذ قد ورد في الخبر : أن الملائكة تنط أحيانا من وطأة عظمة الله تعالى على العرش .

وهو من مشبهة الشيعة ، وقد صنف لهم كتباً في ذلك .  
(ك) النصيرية<sup>(٢)</sup> ، والإسحاقية :

من جملة غلاة الشيعة . ولهم جماعة ينصرون مذهبهم ، ويدبون عن أصحاب مقالاتهم وبينهم خلاف في كيفية إطلاق اسم الإلهية على الأئمة من أهل البيت . قالوا : ظهور الروحاني بالجسد الجسماني أمر لا ينكره عاقل ، أما في جانب الخير فكظهور جبريل عليه السلام ببعض الأشخاص ، والتصور بصورة أعرابي ، والتمثل بصورة البشر ، وأما في جانب الشر فكظهور الشيطان بصورة إنسان حتى يعمل الشر بصورته ، وظهور الجن بصورة بشر حتى يتكلم بلسانه ، فكذلك نقول : إن الله تعالى ظهر بصورة أشخاص .

ولما لم يكن بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم شخص أفضل من على رضى الله عنه .

---

(١) توفي سنة ١٥٠ ويقال إنه رجع عن التشيع . قال عبد القاهر البغدادى ص ٤٣ ( وكان — يعنى يونس بن عبد الرحمن — في الإمامة على مذهب القطبية الذين قطعوا بموت موسى بن جعفر . وأفرط يونس هذا في باب التشبيه ، فزعم أن الله عز وجل يحمله حملة عرشه وهو أقوى منهم ، كما أن الكرمي يحمله رجلاه وهو أقوى من رجليه ) .

(٢) تكلم النوبختي في كتابه فرق الشيعة عن فرقة من غلاة الشيعة تنتسب إلى محمد بن نصير النخيري ؛ فقال في ص ٧٨ ( وقد شذت فرقة من القائلين بإمامة علي بن محمد في حياته فقالت بنو رجل يقال له محمد بن نصير النخيري ، وكان يدعى أنه نبي بعثه أبو الحسن العسكري . وكان يقول بالتناسخ والعلو في أبي الحسن ويقول فيه بالربوبية ، ويقول بالإبادة للمحارم ، ويحلل نكاح الرجال بعضهم بعضاً في أدبارهم ويزعم أن ذلك من التواضع والتذل ، وأنه أحد الشهوات والطيبات ، وأن الله عز وجل لم يحرم شيئا من ذلك . وكانت يقوى أسباب هذا النخيري محمد بن موسى بن الحسن بن الضرات ) .

وبعد أولاده المخصوصون ، وهم خير البرية ، فظهر الحق بصورتهم ، ونطق بلسانهم ، وأخذ بأيديهم ، فعن هذا أطلقنا اسم الإلهية عليهم ، وإنما أثبتنا هذا الاختصاص لعل رضى الله عنه دون غيره ، لأنه كان مخصوصا بتأييد إلهي من عند الله تعالى فيما يتعلق بباطن الأسرار ، قال النبي صلى الله عليه وسلم « أَنَا أَحْكَمُ بِالظَّاهِرِ وَاللَّهُ يَتَوَلَّى السَّرَائِرَ » وعن هذا كان قتال المشركين إلى النبي صلى الله عليه وسلم ، وقاتل المنافقين إلى على رضى الله عنه ، وعن هذا شبهه بعيسى ابن مريم عليه السلام . فقال النبي صلى الله عليه وسلم « لَوْلَا أَن يَقُولَ النَّاسُ فِيكَ مَا قَالُوا فِي عِيسَى ابْنِ مَرْيَمَ عَلَيْهِ السَّلَامُ لَقُلْتُ فِيكَ مَقَالًا » .

وربما أثبتوا له شركة في الرسالة ، إذ قال النبي عليه الصلاة والسلام « فِيكُمْ مَنْ يُقَاتِلُ عَلَى تَأْوِيلِهِ كَمَا قَاتَلْتُ عَلَى تَنْزِيلِهِ ، أَلَا وَهُوَ خَاصِفُ النَّعْلِ » فعمل التأويل ، وقاتل المنافقين ومكالمة الجن ، وقلم باب خبير لا بقوة جسدانية من أول الدليل على أن فيه جزءاً إلهياً ، وقوة ربانية . ويكون هو الذى ظهر الإله بصورته ، وخلق بيديه ، وأمر بلسانه ، وعن هذا قالوا : كان موجودا قبل خلق السموات والأرض . قال : كنا أظلة عن يمين العرش فسبحنا فسبحت الملائكة بتسبيحنا ، فتلك الظلال ، وتلك الصور التى تنبئ عن الظلال : هى حقيقته ، وهى مشرقة بنور الرب تعالى إشراقا لا ينفصل عنها ، سواء كانت فى هذا العالم ، أو فى ذلك العالم ، وعن هذا قال على رضى الله عنه : أنا من أحمد كالضوء من الضوء ، يعنى لافرق بين النورين إلا أن أحدهما سابق ، والثانى لاحق به ، تال له . قالوا : وهذا يدل على نوع من الشركة .

فالنصيرية أميل إلى تقرير الجزء الإلهي .

والاسحاقية أميل إلى تقرير الشركة فى النبوة .

ولهم اختلافات كثيرة أخرى لاندكرها .

وقد نجزت الفرق الاسلامية ، وما بقيت إلا فرقة الباطنية ؛ وقد أوردتهم أصحاب التصانيف فى كتب المقالات ، إما خارجة عن الفرق ، وإما داخلية فيها ، وبالجملة هم قوم يخالفون الاثنى عشر والسبعين فرقة .

\* \* \*

### رجال الشيعة ومصنفو كتبهم من المحدثين

فمن الزيدية أبو خالد الواسطى ، ومنصور بن الأسود ، وهارون بن سعد العجلي ، جارودية .

ووكيع بن الجراح ، ويحيى بن آدم ، وعبيد الله بن موسى ، وعلى بن صالح ، والفضل ابن دكين ، وأبو حنيفة ، بَترية .

وخرج محمد بن عجلان مع محمد الإمام .

وخرج إبراهيم بن سعيد ، وعباد بن عوام ، يزيد بن هارون ، والعلاء بن راشد ، وهشيم بن بشير ، والعوام بن حوشب ، ومستلم بن سعيد مع إبراهيم الإمام .

ومن الإمامية وسائر أصناف الشيعة : سالم بن أبي الجعد ، وسالم بن أبي حفصة ، وسلمة بن كهيل ، وثوير بن أبي فاختة ، وحبيب بن أبي ثابت ، وأبو المقدم ، وشعبة ، والأعمش ، وجابر الجعفي ، وأبو عبد الله الجدلي ، وأبو إسحاق السبيعي ، والمغيرة ، وطاووس والشعبي ، وعلقمة ، وهبيرة بن بريم ، وحبة العرنى ، والحارث الأعور .

ومن مؤلفي كتبهم : هشام بن الحكم ، وعلى بن منصور ، ويونس بن عبد الرحمن ، والشكّال ، والفضل بن شاذان ، والحسين بن إشكاب ، ومحمد بن عبد الرحمن ، وابن قبة ، وأبو سهل النوبختي ، وأحمد بن يحيى الراوندى .

ومن المتأخرين : أبو جعفر الطوسى .

## ٥ — الإسماعيلية

قد ذكرنا أن الإسماعيلية امتازت عن الموسوية وعن الاثنى عشرية بإثبات الإمامة لإسماعيل بن جعفر ، وهو ابنه الأكبر المنصوص عليه في بدء الأمر .

قالوا : ولم يتزوج الصادق رضى الله عنه على أمه بواحدة من النساء ، ولا تسرى بجمارية كسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم في حق خديجة رضى الله عنها ، وكسنة على رضى الله عنه في حق فاطمة رضى الله عنها .

وقد ذكرنا اختلافاتهم في موته في حال حياة أبيه :

فمنهم من قال إنه مات ، وإنما فائدة النص عليه انتقال الإمامة منه إلى أولاده خاصة كما نص موسى على هارون عليهما السلام ثم مات هارون في حال حياة أخيه ، وإنما فائدة النص انتقال الإمامة منه إلى أولاده . فإن النص لا يرجع قبقرى ، والقول بالبداء محال . ولا ينص الإمام على واحد من أولاده إلا بعد السماع من آبائه . والتعيين لا يجوز على الإبهام والجهالة .

ومنهم من قال : إنه لم يمت ، ولكنه أظهر موته تقية عليه حتى لا يقصد بالقتل ، ولهذا القول دلالات : منها أن محمداً كان صغيراً ، وهو أخوه لأمه ؛ مضى إلى السرير الذى كان إسماعيل نائماً عليه ورفع الملاء فأبصره وقد فتح عينيه فعاد إلى أبيه مفزعاً وقال : عاش أخى ، عاش أخى . قال والده : إن أولاد الرسول عليه الصلاة والسلام كذا تكون حالهم في الآخرة . قالوا : ومنها السبب في الإشهاد على موته وكتب الحضر عنه ولم نعهد ميتاً سجل على موته . وعن هذا لما رفع إلى المنصور أن إسماعيل بن جعفر روى بالبصرة وقد مرّ على مُقْعَد فدعاه فبرىء بإذن الله تعالى ، بعث المنصور إلى الصادق أن إسماعيل بن جعفر في الأحياء ، وأنه روى بالبصرة ، أنفذ السجل إليه ، وعليه شهادة عامله بالمدينة .

يقالوا: وبعد إسماعيل محمد بن إسماعيل السابع التام، وإنما تم دور السبعة به .  
ثم ابتدئ منه بالأئمة المستورين الذين كانوا يسرون في البلاد سرا، ويظهرون  
الدعاة جهرا .

قالوا: ولن تخلو الأرض قط من إمام حي قائم، إما ظاهر مكشوف، وإما باطن  
مستور، فإذا كان الإمام ظاهرا جاز أن يكون حجته مستورا. وإذا كان الإمام مستورا  
فلا بد أن يكون حجته ودعائه ظاهرين .

وقالوا: إن الأئمة تدور أحكامهم على سبعة سبعة كأيام الأسبوع، والسموات  
السمع، والكواكب السبعة. والنقباء تدور أحكامهم على اثني عشر .

قالوا: وعن هذا وقعت الشبهة للإمامية القطعية حيث قرروا عدد النقباء للأئمة .  
ثم بعد الأئمة المستورين كان ظهور المهدي بالله، والقائم بأمر الله وأولادهم نصا  
بعد نص، على إمام بعد إمام .

ومن مذهبهم أن من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميتة جاهلية، وكذلك من  
مات ولم يكن في عنقه بيعة إمام مات ميتة جاهلية .

ولهم دعوة في كل زمان، ومقالة جديدة بكل لسان، فنذكر مقالاتهم القديمة  
بونذكر بعدها دعوة صاحب الدعوة الجديدة .

وأشهر ألقابهم الباطنية، وإنما لزمهم هذا اللقب لحكمهم بأن لكل ظاهر باطنا،  
ولكل تنزيل تأويلا .

ولهم ألقاب كثيرة سوى هذه على لسان قوم قوم :  
فبالعراق يسمون : الباطنية، والقرامطة، والمزدكية .  
وبخراسان : التعليمية، والملحدة .

وهم يقولون نحن الإسماعيلية لأننا تميزنا عن فرق الشيعة بهذا الاسم، وهذا الشخص .  
ثم إن الباطنية القديمة قد خلطوا كلامهم ببعض كلام الفلاسفة، وصنفوا كتبهم



على هذا المنهج، فقالوا في الباري تعالى : إنا لا نقول : هو موجود ، ولا لا موجود ، ولا عالم ولا جاهل ، ولا قادر ولا عاجز .

وكذلك في جميع الصفات ، فإن الإثبات الحقيقي يقتضى شركة بينه وبين سائر الموجودات في الجهة التي أطلقنا عليها ، وذلك تشبيه ، فلم يكن الحكم بالإثبات المطلق والنفي المطلق ، بل هو إله المتقابلين وخالق المتخاصمين ، والحاكم بين المتضادين . ونقلوا في هذا نصاً عن محمد بن علي الباقر أنه قال : « لما وهب العلم للعالمين قيل هو عالم ، ولما وهب القدرة للقادرين قيل هو قادر ، فهو عالم قادر بمعنى أنه وهب العلم والقدرة ؛ لا بمعنى أنه قام به العلم والقدرة ، أو وصف بالعلم والقدرة » .

ف قيل فيهم إنهم نفاة الصفات حقيقة ، معطلة الذات عن جميع الصفات .  
قالوا : وكذلك نقول في القدم : إنه ليس بقديم ولا محدث ، بل القديم : أمره ، وكلمته ، والحادث : خلقه وفطرته .

أبدع بالأمر العقل الأول الذي هو تام بالفعل ، ثم بتوسطه أبدع النفس التالى الذى هو غير تام . ونسبة النفس إلى العقل إما نسبة النطفة إلى تمام الخلقة ، والبيض إلى الطير وإما نسبة الولد إلى الوالد ، والنتيجة إلى المنتج ، وإما نسبة الأنثى إلى الذكر ، والزوج إلى الزوج . قالوا : ولما اشتاقت النفس إلى كمال العقل احتاجت إلى حركة من النقص إلى الكمال ، واحتاجت الحركة إلى آلة الحركة ، فحدثت الأفلاك السماوية وتحركت حركة دورية بتدبير النفس ، وحدثت الطبائع البسيطة بعدها ، وتحركت حركة استقامة بتدبير النفس أيضاً ، فتركبت المركبات من المعادن ، والنبات ، والحيوان ، والإنسان ، واتصلت النفوس الجزئية بالأبدان ، وكان نوع الانسان متميزاً عن سائر الموجودات بالاستعداد الخاص لفيض تلك الأنوار ، وكان عالمه في مقابلة العالم كله .

وفي العالم العلوى عقل ، ونفس كلّى ، فوجب أن يكون في هذا العالم عقل مشخّص هو كل . وحكمه حكم الشخص الكامل البالغ ، ويسمونه الناطق ، وهو النبي ، ونفس

مشخصة ، وهو كل أيضا؛ وحكمه حكم الطفل الناقص المتوجه إلى الكمال، أو حكم النطفة المتوجهة إلى التمام ، أو حكم الأنثى المزدوجة بالذكر ، ويسمونه الأساس ، وهو الوصى . قالوا : وكما تحركت الأفلاك والطبائع بتحريك النفس والعقل ، كذلك تحركت النفوس والأشخاص بالشرائع بتحريك النبي والوصى في كل زمان دأرا على سبعة سبعة حتى ينتهى إلى الدور الأخير ، ويدخل زمان القيامة ، وترتفع التكاليف ، وتضمحل السنن والشرائع .

وإنما هذه الحركات الفلكية والسنن الشرعية لتبلغ النفس إلى حال كمالها ، وكأهلها بلوغها إلى درجة العقل واتحادها به، ووصولها إلى مرتبته فعلا؛ وذلك هو القيامة الكبرى فتتحل ترا كيب الأفلاك والعناصر والمركبات ، وتنشق السماء وتتناثر الكواكب ، وتبدل الأرض غير الأرض وتطوى السماء كطى السجل للكتاب المرقوم ، وفيه يحاسب الخلق ويتميز الخير عن الشر ، والمطيع عن العاصي ، وتتصل جزئيات الحق بالنفس الكلى وجزئيات الباطل بالشیطان المضل المبطل . فمن وقت الحركة إلى وقت السكون هو المبدأ ومن وقت السكون إلى مالا نهاية له هو الكمال .

ثم قالوا : ما من فريضة وسنة وحكم من الأحكام الشرعية : من بيع وإجارة وهبة ونكاح وطلاق وجراح وقصاص ودية إلا وله وزان من العالم : عددا في مقابلة عدد ، وحكما في مطابقة حكم ، فإن الشرائع عوالم روحانية أمرية . والعوالم شرائع جسمانية خلقية وكذلك التركيبات في الحروف والكلمات على وزان التركيبات في الصور والأجسام ، والحروف المفردة نسبتها إلى المركبات من الكلمات كالبسائط المجردة إلى المركبات من الأجسام . ولكل حرف وزان في العالم ، وطبيعة يخصها ، وتأثير من حيث تلك الخاصية في النفوس .

فمن هذا صارت العلوم الاستفادة من الكلمات التعاليمية غذاء للنفوس ، كما صارت الأغذية الاستفادة من الطبائع الخلقية غذاء للأبدان . وقد قدر الله تعالى أن يكون

غذاء كل موجود مما خلق منه . فعلى هذا الوزان صاروا إلى ذكر أعداد الكلمات والآيات ، وأن التسمية مركبة من سبعة واثني عشر . وأن التهليل مركب من أربع كلمات في إحدى الشهادتين ، وثلاث كلمات في الشهادة الثانية . وسبع قطع في الأولى ، وست في الثانية ، واثني عشر حرفاً في الأولى ، واثني عشر حرفاً في الثانية . وكذلك في كل آية أمكنهم استخراج ذلك مما لا يعمل العاقل فكرته فيه إلا ويعجز عن ذلك خوفاً من مقابلته بضده . وهذه المقابلات كانت طريقة أسلافهم ؛ قد صنفوا فيها كتباً ، ودعوا الناس إلى إمام في كل زمان يعرف موازنات هذه العلوم ، ويهتدى إلى مدارج هذه الأوضاع والرسوم . ثم إن أصحاب الدعوة الجديدة تنكبوا هذه الطريقة حين أظهر الحسن بن محمد بن الصباح دعوته ، وقصر على الإلزامات كلمته ، واستظهر بالرجال ، وتحصن بالقلاع .

وكان بدء صعوده على قلعة الموت في شهر شعبان سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة ؛ وذلك بعد أن هاجر إلى بلاد إمامه . وتلقى منه كيفية الدعوى لأبناء زمانه . فعاد ودعا الناس أول دعوة إلى تعيين إمام صادق قائم في كل زمان ، وتمييز الفرقة الناجية عن سائر الفرق بهذه النكتة وهي : أن لهم إماماً ، وليس لغيرهم إمام . وإنما تعود خلاصة كلامه بعد ترديد القول فيه عوداً على بدء بالعربية والعجمية إلى هذا الحرف .

ونحن ننقل ما كتبه بالعجمية إلى العربية ، ولا معاب على الناقل ، والموفق من اتبع الحق ، واجتنب الباطل ، والله الموفق والمعين .

فنبداً بالفصول الأربعة التي ابتدأ بها دعوته ، وكتبها عجمية فعرّبها

الأول : قال : المفتى في معرفة الله تعالى أحد قولين : إما أن يقول أعرف البارئ تعالى بتجرد العقل والنظر من احتياج إلى تعليم معلم . وإما أن يقول : لا طريق إلى المعرفة مع العقل والنظر إلا بتعليم معلم . قال : ومن أفتى بالأول فليس له الإنكار على عقل غيره ونظره . فإنه متى أنكر فقد علم ، والإنكار تعليم ، ودليل على أن المنكر عليه محتاج إلى غيره . قال : والقسمان ضروريان ؛ لأن الإنسان إذا أفتى بفتوى ، أو قال قولاً ، فإما أن يعتقد من نفسه ، أو من غيره .

هذا هو الفصل الأول ، وهو كسر على أصحاب رأى والعقل .

وذكر في الفصل الثاني أنه إذا ثبت الاحتياج إلى معلم ، أفصلح كل معلم على الإطلاق ، أم لا بد من معلم صادق ؟ قال : ومن قال إنه يصلح كل معلم ماساغ له الإنكار على معلم خصمه . وإذا أنكر فقد سلم أنه لا بد من معلم صادق معتمد .

قيل : وهذا كسر على أصحاب الحديث .

وذكر في الفصل الثالث أنه إذا ثبت الاحتياج إلى معلم صادق ، أفلا بد من معرفة المعلم أولا والظفر به ، ثم التعلم منه ؟ أم جاز التعلم من كل معلم من غير تعيين شخصه ، وتبيين صدقه ؟ والثاني رجوع إلى الأول . ومن لم يمكنه سلوك الطريق إلا بمقدم ورفيق ، فالرفيق ثم الطريق ، وهو كسر على الشيعة .

وذكر في الفصل الرابع : أن الناس فرقتان ؛ فرقة قالت نحن نحتاج في معرفة الباري تعالى إلى معلم صادق ، ويجب تعيينه وتشخيصه أولا ، ثم التعلم منه ، وفرقة أخذت في كل علم من معلم وغير معلم . وقد تبين بالمقدمات السابقة أن الحق مع الفرقة الأولى فريئسهم يجب أن يكون رئيس المحققين ، وإذ تبين أن الباطل مع الفرقة الثانية فروساؤهم يجب أن يكونوا رؤساء المبطلين .

قال : وهذه الطريقة هي التي عرفنا بها الحق بالحق معرفة مجملة . ثم نعرف بعد ذلك الحق بالحق معرفة مفصلة حتى لا يلزم دوران المسائل ، وإنما غنى بالحق ههنا : الاحتياج ، وبالحق : المحتاج إليه ، وقال : بالاحتياج عرفنا الإمام ، وبالإمام عرفنا مقادير الاحتياج ، كما بالجواز عرفنا الوجوب ، أى واجب الوجود ، وبه عرفنا مقادير الجواز في الجائزات .

قال : والطريق إلى التوحيد كذلك ، حذو القذة بالقذة .

ثم ذكر فصولا في تقرير مذهبه إما تهيدا ، وإما كسرا على المذاهب ، وأكثرها كسر وإلزام واستدلال بالاختلاف على البطلان ، وبالاتفاق على الحق .

منها فصل « الحق والباطل » الصغير ، والكبير . يذكر أن في العالم حقا وباطلا . ثم يذكر أن علامة الحق هي الوحدة ، وعلامة الباطل هي الكثرة ، وأن الوحدة مع التعليم ، والكثرة مع الرأي ، والتعليم مع الجماعة ، والجماعة مع الإمام ، والرأي مع الفرق المختلفة ، وهي مع رؤسائهم .

وجعل الحق والباطل ، والتشابه بينهما من وجه ، والتمايز بينهما من وجه ، والتضاد في الطرفين ، والترتب في أحد الطرفين ، ميزانا يزن به جميع ما يتكلم فيه ، قال : وإنما أنشأت هذا الميزان من كلمة الشهادة ، وتركيبها من النفي والإثبات ، أو النفي والاستثناء . قال : فما هو مستحق النفي باطلا ، وما هو مستحق الإثبات حق ، ووزن بذلك الخير والشر ، والصدق والكذب ، وسائر المتضادات ، ونكته أن يرجع في كل مقالة وكلمة إلى إثبات المعلم ، وأن التوحيد هو التوحيد والنبوة معا ، حتى يكون توحيدا ، وأن النبوة هي النبوة والإمامة معا حتى تكون نبوة ، وهذا هو منتهى كلامه .

وقد منع العوام عن الخوض في العلوم ، وكذلك الخواص عن مطالعة الكتب المتقدمة إلا من عرف كيفية الحال في كل كتاب ، ودرجة الرجال في كل علم .

ولم يتعد أصحابه في الإلهيات عن قوله : إن إلهنا إله محمد . قال : وأتم تقولون : إلهنا إله العقول ، أى : ما هدى إليه عقل كل عاقل ، فإن قيل لواحد منهم : ما تقول في البارى تعالى ؟ وأنه هل هو واحد أم كثير ؟ عالم أم لا ؟ قادر أم لا ؟ لم يجب إلا بهذا القدر : إن إلهى إله محمد و ( هُوَ الَّذِي أَرْسَلَ رَسُولَهُ بِالْهُدَى وَدِينِ الْحَقِّ لِيُظْهِرَهُ عَلَى الدِّينِ كُلِّهِ وَلَوْ كَرِهَ الْمُشْرِكُونَ <sup>(١)</sup> ) .

والرسول هو الهادى إليه .

وكم قد ناظرت القوم على المقدمات المذكورة فلم يتخطوا عن قولهم : أفحتاج إليك ؟ أو نسمع هذا منك ؟ أو نتعلم عنك ؟

وكم قد ساهلت القوم في الاحتياج ، وقلت : أين المحتاج إليه ؟ وأى شيء يقرره لى في الإلهيات ؟ وماذا يرسم لى في العقولات ؟ إذ المعلم لا يعنى لعينه ، وإنما يعنى ليعلم . وقد سددتم باب العلم ، وفتحتم باب التسليم والتقليد ، وليس يرضى عاقل بأن يعتقد مذهبا على غير بصيرة ، وأن يسلك طريقا من غير بينة .

وإن كانت مبادئ الكلام تحكيمات ، وعواقبها تسلييات (فَلَا وَرَبَّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ، ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا<sup>(١)</sup> ) .

## افصل السابع

### أهل الفروع

المختلفون في الأحكام الشرعية ، والمسائل الاجتهادية .

(١) اعلم أن أصول الاجتهاد وأركانها أربعة : الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس . وربما تعود إلى اثنين .

وإنما تلقوا صحة هذه الأركان وانحصارها من إجماع الصحابة رضى الله عنهم ، وتلقوا أصل الاجتهاد والقياس وجوازه منهم أيضا ؛ فإن العلم قد حصل بالتواتر أنهم إذا وقعت لهم حادثة شرعية ، من حلال أو حرام ، فزعوا إلى الاجتهاد ، وابتدءوا بكتاب الله تعالى . فإن وجدوا فيه نصا أو ظاهرا تمسكوا به ، وأجروا حكم الحادثة على مقتضاه . وإن لم يجدوا فيه نصا أو ظاهرا فزعوا إلى السنة . فإن روى لهم في ذلك خبر أخذوا به ، ونزلوا على حكمه . وإن لم يجدوا الخبر فزعوا إلى الاجتهاد . فكانت أركان الاجتهاد عندهم اثنين أو ثلاثة .

ولنا بعدهم : أربعة ؛ إذ وجب علينا الأخذ بمقتضى إجماعهم واتفاقهم ، والجري على مناهج اجتهدهم .

وربما كان إجماعهم على حادثة إجماعا اجتهاديا ، وربما كان إجماعا مطلقا لم يصرح فيه بالاجتهاد ، وعلى الوجهين جميعا ، فالإجماع حجة شرعية لإجماعهم على التمسك بالإجماع . ونحن نعلم أن الصحابة رضی الله عنهم الذين هم الأئمة الراشدون لا يجتمعون على ضلال . وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم : « لَا تَجْتَمِعُ أُمَّتِي عَلَى ضَلَالَةٍ » .

ولكن الإجماع لا يخلو عن نص خفي أو جلي قد اختصه ، لأننا على القطع نعلم أن الصدر الأول لا يجتمعون على أمر إلا عن تثبت وتوقيف ، فإما أن يكون ذلك النص في نفس الحادثة التي اتفقوا على حكمها من غير بيان ما يستند إليه حكمها ، وإما أن يكون النص في أن الإجماع حجة ، ومخالفة الإجماع بدعة .

وبالجملة مستند الإجماع نص خفي أو جلي لا محالة ، وإلا فيؤدى إلى إثبات الأحكام المرسلة ، ومستند الاجتهاد والقياس هو : الإجماع وهو أيضا مستند إلى نص مخصوص في جواز الاجتهاد ، فرجعت الأصول الأربعة في الحقيقة إلى اثنين ، وربما ترجع إلى واحد ، وهو قول الله تعالى .

وبالجملة نعلم قطعا وبقينا أن الحوادث والوقائع في العبادات والتصرفات مما لا يقبل الحصر والعد . ونعلم قطعا أيضا أنه لم يرد في كل حادثة نص ، ولا يتصور ذلك أيضا . والنصوص إذا كانت متناهية ، والوقائع غير متناهية ، وما لا يتناهى لا يضبطه ما يتناهى ، علم قطعا أن الاجتهاد والقياس واجب الاعتبار حتى يكون بصدد كل حادثة اجتهاد .

ثم لا يجوز أن يكون الاجتهاد مرسلا خارجا عن ضبط الشرع ؛ فإن القياس المرسل شرع آخر وإثبات حكم من غير مستند وضع آخر . والشارع هو الواضع للأحكام ؛ فيجب على المجتهد أن لا يعدل في اجتهداه عن هذه الأركان .

(ب) وشرائط الاجتهاد خمسة :

معرفة قدر صالح من اللغة بحيث يمكنه فهم لغات العرب ، والتمييز بين الألفاظ الوضعية والاستعارية ، والنص ، والظاهر ، والعام والخاص ، والمطلق والمقيد ، والمجمل والمفصل ، وفحوى الخطاب ، ومفهوم الكلام . وما يدل على مفهومه بالمطابقة ، وما يدل بالتضمن ، وما يدل بالاستنباع ، فإن هذه المعرفة كالألة التي بها يحصل الشيء ، ومن لم يحكم الآلة والأداة لم يصل إلى تمام الصنعة .

ثم معرفة تفسير القرآن ؛ خصوصا ما يتعلق بالأحكام ، وما ورد من الأخبار في معاني الآيات ، وما رؤى من الصحابة المعتبرين : كيف سلكوا منهاجها ؟ وأى معنى فهموا من مدارجها ؟ ولو جهل تفسير سائر الآيات التي تتعلق بالمواعظ والقصص ؛ قيل لم يضره ذلك في الاجتهاد ، فإن من الصحابة من كان لا يدري تلك المواعظ ، ولم يتعلم بعد جميع القرآن ، وكان من أهل الاجتهاد .

ثم معرفة الأخبار بمتونها وأسانيدها ، والإحاطة بأحوال النقلة والرواة : عدوها وثقاتها ، ومطعونها ومردودها ، والإحاطة بالوقائع الخاصة فيها ، وما هو عام ورد في حادثة خاصة ، وما هو خاص تعمم في السكل حكمه ، ثم الفرق بين الواجب ، والندب ، والإباحة ، والحظر ، والكراهة ، حتى لا يشذ عنه وجه من هذه الوجوه ، ولا يختلط عليه باب بباب .

ثم معرفة مواقع إجماع الصحابة والتابعين ، وتابى التابعين من السلف الصالحين ، حتى لا يقع اجتهداه في مخالفة الإجماع .

ثم التهديد إلى مواضع الأقيسة ، وكيفية النظر والتردد فيها ، من طلب أصل أولا ، ثم طلب معنى مخيل يستنبط منه ، فيعلق الحكم عليه ، أو شبه يغلب على الظن فيلحق الحكم به .

فهذه خمسة شرائط لا بد من مراعاتها حتى يكون المجتهد مجتهدا وإيجاب الاتباع



والتقليد في حق العامى ، وإلا فكل حكم لم يستند إلى قياس واجتهاد مثل ما ذكرنا فهو مرسل مهمل .

قالوا : فإذا حصل المجتهد هذه المعارف ساغ له الاجتهاد . ويكون الحكم الذى أدى إليه اجتهاده سائغا في الشرع ، ووجب على العامى تقليده ، والأخذ بفتواه ، وقد استفاض الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه لما بعث معاذاً إلى اليمن قال : « يا معاذ ، بم تحكم ؟ قال : بكتاب الله ، قال : فإن لم تجد ، قال : فبسنة رسول الله ، قال : فإن لم تجد ؟ قال : أجتهد برأى . فقال النبي صلى الله عليه وسلم : الحمد لله الذى وفق رسول رسوله لما يرضاه . »

وقد روى عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضى الله عنه أنه قال : « لما بعثنى رسول الله صلى الله عليه وسلم قاضياً إلى اليمن قلت : يا رسول الله ! كيف أقضى بين الناس وأنا حديث السن ، فضرب رسول الله صلى الله عليه وسلم بيده على صدرى وقال : اللهم اهد قلبه وثبت لسانه ، فما شككت بعد ذلك في قضاء بين اثنين . »

## ١ — أحكام المجتهدين في الأصول والفروع

ثم اختلف أهل الأصول في تصويب المجتهدين في الأصول والفروع . فجامعة أهل الأصول على أن الناظر في المسائل الأصولية والأحكام العقلية اليقينية القطعية يجب أن يكون متعين الإصابة ، فالصيب فيها واحد بعينه ، ولا يجوز أن يختلف المختلفان في حكم عقلى حقيقة الاختلاف بالنفى والإثبات على شرط التقابل المذكور ، بحيث ينفي أحدهما ما يثبت الآخر بعينه من الوجه الذى يثبت ، في الوقت الذى يثبت به إلا وأن يقتسما الصدق والكذب . والحق والباطل ، سواء كان الاختلاف بين أهل الأصول في الإسلام ، أو بين أهل الإسلام وبين أهل الملل والنحل الخارجة عن الإسلام فإن المختلف فيه لا يحتمل توارد الصدق والكذب ، والصواب والخطأ عليه في حالة واحدة ، وهو مثل قول أحد المحققين : زيد في هذه

الدار في هذه الساعة ، وقول الثانى : ليس زيد في هذه الدار في هذه الساعة ، فإننا نعلم قطعاً أن أحد الخبرين صادق ، والآخر كاذب ، لأن الخبرَ عنه لا يحتمل اجتماع الحالتين فيه معاً ، فيكون زيد في الدار ولا يكون في الدار .

لعمري ! قد يختلف المختلفان في حكم عقلى في مسألة ، ويكون محل الاختلاف مشتركاً وشرط تقابل القضيتين نافذاً ، فحينئذ يمكن أن يصوب المتنازعان ، ويرتفع النزاع بينهما برفع الاشتراك أو يعود النزاع إلى أحد الطرفين

مثال ذلك : المختلفان في مسألة الكلام ليسا يتواردان على معنى واحد بالنفي والإثبات فإن الذى قال : هو مخلوق ، أراد به أن الكلام هو الحروف والأصوات فى اللسان ، والرقوم والكلمات فى الكتابة ، قال : وهذا مخلوق ، والذى قال : ليس بمخلوق ، لم يرد به الحروف والرقوم ، وإنما أراد به معنى آخر ؛ فلم يتواردا بالتنازع فى الخلق على معنى واحد .

وكذلك فى مسألة الرؤية ، فإن النافى قال : الرؤية إنما هى اتصال شعاع بالمرئى ، وهو لا يجوز فى حق البارئ تعالى ، والمثبت قال : الرؤية إدراك أو علم مخصوص ، ويجوز تعلقه بالبارئ تعالى ، فلم يتوارد النفي والإثبات على معنى واحد إلا إذا رجع الكلام إلى إثبات حقيقة الرؤية فيتفقان أولاً على أنها ما هى ؟ ثم يتكلمان نفياً وإثباتاً .

وكذلك فى مسألة الكلام يرجعان إلى إثبات ماهية الكلام ، ثم يتكلمان نفياً وإثباتاً ، وإلا فيمكن أن تصدق القضيتان .

وقد صار أبو الحسن العنبرى إلى أن كل مجتهد ناظر فى الأصول مصيب ، لأنه أدى ما كلف به من المبالغة فى تسديد النظر فى المنظور فيه ، وإن كان متعيناً نفياً وإثباتاً ؛ إلا أنه أصاب من وجه ، وإنما ذكر هذا فى الاسلاميين من الفرق ، وأما الخارجون عن الملة فقد تفررت النصوص والاجماع على كفرهم وخطئهم ، وكان سياق مذهبه يقتضى تصويب كل مجتهد على الإطلاق ، إلا أن النصوص والاجماع صدته عن تصويب كل ناظر ، وتصديق كل قائل .

وللأصوليين خلاف في تكفير أهل الأهواء مع قطعهم بأن المصيب واحد بعينه ،  
لأن التكفير حكم شرعى ، والتصويب حكم عقلى ، فمن مبالغ متعصب لمذهبه كفر و ضلل  
مخالفه ، ومن متساهل متألف لم يكفر .

ومن كفر قرن كل مذهب ومقالة بمقالة واحد من أهل الأهواء والملل ، كتقرين  
القدرية بالجنوس ، وتقرين المشبهة باليهود ، وتقرين الرافضة بالنصارى ، وأجرى حكم  
هؤلاء فيهم من المناكحة ، وأكل الذبيحة .

ومن تساهل ولم يكفر قضى بالتضليل ، وحكم بأنهم هلكى فى الآخرة  
واختلفوا فى اللعن على حسب اختلافهم فى التكفير والتضليل .

وكذلك من خرج على الإمام الحق بغيا وعدوانا ، فإن كان صدر خروجه عن تأول  
واجتهاد سى باغيا مخطئا ثم البغى : هل يوجب اللعن .

فعند أهل السنة : إذا لم يخرج بالبغى عن الإيمان لم يستوجب اللعن .

وعند المعتزلة : يستحق اللعن بحكم فسقه ، والفاسق خارج عن الإيمان ، وإن كان  
صدر خروجه عن البغى والحسد والمروق عن الدين فإجماع المسلمين : استحق اللعن باللسان  
وَالْقَتْل بالسيف وَالسِّنَان

\* \* \*

وأما المجتهدون فى الفروع فاختلفوا فى الأحكام الشرعية من الحلال والحرام ، ومواقع  
الاختلاف مظان غلبات الظنون ، بحيث يمكن تصويب كل مجتهد فيها ، وإنما يبتنى ذلك  
على أصل ، وهو أنا نبحت : هل لله تعالى حكم فى كل حادثة أم لا ؟

فمن الأصوليين من صار إلى أن لاحكم لله تعالى فى الوقائع المجتهد فيها حكما بعينه قبل  
الاجتهاد ، من جواز وحظر ، وحلال وحرام . وإنما حكمه تعالى ما أدى إليه اجتهاد المجتهد  
وأن هذا الحكم منوط بهذا السبب . فما لم يوجد السبب لم يثبت الحكم ؛ خصوصا على

مذهب من قال : إن الجواز والحظر لا يرجعان إلى صفات في الذات ، وإنما هي راجعة إلى أقوال الشارع : افعل ، لا تفعل . وعلى هذا المذهب كل مجتهد مصيب في الحكم .

ومن الأصوليين من صار إلى أن الله تعالى في كل حادثة حكماً بعينه ، قبل الاجتهاد من جواز وحظر ، بل وفي كل حركة يتحرك بها الإنسان حكم تكليف من تحليل وتحريم ، وإنما يرتاده المجتهد بالطلب والاجتهاد ، إذ الطلب لا بد له من مطلوب . والاجتهاد يجب أن يكون من شيء إلى شيء ، فالطلب المرسل لا يعقل ولهذا يتردد المجتهد بين النصوص والظواهر والعمومات ، وبين المسائل المجمع عليها ، فيطلب الرابطة المعنوية ، أو التقريب من حيث الأحكام والصور ، حتى يثبت في المجتهد فيه مثل ما يليق به في المتفق عليه ، ولو لم يكن له مطلوب معين : كيف يصح منه الطلب على هذا الوجه ؟ فعلى هذا المذهب : المصيب واحد من المجتهدين في الحكم المطلوب ، وإن كان الثاني معذوراً نوع عذر إذ لم يقصر في الاجتهاد .

ثم : هل يتعين المصيب ، أم لا ؟ فأكثرهم على أنه لا يتعين ، فالمصيب واحد لا بعينه . ومن الأصوليين من فصل الأمر فيه فقال : ينظر في المجتهد فيه ، فإن كانت مخالفة النص ظاهرة في واحد من المجتهدين ، فهو الخطئ بعينه خطأ لا يبلغ تضايلاً . والمتمسك بالخبر الصحيح والنص الظاهر مصيب بعينه ، وإن لم تكن مخالفة النص ظاهرة فلم يكن مخطئاً بعينه ، بل كل واحد منهما مصيب في اجتهاده ، وأحدهما مصيب في الحكم لا بعينه .

هذه جملة كافية في أحكام المجتهدين في نوعي : الأصول والفروع . والمسألة مشكلة والقضية معضلة .

## ٢ — حكم الاجتهاد والتقليد، والمجتهد والمقلد

ثم الاجتهاد من فروض الكفايات ، لامن فروض الأعيان ، إذا اشتغل بتحصيله واحد سقط الفرض عن الجميع ، وإن قصر فيه أهل عصر عصوا بتركه ، وأشرفوا على خطر عظيم . فإن الأحكام الشرعية الاجتهادية إذا كانت مترتبة على الاجتهاد ، ترتب المسبب على السبب ، ولم يوجد السبب : كانت الأحكام عاطلة ، والآراء كلها فائلة ، فلا بد إذن من مجتهد .

وإذا اجتهد المجتهدان ، وأدى اجتهاد كل واحد منهما إلى خلاف ما أدى إليه اجتهاد الآخر ، فلا يجوز لأحدهما تقليد الآخر ، وكذلك إذا اجتهد مجتهد واحد في حادثة ، وأدى اجتهاده إلى جواز أو حظر ، ثم حدثت تلك الحادثة بعينه في وقت آخر ، فلا يجوز له أن يأخذ باجتهاده الأول ، إذ يجوز أن يبدو له في الاجتهاد الثاني ما أغفله في الاجتهاد الأول .

وأما العامى فيجب عليه تقليد المجتهد ، وإنما مذهبه فيما يسأله : مذهب من يسأله عنه ، هذا هو الأصل . إلا أن علماء الفريقين لم يجوزوا أن يأخذ العامى الحنفى إلا بمذهب أبى حنيفة والعامى الشافعى إلا بمذهب الشافعى ، لأن الحكم بأن لا مذهب للعامى ، وأن مذهبه مذهب المفتى ، يؤدى إلى خلط وخبط ، فلهذا لم يجوزوا ذلك .

وإذا كان مجتهدان في بلد : اجتهد العامى فيهما حتى يختار الأفضل والأورع ويأخذ بفتواه . وإذا أفتى المفتى على مذهبه ، وحكم به قاض من القضاة على مقتضى فتواه ، ثبت الحكم على المذاهب كلها . وكان القضاء إذا اتصل بالفتوى ألزم الحكم كالقبض مثلاً إذا اتصل بالعقد . ثم العامى بأى شىء يعرف أن المجتهد قد وصل إلى حد

الاجتهاد ؟ وكذلك المجتهد نفسه متى يعرف أنه قد استكمل شرائط الاجتهاد ؟  
ففيه نظر .

\* \* \*

ومن أصحاب الظاهر مثل داود الأصفهاني وغيره من لم يجوز القياس والاجتهاد  
في الأحكام . وقال : الأصول هي : الكتاب والسنة والإجماع فقط ، ومنع أن يكون  
القياس أصلا من الأصول وقال : إن أول من قاس إبليس ، وظن أن القياس أمر خارج  
عن مضمون الكتاب والسنة . ولم يدر أنه طلب حكم الشرع من مناهج الشرع ، ولم  
تنضبط قط شريعة من الشرائع إلا باقتران الاجتهاد بها ؛ لأن من ضرورة الانتشار  
في العالم الحكم بأن الاجتهاد معتبر . وقد رأينا الصحابة رضی الله عنهم : كيف اجتهدوا  
وكم قاسوا خصوصا في مسائل الموارث من توريث الإخوة مع الجد وكيفية توريث  
الكلالة ؛ وذلك مما لا يخفى على المتدبر لأحوالهم .

### ٣ — أصناف المجتهدين

ثم المجتهدون من أئمة الأمة محصورون في صنفين ؛ لا يعدوان إلى ثالث .

أصحاب الحديث ، وأصحاب الرأي

أصحاب الحديث :

وهم أهل الحجاز ، هم أصحاب مالك بن أنس ، وأصحاب محمد بن إدريس الشافعي ،  
وأصحاب سفيان الثوري ، وأصحاب أحمد بن حنبل ، وأصحاب داود بن علي بن محمد  
الأصفهاني ، وإنما سماوا أصحاب الحديث لأن عنايتهم بتحصيل الأحاديث ونقل الأخبار  
وبناء الأحكام على النصوص ، ولا يرجعون إلى القياس الجلي والخفي ما وجدوا خبرا  
أو أثرا .

قال الشافعي: إذا وقد وجدتم لى مذهبا، ووجدتم خبرا على خلاف مذهبي، فاعلموا أن مذهبي ذلك الخبر. ومن أصحابه: أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى المزني، والربيع ابن سليمان الجيزي، وحرملة بن يحيى النجيب، والربيع بن سليمان المرادي، وأبو يعقوب البويطي، والحسن بن محمد بن الصباح الزعفراني، ومحمد بن عبد الله بن عبد الحكم المصري، وأبو ثور إبراهيم بن خالد الكلبي. وهم لا يزيدون على اجتهداه اجتهدا، بل يتصرفون فيما نقل عنه، توجيهها، واستنباطا، ويصدرون عن رأيه جملة، فلا يخالفونه البتة.

أصحاب الرأي:

وهم أهل العراق؛ هم أصحاب أبي حنيفة النعمان بن ثابت. ومن أصحابه: محمد ابن الحسن، وأبو يوسف يعقوب بن إبراهيم بن محمد القاضي، وزفر بن الهذيل، والحسن بن زياد اللؤلؤي، وابن سماعة، وعافية القاضي، وأبو مطيع البلخي، وبشر المريسي.

وإنما سموا أصحاب الرأي، لأن أكثر عنايتهم بتحصيل وجه القياس، والمعنى المستنبط من الأحكام، وبناء الحوادث عليها، وربما يقدمون القياس الجلي على آحاد الأخبار. وقد قال أبو حنيفة: علمنا هذا رأى أحسن ما قدرنا عليه، فمن قدر على غير ذلك فله ما رأى، ولنا ما رأينا.

وهؤلاء ربما يزيدون على اجتهداه اجتهدا، ويخالفونه في الحكم الاجتهادي، والمسائل التي خالفوه فيها معروفة.

تفرقة وتذكرة:

اعلم أن بين الفريقين اختلافات كثيرة في الفروع، ولهم فيها تصانيف، وعليها مناظرات، وقد بلغت النهاية في مناهج الظنون، حتى كأنهم قد أشرفوا على القطع واليقين، وليس يلزم من ذلك تكفير، ولا تضليل، بل كل مجتهد مصيب كما ذكرنا قبل هذا.

# الباب الثاني

## أهل الكتاب

الخارجون عن الملة الخنيفية ، والشرعة الإسلامية ممن يقول بشرعة وأحكام ، وحدود وأعلام . وهم قد انقسموا :

إلى من له كتاب يحقق مثل التوراة والإنجيل ، وعن هذا يخاطبهم التنزيل بأهل الكتاب .

وإلى من له شبهة كتاب مثل المجوس والمناوية . فإن الصحف التي أنزلت على إبراهيم عليه السلام قد رفعت إلى السماء لأحداث أحدثها المجوس ، ولهذا يجوز عقد العهد والذمام معهم ، وَيُنَحَّى بهم نحو اليهود والنصارى ، إذ هم من أهل الكتاب ، ولكن لا يجوز منا كتمانهم ، ولا أكل ذبائحهم ، فإن الكتاب قد رفع عنهم .

فنحن نقدم ذكر أهل الكتاب ، لتقدمهم بالكتاب ، ونؤخر ذكر من له شبهة كتاب .

### أهل الكتاب والأميون :

الفرقتان المتقابلتان قبل المبعث هم أهل الكتاب والأميون ، والأُمى من لا يعرف الكتابة . وكانت اليهود والنصارى بالمدينة ، والأميون بمكة .

وأهل الكتاب كانوا ينصرون دين الأسباط ، ويذهبون مذهب بنى إسرائيل ، والأميون كانوا ينصرون دين القبائل ، ويذهبون مذهب بنى إسماعيل . ولما انشعب النور الوارد من آدم عليه السلام إلى إبراهيم عليه السلام ، ثم الصادر عنه إلى شعبتين : شعبة



فى بنى إسرائيل ، وشعبة فى بنى إسماعيل ، وكان النور المنحدر منه إلى بنى إسرائيل ظاهرا ، والنور المنحدر منه إلى بنى إسماعيل مخفيا ؛ كان يستدل على النور الظاهر بظهور الأشخاص وإظهار النبوة فى شخص شخص . ويستدل على النور المخفى بإبانة المناسك والعلامات ، وستر الحال فى الأشخاص .

وقبله الفرقة الأولى : بيت المقدس . وقبله الفرقة الثانية : بيت الله الحرام الذى وضع للناس بركة مباركا وهدى للعالمين . وشرية الأولى : ظواهر الأحكام . وشرية الثانية : رعاية المشاعر الحرام . وخصماء الفريق الأول : الكافرون مثل فرعون وهامان : وخصماء الفريق الثانى : المشركون مثل عبدة الأصنام والأوثان . فتقابل الفريقان وصح التقسيم بهذه التقابيلين .  
اليهود والنصارى .

وهاتان الأمتان من كبار أمم أهل الكتاب . والأمة اليهودية أكبر لأن الشريعة كانت لموسى عليه السلام ، وجميع بنى إسرائيل كانوا متعبدين بذلك ، مكلفين بالتزام أحكام التوراة .

والإنجيل النازل على المسيح عليه السلام لا يتضمن أحكاما ، ولا يستبطن حلالا ولا حراما ، ولكنه رموز وأمثال ، ومواعظ ومزاجر ، وماسواها من الشرائع والأحكام فمحالة على التوراة كما سنين . فكانت اليهود لهذه القضية لم ينقادوا ليعسى بن مريم عليه السلام ، وادعوا عليه أنه كان مأمورا بمتابعة موسى عليه السلام ، وموافقة التوراة ، فغير وبدل . وعدوا عليه تلك التغييرات ، منها : تغيير السبت إلى الأحد . ومنها تغيير أكل لحم الخنزير ، وكان حراما فى التوراة . ومنها : الختان والغسل ، وغير ذلك .

والمسلمون قد بينوا أن الأمتين قد بدلوا وحرفوا ، وإلا فعيسى عليه السلام كان مقرر لما جاء به موسى عليه السلام ، وكلاهما مبشران بمقدم نبينا محمد نبى الرحمة صلوات الله عليهم أجمعين . وقد أمرهم أئمتهم وأنبيأؤهم وكتابهم بذلك . وإنما بنى أسلافهم الحصون ( ١٤ — الملل والنحل — أول )

والقلاع بقرب المدينة لنصرة رسول الله صلى الله عليه وسلم نبي آخر الزمان . فأمرهم بمهاجرة أوطانهم بالشام إلى تلك القلاع والبتاع ، حتى إذا ظهر وأعلن الحق بفاران ، وهاجر إلى دار هجرته يثرب هجروه وتركوا نصره . وذلك قوله تعالى : ( وَكَانُوا مِنْ قَبْلُ يَسْتَفْتِحُونَ عَلَى الَّذِينَ كَفَرُوا ، فَلَمَّا جَاءَهُمْ مَا عَرَفُوا كَفَرُوا بِهِ فَلَعْنَةُ اللَّهِ عَلَى الْكَافِرِينَ <sup>(١)</sup> ) .

وإنما الخلاف بين اليهود والنصارى ما كان يرتفع لإلحاحه ، إذ كانت اليهود تقول ( لَيْسَتِ النَّصَارَى عَلَى شَيْءٍ <sup>(٢)</sup> ) وكانت النصارى تقول : ( لَيْسَتِ الْيَهُودُ عَلَى شَيْءٍ وَهُمْ يَتْلُونَ الْكِتَابَ <sup>(٣)</sup> ) وكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول لهم : ( لَسْتُ عَلَى شَيْءٍ حَتَّى تُقِيمُوا التَّوْرَةَ وَالْإِنْجِيلَ <sup>(٤)</sup> ) وما كان يمكنهم إقامتها إلا بإقامة القرآن الحكيم ، وبحكم نبي الرحمة رسول آخر الزمان . فلما أبوا ذلك وكفروا بآيات الله ( ضَرَبَتْ عَلَيْهِمُ الدَّلَّةُ وَلَمَسْكَنَةُ وَبَاءُوا بِغَضَبٍ مِنَ اللَّهِ ، ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ كَانُوا يَكْفُرُونَ بِآيَاتِ اللَّهِ <sup>(٥)</sup> ) الآية

## الفصل الأول

### اليهود خاصة

هاد الرجل : أى رجع وتاب . وَإِنَّمَا لَزِمَهُمْ هَذَا الْاسْمُ لِقَوْلِ مُوسَى عَلَيْهِ السَّلَامُ : — إِنَّا هُدْنَا إِلَيْكَ — أى رجعنا ونضرعنا .

وهم أمة موسى عليه السلام ، وكتبهم التوراة : وهو أول كتاب نزل من السماء ؛ أعنى أن ما كان ينزل على إبراهيم وغيره من الأنبياء عليهم السلام ما كان يسمى كتاباً ؛

(٣٠٢) البقرة آية ١١٣ .

(٥) البقرة آية ٦١ .

(١) البقرة آية ٨٩ .

(٤) المائدة آية ٦٨ .

بل حفا . وقد ورد الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : « إِنَّ اللَّهَ تَعَالَى خَلَقَ آدَمَ بِيَدِهِ ، وَخَلَقَ جَنَّةَ عَدْنٍ بِيَدِهِ ، وَكُتِبَ التَّوْرَةُ بِيَدِهِ » فأثبت لها اختصاصاً آخر سوى سائر الكتب . وقد اشتمل ذلك على أسفار . فيذكر مبتدأ الخلق في السفر الأول . ثم يذكر الأحكام والحدود ، والأحوال والقصص ، والمواعظ والأذكار في سفر سفر .

وأُنزل عليه أيضاً الألواح على شبه مختصر ما في التوراة ؛ تشتمل على الأقسام العلمية والعملية . قال الله تعالى : ( وَكَتَبْنَا لَهُ فِي الْأَلْوَابِ مِنْ كُلِّ شَيْءٍ مَوْعِظَةً <sup>(١)</sup> ) إشارة إلى تمام القسم العلمي ( وَتَفْصِيلاً لِكُلِّ شَيْءٍ <sup>(٢)</sup> ) إشارة إلى تمام القسم العملي .

قالوا : وكان موسى عليه السلام قد أفضى بأسرار التوراة والألواح إلى يوشع بن نون وصيه وفتاه والقائم بالأمر من بعده ليفضي بها إلى أولاد هارون ، لأن الأمر كان مشتركاً بينه وبين أخيه هارون عليهما السلام ، إذ قال تعالى حكاية عن موسى عليه السلام في دعائه حين أوحى إليه أولاً : ( وَأَشْرِكُهُ فِي أَمْرِي <sup>(٣)</sup> ) وكان هو الوصي . فلما مات هارون في حال حياة موسى انتقلت الوصية إلى يوشع بن نون ودعية ليوصلها إلى شبير وشبر ابني هارون قراراً . وذلك أن الوصية والإمامة بعضها مستقر ، وبعضها مستودع .

واليهود تدعى أن الشريعة لا تكون إلا واحدة . وهي ابتدأت بموسى عليه السلام وتمت به . فلم تكن قبله شريعة إلا حدود عقلية ، وأحكام مصلحية .

ولم يميزوا النسخ أصلاً . قالوا : فلا يكون بعده شريعة أصلاً ؛ لأن النسخ في الأوامر بداء ، ولا يجوز البداء على الله تعالى .

ومسائلهم تدور على جواز النسخ ومنعه . وعلى التشبيه ونفيه ، والقول بالقدر ، والجبر وتجويز الرجعة ، واستحالتها .

أما النسخ فكما ذكرنا .

وأما التشبيه فلائهم وجدوا التوراة ملئت من المتشابهات مثل الصورة ، والمشافهة ، والتكليم جهرا ، والنزول على طور سيناء ، والاستواء على العرش استقرارا ، وجواز الرؤية فوقاً وغير ذلك .

وأما القول بالقدر فهم مختلفون فيه حسب اختلاف الفريقين في الإسلام . فالرانيون كالمتزلة فينا ، والقراءون كالجبرة والمشبهة .

وأما جواز الرجعة فإنما وقع لهم من أمرين : أحدهما : حديث عزيز عليه السلام إذ أماته الله مائة عام ثم بعثه . والثاني : حديث هارون عليه السلام ، إذ مات في التيه . وقد نسبوا موسى إلى قتله بألواحه ، قالوا : حسده ، لأن اليهود كانوا أميل إليه منهم إلى موسى . واختلفوا في حال موته ، فمنهم من قال إنه مات وسيرجع ، ومنهم من قال : غاب وسيرجع .

وَعَلِمَ أَنَّ التوراة قد اشتملت بأسرها على دلالات وآيات تدل على كون شريعة نبينا المصطفى عليه الصلاة والسلام حقا ، وكون صاحب الشريعة صادقا ، بل ما حرفوه وغيروه وبدلوه ، إما تحريفا من حيث الكتابة والصورة . وإما تحريفا من حيث التفسير والتأويل .

وأظهرها ذكر إبراهيم عليه السلام وابنه إسماعيل . ودعاؤه في حقه ، وفي حق ذريته . وإجابة الرب تعالى إياه ، إني باركت على إسماعيل وأولاده ، وجعلت فيهم الخير كله ، وسأظهرهم على الأمم كلها ، وسأبعث فيهم رسولا منهم يتلو عليهم آياتي .

واليهود معترفون بهذه القضية ، إلا أنهم يقولون : أجا به بالملك دون النبوة والرسالة . وقد ألزمتهم أن الملك الذي سلمتم : أهو ملك بعدل وحق أم لا ؟ فإن لم يكن بعدل وحق ، فكيف يمنّ على إبراهيم عليه السلام بملك في أولاده وهو جور وظلم ؟ وإن سلمتم العدل والصدق من حيث الملك ، فالملك يجب أن يكون صادقا على الله تعالى فيما

يدعيه ويقوله ، وكيف يكون الكاذب على الله تعالى صاحب عدل وحق ؟ إذ لا ظلم أشد من الكذب على الله تعالى . ففي تكذيبه تجويره ، وفي التجوير رفع المنة بالنعمة ، وذلك خلف .

ومن العجب أن في التوراة : أن الأسباط من بني إسرائيل كانوا يراجعون القبائل من بني إسماعيل ، ويعلمون أن في ذلك الشعب علما لدنيا لم تشتمل التوراة عليه . وورد في التواريخ أن أولاد إسماعيل عليه السلام كانوا يسمون آل الله ، وأهل الله ، وأولاد إسرائيل : آل يعقوب ، وآل موسى ، وآل هارون . وذلك كسر عظيم .

وقد ورد في التوراة أن الله تعالى جاء من طور سيناء ، وظهر بساعير ، وعلن بفاران . وساعير جبال بيت المقدس التي كانت مظهر عيسى عليه السلام . وفاران : جبال مكة التي كانت مظهر المصطفى صلى الله عليه وسلم .

ولما كانت الأسرار الإلهية ، والأنوار الربانية في الوحي والتنزيل والمناجاة ، والتأويل على مراتب ثلاث : مبدأ ، ووسط ، وكمال . والحجى أشبه بالمبدأ ، والظهور أشبه بالوسط ، والإعلان أشبه بالكمال ، عبرت التوراة عن طلوع صبح الشريعة والتنزيل : بالحجى من طور سيناء . وعن طلوع الشمس بالظهور على ساعير . وعن البلوغ إلى درجة الكمال بالاستواء والإعلان على فاران ، وفي هذه الكلمات : إثبات نبوة المسيح عليه السلام ، والمصطفى محمد صلى الله عليه وسلم .

وقد قال المسيح في الإنجيل : ما جئت لأبطل التوراة ، بل جئت لأكملها . قال صاحب التوراة : النفس بالنفس ، والعين بالعين ، والأنف بالأنف ، والأذن بالأذن ، والسن بالسن ، والجروح قصاص . وأنا أقول : « إذا لطمك أخوك على خدك الأيمن فضع له خدك الأيسر » .

والشريعة الأخيرة وردت بالأمرين جميعا . أما القصاص ففي قوله تعالى : ( كَتَبَ

عَلَيْكُمْ الْقِصَاصُ فِي الْقَتْلِ<sup>(١)</sup> ) وأما العفو ففي قوله تعالى : ( وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى<sup>(٢)</sup> ) .

ففي أحكام التوراة : أحكام السياسة الظاهرة العامة . وفي الإنجيل : أحكام السياسة الباطنة الخاصة . وفي القرآن أحكام السياستين جميعا ( وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ<sup>(٣)</sup> ) إشارة إلى تحقيق السياسة الظاهرة . وقوله تعالى : ( وَأَنْ تَعْفُوا أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى ) ، وقوله : ( خُذِ الْعَفْوَ وَأْمُرْ بِالْعُرْفِ وَأَعْرِضْ عَنِ الْجَاهِلِينَ<sup>(٤)</sup> ) إشارة إلى تحقيق السياسة الباطنة ، وقد قال عليه الصلاة والسلام : « هُوَ أَنْ تَعْفَوْ عَنْ ظُلْمِكَ ، وَتَعْطَى مِنْ حَرَمِكَ ، وَتَصِلَ مِنْ قَطْعِكَ » .

ومن العجب أن من رأى غيره يصدق ما عنده ويكمله ويرقيه من درجة إلى درجة ، كيف يسوغ له تكذيبه ؟ والنسخ في الحقيقة ليس بإطلا ، بل هو تكميل .

وفي التوراة أحكام عامة ، وأحكام خاصة ، إما بأشخاص ، وإما بأزمان . وإذا انتهى الزمان لم يبق ذلك لا محالة ، ولا يقال إنه إبطال أو بدء . كذلك هاهنا .

وأما السبت فلو أن اليهود عرفوا ، لم ورد التكليف بملازمة السبت ، وهو يوم أى شخص من الأشخاص ؟ وفي مقابلة أية حالة من الأحوال ؟ وجزئى أى زمان ؟ عرفوا أن الشريعة الأخيرة حق ، وأنها جاءت لتقرير السبت ، لا لإبطاله ، وهم الذين عدوا في السبت حتى مسخوا قرده خاسئين . وهم يعترفون بذلك ، وبأن موسى عليه السلام بنى بيتا وصور فيه صورا وأشخاصا ، وبين مراتب الصور ، وأشار إلى تلك الرموز . ولكن لما فقدوا الباب ، باب حطة ؛ ولم يمكنهم التسور على سنن اللصوص ، تحيروا تأهبين ، وتأهوا متحيرين ، فاختلفوا على إحدى وسبعين فرقة

ونحن نذكر منها أشهرها وأظهرها عندهم ، ونترك الباقي هملا ، والله الموفق

(١، ٢، ٣) البقرة آية ١٧٨ ، ٢٣٧ ، ١٧٩ .

(٤) الأعراف آية ١٩٩ .

## ١ - العِنايَة

نسبوا إلى رجل يقال له عنان بن داود ، رأس الجالوت ، يخالفون سائر اليهود في السبت والأعياد ، وينهون عن أكل الطير والظباء والسمك والجراد ، ويذبحون الحيوان على القفا ، وَيصدقون عيسى عليه السلام في مواعظه وإشاراته . ويقولون إنه لم يخالف التوراة البتة ، بل قررها ، ودعا الناس إليها . وهو من بنى إسرائيل المتعبدن بالتوراة ومن المستجيبين لموسى عليه السلام ؛ إلا أنهم لا يقولون بنبوته ورسالته .

ومن هؤلاء من يقول : إن عيسى عليه السلام لم يدع أنه نبي مرسل ، وليس من بنى إسرائيل ، وليس هو صاحب شريعة ناسخة لشريعة موسى عليه السلام ، بل هو من أولياء الله الخاصين العارفين بأحكام التوراة . وليس الإنجيل كتابا أنزل عليه وحيا من الله تعالى ، بل هو جمع أحواله من مبدئه إلى كماله . وإنما جمعه أربعة من أصحابه الحوارين فكيف يكون كتابا منزلا ؟

قالوا : واليهود ظلموه حيث كذبوه أولا ، ولم يعرفوا بعد دعواه ، وقتلوه آخرا ، ولم يعلموا بعد محله ومغزاه . وقد ورد في التوراة ذكر المشيخا في مواضع كثيرة ، وذلك هو المسيح ؛ ولكن لم ترد له النبوة ، ولا الشريعة الناسخة . وورد فارقايط وهو الرجل العالم ؛ وكذلك ورد ذكره في الإنجيل ، فوجب محله على ما وجد . وعلى من ادعى غير ذلك تحقيقه وحده .

## ٢ - البيسويّة

نسبوا إلى أبي عيسى إسحاق بن يعقوب الأصفهاني . وقيل : إن اسمه عوفيد ألوهيم ، أى عابد الله . كان في زمن المنصور ، وابتدأ دعوته في زمن آخر ملوك بني أمية : مروان بن محمد الحمار ، فأتبعه بشر كثير من اليهود ، وادّعوا له آيات ومعجزات ،

وزعموا أنه لما حارب خط على أصحابه خطا بعود آس ، وقال : أقيموا في هذا الخط ، فليس ينالكُمُ عدوٌ بسلاح . فكان العدو يحملون عليهم حتى إذا بلغوا الخط رجعوا عنهم خوفا من طلسم أو عزيمة ربما وضعها . ثم إن أبا عيسى خرج من الخط وحده على فرسه فقاتل وقتل من المسلمين كثيرا . وذهب إلى أصحاب موسى بن عمران الذين هم وراء النهر المرملة لسمعهم كلام الله . وقيل إنه لما حارب أصحاب المنصور بالرى قتل وقتل أصحابه .

زعم أبو عيسى أنه نبي ؛ وأنه رسول المسيح المنتظر . وزعم أن المسيح خمسة من الرسل يأتون قبله واحدا بعد واحد . وزعم أن الله تعالى كلمه ، وكلفه أن يخلص بنى إسرائيل من أيدي الأمم العاصين ، والملوك الظالمين . وزعم أن المسيح أفضل ولد آدم ؛ وأنه أعلى منزلة من الأنبياء الماضين ، وإذ هو رسوله فهو أفضل الكل أيضا . وكان يوجب تصديق المسيح ؛ ويعظم دعوة الداعي ، ويزعم أيضا أن الداعي هو المسيح .

وحرم في كتابه الذبائح كلها ، ونهى عن أكل كل ذى روح على الإطلاق طيرا كان أو بهيمة . وأوجب عشر صلوات ، وأمر أصحابه بإقامتها وذكر أوقاتها ، وخالف اليهود في كثير من أحكام الشريعة الكثيرة المذكورة في التوراة .

وتوراة الناس هي التي جمعها ثلاثون حبرا لبعض ملوك الروم حتى لا يتصرف فيها كل جاهل بمواضع أحكامها ، والله الموفق .

### ٣ — الْمُقَارَبَةُ وَالْيُودُ عَائِيَّةٌ

نسبوا إلى يودعان من همدان . وقيل : كان اسمه يهوذا . كان يحث على الزهد ، وتكثير الصلاة ، وينهى عن اللحوم والأنبذة . وفيما نقل عنه تعظيم أمر الداعي . وكان يزعم أن للتوراة ظاهرا وباطنا ، وتنزيلا وتأويلا . وخالف بتأويلاته عامة اليهود .



وجالفتهم في التشبيه ومال إلى القدر وأثبت الفعل حقيقة للبعد ، وقدر الثواب والعقاب عليه ، وشدد في ذلك .

ومنهم : الموشكانية : أصحاب موشكان . كان على مذهب يوزعان غير أنه كان يوجب الخروج على مخالفيه ، ونصب القتال معهم . فخرج في تسعة عشر رجلا فقتل بفاحية قم . وذكروا عن جماعة من الموشكانية أنهم أثبتوا نبوة المصطفى محمد عليه الصلاة والسلام إلى العرب وسائر الناس سوى اليهود ، لأنهم أهل ملة وكتاب .

وزعمت فرقة من المقاربة أن الله تعالى خاطب الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بواسطة ملك اختاره ، وقدمه على جميع الخلائق واستخلفه عليهم . وقالوا : كل ما في التوراة وسائر الكتب من وصف الله تعالى ، فهو خبر عن ذلك الملك . وإلا فلا يجوز أن يوصف الله تعالى بوصف . قالوا : وإن الذي كلم موسى عليه السلام تسليما هو ذلك الملك والشجرة المذكورة في التوراة هو ذلك الملك . ويتعالى الرب تعالى عن أن يكلم بشرا تسليما . وحمل جميع ماورد في التوراة من طلب الرؤية : وشافهت الله ، وجاء الله ، وطلع الله في السحاب ، وكتب التوراة بيده ، واستوى على العرش استقرارا ، وله صورة آدم ، وشعر قطط ، ووفرة سوداء ، وأنه بكى على طوفان نوح حتى رمدت عيناه ، وأنه ضحك الجبار حتى بدت نواجذه ، إلى غير ذلك ، على ذلك الملك . قال : ويجوز في العادة أن يبعث ملكا روحانيا من جملة خواصه ، ويلقى عليه اسمه ، ويقول : هذا هو رسولي ، ومكانه فيكم مكاني ، وقوله قولي ، وأمره أمري ، وظهوره عليكم ظهوري كذلك يكون حال ذلك الملك .

وقيل إن أرنوس حيث قال في المسيح إنه هو الله ، وإنه صفوة العالم ، أخذ قوله من هؤلاء . وكانوا قبل أرنوس بأربعائة سنة ، وهم أصحاب زهد وتقشف .

وقيل صاحب هذه المقالة هو : بنيامين النهاوندي ، قرر لهم هذا المذهب وأعلمهم أن الآيات المتشابهات في التوراة كلها مؤولة . وأنه تعالى لا يوصف بأوصاف البشر ، ولا يشبه

شيئاً من المخلوقات ، ولا يشبهه شيء منها ، وأن المراد بهذه الكلمات الواردة في التوراة ذلك الملك المعظم .

وهذا كما يحمل في القرآن الجيء ، والإتيان على إتيان ملك من الملائكة ، وهو كما قال تعالى في حق مريم عليها السلام ( فَفَتَحْنَا فِيهَا مِنْ رُوحِنَا<sup>(١)</sup> ) . وفي موضع آخر : ( فَفَتَحْنَا فِيهِ مِنْ رُوحِنَا<sup>(٢)</sup> ) وإنما النافخ جبريل عليه السلام ، حين تمثل لها بشراً<sup>(٣)</sup> سوياً ليهب لها غلاماً زكياً .

#### ٤ — السامرة

هؤلاء قوم يسكنون جبال بيت المقدس وقرايا من أعمال مصر، ويتقشفون في الطهارة أكثر من تقشف سائر اليهود، أثبتوا نبوة موسى وهارون ويوشع بن نون عليهم السلام وأنكروا نبوة من بعدهم من الأنبياء إلا نبيا واحداً، وقالوا : التوراة ما بشرت إلا بنبي واحد يأتي من بعد موسى ، يصدق ما بين يديه من التوراة ، ويحكم بحكمها ، ولا يخالفها البتة .

وظهر في السامرة رجل يقال له الألفان ، ادعى النبوة وزعم أنه هو الذي بشر به موسى عليه السلام، وأنه هو الكوكب الدرّي الذي ورد في التوراة أنه بضئ ضوء القمر، وكان ظهوره قبل المسيح عليه السلام بقريب من مائة سنة .

وافترقت السامرة إلى دوستانية وهم الألفانية ، وإلى كوستانية . والدوستانية معناها : الفرقة المتفرقة الكاذبة . والكوستانية معناها : الجماعة الصادقة . وهم يقرون بالآخرة ،

(٢) التحريم آية ١٢ .

(١) الأنبياء آية ٩١ .

(٣) إشارة إلى قوله تعالى في سورة مريم آية ١٨ ، ١٩ : ( فتمثل لها بشراً سوياً . قالت إني أعوذ بالرحمن

منك إن كنت تقياً . قال إنما أنا رسول ربك لأهبك غلاماً زكياً ) .

والتواب والعقاب فيها ، والدوستانية تزعم أن الثواب والعقاب في الدنيا . وبين الفريقين اختلاف في الأحكام والشرائع .

وقبله السامرة جبل يقال له غريزيم بين بيت المقدس ونابلس . قالوا : إن الله تعالى أمر داود أن يبنى بيت المقدس بجبل نابلس وهو الطور الذي كلم الله عليه موسى عليه السلام . فتحول داود إلى إلبياء وبني البيت ثمة ، وخالف الأمر فظلم . والسامرة توجهوا إلى تلك القبلة دون سائر اليهود ، ولغتهم غير لغة اليهود ، وزعموا أن للتوراة كانت بلسانهم وهي قريبة من العبرانية فنقلت إلى السريانية .

فهذه أربع فرق هم الكبار . وانشعبت منهم الفرق إلى إحدى وسبعين فرقة .

وهم بأسرهم أجمعوا على أن في التوراة بشارة بواحد بعد موسى . وإنما افتراقهم إما في تعيين ذلك الواحد ، أو في الزيادة على ذلك الواحد . وذكر المشيخا وآثاره ظاهر في الأسفار ، وخروج واحد في آخر الزمان هو الكوكب المضيء الذي تشرق الأرض بنوره أيضا متفق عليه ، واليهود على انتظاره . والسبت يوم ذلك الرجل ، وهو يوم الاستواء بعد الخلق .

وقد اجتمعت اليهود عن آخرهم على أن الله تعالى لما فرغ من خلق السموات والأرض استوى على عرشه مستلقيا على قفاه ، واضعا إحدى رجليه على الأخرى .

وقالت فرقة منهم إن ستة الأيام التي خلق الله تعالى فيها السموات والأرض هي ستة آلاف سنة . فإن يوما عند الله كآلف سنة مما تعدون ، بالسير القمري . وذلك هو ماضى من لدن آدم عليه السلام إلى يومنا هذا ، وبه يتم الخلق . ثم إذا بلغ الخلق إلى النهاية ابتداء الأمر . ومن ابتداء الأمر يكون الاستواء على العرش ، والفراغ من الخلق . وليس ذلك أمراً كان ومضى ، بل هو في المستقبل إذا عددنا الأيام بالألوف .

## الفصل الثاني

### النصارى

النصارى أمة المسيح عيسى ابن مريم رسول الله وكلته عليه السلام . وهو المبعوث  
حقا بعد موسى عليه السلام ، المبشر به فى التوراة . وكانت له آيات ظاهرة . وبينات  
زاهرة ، ودلائل باهرة ، مثل إحياء الموتى ، وإبراء الأكمه والأبرص ، ونفس وجوده  
وفطرته آية كاملة على صدقه . وذلك حصوله من غير نقطة سابقة . ونطقه البين من غير  
تعليم سالف . وجميع الأنبياء بلاغ وحيهم أربعون سنة . وقد أوحى الله تعالى إليه إنطافا  
فى المهد ، وأوحى إليه إبلاغا عند الثلاثين . وكانت مدته دعوته ثلاث سنين ، وثلاثة  
أشهر ، وثلاثة أيام .

فلما رفع إلى السماء اختلف الحواريون وغيرهم فيه . وإنما اختلفاتهم تعود  
إلى أمرين :

أحدهما : كيفية نزوله واتصاله بأمه ، وتجسد الكلمة .

والثانى : كيفية صعوده ، واتصاله بالملائكة وتوحد الكلمة .

أما الأول فإنهم قضوا بتجسد الكلمة ، ولهم فى كيفية الاتحاد والتجسد كلام : فمنهم  
من قال : أشرق على الجسد إشراف النور على الجسم المشف . ومنهم من قال : انطبع فيه  
انطباع النقش فى الشمع . ومنهم من قال : ظهر به ظهور الروحانى بالجسمانى . ومنهم من  
قال : تدرع اللاهوت بالناسوت . ومنهم من قال : ما زجت الكلمة جسد المسيح  
مما زجة اللبن الماء ، والماء اللبن ، وأثبتوا لله تعالى أقانيم ثلاثة . قالوا : البارى تعالى جوهر  
واحد ، يعنون به القائم بالنفس ، لا التحيز والحجمية . فهو واحد بالجوهرية ، ثلاثة

بالأقنومية ، ويعنون بالأقنيم الصفات كالوجود والحياة والعلم وسموها : الأب والابن ، وروح القدس ، وإنما العلم تدرّع وتجسد دون سائر الأقنيم .

وقالوا فى الصعود إنه قتل وصلب ، قتله اليهود حسدا وبغيا ، وإنكارا لنبوته ودرجته . ولكن القتل ما ورد على الجزء اللاهوتى . وإنما ورد على الجزء الناسوتى . فالوا : وكال الشخص الإنسانى فى ثلاثة أشياء : نبوة ، وإمامة ، وملسكة . وغيره من الأنبياء كانوا موصوفين بهذه الصفات الثلاث أو ببعضها . والمسيح عليه السلام درجته فوق ذلك لأنه الابن الوحيد فلا نظير له ، ولا قياس له إلى غيره من الأنبياء ، وهو الذى به غفرت زلة آدم عليه السلام ، وهو الذى يحاسب الخلق .

ولهم فى النزول اختلاف . فمنهم من يقول : ينزل قبل يوم القيامة كما قال أهل الإسلام . ومنهم من يقول : لا نزول له إلا يوم الحساب ، وهو بعد أن قتل وصلب نزل ورأى شخصه شمعون الصفا ، وكله وأوصى إليه ، ثم فارق الدنيا وصعد إلى السماء . فكان وصيه شمعون الصفا وهو أفضل الحواريين علما وزهدا وأدبا ، غير أن فولوس شوش أمره ، وصير نفسه شريكا له ، وغير أوضاع كلامه ، وخطله بكلام الفلاسفة ووساوس خاطره .

ورأيت رسالة فولوس التى كتبها إلى اليونانيين ؛ إنكم تظنون أن مكان عيسى عليه السلام مكان سائر الأنبياء وليس كذلك . بل إنما مثله مثل « ملكيز داق » وهو ملك السلام الذى كان إبراهيم عليه السلام يعطى إليه العشور . وكان يبارك على إبراهيم ويمسح رأسه . ومن العجب أنه نقل فى الأنجيل أن الرب تعالى قال : إنك أنت الابن الوحيد ، ومن كان وحيدا كيف يمثل بواحد من البشر ؟

ثم إن أربعة من الحواريين اجتمعوا وجمع كل واحد منهم جمعا سماه الإنجيل . وهم : متى ، ولوقا ، ومرقس ، ويوحنا . وخاتمة إنجيل متى أنه قال : إني أرسلكم إلى الأمم كما أرسلنى أبى إليكم . فاذهبوا وادعوا الأمم باسم الآب ، والابن ، وروح القدس .

وفاتحة إنجيل يوحنا : على القديم الأزلى قد كانت الكلمة ، وهو ذا الكلمة كانت عند الله ، والله هو كان الكلمة ، وكل كان بيده .

ثم افترقت النصارى اثنتين وسبعين فرقة ، وكبار فرقتهم ثلاثة : الملكانية ، والنسطورية ، واليعقوبية ، وانشعبت منها : الإليانية ، والبيارسية ، والمقدانوسية ، والسبالية والبوطينوسية والبولية ، إلى سائر الفرق .

### ١ — الملكانية

أصحاب ملكا الذى ظهر بأرض الروم واستولى عليها . ومعظم الروم ملكانية . قالوا : إن الكلمة اتحدت بجسد المسيح ، وتدرعت بناسوته . ويعنون بالكلمة : أقنوم العلم . ويعنون بروح القدس : أقنوم الحياة . ولا يسمون العلم قبل تدرعه ابنا ، بل المسيح مع ما تدرع به ابن . فقال بعضهم : إن الكلمة ما زجت جسد المسيح كما يمازج الخمر أو الماء اللبن .

وصرحت الملكانية بأن الجوهر غير الأقاليم ، وذلك كالموصوف والصفة وعن هذا صرحوا بإثبات التثليث ، وأخبر عنهم القرآن ( لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ ثَالِثُ ثَلَاثَةٍ <sup>(١)</sup> ) وقالت الملكانية : إن المسيح ناسوت كلّى لا جزئى ، وهو قديم أزلى ، من قديم أزلى . وقد ولدت مريم عليها السلام إلهًا أزليا . والقتل والصلب وقع على الناسوت واللاهوت معا ، وأطلقوا لفظ الأبوة والبنوة على الله عز وجل وعلى المسيح لما وجدوا فى الإنجيل حيث قال : إنك أنت الابن الوحيد ، وحيث قال له شمعون الصفا : إنك ابن الله حقا .

ولعل ذلك من مجاز اللغة ، كما يقال لطلاب الدنيا أبناء الدنيا ، ولطلاب الآخرة أبناء الآخرة . وقد قال المسيح عليه السلام للحواريين : « أنا أقول لكم ، أحبوا أعداءكم

وباركوا على لا عنيتكم ، وأحسنوا إلى مبغضيتكم : وصلوا لأجل من يؤذيتكم لكي تكونوا أبناء أبيكم الذى فى السماء ، الذى تشرق شمسهُ على الصالحين والفجرة ، وينزل قطره على الأبرار والأئمة ، وتكونوا تامين كما أن أبائكم الذى فى السماء تام . وقال : « انظروا صدقاتكم فلا تعطوها قدام الناس لتراءوهم فلا يكون لكم أجر عند أبيكم الذى فى السماء » وقال حين كان يصلب « أذهب إلى أبى وأبيكم » .

ولما قال أريوس : القديم هو الله ، والمسيح هو مخلوق ، اجتمعت البطارقة والمطارنة والأساقفة فى بلد قسطنطينية بمحضر من ملكهم ، وكانوا ثلاثمائة وثمانية عشر رجلا ، واتفقوا على هذه الكلمة اعتقادا ودعوة ، وذلك قولهم :

« نؤمن بالله الواحد الآب مالك كل شئ ، وصانع ما يرى وما لا يرى ، وبالابن الواحد يسوع المسيح ، ابن الله الواحد ، بكر الخلاق كلها ، الذى ولد من أبية قبل العوالم كلها ، وليس بمصنوع ، إله حق من إله حق ، من جوهر أبية الذى بيده أُنشئت العوالم ، وخلق كل شئ من أجلنا ، ومن أجل معشر الناس ، ومن أجل خلاصنا ، نزل من السماء وتجسد من روح القدس وصار إنسانا ، وحبل به ، وولد من مريم البتول ، وقتل وصلب أيام فيلاطوس ودفن ، ثم قام فى اليوم الثالث ، وصعد إلى السماء وجلس عن يمين أبية . وهو مستعد للمجىء تارة أخرى بين الأموات والأحياء ، ونؤمن بروح القدس الواحد روح الحق الذى يخرج من أبية . وبعمودية واحدة لغفران الخطايا . وبجماعة واحدة قدسية مسيحية جاثليقية ، وبقيام أبداننا وبالحياة الدائمة أبد الأبدين » .

هذا هو الاتفاق الأول على هذه الكلمات ، وفيه إشارة إلى حشر الأبدان .

وفى النصارى من قال بحشر الأرواح دون الأبدان ، وقال إن عاقبة الأشرار فى القيامة غم وحزن الجهل . وعاقبة الأخيار : سرور وفرح العلم . وأنكروا أن يكون فى الجنة نكاح وأكل وشرب .

وقال مار إسحاق منهم : إن الله تعالى وعد المطيعين وتوعد العاصين . ولا يجوز أن

يخلف الوعد لأنه لا يابق بالكريم ، ولكن يخلف الوعيد ، فلا يعذب العصاة ، ويرجع الخلق إلى سرور وسعادة ونعيم . وعم هذا الكل ؛ إذ العقاب الأبدي لا يليق بالجواد الحق تعالى .

## ٢ — النسطورية

أصحاب نسطور الحكيم الذى ظهر فى زمان المأمون ، وتصرف فى الأناجيل بحكم رأيه . وإضافته إليهم إضافة المعتزلة إلى هذه الشريعة . قال : إن الله تعالى واحد ، ذو أقانيم ثلاثة : الوجود ، والعلم ، والحياة . وهذه الأقانيم ليست زائدة على الذات ، ولا هى هو . واتحدت الكلمة بجسد عيسى عليه السلام ، لا على طريق الامتزاج كما قالت المملكانية ، ولا على طريق الظهور به كما قالت اليعقوبية ، ولكن كإشراق الشمس فى كوة على بلورة ، وكظهور النقش فى الشمع إذا طبع بالخاتم :

وأشبه المذاهب بمذهب نسطور فى الأقانيم : أحوال أبى هاشم من المعتزلة ، فإنه يثبت خواص مختلفة لشيء واحد ، ويعنى بقوله واحد ، يعنى الإله . قال هو واحد بالجوهر ، أى ليس هو مركبا من جنسين بل هو بسيط وواحد . ويعنى بالحياة والعلم أقتومين جوهرين ، أى أصليين مبدئين للعالم . ثم فسر العلم بالنطق ، والكلمة . ويرجع منتهى كلامه إلى إثبات كونه تعالى موجودا ، حيا ، ناطقا كما تقول الفلاسفة فى حد الإنسان ، إلا أن هذه المعانى تتغاير فى الإنسان لكونه جوهرًا مركبا ، وهو جوهر بسيط غير مركب .

وبعضهم يثبت لله تعالى صفات آخر بمنزلة القدرة والإرادة ونحوها . ولم يجعلوها أقانيم كما جعلوا الحياة والعلم أقتومين .

ومنها من أطلق القول بأن كل واحد من الأقانيم الثلاثة : حى ، ناطق ، إله . وزعم الباقون أن اسم الإله لا يطلق على كل واحد من الأقانيم .

وزعموا أن الابن لم يزل متولدا من الآب ، وإنما تجسد واتحد بجسد المسيح حين ولد .



والحدوث راجع إلى الجسد والناسوت، فهو إله وإنسان اتحاداً، وهما جوهران، أقنومان، طبيعتان: جوهر قديم، وجوهر محدث، إله تام وإنسان تام. ولم يبطل الاتحاد قدم القديم، ولا حدوث المحدث، لكنهما صارا مسيحاً واحداً، طبيعة واحدة. وربما بدلوا العبارة فوضع مكان الجوهر: الطبيعة، ومكان الأقنوم: الشخص.

وأما قولهم في القتل والصلب فيخالف قول الملسكانية واليعقوبية. قالوا إن القتل وقع على المسيح من جهة ناسوته لا من جهة لا هوته، لأن الإله لا تحله الآلام.

وبوطيئوس، وبولس الشمشاطى يقولان: إن الإله واحد. وإن المسيح ابتدأ من مريم عليها السلام، وإنه عبد صالح مخلوق؛ إلا أن الله تعالى شرفه وكرمه لطاعته وسماه ابناً على التبني، لا على الولادة والاتحاد.

ومن النسطورية قوم يقال لهم المصلين، قالوا في المسيح مثل ما قال نسطور، إلا أنهم قالوا: إذا اجتهد الرجل في العبادة، وترك التغذى باللحم، والدم، ورفض الشهوات الحيوانية، والنفسانية، تصفى جوهره حتى يبلغ ملكوت السماوات ويرى الله تعالى جهرة، وينكشف له ما في الغيب فلا تخفى عليه خافية في الأرض ولا في السماء.

ومن النسطورية من ينفي التشبيه؛ ويثبت القول بالقدر، خيره وشره من العبد كما قالت القدرية.

### ٣ — اليعقوبية

أصحاب يعقوب. قالوا بالأفانيم الثلاثة كما ذكرنا، إلا أنهم قالوا: انقلبت الكلمة لحامودما، فصار الإله هو المسيح. وهو الظاهر بجسده، بل هو هو. وعندهم أخبرنا القركلبن الكريم (لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ<sup>(١)</sup>). .

(١) المائة آية ٧٢ .

فمنهم من قال : إن المسيح هو الله تعالى .

ومنهم من قال : ظهر اللاهوت بالناسوت ، فصار ناسوت المسيح مظهر الجوهر ، لا على طريق حلول جزئ ، فيه ، ولا على سبيل اتحاد الكلمة التي هي في حكم الصفة ، بل صار هو هو . وهذا كما يقال : ظهر الملكُ بصورة إنسان ، أو ظهر الشيطان بصورة حيوان . وكما أخبر التنزيل عن جبريل عليه السلام ( فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا <sup>(١)</sup> ) .

وزعم أكثر العقوبية أن المسيح جوهر واحد، أقنوم واحد؛ إلا أنه من جوهرين. وربما قالوا طبيعة واحدة من طبيعتين . فجوهر الإله القديم ؛ وجوهر الإنسان المحدث تركبا تركيبيا كما تركبت النفس والبدن فصارا جوهرًا واحدًا ، أقنومًا واحدًا، وهو إنسان كله وإله كله . فيقال : الإنسان صار إلهًا ، ولا ينعكس فلا يقال : الإله صار إنسانًا . كالفحمة تطرح في النار فيقال : صارت الفحمة نارا ، ولا يقال صارت النار فحمة ، وهي في الحقيقة لا نار مطلقة ، ولا فحمة مطلقة ، بل هي جرة . وزعموا أن الكلمة اتحدت بالإنسان الجزئي لا الكلي . وربما عبروا عن الاتحاد بالامتزاج والادراع ، والحلول كحلول صورة الإنسان في المرأة المجلوة .

\* \* \*

وأجمع أصحاب التثليث كلهم على أن القديم لا يجوز أن يتحد بالحدث ، إلا أن الأقنوم الثاني الذي هو الكلمة اتحدت دون سائر الأقانيم .

وأجمعوا كلهم على أن المسيح عليه السلام ولد من مريم عليها السلام ، وقتل وصلب . ثم اختلفوا في كيفية ذلك . فقالت الملاكانية واليعقوبية : إن الذي ولد من مريم هو الإله . فالملاكانية لما اعتقدت أن المسيح ناسوت كلى أزلى ، قالوا : إن مريم إنسان جزئي . والجزئي لا يلد الكلي ، وإنما ولده الأقنوم القديم . واليعقوبية لما اعتقدت أن

المسيح هو جوهر من جوهرين ، وهو إله ، وهو المولود ، قالوا : إن مريم ولدت إلهًا ،  
تعالى الله عن قولهم علوا كبيرا .

وكذلك قالوا في القتل والصلب : إنه وقع على الجوهر الذى هو من جوهرين ،  
قالوا : ولو وقع على أحدهما لبطل الاتحاد

وزعم بعضهم أنا تثبت وجهين للجوهر القديم : فالمسيح قديم من وجه ، محدث  
من وجه .

وزعم قوم من اليعقوبية أن الكلمة لم تأخذ من مريم شيئا ، ولكنها مرت بها  
كالماء بالميزاب ، وما ظهر بها من شخص المسيح فى الأعين فهو كالخيال والصورة فى المرأة  
وإلا فما كان جسما متجسما كثيفا فى الحقيقة . وكذلك القتل والصلب إنما وقع على  
الخيال والحسبان ، وهؤلاء يقال لهم الإليانية ، وهم قوم بالشام ، واليمن ، وأرمينية ،  
قالوا : وإنما صلب الإله من أجلنا حتى يخلصنا . وزعم بعضهم أن الكلمة كانت تداخل  
جسم المسيح عليه السلام أحيانا ، فتصدر عنه الآيات ، من إحياء الموتى ، وإبراء الأكمه  
والأبرص . وتفارقه فى بعض الأوقات فتد عليه الآلام والأوجاع .

ومنهم بليارس وأصحابه ، حكى عنه أنه كان يقول : إذا صار الناس إلى الملكوت  
الأعلى أكلوا ألف سنة ، وشربوا ، وناكحوا ، ثم صاروا إلى النعم التى وعدهم آريوس ،  
وكلها لذة ، وراحة ، وسرور وحبور ، لا أكل فيها ولا شرب ولا نكاح .

وزعم مقدانيوس أن الجوهر القديم أقنومان فحسب : آب ، وابن ، والروح مخلوق .  
وزعم سباليوس أن القديم جوهر واحد ، أقنوم واحد ، له ثلاث خواص ، واتحد  
بكليته بجسد عيسى ابن مريم عليهما السلام .

وزعم آريوس أن الله واحد ، سماه أبًا ، وأن المسيح كلمة الله وابنه على طريق  
الاصطفاء ، وهو مخلوق قبل خلق العالم ، وهو خالق الأشياء . وزعم أن الله تعالى روحا

مخلوقة أكبر من سائر الأرواح وأنها واسطة بين الآب والابن ، تؤدي إليه الوحي .  
وزعم أن المسيح ابتداءً جوهرًا ، لطيفًا ، روحانيًا ، خالصًا ، غير مركب ، ولا ممزوج  
بشيء من الطبائع الأربع ، وإنما تدرع بالطبائع الأربع عند الاتحاد بالجسم المأخوذ  
من مريم !

وهذا آريوس قبل الفرق الثلاث ، فتبرءوا منه لخالفته إياه في المذهب .

## الباب الثالث

### من له شبهة كتاب

(١) قد بينا كيفية تحقيق الكتاب ، وميزنا بين حقيقة الكتاب وشبهة الكتاب ، وأن الصحف التي كانت لإبراهيم عليه السلام كانت شبهة كتاب . وفيها مناهج علمية ، ومسالك عملية .

أما العمليات فتقرير كيفية الخلق والإبداع ، وتسوية المخلوقات على سنة نظام وقوام تحصل منها حكمته الأزلية ، وتنفيذ فيها مشيئته السرمدية . ثم تقرير التقدير والهداية عليها ، ليتقدر كل نوع وصنف بقدره المحكوم المحتوم ، ويقبل هدايته السارية في العالم بقدر استعداده المعلوم ، والعلم كل العلم لا يعدو هذين النوعين ، وذلك قوله تعالى : ( سُبْحَ اسمِ رَبِّكَ الْأَعْلَى ، الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ، وَالَّذِي قَدَّرَ فَهَدَى <sup>(١)</sup> ) وقال عز وجل خبرا عن إبراهيم عليه السلام : ( الَّذِي خَلَقَنِي فَهُوَ يَهْدِينِ <sup>(٢)</sup> ) وخبرا عن موسى عليه السلام . ( الَّذِي أَعْطَى كُلَّ شَيْءٍ خَلْقَهُ ثُمَّ هَدَى <sup>(٣)</sup> ) .

وأما العمليات ، فتزكية النفوس عن درن الشبهات ، وذكر الله تعالى بإقامة العبادات ، ورفض الشهوات الدنيوية ، وإيثار السعادات الأخروية ، ولن يحصل البلوغ إلى كمال المعاد إلا بإقامة هذين الركنين ، أعنى الطهارة ، والشهادة ، والعمل كل العمل لا يعدو هذين

(٢) الشعراء آية ٧٨ .

(١) الأعلى آية ١ - ٣ .

(٣) طه آية ٥٠ .

النوعين ، وذلك قوله تعالى : ( قَدْ أَفْلَحَ مَنْ تَزَكَّى ، وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى ، بَلْ تُؤَظِرُّونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا وَالْآخِرَةَ خَيْرٌ وَأَبْقَى <sup>(١)</sup> ) .

ثم قال عز من قائل : ( إِنَّ هَذَا لَفِي الصُّحُفِ الْأُولَى ، صُحُفِ إِبْرَاهِيمَ وَمُوسَى <sup>(٢)</sup> ) فبين أن الذي اشتملت عليه الصحف هو الذي اشتملت عليه هذه السورة . وبالحقيقة هذا هو الإعجاز الحقيقي .

( ب ) الجوس وأصحاب الاثنين ، والمناوية ، وسائر فرقهم :

الجوسية : يقال لها الدين الأكبر ، والملة العظمى ، إذ كانت دعوة الأنبياء عليهم السلام بعد إبراهيم الخليل عليه السلام لم تكن في العموم كالدعوة الخليلية ، ولم يثبت لها من القوة والشوكة ، والملك ، والسيف ، مثل الملة الحنيفية ، إذ كانت ملوك العجم كلها على ملة إبراهيم عليه السلام ، وجميع من كان في زمان كل واحد منهم من الرعايا في البلاد على أديان ملوكهم ، وكان لملوكهم مرجع هو : « موبذ موبذان » يعني أعلم العلماء ، وأقدم الحكماء ، يصدر عن أمره ولا يخالفونه ، ولا يرجعون إلا إلى رأيه ، ويعظمونه تعظيم السلاطين لخلفاء الوقت .

وكانت دعوة بني إسرائيل أكثرها في بلاد الشام وما وراءها من المغرب . وقل ما سرى ذلك إلى بلاد العجم .

وكانت الفرق في زمان إبراهيم الخليل عليه السلام راجعة إلى صنفين اثنين . أحدهما : الصابئة ، والثاني : الحنفاء .

فالصابئة :

كانت تقول : إنا نحتاج في معرفة الله تعالى ، ومعرفة طاعته وأوامره وأحكامه إلى متوسط ، لكن ذلك المتوسط يجب أن يكون روحانيا لا جسمانيا ، وذلك لذكاء الروحانيات وطهارتها ، وقربها من رب الأرباب . والجسماني بشر مثلنا : يأكل مما نأكل ، ويشرب

مما نشرب، يماثلنا في المادة والصورة . قالوا : ( وَلَئِنْ أَطَعْتُمْ بَشَرًا مِثْلَكُمْ إِنَّكُمْ إِذَا لَخَاسِرُونَ <sup>(١)</sup> ) .

والحنفاء :

كانت تقول : إنا نحتاج في المعرفة والطاعة إلى متوسط من جنس البشر تكون درجته في الطهارة والعصمة والتأييد والحكمة فوق الروحانيات، يماثلنا من حيث البشرية، ويميزنا من حيث الروحانية ، فيتلقي الوحي بطرف الروحانية ، ويلقى إلى نوع الإنسان يطرف البشرية ، وذلك قوله تعالى : ( قُلْ إِنَّمَا أَنَا بَشَرٌ مِثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ أَنَّمَا إِلَهُكُمْ إِلَهُ وَاحِدٌ <sup>(٢)</sup> ) وقال عز ذكره : ( قُلْ سُبْحَانَ رَبِّيَ هَلْ كُنْتُ إِلَّا بَشَرًا رَسُولًا <sup>(٣)</sup> ) .

\* \* \*

ثم لما لم يتطرق للصائبة للاقتصار على الروحانيات البحتة ، والتقرب إليها بأعيانها ، والتلقى عنها بذواتها ، فزعت جماعة إلى هياكلها وهي السيارات السبع ، وبعض الثوابت . فصائبة النبط والفرس والروم : مفزعها السيارات ، وصائبة الهند : مفزعها الثوابت . وسنذكر مذاهبهم على التفصيل ، على قدر الإمكان ، بتوفيق الله تعالى ، وربما نزلوا عن الهياكل إلى الأشخاص التي لا تسمع ولا تبصر ، ولا تغني عنهم شيئاً . والفرقة الأولى هم عبدة السكواكب ، والثانية هم عبدة الأصنام .

ولما كان الخليل عليه السلام مكلفاً بكسر المذهبين على الفرقتين ، وتقرير الحنيفية السمحة السهلة ، احتج على عبدة الأصنام قولاً وفعلاً ، كسراً من حيث القول ، وكسراً من حيث الفعل . فقال لأبيه آزر : ( يَا أَبَتِ لِمَ تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ وَلَا يُغْنِي عَنْكَ شَيْئاً <sup>(٤)</sup> ) الآيات حتى بلغ ( فَجَعَلَهُمْ جُذَاءً إِلَّا كَبِيرًا لَهُمْ <sup>(٥)</sup> ) وذلك لإزام من

(٢) الكهف آية ١١٠ .

(٤) مريم آية ٤٢ .

(١) المؤمنون آية ٣٤ .

(٢) الإسراء آية ٩٣ .

(٥) آية ٥٨ من سورة الأنبياء .

حيث الفعل ، وإلزام من حيث الكسر . ففرغ من ذلك كما قال الله تعالى : ( وَتِلْكَ حُجَّتُنَا آتَيْنَاهَا إِبْرَاهِيمَ عَلَى قَوْمِهِ نَرْفَعُ دَرَجَاتٍ مَن نَّشَاءُ إِنَّ رَبَّكَ حَكِيمٌ عَلِيمٌ <sup>(١)</sup> ) .

وابتداً بإبطال مذاهب عبدة الكواكب على صيغة الموافقة كما قال تعالى ( وَكَذَلِكَ نُرِي إِبْرَاهِيمَ مَلَكُوتَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ <sup>(٢)</sup> ) أى كما آتيناه الحجة كذلك نريه الحجة ، فساق الإلزام على أصحاب الهياكل مساق الموافقة في المبدأ ، والمخالفة في النهاية ، ليكون الإلزام أبلغ ، والإلزام أقوى . وإلا فإبراهيم الخليل عليه السلام لم يكن في قوله : ( هَذَا رَبِّي <sup>(٣)</sup> ) مشركا ، كما لم يكن في قوله ( بَلْ قَعَلَهُ كَبِيرُهُمْ هَذَا <sup>(٤)</sup> ) كاذبا .

وسوق الكلام من جهة الإلزام غير سوقه على جهة الالتزام ، فلما أظهر الحجة ، وبين الحجة ، وقرر الحنفية التي هي الملة الكبرى ، والشريعة العظمى ، وذلك هو الدين القيم . وكان الأنبياء من أولاده كلهم يقررون الحنفية ، وبالأخص صاحب شرعنا محمد صلوات الله عليه ، كان في تقريرها قد بلغ النهاية القصوى ، وأصاب المرمى وأصمى . ومن العجب أن التوحيد من أخص أركان الحنفية ، ولهذا يقتزن نفى الشرك بكل موضع ذكر الحنفية : ( حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ <sup>(٥)</sup> ) - ( حُنَفَاءَ لِلَّهِ غَيْرَ مُشْرِكِينَ بِهِ <sup>(٦)</sup> ) .

ثم إن الثنية اختصت بالمجوس حتى أثبتوا أصلين اثنين ، مُدَبَّرَيْنِ قديمين ، يقسمان الخير والشر ، والنفع والضرر ، والصالح والفساد ، يسمون أحدهما : النور والآخر الظلمة . وبالفارسية : يزدان ، وأهرمن ، ولهم في ذلك تفصيل مذهب .

ومسائل المجوس كلها تدور على قاعدتين اثنتين :

إحداها : بيان سبب امتزاج النور بالظلمة .

والثانية : بيان سبب خلاص النور من الظلمة ، وجعلوا الامتزاج مبدأ ، والخلاص معادا .

(١) الانبياء آية ٦٣ .

(٢) الأنعام آية ٨٣ ، ٧٥ ، ٧٦ .

(٦) الحج آية ٣١ .

(٥) آل عمران آية ٦٧ .



## الفصل الأول

### المجوس

أثبتوا أصليين كما ذكرنا ، إلا أن المجوس الأصلية زعموا أن الأصليين لا يجوز أن يكونوا قديمين أزليين ، بل النور أزلى ، والظلمة محدثة . ثم لهم اختلاف في سبب حدوثها ، أمن النور حدث ؟ والنور لا يحدث شرا جزئيا ، فكيف يحدث أصل الشر ؟ أم من شيء آخر ؟ ولا شيء يشرك النور في الإحداث والقدم ؟ وبهذا يظهر خبط المجوس .

وهؤلاء يقولون : المبدأ الأول من الأشخاص : كيومرث ، وربما يقولون زروان الكبير ، والنبي الثاني : زردشت . والكيومرثية يقولون : كيومرث هو آدم عليه السلام وتفسير كيومرث هو : الحى الناطق . وقد ورد في تواريخ الهند والعجم أن كيومرث هو آدم عليه السلام ، ويخالفهم سائر أصحاب التواريخ .

### ١ - الكيومرثية

أصحاب المقدم الأول كيومرث . أثبتوا أصليين : يزدان ، وأهرمن . وقالوا : يزدان أزلى قديم ، وأهرمن محدث مخلوق . وقالوا : إن سبب خلق أهرمن أن يزدان فكر في نفسه أنه لو كان لى منازع كيف يكون ؟ وهذه الفكرة كانت رديئة غير مناسبة لطبيعة النور فحدث الظلام من هذه الفكرة . وسى : أهرمن . وكان مطبوعا على الشر ، والفتنة والفساد ، والنسق والضرر والإضرار . فخرج على النور ، وخالفه طبيعة وفعلا . وجرت محاربة بين عسكر النور ، وعسكر الظلمة . ثم إن الملائكة توسطوا فصالحوا على أن

يكون العالم السفلى خالصا لأهرمن سبعة آلاف سنة . ثم يخلى العالم ويسلمه إلى النور .  
والذين كانوا في الدنيا قبل الصلح أبادهم وأهلكهم . ثم بدأ برجل يقال له كيومرث ،  
وحیوان يقال له ثور فقتلها . فنبت من مسقط ذلك الرجل ريباس ، وخرج من أصل  
ريباس رجل يسمى : ميشة ، وامرأة تسمى : ميشانة ؛ وهما أبوا البشر . ونبت من مسقط  
الثور : الأنعام ، وسائر الحيوانات .

وزعموا أن النور خير الناس ، وهم أرواح بلا أجساد ، بين أن يرفعهم عن مواضع  
أهرمن ، وبين أن يلبسهم الأجساد فيحاربون أهرمن . فاختاروا لبس الأجساد ومحاربة  
أهرمن ، على أن تكون لهم النصرة من عند النور . والظفر بجنود أهرمن ، وحسن  
العاقبة . وعند الظفر به وإهلاك جنوده تكون القيامة  
فذاك سبب الامتزاج وهذا سبب الخلاص .

## ٢ - الزَّرَوَانِيَّة

قالوا : إن النور أبدع أشخاصا من نور كلها روحانية ، نورانية ، ربانية . ولكن  
الشخص الأعظم الذي اسمه زروان شك في شيء من الأشياء ، فحدث أهرمن الشيطان ،  
يعنى إبليس من ذلك الشك .

وقال بعضهم لا ، بل إن زروان الكبير قام فزمزم تسعة آلاف وتسعمائة وتسعا  
وتسعين سنة ليكون له ابن فلم يكن . ثم حدث نفسه وفكر ، وقال : لعل هذا العلم ليس  
بشيء ، فحدث أهرمن من ذلك الهم الواحد . وحدث هرمن من ذلك العلم ، فكانا جميعا  
في بطن واحد . وكان هرمن أقرب من باب الخروج ، فاحتال أهرمن الشيطان حتى شق  
بطن أمه فخرج قبله وأخذ الدنيا .

وقيل : إنه لما مثل بين يدي زروان فأبصره ورأى مافيه من الحبث والشرارة  
والفساد ، أبغضه ولعنه وطرده ، فمضى واستولى على الدنيا . وأما هرمن فبقى زمانا لا يدره

عليه ، وهو الذى اتخذه قوم ربّا وعبدوه لما وجدوا فيه من الخير والطهارة والصلاح ،  
وحسن الأخلاق .

وزعم بعض الزروانية أنه لم يزل كان مع الله شىء ردىء ، إما فكرة رديئة ،  
وإما عفونة رديئة ، وذلك هو مصدر الشيطان ، وزعموا أن الدنيا كانت سليمة من  
الشُرور والآفات والفتن ، وكان أهلها فى حير محص ، ونعيم خالص ، فلما حدث أهرمن  
حدثت الشُرور والآفات والفتن والحزن . وكان بم عزل عن السماء فاحتال حتى خرق  
السماء وصعد .

وقال بعضهم : كان هو فى السماء والأرض خالية عنه ، فاحتال حتى خرق السماء  
ونزل إلى الأرض يجنوده كلها فهرب النور بملائكته وأتبعه الشيطان حتى حاصره  
فى جنته ، وحاربه ثلاثة آلاف سنة ، لا يصل الشيطان إلى الرب تعالى . ثم توسط  
الملائكة وتصالحا على أن يكون إبليس وجنوده فى قرار الأرض تسعة آلاف سنة ،  
بالثلاثة آلاف التى قاتله فيها ، ثم يخرج إلى موضعه . ورأى الرب تعالى عن قولهم ،  
الصلاح فى احتمال المكروه من إبليس وجنوده ، وأن لا ينقض الشرط حتى تنقضى المدة  
المضروبة للصلح . فالناس فى البلايا والفتن والخزايا والحزن إلى انقضاء المدة ، ثم يعودون  
إلى النعيم الأول . وشرط إبليس عليه أن يمكنه من أشياء يفعلها ويطلقه فى أفعال رديئة  
يباشرها . فلما فرغا من الشرط أشهد عليهما عدلين ، ودفع سيفيهما إليهما وقال لهما :  
من نكث فاقتلاه بهذا السيف .

ولست أظن عاقلا يعتقد هذا رأى القائل ، ويرى هذا الاعتقاد المضمحل الباطل .  
والعله كان رمزا إلى ما يتصور فى العقل . ومن عرف الله سبحانه وتعالى بجلاله وكبريائه ،  
لم يسمح بهذه الترهات عقله ولم يسمع مثل هذه الترهات سمعه .

وأقرب من هذا ما حكاه أبو حامد الزوزنى أن الجوس زعمت أن إبليس كان لم يزل  
فى الظلمة والجو خلاء بم عزل عن سلطان الله ، ثم لم يزل يزحف ويقرب بحيله حتى رأى النور

فوثب وثبة فصار في سلطان الله في النور، وأدخل معه هذه الآفات والشرور، فخلق الله تعالى هذا العالم شبكة فوق فيها ، وصار متعلقا بها لا يمكنه الرجوع إلى سلطانه ، فهو محبوس في هذا العالم ، مضطرب في الحبس ، يرمى بالآفات والحن والفتن إلى خلق الله تعالى . فمن أحياء الله رماء بالموت ، ومن أحبه رماء بالسقم ، ومن سره رماء بالحزن ، فلا يزال كذلك إلى يوم القيامة . وفي كل يوم ينقص سلطانه حتى لا تبقى له قوة . فإذا كانت القيامة ذهب سلطانه وخذت نيرانه ، وزالت قوته ، واضمحلت قدرته فيطرحه في الجو ، والجو ظلمة ليس لها حد ولا منتهى . ثم يجمع الله تعالى أهل الأديان فيحاسبهم ويجازيهم على طاعة الشيطان وعصيانه .

وأما المسخية فقالت إن النور كان وحده نورا محضا ، ثم انمسخ بعضه فصار ظلمة . وكذلك الخرمدينة قالوا بأصلين ، ولهم ميل إلى التناسخ والحلول ، وهم لا يقولون بأحكام وحلال وحرام .

ولقد كان في كل أمة من الأمم قوم مثل الإباحية ، والمزدكية ، والزنادقة ، والقرامطة ، كان تشويش ذلك الدين منهم ، وفتنة الناس مقصورة عليهم .

### ٣ - الزَرْدَشْتِيَّة

أولئك أصحاب زردشت بن يورشب الذي ظهر في زمان كشتاسب بن لهراسب الملك . وأبوه كان من أذربيجان ، وأمه من الري واسمها : دغدويه .

زعموا أن لهم أنبياء وملوكا ، أولهم كيومرث . وكان أول من ملك الأرض ، وكان مقامه باصطخر . وبعده أوشنك بن فراوك ، ونزل أرض الهند ، وكانت له دعوة ثمة ، وبعده طمهورث ، وظهرت الصابئة في أول سنة من ملكه . وبعده أخوه جم الملك ، ثم بعده أنبياء وملوك منهم منوهر ، ونزل بابل وأقام بها . وزعموا أن موسى

عليه السلام ظهر في زمانه ، حتى انتهى الملك إلى كشتاسب بن هراسب ، وظهر في زمانه زردشت الحكيم .

وزعموا أن الله عز وجل خلق من وقت ما في الصحف الأولى ، والكتاب الأعلى من ملكوته خلقا روحانيا . فلما مضت ثلاثة آلاف سنة أنفذ مشيئته في صورة من نور متلألئ على تركيب صورة الإنسان ، وأحف به سبعين من الملائكة المكرمين ، وخلق الشمس والقمر والكواكب والأرض ، وبني آدم غير متحركة ثلاثة آلاف سنة ثم جعل روح زردشت في شجرة أنشأها في أعلى عليين . وأحف بها سبعين من الملائكة المكرمين ، وغرسها في قلة جبل من جبال أذربيجان يعرف باسمو يذخر . ثم مازج شبح زردشت بلبن بقرة فشربه أبو زردشت فصار نطفة ثم مضغة في رحم أمه ، فقصدها الشيطان وعيرها ، فسمعت أمه نداء من السماء فيه دلالة على برئها فبرئت ، ثم لما ولد ضحك ضحكة تبيينها من حضر . فاحتالوا على زردشت حتى وضعوه بين مدرجة البقر ، ومدرجة الخيل ، ومدرجة الذئب ، فكان ينهض كل واحد منهم لحمايته من جنسه ، ونشأ بعد ذلك إلى أن بلغ ثلاثين سنة فبعثه الله تعالى نبيا ورسولا إلى الخلق ، فدعا كشتاسب الملك ، فأجابه إلى دينه ، وكان دينه : عبادة الله ، والكفر بالشيطان ، والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، واجتناب الخبائث .

وقال : النور والظلمة أصلان متضادان ، وكذلك يزدان وأهرمن ، وهما مبدأ موجودات العالم ، وحصلت التراكيب من امتزاجهما ، وحدثت الصور من التراكيب المختلفة ، والبارئ تعالى خالق النور والظلمة ومبدعهما ، وهو واحد لا شريك له ولا ضد ، ولا ند ، ولا يجوز أن ينسب إليه وجود الظلمة ، كما قالت الزروانية . لكن الخير والشر والإصلاح والفساد ، والطهارة والخبث ، إنما حصلت من امتزاج النور والظلمة ، ولو لم يمتزجا لما كان وجود العالم ، وهما يتقاومان ويتغالبان إلى أن يغلب النور الظلمة والخير الشر ، ثم يتخلص الخير إلى عالمه ، والشر ينحط إلى عالمه ، وذلك هو سبب الخلاص ، والبارئ

تعالى هو الذى مزجها وخلطهما لحكمة رآها فى التراكيب ، وربما جعل النور أصلا ، وقال : وجوده وجود حقيقى ، وأما الظلمة فتبع كالظل بالنسبة إلى الشخص ، فإنه يرى أنه موجود ، وليس بوجود حقيقة ، فأبدع النور وحصل الظلام تبعا ، لأن من ضرورة الوجود التضاد ، فوجوده ضرورى واقع فى الخلق لا بالقصد الأول ، كما ذكرنا فى الشخص والظل .

وله كتاب قد صنفه ، وقيل إن ذلك أنزل عليه وهو « زند أوستا » يقسم العالم قسمين : مينة ، وكيى ، يعنى الروحانى والجسمانى ، أو الروح والشخص ، وكما قسم الخلق إلى عالمين ، يقول إن مافى العالم ينقسم قسمين : بخشش وكنش ، يريد به : التقدير والفعل وكل واحد مقدر على الثانى ، ثم يتكلم فى موارد التكليف وهى حركات الإنسان ، فيقسمها ثلاثة أقسام : منش ، وكویش ، وكنش ، يعنى بذلك : الاعتقاد والقول والعمل ، وبالثلاثة يتم التكليف ، فإذا قصر الإنسان فيها خرج عن الدين والطاعة ، وإذا جرى فى هذه الحركات على مقتضى الأمر والشرعة فاز الفوز الأكبر .

وتدعى الزردشتية له معجزات كثيرة . منها : دخول قوائم فرس كشتاسب فى بطنه وكان زردشت فى الحبس ، فأطلقه فانطلقت قوائم الفرس ، ومنها أنه مرّ على أعمى بالدينور فقال : خذوا حشيشة ، صفها لهم وأعصروا ماءها فى عينه فإنه يبصر ، ففعلوا فأبصر الأعمى .

وهذا من جملة معرفته بخاصية الحشيش ، وليس من المعجزات فى شيء .

ومن المجوس الزردشتية صنف يقال لهم السيسانية ، والبهافريدية ، رئيسهم رجل يقال له سيسان من رستاق نيسابور ، من ناحية يقال لها خواف ، خرج فى أيام أبى مسلم صاحب الدولة ، وكان زمزميا فى الأصل يعبد النيران ، ثم ترك ذلك ودعا المجوس إلى ترك الزمزمة ورفض عبادة النيران . ووضع لهم كتابا ، وأمرهم فيه بإرسال الشعور ، وحرّم عليهم الأمهات والبنات والأخوات ، وحرّم عليهم الخمر ، وأمرهم باستقبال الشمس عند السجود على ركبة واحدة ، وهم يتخذون الرباطات ، ويتبادلون الأموال ، ولا يأكلون الميتة ، ولا يذبحون

الحيوان حتى يهرم ، وهم أعدى خلق الله للمجوس الزمازمة . ثم إن موبذ المجوس رفعه إلى أبي مسلم فقتله على باب الجامع بنيسابور . وقال أصحابه : إنه صعد إلى السماء على بردون أصفر ، وإنه سينزل على البرذون فينتقم من أعدائه . وهؤلاء قد أقروا بنبوة زردشت ، وعظموا الملوك الذين يعظمهم زردشت .

ومما أخبر به زردشت في كتاب زند أوستا أنه قال : سيظهر في آخر الزمان رجل اسمه «أشيزريكا» ومعناه : الرجل العالم ، يزين العالم بالدين والعدل ، ثم يظهر في زمانه «بتياره» فيوقع الآفة في أمره وملكه عشرين سنة ، ثم يظهر بعد ذلك أشيزريكا على أهل العالم ، ويحيى العدل ، ويميت الجور ، ويرد السنن المغيرة إلى أوضاعها الأول ، وتنقاد له الملوك ، وتيسر له الأمور ، وينصر الدين والحق ، ويحصل في زمانه الأمن والدعة وسكون الفتن وزوال الحن .

### مقالة زَرَدَشْت في المبادي<sup>(١)</sup>

وقد أورد الجيهاى إحدى مقالات زردشت في المبادي وهى :  
أن دين زردشت هو الدعوة إلى دين مارسيان . وأن معبوده أورمزد . والملائكة المتوسطون في رسالاته إليه : بهمن ، وأرديبهشت ، وشهريور ، وإسفندارمز ، وخرداد ، ومرداد . وقد رآهم زردشت واستفاد منهم العلوم ، وجرت مساءلات بينه وبين أورمزد من غير توسط .

أولها : قال زردشت : ما الشيء الذى كان ويكون ، وهو الآن موجود ؟  
قال أورمزد : أنا والدين والكلام . أما الدين فعمل أورمزد وكلامه وإيمانه . وأما الكلام فكلامه . والدين أفضل من الكلام ؛ إذ العمل أفضل من القول . وأدل من أبدع من الملائكة : بهمن ، وعلمه الدين ، وخصه بموضع النور مكانا ، وأقنعه بذاته ذاتا . فالبادي على هذا رأى ثلاثة :

(١) نقلتها عن طبعة محمد فتح الله بدران .

السؤال الثاني : قال : لمَ لم تُخلق الأشياء كلها في زمان غير متناه ؟ إذ قد جعلت الزمان نصفين : نصفه متناه ، ونصفه غير متناه ، فلو خلقتها في زمان غير متناه : كان لا يستحيل شيء منها .

قال أورمزد : فإن كان لا يمكن أن تفنى ثمّ آفات الأئيم إبليس .

السؤال الثالث : قال : لماذا خلقت هذا العالم ؟

قال أورمزد : خلقت جميع هذا العالم من نفسى . أما أنفس الأبرار فمن شعر رأسى . وأما السماء فمن أم رأسى . والظفر والمعاضد فمن جبهتى ، والشمس فمن عيني ، والقمر فمن أنفى ، والكواكب فمن لسانى ، وسروس وسائر الملائكة فمن أذنى ، والأرض فمن عصب رجلي . وأريت هذا الدين أولا كيومرث فشر به وحفظه من غير تعلم ولا مدرسة .

قال زردشت : فلماذا أريت هذا الدين كيومرث بالوهم ؟ وألقيته إلى بالقول ؟

قال أورمزد : لأنك تحتاج أن تتعلم هذا الدين وتعلمه غيرك . وكيومرث لم يجد من يقبله ، فأمسك عن التكلم ، وهذا خير لك ، لأنى أقول وأنت تسمع ، وأنت تقول والناس يسمعون ويقبلون .

فقال زردشت لأورمزد : هل أريت هذا الدين أحدا قبلى غير كيومرث ؟

قال : بلى ! أريت هذا الدين «جم» خمسين نجما خمسا ؛ من أجل إنكاره الضحاك .

قال : إذا كنت غالما أنه لا يقبله ، فلماذا أريته ؟ قال : لو لم أراه لما صار إليك ، وقد أريته أيضا أفريدون ، وكيسكاوس ، وكيقباد ، وكشتاسب .

قال زردشت : خلقتك العالم ، وترويحك الدين لأى شيء ؟

قال : لأن فناء العفريت الأئيم لا يمكن إلا بخلق العالم وترويح الدين ، ولو لم يتزوج أمر الدين لما أمكن أن تتزوج أمور العالم .

فلما أخذ زردشت الدين من أورمزد الوهاب واستحكمه وعمل به ، وزمزم في بيت أبيه



عليه ، غاظ ذلك كون الأئمة وأقلقه ؛ إذ كان شريرا ممتلئا موتا وظلمة وبلاء ومحنة ، فدعا بشياطينه ، وأسمائهم : برى ديوانياخ ، ودويهان زوش ، ونومربنارديو ، وأمرهم جميعا بالمسير إلى زردشت وقتله . فعلم زردشت بذلك ، فقرأ وزمزم ، وأراق الماء على يدي مارسيان ، فانهزموا عنه مقهورين . وجرت محاربات أخرى فهزمهم زردشت بإحدى وعشرين آية من كتابه أوستا ، وتوارت الشياطين عن الناس .

ولما بلغ زردشت مبلغ الكمال بأربعين سنة ، وتمت له الخطابات في سبع عودات إلى أورمزد ، أكمل فيها معرفة شرائع دين الله وفرائضه وسننه ، أمره الله بالمسير إلى كشتاسب الملك ، وإظهار ذكر الله واسمه . فنفذ لأمر الله ودعا ملكين كانا بذلك الصقع يقال لهما : فوربماراي ، وبيويدست ، فدعاها إلى دين الله والكفر بالشيطان ، وفعل الخير ، واجتناب الشر ، فلم يقبلا قوله ، وأخذتهما العزة بالإثم . فجاءتهما ريح فحملتهما من الأرض ، ووقفت بهما في الهواء ، واجتمع الناس ينظرون إليهما ، فغشيتهما الطير من كل ناحية ، وأتوا على لحومهما ، وسقطت عظامهما على الأرض .

ولما بلغ كشتاسب لقي منه كل ما أنبأ به أورمزد من الحبس والبلاء ، حتى حدث أمر الفرس الذي دخلت قوائمه في باطن بدنه ، حتى لم ير أثرها في جسده ، واستبهم حاله على الناس وتحيروا . وأخرجه كشتاسب من الحبس وسأله الحال ، فقال : تلك آية من آيات صدق الذي أخبرني به إلهي وخالقي ، وشارطهم على الإيمان به إن هو دعا وأخرج قوائم الفرس وشرطوا ، ودعا باسم الله ، فخرجت قوائم الفرس كما كانت . فأمن به كشتاسب . وأمر بجمع علماء أهل زمانه من بابل ، وإيران شهر ، وأمرهم بمحاورة زردشت فناظروه فاعترفوا له بالفضيلة .

قال : ومما جاء به زردشت المصطفى من دين مارسيان أن إلهه أورمزد لم يزل ، ولم يزل معه شيء سماه : أسنى أسنه ، وهو شيء مضى حوله وهو فوق . وأن إبليس لم يزل معه شيء سماه : أستا أستا ، وهو مظلم حوله ، وهو أسفل .

وأول ما خلق الله من الملائكة بهم ، ثم أردبهشت ، ثم شهبور ، ثم إسفندارمز ، ثم خرداد ، ثم مرداد . وخلق بعضهم من بعض كما يؤخذ السراج من السراج من غير أن ينقص من الأول شيء ، وقال لهم : من ربكم وخالقكم ؟ فقالوا : أنت ربنا وخالقنا . وعلم أورمزد أن إبليس سيتحرك من ظلمته ، فأعلم بذلك الملائكة ، وبدأ بإعداد ما يورطه ، ويدفع شره وأذاه عن عالمه ، ويبطل إرادته . نخلق السماء في خمسة وأربعين يوما ، وسمى كاهينازي شورم . ومعناه : ظهور ضمائر أهل الدنيا ، إلى سائر الكاهينازات المذكورات عندهم . وخلق الأرض في خمسة وأربعين يوما .

وأول من ابتعته أورمزد إلى الأرض : كيومرث ، وقد كان يستنشق النسيم ثلاثة آلاف سنة ، ثم أخرجه في قامة ثلاثة رجال . ولما أن جاء وقت تحريك إبليس في ظلمته ، ارتفع ورأى النور ، وطمع في الاستيلاء على « أسنى أورمزد » وتصويره مظلما . ودخل السماء يكيد ثمَّ لكيومرث ثلاثين سنة ، وصارت نطفته ثلاثة أقسام : قسم أمر الله الأرض أن تحفظه . وقسم أمر سروس الملك أن يحفظه . وثالث اختطفته الشياطين

وأمر أورمزد بسد الثقوب التي صعد منها إبليس ، فبقى داخل السماء منقطعا عن أصله وقوته ، فانتصب لمناظرة أورمزد ، ورام الصعود إلى الجنان ، فدفعه عن ذلك قدر ثلاثة آلاف سنة ، ثم أعلمه أنه يسعى في الباطل والخسار ، ويروم مالا يقدر عليه . واتفق الأمر بينهما على أن يبقى إبليس وجنوده في قرار الضوء تسعة آلاف سنة ، ويروى سبعة آلاف سنة ، ثم يبطل ، ويحتمل خلقه الأذى في هذه السنين ، ويصبرون عليه وعلى ما ينالهم من الفقر ، والبلاء والموت وسائر الآفات ، ليعوضهم منها الحياة الدائمة في الجنان .

واشترط إبليس لنفسه وشياطينه ثمانية عشر شرطا :

الأول منها : أن تصير معيشة خلقه من خلق الله . والثاني : أن يكون من خلقه على خلق الله . والثالث : أن يساط خلقه على خلق الله . والرابع : أن يخلط جوهر خلقه بجوهر خلق الله . والخامس : أن يصير له السبيل إلى أن يأخذ الطين الذي في خالق الله .

والسادس : أن يصير له من النور الذى فى خلق الله ما يريد . والسابع : أن يصير له من الرياح التى فى خلق الله حاجته . والثامن : أن يصير له من الرطوبة التى فى خلق الله . والتاسع : أن يصير له من النار التى فى خلق الله . والعاشر : أن يصير له من المودة والمصاهرة التى فى خلق الله ليخلط الأشرار بالأخيار . والحادى عشر : أن يصير له من العقل والبصر الذى فى خلق الله ليعرف خلقه مسالك المنافع والمضار ، والثانى عشر : أن يصير له من العدل الذى فى خلق الله ليجعل للأشرار فيه نصيبا ، والثالث عشر : أن تمنح على الناس معرفة عمل الصالحين والأشرار إلى يوم القيامة والحساب ، والرابع عشر : أن يصير له السبيل إلى أن يبلغ بأهل بيت الشرارة والخبث غاية الغنى والدرجات ، ويصيرهم عند الناس صالحين . والخامس عشر : أن يصير له السبيل إلى أن يجعل كذب الأشرار مقبولا على الأخيار . والسادس عشر : أن يصير له السبيل إلى أن يعمر من أهل الدنيا من أراد من خلقه ألف سنة ، أو ثلاثة آلاف سنة ، ويصيرهم أغنياء أقوياء قادرين على ما يريدون ، وأن يلهم الناس حتى يكونوا بإعطاء الأشرار أسخى منهم بإعطاء الأخيار وأطيب نفسا . والسابع عشر : أن يصير له السبيل إلى إفناء أهل بيت الصالحين ، حتى لا يعرف منهم أحد بعد ثلاثمائة وخمسين سنة ، والثامن عشر : أن يملك أمر من يحيى الأموات ، ويبقى الأخيار ، وينفى الأشرار إلى يوم القيامة .

فتمت البيعة وأقاما عليها ، ودفعا سيفيهما إلى عدلين ، على أن يقتلا من رجع عن شرطه . وأمر الله تعالى الشمس والقمر والكواكب أن تجرى لمعرفة الأيام والشهور والأعوام التى جعلها عدة الإنظار والإمهال

ومما نص عليه زردشت أن للعالم قوة إلهية ؛ هى المدبرة لجميع مافى العالم ، التنبيه مبادئها إلى كالاتها ، وهذه القوة تسمى مشاسبند ، وهى على لسان الصابئة : المدبر الأقرب ، وعلى لسان الفلاسفة : العقل الفعال . ومنه الفيض الإلهى ، والعناية الربانية . وعلى لسان المانوية : الأرواح الطيبة ، وعلى لسان العرب : الملائكة ، وعلى لسان الشرع والكتاب الإلهى : الروح ( تَنْزَلُ الْمَلَائِكَةُ وَالرُّوحُ فِيهَا <sup>(١)</sup> ) .

وأثبت غيره : منشاء ، ومنشأه ، ويعنى بهما آدم وحواء فى العالم الجسمانى ، والعقل والنفس فى العالم الروحانى .

## الفصل الثانى

### الثنوية

هؤلاء هم أصحاب الاثنين الأزليين . يزعمون أن النور والظلمة أزليان قديمان بخلاف الجوس ، فإنهم قالوا بحدوث الظلام ، وذكروا سبب حدوثه . وهؤلاء قالوا بتساويهما فى القدم ، واختلافهما فى الجوهر والطبع والفعل والحيز ، والمكان والأجناس والأبدان والأرواح .

### ١ - المانوية

أصحاب مانى بن فاتك الحكيم الذى ظهر فى زمان سابور بن أردشير ، وقتله بهرام ابن هرمز بن سابور ، وذلك بعد عيسى ابن مريم عليه السلام . أحدث ديناً بين المجوسية والنصرانية ، وكان يقول بنبوة المسيح عليه السلام ولا يقول بنبوة موسى عليه السلام .

حكى محمد بن هارون المعروف بأبى عيسى الوراق ، وكان فى الأصل مجوسياً عازفاً بمذاهب القوم : أن الحكيم مانى زعم أن العالم مصنوع مركب من أصليين قديمين : أحدهما نور ، والآخر ظلمة ، وأنها أزليان لم يزالا ، ولن يزالا ، وأنكر وجود شىء إلا من أصل قديم ، وزعم أنها لم يزالا قوين حساسين ، دراكين سميعين بصيرين ، وهما مع ذلك فى النفس ، والصورة ، والفعل ، والتدبير ، متضادان . وفى الحيز متحاذيان تحاذى الشخص والظل .

وإنما تتبين جواهرهما وأفعالهما فى هذا الجدول .

الظلمة	النور	
جواهرها : قبيح ، ناقص لثيم ، كدر ، خبيث ، منتن الريح ، قبيح المنظر .	جواهره : حسن ، فاضل ، كريم ، صاف ، نقي ، طيب الريح ، حسن المنظر .	الجوهر
نفسها : شريرة ، لثيمة ، سفينة ضارة ، جاهلة .	نفسه : خيرة ، كريمة ، حكيمة نافعة ، عالمة .	النفس
فعلها : الشر ، والفساد ، والضرر والغم ، والتشويش ، والتقدير والاختلاف .	فعله : الخير ، والصلاح ، والنفع والسرور ، والترتيب ، والنظام ، والاتفاق .	الفعل
جهتها : جهة تحت . وأكثرهم على أنها منحطة من ناحية الجنوب ، وزعم بعضهم أنها يجنب النور .	جهته : جهة فوق . وأكثرهم على أنه مرتفع من ناحية الشمال ، وزعم بعضهم أنه يجنب الظلمة .	الحيـز
أجناسها خمسة : أربعة منها أبدان والخامس روحها . فالأبدان هي : الحريق ، والظلمة ، والسموم ، والضباب وروحها الدخان وتدعى الهامة ، وهي تتحرك في هذه الأبدان .	أجناسه خمسة : أربعة منها أبدان والخامس روجه . فالأبدان هي : النار . والنور ، والريح والماء . وروحها : النسيم ، وهي تتحرك في هذه الأبدان	الأجناس
ميتة ، شريرة ، نجسة ، دنسة . وقال بعضهم : كون الظلمة لم تزل على مثال هذا العالم : لها أرض وجو . فأرض	حية ، خيرة ، طاهرة ، زكية . وقال بعضهم : كون النور لم يزل على مثال هذا العالم : له أرض وجو . فأرض النور	الصفات

الظلمة	النور
<p>الظلمة لم تزل كثيفة على غير صورة هذه الأرض ، بل هي أكثف وأصاب . ورائحتها كريهة ، أنثى الروائح . وألوانها ألوان السواد .</p>	<p>لم تزل لطيفة على غير صورة هذه الأرض ، بل هي على صورة جرم الشمس . وشعاعها كشعاع الشمس . ورائحتها أطيب رائحة ، وألوانها ألوان قوس قزح</p>
<p>وقال بعضهم : لاشئ إلا الجسم والأجسام على ثلاثة أنواع : أرض الظلمة . وجسم آخر أظلم منه وهو الجو . وجسم آخر أظلم منه وهو السموم .</p>	<p>وقال بعضهم : لاشئ إلا الجسم والأجسام على ثلاثة أنواع : أرض النور وهي خمسة . وهناك جسم آخر ألطف منه وهو الجو ، وهو نفس النور ، وجسم آخر وهو ألطف منه وهو النسيم ، وهو روح النور .</p>
<p>قال : ولم تزل تولد الظلمة شياطين وأراكنة ، وعفاريت ، لا على سبيل المناكحة ، بل كما تتولد الحشرات من العنونات القدرة . قال : وملك ذلك العالم هو روحه ويجمع عالمه : الشر ، والذميمة ، والظلمة .</p>	<p>قال : ولم يزل يولد النور ملائكة وآلهة ، وأولياء ، لا على سبيل المناكحة ، بل كما تتولد الحكمة من الحكيم ، والمنطق الطيب من الناطق . قال : وملك ذلك العالم هو روحه ويجمع عالمه : الخير ، والحمد ، والنور .</p>

ثم اختلفت المانوية في المزاج وسببه ، واختلاص وسببه . قال بعضهم : إن النور والظلام امتزجا بالخطب والاتفاق ، لا بالقصد والاختيار . وقال أكثرهم : إن سبب المزاج أن أبدان الظلمة تشاغل عن روحها بعض التشاغل ، فنظرت الروح فرأت النور ، فبعثت الأبدان على مازجة النور ، فأجابتها لإسراعها إلى الشر ، فلما رأى ذلك ملك النور وجه إليها ملكا من ملائكته في خمسة أجناس من أجناسها الخمسة ، فاختلفت الخمسة النورية بالخمسة الظلامية ، فخالط الدخان النسيم ، وإنما الحياة والروح في هذا العالم من النسيم . والمهلك والآفات من الدخان ، وخالط الحريق النار ، والنور الظلمة ، والسموم الريح ، والضباب الماء . فمافى العالم من منفعة وخير وبركة ، فمن أجناس النور ، ومافيه من مضرة وشر وفساد ، فمن أجناس الظلمة .

فلما رأى ملك النور هذا الامتزاج أمر ملكا من ملائكته فخلق هذا العالم على هذه الهيئة لتخلص أجناس النور من أجناس الظلمة . وإنما سارت الشمس والقمر وسائر النجوم والكواكب لاستصفاء أجزاء النور من أجزاء الظلمة . فالشمس تستصفي النور الذى امتزج بشياطين الحر ، والقمر يستصفي النور الذى امتزج بشياطين البرد . والنسيم الذى فى الأرض لا يزال يرتفع لأن من شأنها الارتفاع إلى عالمها . وكذلك جميع أجزاء النور أبدا فى الصعود والارتفاع . وأجزاء الظلمة أبدا فى النزول والتسفل حتى تتخلص الأجزاء من الأجزاء ، ويبطل الامتزاج ، وتنحل التراكيب ، ويصل كل إلى كله وعالمه ، وذلك هو القيامة والمعاد

قال : ومما يعين فى التخليص والتمييز ، ورفع أجزاء النور : التسبيح ، والتقديس ، والكلام الطيب ، وأعمال البر ، فترفع بذلك الأجزاء النورية فى عمود الصبح إلى فلك القمر ، ولا يزال القمر يقبل ذلك من أول الشهر إلى نصفه فيمتلئ فيصير بدرا . ثم يؤدى إلى الشمس إلى آخر الشهر ، وتدفع الشمس إلى نور فوقها ، فيسرى ذلك فى العالم إلى أن يصل إلى النور الأعلى الخالص . ولا يزال يفعل ذلك حتى لا يبقى من أجزاء النور شيء

فى هذا العالم إلا قدر يسير منعقد ، لا تقدر الشمس والقمر على استصفائه ، فعند ذلك يرتفع الملك الذى يحمل الأرض ، ويدع الملك الذى يجذب السماوات ؛ فيسقط الأعلى على الأسفل . ثم توعد نار حتى يضطرم الأعلى والأسفل ، ولا تزال تضطرم حتى يتحلل ما فيها من النور ، وتكون مدة الاضطرام ألفاً وأربعمائة وثمانيا وستين سنة .

وذكر الحكيم مانى فى باب الألف من الجبلية الأولى ؛ وفى أول الشا برقان : أن ملك عالم النور فى كل أرضه لا يخلو منه شئ ، وأنه ظاهر باطن ، وأنه لانهاية له إلا من حيث تنهى أرضه إلى أرض عدوه . وقال أيضا : إن ملك عالم النور فى سرّة أرضه . وذكّر أن المزاج القديم هو امتزاج الحرارة ، والبرودة والرطوبة ، واليبوسة . والمزاج المحدث هو : الخير ، والشر .

وقد فرض مانى على أصحابه العشر فى الأموال كلها ، والصلوات الأربع فى اليوم والليلة . والدعاء إلى الحق ، وترك الكذب ، والقتل ، والسرقه ، والزنا والبخل ، والسحر ، وعبادة الأوثان ، وأن يأتى على ذى روح ما يكره أن يؤتى إليه بمثل .

واعتقاده فى الشرائع والأنبياء : أن أول من بعث الله تعالى بالعلم والحكمة : آدم أبو البشر . ثم بعث شيثا بعده ، ثم نوحا بعده ، ثم إبراهيم بعده عليهم الصلاة والسلام ، ثم بعث بالبلدة إلى أرض الهند ، وزردشت إلى أرض فارس ، والمسيح كلمة الله وروحه إلى أرض الروم والمغرب . وبولس بعد المسيح إليهم . ثم يأتى خاتم النبيين إلى أرض العرب .

• • •

وزعم أبوسعيد المانوى ؛ رئيس من رؤسائهم ، أن الذى مضى من المزاج إلى الوقت الذى هو فيه ، وهوسنة إحدى وسبعين ومائتين من الهجرة : أحد عشر ألفا وسبعمئة سنة ، وأن الذى بقى إلى وقت الخلاص : ثلاثمئة سنة .



وَعَلَى مذهبِهِ مدَّة المَزَاج اثْنَا عَشَرَ أَلْفَ سَنَةٍ ، فَيَكُونُ قَدْ بَقِيَ مِنَ المَدَّةِ خَمْسُونَ سَنَةً  
فِي زَمَانِنَا هَذَا ، وَهُوَ إِحْدَى وَعِشْرُونَ وَخَمْسًا مِائَةَ هِجْرِيَّة .  
فَنَحْنُ فِي آخِرِ المَزَاجِ وَبَدَأِ الخِلَاصِ . فَإِلَى الخِلَاصِ السَّكَلِيِّ ، وَانْحِلَالِ التَّرَاكِيِبِ  
خَمْسُونَ سَنَةً !

## ٢ — المَزْدَكِيَّة

أَحْبَابُ مَزْدَك . وَمَزْدَكُ هُوَ الَّذِي ظَهَرَ فِي أَيَّامِ قَبَازِ وَالِدِ أَنْوَشِرَوَانَ ، وَدَعَا قَبَازَ إِلَى  
مَذْهَبِهِ فَأَجَابَهُ . وَاطَّلَعَ أَنْوَشِرَوَانُ عَلَى خَزَائِهِ وَافْتِرَائِهِ فَطَلَبَهُ فَوَجَدَهُ فَقَتَلَهُ .  
حَكَى الْوَرِاقُ أَنَّ قَوْلَ المَزْدَكِيَّةِ كَقَوْلِ كَثِيرٍ مِنَ المَانَوِيَّةِ فِي الْكُونِيْنِ ، وَالْأَصْلِيْنِ .  
إِلَّا أَنَّ مَزْدَكَ كَانَ يَقُولُ : إِنَّ النُّورَ يَفْعَلُ بِالقَصْدِ وَالِاخْتِيَارِ . وَالظُّلُمَةَ تَفْعَلُ عَلَى الْخَبْطِ  
وَالِاتِّفَاقِ . وَالنُّورُ عَالَمُ حَسَّاسٍ ، وَالظُّلَامُ جَاهِلٌ أَعْمَى . وَأَنَّ المَزَاجَ كَانَ عَلَى الْإِتِّفَاقِ  
وَالِخَبْطِ ، لَا بِالقَصْدِ وَالِاخْتِيَارِ ، وَكَذَلِكَ الْخِلَاصُ إِنَّمَا يَقَعُ بِالِاتِّفَاقِ دُونَ الْإِخْتِيَارِ .  
وَكَانَ مَزْدَكُ يَنْهَى النَّاسَ عَنِ المَخَالِفَةِ وَالمُبَاغِضَةِ وَالقِتَالِ . وَلَمَّا كَانَ أَكْثَرَ ذَلِكَ إِنَّمَا  
يَقَعُ بِسَبَبِ النِّسَاءِ وَالْأَمْوَالِ ، أَهْلُ النِّسَاءِ وَأَبَاحُ الْأَمْوَالِ ، وَجَعَلَ النَّاسَ شَرَكَةً فِيهِمَا  
كَاشْتَرَا كَهْمُ فِي الْمَاءِ وَالنَّارِ وَالسَّكَلِ ، وَحَكَى عَنْهُ أَنَّهُ أَمَرَ بِقَتْلِ الْأَنْفُسِ لِيُخَلِّصَهَا مِنَ الشَّرِّ  
وَمَزَاجِ الظُّلُمَةِ .

وَمَذْهَبُهُ فِي الْأَصُولِ وَالْأَرْكَانِ أَنَّهَا ثَلَاثَةٌ : الْمَاءُ وَالْأَرْضُ وَالنَّارُ . وَلَمَّا اخْتَلَطَتْ  
حَدَثَ عَنْهَا مَدَبِرُ الْخَيْرِ ، وَمَدَبِرُ الشَّرِّ ، فَمَا كَانَ مِنْ صَفْوَاهَا فَهُوَ مَدَبِرُ الْخَيْرِ ، وَمَا كَانَ  
مِنْ كُدْرَاهَا فَهُوَ مَدَبِرُ الشَّرِّ .

وَرَوَى عَنْهُ : أَنَّ مَعْبُودَهُ قَاعِدٌ عَلَى كُرْسِيِّهِ فِي الْعَالَمِ الْأَعْلَى ، عَلَى هَيْئَةٍ قَعُودٍ خَسِرُوا فِي الْعَالَمِ  
الْأَسْفَلِ ، وَيَبِينُ يَدَيْهِ أَرْبَعَ قُوَى : قُوَّةُ التَّمْيِيزِ ، وَالفَهْمِ ، وَالْحِفْظِ ، وَالسَّرُورِ ، كَمَا بَيْنَ يَدَيْ  
خَسِرُوا أَرْبَعَةَ أَشْخَاصٍ : مَوْبِذُ مَوْبِذَانَ ، وَالهَرَبِدُ الْأَكْبَرُ ، وَالْأَصْبَهَبِدُ ، وَالرَّامَشْكَرُ .

وتلك الأربع يدبرون أسرار العالم بسبعة من ورائهم : سالار ، ويشكار ، وبالون ، وبراون ، وكازران ، ودستور ، وكوذك . وهذه السبعة تدور في اثني عشر روحانيين : خواننده ، ودهنده ، وستاننده ، ويزنده خورنده ، ودونده ، وخيزنده ، وكشنده ، وزنده ، وكفنده ، وآبنده ، وشونده ، وباينده .

وكل إنسان اجتمعت له هذه القوى الأربع ، والسبع ، والاثنا عشر : صار ربانيا في العالم السفلى ، وارتفع عنه التكليف . قال : وإن خسرو العالم الأعلى إنما يدبر بالحروف التي مجموعها الاسم الأعظم . ومن تصور من تلك الحروف شيئاً افتتح له السر الأكبر . ومن حرم ذلك بقي في عمى الجهل والنسيان والبلادة ، والغم في مقابلة القوى الأربع الروحانية .

...

وهم فرق : الكاذبة ، وأبو مسلمية ، والمাহانية ، والأسيد خامكية . والكاذبة بنواحي الأهواز ، وفارس ، وشهرزور . والأخر بنواحي سفد سمرقند ، والشاش ، وإيلاق .

### ٣ - الديبصانية

أصحاب ديصان . أثبتوا أصليين : نورا ، وظلاما . فالنور يفعل الخير قصدا واختيارا . والظلام يفعل الشر طبعيا واضطارا .

فما كان من خير ونفع ، وطيب ، وحسن ؛ فمن النور . وما كان من شر وضرر ، وتتن ، وقبح ؛ فمن الظلام . وزعموا أن النور : حي ، عالم ، قادر ، حساس ، دراك ، ومنه تكون الحركة والحياة . والظلام : ميت ، جاهل ، عاجز ، جماد ، موات ، لا فعل له ولا تمييز وزعموا أن الشر يقع منه طبعيا وخرقا . وزعموا أن النور جنس واحد ، وكذلك الظلام جنس واحد ، وأن إدراك النور إدراك متفق ، فإن سمعه وبصره وسأر حواسه شيء واحد .

فسمعه هو بصره ، وبصره هو حواسه . وإنما قيل سميع بصير لاختلاف التركيب ؛  
لأنهما في نفسيهما شيئان مختلفان . وزعموا أن اللون هو الطعم ، وهو الرائحة ، وهو الحسة ،  
وإنما وجدوه لونا لأن الظلمة خالطته ضربا من المخالطة ، ووجده طعما لأنها خالطته بخلاف  
ذلك الضرب ، وكذلك القول في لون الظلمة وطعمها ورائحتها ومحستها . وزعموا أن النور  
بياض كله ، وأن الظلام سواد كله ، وزعموا أن النور لم يزل يلقى الظلمة بأسفل صفحة منه ،  
وأن الظلمة لم تزل تلقاه بأعلى صفحة منها .

واختلفوا في المزاج والخلاص ، فزعم بعضهم أن النور داخل الظلمة ، والظلمة تلقاه  
بخشونة وغلاظ ، فتأذى بها ، وأحب أن يرققها ويلينها ، ثم يتخلص منها ، وليس ذلك  
لاختلاف جنسهما ، ولكن كما أن المنشار جنسه حديد ، وصفحته لينة ، وأسنانه خشنة ؛  
فاللين في النور ، والخشونة في الظلمة ، وهما جنس واحد ، فتلطفت النور بليته حتى يدخل  
تلك الفرج ، فما أمكنه إلا بتلك الخشونة ، فلا يتصور الوصول إلى كمال وجود  
إلا بلين وخشونة .

وقال بعضهم : بل الظلام لما احتال حتى تشبث بالنور من أسفل صفحته ، فاجتهد  
النور حتى يتخلص منه ويدفعه عن نفسه ، فاعتمد عليه فلجج فيه ، وذلك بمنزلة الإنسان  
الذى يريد الخروج من وحل وقع فيه ، فيعتمد على رجله ليخرج فيزداد للجوجا فيه ، فاحتاج  
النور إلى زمان ليعالج التخلص منه والتفرد بعالمه .

وقال بعضهم : إن النور إنما دخل أجزاء الظلام اختيارا ليصلحها ويستخرج منها  
أجزاء صالحة لعالمه . فلما دخل تشبث به زمانا فصار يفعل الجور والقبيح اضطرابا لا اختيارا ،  
ولو انفرد في عالمه ما كان يحصل منه إلا الخير المحض ، والحسن البحت . وفرق بين الفعل  
الاضطرارى ، وبين الفعل الاختيارى .

#### ٤ — المَرْفُيُونِيَّة

أصحاب مرقيون : أثبتوا أصليين قدينين متضادين : أحدهما : النور ، والثاني : الظلمة .  
وأثبتوا أصلا ثالثا هو المعدل الجامع ، وهو سبب المزاج . فإن المتنافرين المتضادين لا يمتزجان  
إلا بجامع . وقالوا : إن الجامع دون النور في المرتبة ، وفوق الظلمة ، وحصل من الاجتماع  
والامتزاج هذا العالم .

ومنهم من يقول : الامتزاج إنما حصل بين الظلمة والمعدل ، إذ هو أقرب منها .  
فامتزجت به لتطيب به ، وتلتذ بملاذه ، فبعث النور إلى العالم الممتزج روحا مسيحية ،  
وهو روح الله وابنه ، تخننا على المعدل الجامع السليم الواقع في شبكة الظلام الرجيم ،  
حتى يخلصه من حبائل الشياطين ، فمن اتبعه فلم يلامس النساء ، ولم يقرب الزهومات  
أفلت ونجا . ومن خالفه خسر وهلك .

قالوا : وإنما أثبتنا المعدل ، لأن النور الذي هو الله تعالى لا يجوز عليه مخالطة الشياطين ،  
وأياضا فإن الضدين يتنافران طبعاً ، ويتمانعان ذاتاً ونفساً ، فكيف يجوز اجتماعهما  
وامتزاجهما ؟ فلا بد من معدل يكون بمنزلة دون النور وفوق الظلام فيقع الامتزاج  
منه ، وهذا على خلاف ما قالته المانوية ، وإن كان ديسان أقدم . وإنما أخذ ماني منه  
مذهبه ، وخالفه في المعدل ، وهو أيضا خلاف ما قال زردشت ، فإنه يثبت التضاد بين  
النور والظلمة ، ويثبت المعدل كالحاكم على الخصمين ، الجامع بين المتضادين : لا يجوز أن  
يكون طبعه وجوهره من أحد الضدين ، وهو الله عز وجل الذي لا ضله ولا ند .

وحكى محمد بن شبيب عن الديصانية أنهم زعموا أن المعدل هو الإنسان الحساس  
الدراك ، إذ هو ليس بنور محض ، ولا ظلام محض ، وحكى عنهم : أنهم يرون المناكحة  
وكل ما فيه منفعة لبدنه وروحه حراما . ويحترزون عن ذبح الحيوان لما فيه من الألم .

وحكى عن قوم من الثنوية أن النور والظلمة لم يزالا حين ، إلا أن النور حساس عالم ، والظلام جاهل أعى ، والنور يتحرك حركة مستوية مستقيمة ، والظلام يتحرك حركة عجزية خرقاء معوجة . فبيناهما كذلك إذ هجم بعض هامات الظلام على حاشية من حواشى النور ، فابتلع النور منه قطعة على الجهل لا على القصد والعلم ، وذلك كالطفل الذى لا يفصل بين الجرة والتمر ، وكان ذلك سبب المزاج . ثم إن النور الأعظم دبر فى الخلاص ، فبنى هذا العالم ليستخلص ما امتزج به من النور ، ولم يمكنه استخلاصه إلا بهذا التدبير .

#### ٥ — الكينونية والصيامية والتناسخية منهم

حكى جماعة من المتكلمين أن الكينونية زعموا أن الأصول ثلاثة : النار ، والأرض والماء . وإتما حدثت الموجودات من هذه الأصول دون الأصلين اللذين أثبتتهما الثنوية . قالوا : والنار بطبعها خيرة ، نورانية . والماء ضدها فى الطبع ، فما كان من خير فى هذا العالم فمن النار ، وما كان من شر فمن الماء ، والأرض متوسطة . وهؤلاء يتعصبون للنار شديدا من حيث إنها علوية ، نورانية ، لطيفة ، لا وجود إلا بها . ولا بقاء إلا بإمدادها ، والماء يخالفها فى الطبع فيخالفها فى الفعل ، والأرض متوسطة بينهما . فتركيب العالم من هذه الأصول .

والصيامية منهم أمسكوا عن طيبات الرزق ، وتجردوا لعبادة الله ، وتوجهوا فى عباداتهم إلى النيران تعظيما لها وأمسكوا أيضا عن النكاح والزبأح .

والتناسخية منهم : قالوا بتناسخ الأرواح فى الأجساد ، والانتقال من شخص إلى شخص . وما يلحق الإنسان من الراحة ، والتعب ، والدعة ، والنصب فمرتب على ما أسلفه من قبل ، وهو فى بدن آخر جزاء على ذلك . والإنسان أبدا فى أحد أمرين : إما فى فعل ، وإما فى جزاء ، وما هو فيه : فإما مكافأة على عمل قدمه . وإما عمل ينتظر

المكافأة عليه . والجنة والنار في هذه الأبدان ، وأعلى عليين . درجة النبوة ، وأسفل السافلين : دركة الحية . فلا وجود أعلى من درجة الرسالة ، ولا وجود أسفل من دركة الحية . ومنهم من يقول : الدرجة الأعلى درجة الملائكة ، والأسفل دركة الشياطين .

ويخالفون بهذا المذهب سائر الثنوية ، فإنهم يعنون بأيام الخلاص . رجوع أجزاء النور إلى عالمه الشريف الحميد ، وبقاء أجزاء الظلام في عالمه الخسيس الذميم .

• • •

وأما بيوت النيران للمجوس :

فأول بيت بناه أفريدون : بيت نار بطوس ، وآخر بمدينة بخاري ، هو بردسون . واتخذ بهمن بيتا بسجستان يدعى كركو . ولهم بيت نار آخر في نواحي بخاري ، يدعى قباذان ، وبيت نار يسمى كويسه ، بين فارس وأصبهان ، بناه كيخسرو . وآخر بقومس يسمى جرير . وبيت نار يسمى كnskدر ؛ بناه سياوش في مشرق الصين ، وآخر بأرجان من فارس اتخذه أرجان جد كشتاسب ؛ وهذه البيوت كانت قبل زردشت .

ثم جدد زردشت بيت نلر بنيسابور ، وآخر بنسا . وأمر كشتاسب أن يطلب نارا كان يعظمها جم ، فوجدها بمدينة خوارزم فنقلها إلى دار بجرد ، وتسمى آذرخره ، والمجوس يعظمونها أكثر من غيرها ، وكيخسرو لما خرج إلى غزو أفراسياب عظمها وسجد لها . ويقال إن أنوشروان هو الذي نقلها إلى كاريان فتركوا بعضها ، وحلوا بعضها إلى نسا .

وفي بلاد الروم على أبواب قسطنطينية بيت نار اتخذها سابور بن أردشير ، فلم يزل كذلك إلى أيام المهدي ، وبيت نار بإستينيا ، على قرب مدينة السلام لبوران بنت كسرى .

وكذلك بالهند والصين بيوت نيران .

وأما اليونانيون فكان لهم ثلاثة أبيات ليست فيها نار ، وقد ذكرناها .  
والجوس إنما يعظمون النار لمعان فيها ، منها أنها جوهر شريف علوى ، ومنها أنها  
ما أحرقت الخليل إبراهيم عليه السلام ، ومنها ظنهم أن التعظيم لها ينجيهم في المعاد من  
عذاب النار .

وبالجملة هي قبلة لهم ، ووسيلة وإشارة ، والله أعلم .

---

تم الجزء الأول ، ويليه الجزء الثانى  
وأوله الباب الأول  
أهل الأهواء والنحل





# فهرس

## الجزء الأول من كتاب الملل والنحل

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
٣	مقدمة	٤٠	الباب الأول : المسلمون
١١	مقدمات الشهرستاني	٤٠	١ - الإسلام ، والإيمان ، والإحسان
١٢	المقدمة الأولى : تقسيم أهل العالم	٤١	٢ - أهل الأصول
	جملة مرسله	٤٣	٣ - المعتزلة ، والجبرية ، والصفائية والمختلطة منهم
١٤	المقدمة الثانية : تعيين قانون لتعديد	٤٣	الفصل الأول : المعتزلة
	الفرق الإسلامية	٤٤	ما اتفقوا فيه من الآراء
١٦	المقدمة الثالثة : أول شبهة وقعت	٤٦	١ - الواسلية
	في الخليفة وانشعابها	٤٩	٢ - المذيلية
٢١	المقدمة الرابعة : أول شبهة وقعت	٥٣	٣ - النظامية
	في الإسلام وانشعابها	٦٠	٤ - الخاطبة ، والحدثية
٢٣	المقدمة الخامسة : سبب ترتيب	٦٤	٥ - البشرية
	الكتاب على مناهج الحساب	٦٥	٦ - المعمرية
٣٥	خاتمة المقدمات	٦٨	٧ - المردارية
٣٧	مذاهب أهل العالم من أرباب	٧٠	٨ - الثمائية
	الديانات والملل ، وأهل الأهواء	٧٢	٩ - المشامية
	والنحل	٧٥	١٠ - الجاحظية
٣٨	تمهيد : أرباب الديانات والملل من	٧٦	١١ - الخياطية والكعبية
	المسلمين ، وأهل الكتاب ومن		
	له شبهة كتاب		

الصفحة	الموضوع	الصفحة	الموضوع
١٣٤	٧ - الإباضية :	٧٨	١٢ - الجبائية ، والبشمية
١٣٥	(أ) الحفصية	٨٤	كلام المعتزلة من البغداديين
١٣٦	(ب) الحارثية	٨٥	الفصل الثاني : الجبرية
١٣٦	(ج) اليزيدية	٨٥	الجبرية
١٣٧	٨ - الصفرية الزيدانية	٨٦	١ - الجهمية
١٣٧	رجال الخوارج	٨٨	٢ - النجارية
١٣٩	الفصل الخامس : المرجئة	٩٠	٣ - الضرارية
١٣٩	معنى الإرجاء ، وأصناف المرجئة	٩٢	الفصل الثالث : الصفاتية
١٤٠	١ - اليونسية	٩٢	إثبات الصفات ونفيها
١٤٠	٢ - العبيدية	٩٤	١ - الأشعرية
١٤١	٣ - الفسانية	١٠٣	٢ - المشبهة
١٤٢	٤ - الثوبانية	١٠٨	٣ - السكرامية
١٤٤	٥ - التومنية	١١٤	الفصل الرابع : الخوارج
١٤٥	٦ - الصالحية	١١٤	الخوارج ، والمرجئة ، والوعيدية
١٤٦	رجال المرجئة	١١٤	أول الخوارج ، وكبار فرقهم
١٤٦	الفصل السادس : الشيعة	١١٥	١ - المحكمة الأولى
١٤٧	آراء الشيعة في الإمامة ، وفرقهم	١١٨	٢ - الأزارقة
١٤٧	١ - الكيسانية	١٢٢	٣ - النجدات العاذرية
١٤٧	(أ) المختارية	١٢٥	٤ - البيهسية
١٥٠	(ب) الهاشمية	١٢٨	٥ - العجاردة
١٥٢	(ج) البليانية	١٣١	٦ - الثعالبة
١٥٣	(د) الرزامية	١٣٢	(أ) الأخنسية
١٥٤	٢ - الزيدية	١٣٢	(ب) المعبدية
١٥٧	(أ) التجارودية	١٣٢	(ج) الرشيدية
١٥٩	(ب) السليمانية	١٣٢	(د) الشيبانية
١٦١	(ج) الصالحية والبقرية	١٣٣	(هـ) المسكرمية
١٦٢	رجال الزيدية	١٣٣	(و) المعلومية والمجهولية
١٦٢	٣ - الإمامية :	١٣٤	(ز) البدعية

الصفحة	الموضوع
٢٥٥	٢ — حكم الاجتهاد والتقليد ، والمجتهد والمقلد
٢٥٦	٣ — أصناف المجتهدين : أصحاب الحديث ، وأصحاب الرأي
٢٥٨	الباب الثاني : أهل الكتاب ، ومن له شبهة كتاب
٢٥٨	أهل الكتاب ، والأميون
٢٥٩	اليهود ، والنصارى
٢١٠	الفصل الأول : اليهود خاصة
٢١١	آراء اليهود ومعتقداتهم ، وكتابهم وفرقهم
٢١٥	١ — الغنانية
٢١٥	٢ — العيسوية
٢١٦	٣ — المقاربة ، واليودعانية
٢١٨	٤ — السامرة
٢١٩	ما أجمع عليه اليهود
٢٢٠	الفصل الثاني : النصارى
٢٢٠	أمة المسيح ، وكيف اختلفت ؟
٢٢٢	١ — الملكانية
٢٢٤	٢ — النسطورية
٢٢٥	٣ — اليعقوبية
٢٢٦	ما أجمع عليه أصحاب التثليث ، وما اختلفوا فيه
٢٢٩	الباب الثالث : من له شبهة كتاب
٢٢٩	(١) صحف إبراهيم عليه السلام
٢٣٠	(ب) المجوس ، وأصحاب الاثنين والمانوية ، وسائر فرقهم
٢٣٣	الفصل الأول : المجوس

الصفحة	الموضوع
١٦٥	(١) الباقرية والجعفرية الواقعة
١٦٦	(ب) الناورسية
١٦٧	(ج) الأفطحية
١٦٧	(د) الشميطة
١٦٧	(هـ) الإسماعيلية الواقعة
١٦٨	(و) الموسوية ، والمفضلية
١٦٩	(ز) الاثنا عشرية
١٧٣	٤ — الغالية
١٧٤	(١) السبائية
١٧٤	(ب) الكاملية
١٧٥	(ج) العلابية
١٧٦	(د) المغيرية
١٧٨	(هـ) المنصورية
١٧٩	(و) الخطابية
١٨١	(ز) الكيالية
١٨٤	(ح) الهشامية
١٨٦	(ط) النعمانية
١٨٨	(ك) النصيرية ، والإسحاقية
١٩٠	رجال الشيعة ومصفو كتبهم
١٩١	٥ — الإسماعيلية
١٩٨	الفصل السابع : أهل الفروع المختلفون في الأحكام الشرعية والمسائل الاجتهادية
١٩٨	(١) أصول الاجتهاد وأركانها
٢٠٠	(ب) شرائط الاجتهاد
٢٠١	١ — أحكام المجتهدين في الأصول ، والفروع

الموضوع	الصفحة
١ - المانوية	٢٤٤
٢ - المزدكية	٢٤٩
٣ - الديهمانية	٢٥٠
٤ - المرقونية	٢٥٢
٥ - الكينوية ، والصيامية ، والتناسخية	٢٥٣
٢٥٤ بيوت النيران للمجوس	

الموضوع	الصفحة
معتقدات المجوس الأصلية	٢٥٥
الكيومرثية	٢٥٦
الزروانية	٢٥٧
الزردشتية	٢٥٨
مقالة زردشت في المبادئ	٢٥٩
الفصل الثاني : الثنوية	٢٦٠
أصحاب الاثنين الأزلين	٢٦١